مصادر الاشتراكية العلمية ـ ٢

كارل ماركس

فريدريك انجلز

- العمل المأجور ورأس المال
- مُشاركة في نقد الاقتصاد السياسي
- الأجور والسعر والربح
- مسألة الأسكان
- نقد برنامج غوتا
- المسألة الفلاحية

ترجمة الدكتور فؤاد أيوب

دار دمشق

للطباعة والنشر والتوزيع

العمل المأجور ورأس المال
و
دراسات اقتصــادية أخرى

مصادر الاشتراكية العلمية - ٢ -

كارل ماركس فريدريك انجلز

- العمل المأجور ورأس المال
- مُشاركة في نقد الاقتصاد السياسي
- الأجور والسعر والربح
- مسألة الإسكان
- نقد برنامج غوتا
- المسألة الفلاحية

ترجمة الدكتور فؤاد أيوب

دار دمشق للطباعة والنشر

الطبعة الأولى

آب ١٩٦٤

كارل ماركس

العمل المأجور ورأس المال

مقدمـــة

بقلم فريدريك إنجلز

ظهر المؤلف التالي كسلسلة من المقالات الافتتاحيـة في **النيورينيش زيتونغ** (١) • اعتبارا من الرابع من نيسان عام ١٨٤٩ ، وقـد بني عـلى المحاضرات التي ألقاها ماركس عـام ١٨٤٧ في جمعيـة العمـال الالمان في بروكسل • وقد ظل هذا المؤلف ، مثلما نشر ، ناقصا لم يكتمل ، وبقيت الكلمات في نهاية العدد ٢٦٩ : « للبحث صلة » ، دون ان تتحقق ، وذلك بنتيجة الاحداث التي تعاقبت في ذلك الحين متزاحمة في اثر بعضها بعضا : غزو المجـر من قبـل الروس ، والعصيـانات التي نشبت في دريســدن ، وايزرلون ، وايلبرفيلد ، والبالاتينـات (٢) ، وبادن ، وهي التي أدت الى تعطيل الصحيفة نفسها (١٩ أيار ١٨٤٩) • ولم يعثر على مخطوط تكملة البحث بين اوراق ماركس بعد وفاته •

وظهر **العمل المأجور ورأس المال** في عدد من الطبعات كاصدار مستقل في شكل كراسة ، وكانت الطبعة الاخيرة عام ١٨٨٤ ، وقد أصدرتها الصحافة التعاونية السويسرية ، في هوتنجن ـ زوريخ • وكانت الطبعات التي صدرت حتى الآن مطابقـة للاصل تماما ، لكنه لما كانت الطبعة الجديدة الراهنـة ستوزع بما لايقل عن عشرة آلاف نسخة باعتبارها كراسة للدعاية ، فانه لم يكن لي بد من مواجهة المسألة التالية ، الا وهي ما اذا كان ماركس نفسه

---

(١) **المجلة الرينانية الجديدة** ، وقد صدرت في كولونيا منذ الاول من حزيران عام ١٨٤٨ حتى التاسع عشر من ايار عام ١٨٤٩ ، وكان ماركس رئيس تحريرها •

(٢) Palatinate ، هو الاسم المطلق على دولتي الامبراطورية الجرمانية القديمة ، وكانت اولاهما تدعى البالاتينات الواطئة ، وقد قسمت عام ١٨١٥ بين بادن ، وبافاريا ، وبروسيا ، وهيس ـ وارمستاد (ولاتزال بافاريا تحمل حتى اليوم اسم البالاتينات) ، اما الثانية وهي البالاتينات العليا فقد ضمت الى بافاريا • وان المقصود بالبالاتينات هنا هي بافاريا طبعا •

يوافق في مثل هـــذه الظروف عـلى اعادة طبع الاصـل دون ادخـال ادنى تعديل عليه ٠

لم يكن ماركس قد انهى بعد في العقد الخامس من القرن نقده الاقتصاد السياسي ، هذا النقد الذي لم يتم الا حوالي أواخر العقد السادس ٠وبالتالي فان مؤلفاتهالصادرة قبل القسمالاول من **مشاركة في نقد الاقتصاد السياسي** (١٨٥٩) تختلف في بعض النقاط عن تلك المؤلفات المكتوبة بعد عام١٨٥٩، كما انها تشتمل على بعض التعابير وعبارات كاملة تلوح من وجهـــة نظر المؤلفات اللاحقة بائسة ، بل مغلوطة ٠ وانه لمن البدهي ان لوجهـة النظر المبكرة هذه مكانها ايضا في الطبعات العادية الموجهة الى عامة الناس ، وذلك بوصفها جزءا من تطور المؤلف الفكري ، وأن للمؤلف والقراء عـلى السواء الحق الذي لامراء فيه في اعادة طبع هذه المؤلفات القديمة دونما تعديل ٠ وما كنت احلم مطلقا في تعديل كلمة واحدة منها ٠

لكن الامر يختلف حين يكون المقصود عمليا من الطبعة الجديدة الدعاية بين العمال وحدهم ٠ ولاريب أن ماركس كان يعمد في مثل هذه الحال الى تحقيق الانسجام بين العرض القديم الذي يعود تاريخه الى عام ١٨٤٩ وبين وجهة نظره الجديدة ٠ واني لعلى يقين من انني أتصرف مثلما كان يتصرف هو نفسه حين أعمـد ، **من أجل هـذه الطبعة** ، الى اجراء بعض التعديلات وادخال بعض الاضافات التي لابد منها في سبيل بلوغ هذا الغرض في جميع نقاطه الجوهرية ٠ ولذا فاني اخبر القارىء سلفا : ليست هذه هي الكراسة مثلما كتبها ماركس عام ١٨٤٩ ، لكنها على وجه التقريب كما كان يخطها يراعه عام ١٨٩١ ٠ وفيما عدا ذلك فان النص الحقيقي موفور النسخ التي تكفي ريثما تتوفر لي الامكانات من أجل اصداره مجددا ، دونما تعديل ، في طبعة كاملة لاحقة ٠

وتتناول تعديلاتي جميعا ناحيـة واحدة ، فالعامل يبيـع الرأسمالي **عمله** لقاء الاجور وفقا للنص الاصلي ، لكنه وفقا للنص الحالي يبيع **قوة** عمله ٠ وأنا مدين بايضاح من أجل هذا التعديل ، مدين به للعمـــال كي يتأكدوا من ان المقصود ههنا ليس مجرد التلاعب بالكلمات ، بل بالاحرى احدى النقاط الاعظم شأنا في الاقتصاد اسياسي برمتـه ٠ وأنا مدين بـه

للبورجوازيين كي يقتنعوا بمدى تفوق العمال غير المثقفين ـ هؤلاء الذين يستطيع المرء بكل سهولة ان يضع اصعب التحاليل الاقتصادية في متناول ادراكهم ـ على « اناسنا المثقفين » المتغطرسين الذين تظل مثل هذه القضايا الشائكة مستعصية بالنسبة اليهم طوال حياتهم ٠

لقد أخذ الاقتصاد السياسي الكلاسيكي من الممارسة الصناعية المفهوم الجاري لرجل الصناعة ، ألا وهو انه يبتاع **عمل** شغيلته ويدفع لقاءه ٠ ولقد كان هذا المفهوم مناسبا كليا من اجل متطلبات الاعمال ، ومسك الدفاتر ، وتقديرات الاسعار لدى رجل الصناعة ٠ لكنه حين نقل بكل سذاجة الى الاقتصاد السياسي ، فقد ادى هنا الى اخطاء والتباسات مذهلة حقا ٠

ويلاحظ الاقتصاد الحقيقة التالية ، ألا وهي أن اسعار سائر البضائع، بما فيها سعر البضاعة التي يسميها « العمل » ، تتغير باستمرار ، فهي ترتفع وتنخفض نتيجة لاكثر الظروف تنوعا ، هذه الظروف التي غالبا ما لاترتبط بأية علاقة مطلقا بانتاج البضائع نفسها ، بحيث يتراءى ان الاسعار تتحدد، على العموم ، بالصدفة المحضة ٠ وهكذا لم يكد الاقتصاد السياسي يظهر الى الوجود بوصفه علما حتى كان من مهماته الاولية البحث عن القانون الذي يختفي خلف تلك الصدفة التي تتحكم ظاهريا بأسعار البضائع ، والذي يتحكم في واقع الامر بتلك الصدفة نفسها ٠ لقد بحث الاقتصاد السياسي ضمن اسعار البضائع ، المتذبذبة والمتموجة باستمرار ، الى الاعلى تارة والى الاسفل تارة ، عن النقطة المركزية الثابتة التي تدور هذه الذبذبات والتموجات حواليها ٠ وباختصار ، فقد انطلق من **أسعار** البضائع كيما يفتش عن **قيمة** البضائع بوصفها القانون الذي يتحكم في الاسعار ، القيمة التي تعلل سائر الذبذبات في السعر والتي تعزى هذه الذبذبات جميعا اليها في آخر المطاف ٠

هكذا وجد الاقتصاد الكلاسيكي أن سعر البضاعة يتحدد بالعمل المحتوى فيها ، العمل اللازم من أجل انتاجها ٠ ولقد اكتفى بهذا التفسير ٠ واننا لنستطيع ان نتوقف عند هذا الحد ايضا في الوقت الراهن ٠ لكنني سأكتفي بتذكير القارىء ، تفاديا لاي سوء فهم ، ان هذا التفسير اصبح

اليوم لايفي بالغرض مطلقا • لقد كان ماركس سباقا الى استقصاء صفة العمل الخالقة للقيمة استقصاء تاما ، واكتشف عندئذ ان كل عمل ضروري ظاهريا ، او حتى فعليا ، من أجل انتاج سلعة ما لايضيف اليها في كل الظروف مقدارا من القيمة يتفق مع كمية العمل المصروف • وبالتالي فاذا كنا نقول اليوم بداهة مع الاقتصاديين من امثال ريكاردو ان قيمة البضاعة تتحدد بالعمل الضروري من أجل انتاجها ، فاننا نضمن قولنا هذا ، دائما ، التحفظ الذي قرره ماركس : ويكفينا هذا هنا ايضا ، اذ يمكننا ان نجد المزيد في مؤلف ماركس **مشاركة في نقد الاقتصاد السياسي** ، ١٨٥٩ ، وفي المجلد الاول من **رأس المال** •

لكن الاقتصاديين ماطبقوا هذا التحديد للقيمة بواسطة العمل على البضاعة « العمل » حتى سقطوا في تناقضات متتالية • كيف تحدد قيمة «العمل» ؟ انها تحدد بالعمل الضروري المحتوى فيها• لكن ما هو مقدار العمل المحتوى في عمل شغيل خلال يوم ، أو اسبوع ، أو شهر ، أو عام ؟ انه عمل يوم ، أو أسبوع ، أو شهر ، أو عام • فاذا كان العمل هو مقياس سائر القيم ، فأننا لانستطيع اذن في حقيقة الامر ان نعبر عن « قيمة العمل » الا بالعمل وحده • بيد اننا لانعرف شيئا على الاطلاق عن قيمة ساعة واحدة من العمل • ذلك لايقترب بنا قيد انملة واحدة من هدفنا ، فنحن لانفعل سوى الدوران في دائرة مفرغة •

عندئذ جرب الاقتصاد السياسي طريقا اخرى • لقد قال : ان قيمة بضاعة ما تعادل نفقات انتاجها • لكن ما هي نفقات انتاج العمل ؟ ولم يكن بد للاقتصاديين ، في سبيل الجواب عن هذا السؤال ، من التحرش قليلا بالمنطق • فبدلا من استقصاء نفقات انتاج العمل نفسه ، وهو ما لايمكن من سوء الحظ تأكيده ، عمدوا الى استقصاء نفقات انتاج **العامل** ، الامر الذي يمكن تأكيده • ان هذه النفقات تختلف مع الزمن والظروف ، لكنها محددة ايضا ، محددة على الاقل ضمن حدود ضيقة بصورة معتدلة ، بالنسبة الى حالة محددة للمجتمع ، والى محلة محددة ، وفرع محدد من الانتاج • اننا نحيا في الوقت الراهن تحت سيطرة الانتاج الرأسمالي ، حيث لايمكن لطبقة كبيرة من السكان ، متزايدة ابدا ، ان تحيا الا اذا اشتغلت

لحساب اصحاب وسائط الانتاج – الادوات والآلات والمواد الخام ووسائط المعيشة – لقاء اجور تتقاضاها • وعلى أساس هذا الاسلوب في الانتاج تتألف نفقات انتاج الشغيل من ذلك المقدار من وسائط المعيشة – أو ثمنها مالا – الضرورية وسطيا لتمكينه من العمل ، للمحافظة على قدرته على العمل، وللاستعاضة عنه بشغيل جديد بعد رحيله بنتيجة السن او المرض او الموت، يعني لاكثار الطبقة العاملة بأعداد تتفق مع الضرورة • ولنفرض ان السعر النقدي لوسائط المعيشة هذه يبلغ وسطيا ثلاثة ماركات في اليوم الواحد •

ان عاملنا يتقاضى اذن اجرا يبلغ ثلاثة ماركات يوميا من الرأسمالي الذي يستخدمه • وان الرأسمالي ليشغله لقاء ذلك اثنتي عشرة ساعة على سبيل المثال ، حاسبا الامور على وجه التقريب كما يلي :

فلنفترض ان عاملنا – وهو ميكانيكي – سيقوم بصناعة جزء من آلة يمكنه اتمامه خلال يوم واحد، ان المادة الخام – الحديد والنحاس في شكلهما الضروري المهيأ مسبقا – تكلف عشرين ماركا ، في حين ان استهلاك الفحم من قبل الآلة البخارية ، وهرش هذه الآلة نفسها ، والمخرطة وغير ذلك من الادوات التي يستخدمها عاملنا ، يمثلان من أجل يوم واحد – وهو ما يقدر وفقا لحصته من استخدامها – قيمة تساوي ماركا واحدا • ولما كانت الاجرة اليومية وفقا لافتراضنا هي ثلاثة ماركات، فان المجموع يصير أربعة وعشرين ماركا من أجل ذلك الجزء من الآلة• بيد ان الرأسمالي يحسب انه سيحصل• وسطيا ، على سبعة وعشرين ماركا من زبائنه لقاء ذلك الجزء ، أو ثلاثة ماركات أكثر من كلفته •

من أين تأتي الماركات الثلاثة التي وضعها الرأسمالي في جيبه ؟ ان البضائع تباع بقيمها وسطياً وفقا لتأكيدات الاقتصاد الكلاسيكي ، يعني تباع بأسعار توافق مقدار العمل الضروري المحتوى فيها • وهكذا سيكون السعر الوسطي لذلك الجزء من الآلة – سبعة وعشرين ماركا – معادلا لقيمته ، يعني معادلا للعمل المجسد فيه • بيد أن واحداً وعشرين ماركا من هذه الماركات السبعة والعشرين كانت قيماً جاهزة سلفاً قبل أن يبدأ صاحبنا الميكانيكي عمله • فقد كانت عشرون ماركاً محتواة في المادة الخام،

ومارك واحد في الفحم المستهلك خلال العمل ، أو في الآلات والادوات التي استخدمت خلال العملية والتي نقصت فعاليتها بما يساوي ذلك المبلغ - ويبقى بعد ذلك ستة ماركات قد أضيفت الى قيمة المادة الخام • بيد أن هذه الماركات الستة لايمكن ان تأتي ، وفقا لتأكيد اصحابنا الاقتصاديين أنفسهم ، الا من العمل الذي اضافه عاملنا الى المادة الخام • وهكذا فان عمله خلال الاثنتي عشرة ساعة قد خلق قيمة جديدة تبلغ ستة ماركات ، وبالتالي فان عمله خلال الاثنتي عشرة ساعة يجب ان يعادل ستة ماركات ، وبذلك نكون قد اكتشفنا اخيرا ما هي « قيمة العمل » •

ويصيح صاحبنا الميكانيكي : « رويدك ! ستة ماركات ؟ لكنني لم أتقاض سوى ثلاثة ماركات ! وان صاحبي الرأسمالي يقسم بكل ماهو مقدس ان قيمة ساعات عملي الاثنتي عشرةهي ثلاثة ماركات ليس غير، وهو يسخر مني اذا انا طالبت بستة ماركات • من اين جئت بهذه النتيجة ؟ »

اذا كنا وقعنا من قبل في دائرة معيبة بخصوص ماهية قيمة العمل ، فاننا سقطنا الآن في تناقض عضال بكل معنى الكلمة • لقد فتشنا عن قيمة العمل ووجدنا اكثر مما يمكننا استخدامه • ان قيمة ساعات العمل الاثنتي عشرة هي ثلاثة ماركات بالنسبة الى العامل ، وهي ستة ماركات بالنسبة الى الرأسمالي يدفعمن أصلها ثلاثة ماركاتللعامل كأجرة ويحتفظ بالماركات الثلاثة الاخرى • وهكذا لن يكون للعمل قيمة واحدة بل قيمتان ، وهما قيمتان مختلفتان جدا بالاضافة الى ذلك !

ويصبح التناقض اشد سخفاً حالما نرد القيم المعبر عنها بالمال الى زمن العمل •• فقد خلقت قيمة جديدة تساوي ستة ماركات اثناء العمل الذي استمر اثنتي عشرة ساعة • وبالتالي فقد خلقت قيمة ثلاثة ماركات خلال ست ساعات ـ وهو المبلغ الذي يتقاضاه العامل لقاء الاثنتي عشرة ساعة • ان العامل يتناول كقيمة معادلة للساعات الاثنتي عشرة من العمل نتاج عمل ست ساعات • وبالتالي فاما ان يكون للعمل قيمتان ، احداهما ضعف حجم الاخرى ، واما أن اثني عشر تساوي ستاً ! والنتيجة التي تحصل عليها ، في كلتا الحالتين ، هي هراء خالص ليس غير !

ومهما عمدنا الى اللف والدوران ، فاننا لن نخرج من هذا التناقض ما دمنا نتحدث عن شراء العمل وبيعه وعن قيمة العمل • وهذا ماجرى للاقتصاديين ايضا • ان آخر فرع من الاقتصاد الكلاسيكي ، وهي مدرسة ريكاردو ، قد انهارت في المحل الاول بسبب عدم قابلية هذا التناقض للحل، ان الاقتصاد السياسي قد وقع في مأزق لا سبيل الى الخروج منه ، وكان كارل ماركس الرجل الذي وجد سبيل الخروج من هذا المأزق •

ان ما كان الاقتصاديون يعتبرونه نفقات انتاج « العمل » لم يكن نفقات انتاج العمل ، بل انتاج العامل الحي نفسه • وبالمقابل فان هذا العامل لم يكن يبيع الرأسمالي عمله • ويقول ماركس : « حالما يبدأ عمله بصورة فعلية ، فانه لايبقى ملكا له ، وبالتالي لايبقى في مكنته ان يبيعه •» انه يستطيع على الاكثر ان يبيع عمله **المقبل** ، يعني ان يتعهد بانجاز مقدار من العمل في زمن محدد ، ومهما يكن من أمر ، فانه اذ يفعل ذلك لايبيع عملا (الذي ينبغي أن ينجز قبلا) ، بل يضع قوة عمله تحت تصرف الرأسمالي لزمن محدد (في حالة زمن العمل) أو لغرض منتج محدد (في حالة العمل بالقطعة) ، وذلك لقاء أجر محدد • انه يؤجر ، أو يبيع ، **قوة عمله** ، بيد أن قوة العمل هذه لاصقة بشخصه وجزء لايتجزأ منه ، وبالتالي فان نفقة انتاجها تتطابق مع نفقة انتاجه ، وليس مايسميه الاقتصاديون نفقة انتاج العمل في حقيقة الامر سوى نفقة انتاج العامل ، وبالتالي نفقة انتاج قوة عمله ، وهكذا يمكننا ان نعود القهقري من نفقة انتاج قوة العمل الى **قيمة** قوة العمل ونحدد مقدار العمل الضروري اجتماعيا اللازم من أجل انتاج قوة العمل من نوعية خاصة ، مثلما فعل ماركس في الفصل الخاص بشراء قوة العمل وبيعها • (**رأس المال** ، الفصل الرابع ، القسم الثالث (٣) •

والآن ؛ ماذا يجري بعد مايبيع العامل الرأسمالي قوة عمله ، يعني يضعها تحت تصرف هذا الرأسمالي لقاء الاجر ــ الاجر اليومي أو الإجر بالقطعة ــ المتفق عليه سلفاً ؟ ان الرأسمالي يأخذ العامل في ورشته أو معمله

---

(٣) انظر الترجمة العربية **لرأس المال** ، الكتاب الاول ، الجزء الاول ، الفصل السادس ، ص : ٢٤٧ ــ ٢٦١ ، منشورات دار اليقظة العربية بدمشق •

حيث تتوفر بصورة مسبقة سائر الاشياء الضرورية من أجل العمل ـ المواد الاولية ، والمواد الثانوية (الفحم ، والاصبغة ، الخ) والادوات ، والآلات . ويباشر العامل هنا في الكدح . وقد تكون أجرته اليومية ، كما هي اعلاه ، ثلاثة ماركات ـ ولا أهمية البتة في هذا الشأن لكيفية كسبه اياها ، كأجر يومي أو كأجر بالقطعة . واننا لنفترض من جديد هنا ان العامل يضيف بعمله خلال اثنتي عشرة ساعة قيمة جديدة تساوي ستة ماركات الى المواد الخام المستعملة ، وهي القيمة الجديدة التي يحققها الرأسمالي لدى مبيع قطعة العمل الجاهزة . وانه ليدفع من هذه القيمة للعامل ماركاته الثلاثة ، ويحتفظ بالماركات الثلاثة الاخرى . فاذا كان العامل يخلق قيمة تساوي ستة ماركات في اثنتي عشرة ساعة ، فانه يخلق اذن في ست ساعات قيمة تساوي ثلاثة ماركات . وبالتالي فقد أعاد سلفاً دفع القيمة المقابلة للماركات الثلاثة المحتواة في أجرته الى الرأسمالي حين اشتغل ست ساعات لحسابه . ان كليهما متخالصان بعد ست ساعات من العمل ، فلا يدين أي منهما للآخر بفلس واحد .

وهذا الرأسمالي يهتف الآن : « رويدك ! لقد استأجرت العامل ليوم كامل ، لاثنتي عشرة ساعة . ولكن الساعات الست لاتساوي سوى نصف يوم فقط . ولذا فان عليك ان تواصل العمل حتى تنتهي الساعات الست الاخرى ، وعندئذ فقط نكون متخالصين ! » وبالفعل ، فانه لابد للعامل من **الامتثال للعقد الذي ارتبط به « بملء ارادته »** ، **هذا العقد الذي رهن نفسه** بموجبه للعمل اثنتي عشرة ساعة كاملة لقاء منتج عمل يكلف ست ساعات من العمل .

والامر سواء بشأن الاجر بالقطعة . فلنفترض ان عاملنا يصنع اثنتي عشرة قطعة من بضاعة معينة خلال اثنتي عشرة ساعة . ان كلا من هذه القطع تكلف ماركين بما تتطلبه من المواد الخام وما يبلى من ادوات الانتاج وتباع بسعر ماركين ونصف المارك . فالرأسمالي سيعطي العامل اذن ، على اساس نفس الافتراضات السابقة ، خمسة وعشرين بنساً للقطعة الواحدة ، الأمر الذي يساوي ثلاثة ماركات للقطع الاثنتي عشرة ، وهي ما يحتاج العامل الى اثنتي عشرة ساعة من أجل كسبها . ويتناول الرأسمالي ثلاثين ماركا لقاء

القطع الاثنتي عشرة ، فاذا طرحنا منها أربعة وعشرين ماركا لقاء المواد الخام والبلى تبقى له ستة ماركات دفع من أصلها ثلاثة ماركات للعامل أجوراً له واحتفظ بالماركات الثلاثة الاخرى • ان النتيجة هي نفسها بالضبط • فالعامل يشتغل هنا أيضاً ست ساعات لنفسه ، يعني للتعويض عن أجوره (نصف ساعة من كل من الساعات الاثني عشرة) ويشتغل ست ساعات من أجل الرأسمالي •

ان الصعوبة التي عانى منها أفضل الاقتصاديين الأمرين ما إنطلقوا من قيمة « العمل » تتلاشى حالما ننطلق بدلا من ذلك من قيمة « **قوة العمل** » ان قوة العمل في مجتمعنا الرأسمالي الحاضر هي بضاعة، بضاعة مثل أي بضاعة أخرى ، ومع ذلك فهي بضاعة مخصوصة تماماً • وانها لتملك بالخاصة تلك الصفة المخصوصة التي تجعلها قوة خالقة للقيمة ، مصدراً للقيمة ، وفي الحقيقة مصدراً لقيمة أعظم مما تملك هي نفسها ، وذلك في حالة معاملتها بطريقة مناسبة • وفي حالة الانتاج الراهنة لاتنتج قوة العمل الانسانية في يوم واحد قيمة اعظم فحسب مما تملك وتكلف هي نفسها ، بل ان هذا الفائض لانتاجها اليومي على نفقتها اليومية يزداد ايضا مع كل اكتشاف علمي جديد ومع كل ابتكار تقني جديد ، وبالتالي فان ذلك الجزء من يوم العمل الذي يشتغل العامل خلاله من أجل اعاضة أجره اليومي يتناقص ، الأمر الذي يؤدي الى زيادة ذلك الجزء من يوم العمل الذي يتوجب عليه من جهة أخرى ، ان **يهدي** خلاله عمله الى الرأسمالي دون أن يتناول اجرا عليه•

وذلك هو التركيب الاقتصادي لكل مجتمعنا الراهن : إن الطبقة العاملة تنتج وحدها سائر القيم ، اذ ليست القيمة سوى تعبير آخر عن العمل ، ذلك التعبير الذي يشار بموجبه في مجتمعنا الرأسمالي الحاضر الى مقدار العمل الضروري اجتماعياً المحتوى في بضاعة معينة • ومهما يكن من أمر ، فان هذه القيم المنتجة من قبل العمال لاتخص العمال ، بل تخص أصحاب المواد الخام ، والآلات ، والادوات ، والاعتمادات الاحتياطية التي تمكن هؤلاء المالكين من ابتياع قوة عمل الطبقة العاملة • وبالتالي فان الطبقة العاملة لا تحصل سوى على جزء من مجموع المنتجات التي تنتجها ، أما الجزء الآخر الذي تحتفظ به الطبقة الرأسمالية ، أو تتقاسمه على الاكثر مع طبقة الملاكين العقاريين ، فانه يكبر كما رأينا آنفا مع كل اكتشاف وابتكار

جديدين، في حين لايزداد الجزء الذي هو من نصيب الطبقة العاملة (المحسوب بالنسبة الى الشخص الواحد) الا ببطء عظيم أو بصورة تافهة أو لايزداد على الاطلاق، بل قد ينقص في بعض الظروف ·

لكن هذه الاكتشافات والابتكارات التي تتعاقب بنسق متزايد أبداً، هذه الانتاجية الخاصة بالعمل الانساني التي ترتفع يوما بعد يوم الى درجة لم يسبق لها مثيل، ستؤدي أخيراً الى نزاع لابد أن يغنى فيه الاقتصاد الرأسمالي الراهن · فثمة من طرف واحد ثروات لاتحصى وفيض من المنتجات لايستطيع الشارون مجاراته، ومن طرف آخر الجماهير الغفيرة من المجتمع الذين صيروا بروليتاريين، الذين حولوا الى عمال مأجورين، وجعلوا عاجزين لهذا السبب بالضبط عن استملاك ذلك الفيض من المنتجات · ان انقسام المجتمع الى طبقة صغيرة مفرطة الثراء وطبقة كبيرة معدمة من العمال المأجورين يؤدي الى مجتمع يختنق من جراء فيضه الخاص، في حين تكاد الغالبية العظمى من اعضائه ان يفتقروا، أو هم يفتقرون بالفعل، الى الحماية من العوز المدقع · ان هذه الأوضاع تزداد سخفاً يوماً بعد يوم، وتزداد بطلاناً · فيجب أن تلغي، وانه **لفي الامكان** الغاؤها · وانه ليمكن قيام نظام اجتماعي جديد حيث تزول الفوارق الطبقية الحالية وحيث تتوفر — ربما بعد مرحلة انتقالية قصيرة تتطلب بعض الحرمان، لكنها على أية حال ذات قيمة معنوية عظمى — الوسائط من أجل الوجود، ومن أجل الاستمتاع بالحياة، ومن أجل تطوير سائر المواهب البدنية والذهنية واستخدامها على مقياس متساو وبكمال متعاظم أبداً، وذلك بفضل الاستخدام والتوسيع المنهجين للقوى الهائلة الموجودة سلفاً، القوى المنتجة لسائر أفراد المجتمع من جهة واحدة، وبفضل الالزام المنتظم على العمل من جهة أخرى · أما أن العمال يزدادون عزماً باستمرار على تحقيق هذا النظام الاجتماعي الجديد، فذلك ماسوف يبرهن عليه، من طرفي المحيط، يوم الغد الأول من أيار، ويوم الأحد الثالث من أيار(٤) ·

لندن، ٣٠ نيسان ١٨٩١ **فريديريك انجلز**

---

(٤) اعتادت النقابات الانكليزية أن تحتفل بالاول من أيار في أول يوم أحد يقع بعد الاول من أيار، وقد وقع هذا الاحد يوم الثالث من أيار في عام ١٨٩١ ·

العمل المأجور ورأس المال

١

لقد وجه الينا اللوم من اطراف مختلفة لاننا لم نعرض **العلاقات الاقتصادية** التي تشكل الاساس المادي للصراعات الطبقية والصراعات القومية الحالية • ولقد تعمدنا الا نتطرق الى هذه العلاقات الا حيث شقت طريقها بصورة مباشرة الى الصفوف الاولى من النزاعات السياسية •

وكان المقصود هو ، قبل كل شيء ، ترسم الصراع الطبقي في التاريخ الجاري ، والبرهان تجريبياً بواسطة المعطيات التاريخية المتوفرة من قبل والمستنبطة حديثاً كل يوم على ان خصوم الطبقة العاملة ـ الجمهوريين البورجوازيين في فرنسا والطبقات البورجوازية والفلاحية التي كانت تكافح الحكم المطلق الاقطاعي في مختلف ارجاء القارة الاوروبية ـ قد أصيبوا بالهزيمة بصورة متواقتة مع اخضاع الطبقة العاملة الذي كان من صنع شباط وآذار (٥) ، وان انتصار « الجمهورية الشريفة » في فرنسا قد كان في الوقت نفسه سقوطاً للأمم التي تجاوبت مع ثورة شباط بحروب استقلال بطولية ، وأخيراً أن اوروبا قد سقطت من جديد ، مع هزيمة عمالها الثوريين، في عبوديتها المزدوجة القديمة ، ألا وهي العبودية **الانكلو ـ روسية** • ان نضال حزيران في باريس ، وسقوط فيينا ، والمهزلة الفاجعة لتشرين الثاني عام ١٨٤٨ في برلين ، والجهود اليائسة التي بذلتها بولونيا وايطاليا والمجر، وتجويع ايرلندا حتى خضوعها ـ تلك كانت العوامل الرئيسية التي وسمت الصراع الطبقي الاوروبي بين البورجوازية والطبقة العاملة والتي اثبتنا

---

(٥) الاشارة هنا الى ثورة شباط (٢٣ـ٢٤ منه) في باريس وثورة ١٣ آذار في فيينا و ١٨ آذار في برلين • راجع كتاب ماركس **الصراعات الطبقية في فرنسا** ترجمة الدكتور فؤاد ايوب ، منشورات دار دمشق ، ١٩٦٤ •

بواسطتها ان كل انتفاضة ثورية ، مهما تراءى هدفها نائياً عن الصراع الطبقي ، لابد ان تبوء بالفشل ما لم تنتصر الطبقة العاملة الثورية ، وأن كل اصلاح اجتماعي يظل وهماً خالصاً حتى تتجابه الثورة البروليتارية والثورة المضادة الاقطاعية في **حرب عالمية** • وكانت **بلجيكا وسويسرا** في عرفنا ، كما هما في واقع الأمر ، لوحتين هزليتين فاجعتين اقرب ما تكونان الى الصور الكاريكاتورية في اللوحة التاريخية الكبرى ، واحداهما تمثل الدولة النموذجية للملكية البورجوازية، والاخرى تمثل الدولة النموذجية للجمهورية البورجوازية ، وكلتاهما دولتان تتوهمان انهما مستقلتان عن الصراع الطبقي وعن الثورة الاوروبية على حد سواء •

والآن ، بعد ما شاهد قراؤنا الصراع الطبقي يتطور في أشكال سياسية عملاقة عام ١٨٤٨، حان الأوان كي نعالج عن كثب أعظم العلاقات الاقتصادية نفسها التي يقوم على اساسها وجود البورجوازية وحكمها الطبقي من جهة ، وعبودية العمال من جهة أخرى •

ولسوف نعرض في ثلاثة اقسام واسعة : ١ ــ علاقة **العمل المأجور برأس المال** ، وعبودية العامل وسيطرة الرأسمالي • ٢ ــ **الدمار المحتوم للطبقات البورجوازية المتوسطة ولما يسمى الطبقة الفلاحية في ظل النظام الحاضر** • ٣ ــ **خضوع الطبقات البورجوازية لمختلف الامم الاوروبية واستثمارها التجاريان** من قبل طاغية السوق العالمية ، **أي انكلترا** •

ولسوف نحاول أن يكون عرضنا بسيطاً وشعبياً قدر الامكان ، ولن نستلزم حتى أبسط المبادىء عن الاقتصاد السياسي • اننا نريد ان يفهمنا العمال • وفيما عدا ذلك ، فان جهلا واضطراباً فائقين في الافكار يسودان في ألمانيا في مضمار أبسط العلاقات الاقتصادية ، منذ الحماة المعتمدين للاوضاع القائمة حتى **صنعة المعجزات الاشتراكيين والعباقرة السياسيين المغمورين** التي تعج ألمانيا المجزأة بهم أكثر منها بالأمراء أصحاب السيادة •

والآن ، فلنأخذ بعين الاعتبار المسألة الاولى : **ماهي الأجور ؟ وكيف يصير تحديدها ؟**

اذا سئل العمال : « كم تبلغ أجوركم ؟ » ، فان أحدهم سيجيب : « اني اتقاضى من مخدومي ماركاً في اليوم الواحد » ، في حين يقول ثان :

« اني اتقاضى ماركين » ، وهكذا دواليك • ولسوف يذكرون ، وفقاً للحرف المختلفة التي ينتسبون اليها، مبالغ مختلفةمن المال يتقاضونها من مخدوميهم لقاء انجاز قطعة مخصوصة من العمل ، حياكة ياردة من الكتان أو صف أحرف صفحة مطبوعة على سبيل المثال • ولسوف يتفقون جميعاً على نقطة واحدة على الرغم من تنوع بياناتهم : ان الاجرة هي ذلك المبلغ من المال الذي يدفعه الرأسمالي لقاء زمن عمل معين أو لقاء انتاج عمل معين •

وبالتالي فانه يلوح أن الرأسمالي **يبتاع** عملهم بالمال ، انهم **يبيعونه** عملهم لقاء المال • بيد أن ذلك هو الظاهر ليس غير ، في حين أن الواقع هو أنهم يبيعون الرأسمالي لقاء المال **قوتهم على العمل** • ان الرأسمالي يبتاع قوة العمل هذه ليوم ، أو اسبوع ، أو شهر ، الخ • وبعدما يبتاعها يروح يستخدمها بتشغيل العمال طوال الزمن المتفق عليه • ولقد كان في مكنة الرأسمالي ، لقاء نفس المبلغ الذي ابتاع به قوتهم على العمل ، وهو ماركان على سبيل المثال ، أن يبتاع رطلين من السكر أو مقداراً محدداً من أية سلعة أخرى• وان الماركين اللذين ابتاع بهما رطلي السكر هما **سعر** ذينك الرطلين من السكر • وان الماركين اللذين ابتاع بهما الانتفاع بقوة العمل لمدة اثنتي عشرة ساعة هما **سعر** عمل الاثنتي عشرة ساعة • وبالتالي فان قوة العمل بضاعة ، لا أكثر ولا أقل من السكر • وتقاس البضاعة الاولى بالساعة ، أما البضاعة الثانية فتقاس بالميزان •

ان العمال يقايضون بضاعتهم ، قوة العمل ، لقاء بضاعة الرأسمالي ، لقاء المال ، وتتم هذه المقايضة وفقاً لنسبة محددة • هذا المبلغ المحدد من المال لقاء هذه الفترة المحددة من الانتفاع بقوة العمل • ماركان لقاء اثنتي عشرة ساعة من الحياكة • وهلا يمثل الماركان كل البضائع الاخرى التي يمكن ابتياعها بماركين ؟ وبالتالي فان العامل قد قايض بالفعل بضاعته ، قوة العمل ، لقاء بضائع أخرى من مختلف الانواع ، وذلك وفقاً لنسبة محددة • فقد اعطاه الرأسمالي ، اذ أعطاه ماركين ، كذا من اللحم ، او من الملابس ، أو من المحروقات ، أو النور ، الخ ••• وذلك لقاء يومه من العمل• وبناء على ذلك فان الماركين يمثلان النسبة التي يتم وفقا لها مقايضة قوة العمل لقاء بضائع أخرى ، يمثلان **القيمة التبادلية** لقوة العمل هذه • وان

القيمة التبادلية لبضاعة ما ، مقررة **بالمال** ، هي مايسمى **سعرها** • وليست **الأجور** سوى اسم خاص من أجل سعر قوة العمل ، يسمى عادة **سعر العمل**، من أجل هذه البضاعة المخصوصة التي ليس لها مستودع آخر سوى اللحم والدم الانسانيين •

فلنأخذ أي عامل كان ، حائكاً على سبيل المثال • ان الرأسمالي يزوده بالنول والغزل ، فيروح يشتغل ، فاذا الغزل يتحول الى كتان • ويستملك الرأسمالي الكتان ويبيعه لقاء عشرين ماركا مثلا• وبعد ، فهل أجور الحائك حصة في الكتان ، في الماركات العشرين ، في نتاج عمله ؟ ابداً • ان الحائك قد تناول أجوره قبل أن يباع الكتان بزمن طويل ، وربما قبل ان تنتهي حياكته • فالرأسمالي لن يدفع اذن هذه الاجور بالمال الذي سيحصل عليه من الكتان ، بل بمال مدخر من قبل • وكما أن النول والغزل ليسا منتج الحائك الذي زود بهما من قبل مخدومه ، كذلك حال البضائع التي يتلقاها الحائك بديلا عن بضاعته التي هي قوة العمل • وكان من الممكن ألا يجد مخدومه مطلقاً شارياً يبتاع كتانه ، وكان من الممكن ألا يحصل من مبيع هذا الكتان حتى على مقدار الاجور • وانه لمن الممكن أن يبيعه بصورة رابحة جداً بالقياس الى أجور الحائك • لكنه ليس للحائك أدنى علاقة بهذه الامور جميعا • ان الرأسمالي يبتاع قوة عمل الحائك بقسم من ثروته المتوفرة ، بقسم من رأسماله ، تماما مثلما ابتاع المادة الخام ــ الغزل ــ وأداة العمل ــ النول بقسم آخر من ثروته • وبعدما قام بهذه المشتريات ، وهي تتضمن قوة العمل الضرورية من أجل انتاج الكتان ، فانه لاينتج الا **بواسطة المواد الخام وأدوات العمل التي تخصه** • ذلك ان هذه الأدوات الخاصة بالعمل قد أصبحت الآونة تتضمن ، في حقيقة الأمر، حائكنا الطيب أيضاً، هذا الذي لا يملك في المنتج أو في سعر المنتج مصيباً اكثر مما يملك النول نفسه •

وهكذا ليست الأجور بنصيب العامل في البضاعة التي انتجها • ان الأجور قسم من البضائع الموجودة مسبقاً، وهي البضائع التي يبتاع الرأسمالي بها لنفسه مقداراً محدداً من قوة العمل المنتجة •

وبالتالي فأن قوة العمل بضاعة يبيعها مالكها الذي هو العامل المأجور لرأس المال • لماذا يبيعها ؟ كي يستطيع أن يعيش •

لكن ممارسة قوة العمل ، أي العمل ، هي الفعالية الحياتية الخاصة بالعامل ، هي تظاهرة حياته الخاصة • وانه ليبيع رجلا آخر هذه **الفعالية الحياتية** كيما يؤمن **وسائط المعيشة** الضرورية• وهكذا فان فعاليته الحياتية لاتعدو كونها بالنسبة اليه مجرد واسطة تمكنه من الوجود • انه يعمل كيما يعيش • بل انه لايعترف بالعمل جزءاً من حياته ، اذ هو بالأحرى تضحية بحياته • هو بضاعة باعها لشخص آخر • وبالتالي فان نتاج فعاليته أيضاً لا يشكل غرض فعاليته • فليس ما ينتجه لنفسه هو الحرير الذي ينسجه ، ولا الذهب الذي يستخرجه من المنجم ، ولا القصر الذي يبنيه • ان ما ينتجه لنفسه هو **الأجرة** ، وينحل الحرير والذهب والقصر بالنسبة اليه في كمية محددة من وسائط المعيشة ، ربما في سترة قطنية ، أو بعض القطع النقدية النحاسية ، أو سكن في غرفة ضيقة • والعامل الذي يغزل أو ينسج أو يحفر أو يخرط أو يبني أو يجرف أو يكسر الحجارة أو يحمل الاثقال ، الخ •• ، طوال اثنتي عشرة ساعة ، أتراه يعتبر أن هذا الغزل أو النسج أو الحفر أو الخراطة أو البناء أو الجرف أو تكسير الحجارة طوال اثنتي عشرة ساعة تظاهرة لحياته ، أو حياته بالذات ؟ ان الأمر على النقيض من ذلك ، فان الحياة تبدأ بالنسبة اليه حيث تتوقف تلك الفعالية ، على مائدة الطعام ، أو في الخمارة ، أو في السرير • وبالمقابل فأن عمل الاثنتي عشرة ساعة لايملك معنى بالنسبة اليه بوصفه نسجاً أو غزلا أو حفراً ، الخ•• بل بوصفه **مكسباً** يأتي به الى مائدة الطعام، او الخمارة، أو السرير• ولو كانت دودة القز مضطرة لان تغزل كيما تواصل حياتها كيرقة ، فقد كانت تصير اذن عاملا مأجوراً بكل معنى الكلمة • ولم تكن قوة العمل **بضاعة** في كل الاوقات ، كما ان العمل لم يكن على الدوام عملا مأجوراً ، يعني **عملا حراً** • ان **العبد** لم يكن يبيع صاحب العبيد قوة عمله اكثر مما يبيع الثور الفلاح خدماته • ان العبد ، جنباً الى جنب مع قوته على العمل ، يباع لصاحبه بصورة نهائية حاسمة ، فهو بضاعة يمكن ان تنتقل من يد ملاك الى يد ملاك آخر • انه بضاعة **هو نفسه** ، بيد ان قوة العمل ليست بضاعة **خاصة به** • ويبيع الرفيق قسماً فقط من قوته على العمل ، وهو لايتلقى أجراً من مالك الارض ، بل أن مالك الارض هو الذي يتلقى بالاحرى جزية منه •

ان الرقيق يخص الأرض وهو يسلم مالك الارض ما ينتج فيهـا من الثمار ، وبالمقابل فأن **الشغيل الحر** يبيع نفسه ، والحقيقة انه يبيع نفسه بالمفرق • انه يبيع بالمزاد ثماني أو عشر أو اثنتي عشرة ساعة من حياته ، يوماً بعد يوم، الى المزايد الأعلى، الى مالك المواد الخام وأدوات العمل ووسائط المعيشة ، يعني الرأسمالي • وليس العامل ملكاً لأي مالك كما أنه ليس ملكاً للأرض ، لكن ثماني أو عشر أو اثنتي عشرة أو خمس عشرة ساعة من حياته اليومية هي ملك لذلك الذي يبتاعها • ان العامل يترك الرأسمالي الذي يؤجره نفسه متى شاء ، والرأسمالي يصرفه متى وجد ذلك مناسباً ، حالما لايعود يستدر أي ربح منه ، أو لا يستدر الربح المتوقع منه • بيد أن العامل الذي يشكل مبيع قوة عمله مورد معيشته الوحيد لايستطيع ان يترك **طبقة الشارين كلها ، يعني الطبقة الرأسمالية** ، دون ان ينبذ وجوده • انه لايخص هذا الرأسمالي أو ذلك ، بل يخص **الطبقة الرأسمالية** • وفيما عدا ذلك فأن من شأنه أن يتصرف بنفسه ، يعني أن يجد شارياً ضمن الطبقة الرأسمالية •

والآن ، قبل ان نستغرق في العلاقة بين رأس المال والعمل المأجور ، سوف نعرض باقتضاب أعم العلاقات التي تستحق النظر في تحديد الأجور•

ان **الأجور**، كما سبق فرأينا، هي **سعر** بضاعة محددة هي قوةالعمل• وبالتالي فان الأجور تتحدد بنفس القوانين التي تحدد سعر أية بضاعة أخرى • وبالتالي فان السؤال الذي يعترضنا هو : **كيف يحدد سعر بضاعة ما ؟**

٢

ما الذي يحدد **سعر** بضاعة ما ؟

تحدده المنافسة بين الشارين والبائعين ، والعلاقة بين الاستعلام والتسليم ، بين العرض والطلب ،.وان المنافسة ، التي يتحدد سعر البضاعة بها ، **لمثلثة الجوانب** •

ان البضاعة نفسها تعرض من قبل بائعين مختلفين • واذا كانت السلع من النوعية نفسها ، فان ذلك الذي يبيع بأرخص الاثمان يكون على ثقة من طرد البائعين الآخرين من الميدان وتأمين أعظم البيع لنفسه • وهكذا

يتبارى البائعون من أجل المبيعات ، من أجل السوق ، فكل منهم يرغب في أن يبيع ، أن يبيع أكبر قدر ممكن ، وأن يبيع وحده ، اذا كان ذلك مستطاعاً ، مستبعداً سائر البائعين الآخرين • وبالتالي فان الواحد يبيع أرخص من الآخر ، وبنتيجة ذلك تحدث **المنافسة بين البائعين** ، وهي **تخفض** سعر مايعرضون من **البضائع** •

بيد أن **المنافسة** تحدث كذلك **بين الشارين** ، وهي **تؤدي** بدورها الى **رفع** سعر البضائع المعروضة •

وأخيراً فأن **المنافسة** تحدث **بين الشارين والبائعين** ، فالأولون يرغبون في أن يبتاعوا بأرخص الأثمان الممكنة ، والآخرون في أن يبيعوا بأغلى الأثمان الممكنة • وان عاقبة هذه المنافسة بين الشارين والبائعين سترتبط بكيفية علاقة طرفي المنافســة الآنفي الذكر ببعضهما بعضــاً ، يعني ما اذا كانت المنافسة أقوى في جيش الشارين أم في جيش البائعين • ان الصناعة تسوق الى الميدان جيشين يتجابهان ، وكل منهما يخوض من جديد معركة ضمن صفوفه الخاصة ، ضمن جنده الخاصين • وان النصر سيكون حليف ذلك الجيش الذي يقهر جنده بعضهم بعضاً بصورة أقل من الجيش الآخر •

فلنفترض أن ثمة ١٠٠ بالة من القطن في السوق الذي يزدحم في الوقت نفسه بشارين من أجل ١٠٠٠ بالة من القطن بحيث ان الطلب في هذه الحال هو أكبر عشر مرات من العرض • وهكذا ستكون المنافسة قوية جداً بـين الشارين ، وكل منهم يرغب في الحصول على بالة من أصل المائة بالة ، بل أن يحصل عليها جميعاً اذا أسعفه الحظ • وليس هــذا المثــال افتراضــاً اعتباطياً ، فقد مرت بنا مراحل من تدهور مواسم القطن في تاريخ التجارة ، حين جرب رأسماليون قليلون متحالفون أن يبتاعوا ليس مائة بالة من القطن فحسب ، بل كل مخزون القطن في العالم ، وهكذا فأن أحد الشارين ، في المثال المذكور ، سيسعى الى طرد سواه من الميدان بعرض سعر أعلى نسبياً لكل بالة من القطن • وحين يرى باعة القطن أن جند هذا الجيش المعادي يخوضون صراعاً عنيفاً جداً ضد بعضهم بعضاً وأن مبيع بالاتهم المائة كلها من القطن مضمون بصورة مطلقة ، فانهم سوف يحرصون على الا يتنازعوا وألا يخفضوا سعر القطن في حين يتنافس خصومهم على رفعه • وهكذا يخيم السلام بصورة

مفاجئة على جيش البائعين ، فيقفون وقفة رجل واحد تلقاء الشارين ، ويصالبون أذرعتهم بصورة فلسفية ، ولن تعرف مطالبهم حدوداً لولا ان لعروض حتى أكثر الشارين لهفة وعناداً حدوداً معينة تماماً ٠

وهكذا اذا كان عرض البضاعة دون الطلب عليها ، فانه لاتحدث بين البائعين سوى منافسة ضئيلة ، وقد لاتحدث أية منافسة على الاطلاق ٠ وتتعاظم المنافسة بين الشارين ،وذلك بنسبة ماتتناقص تلك المنافسة ،الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع أكبر أو أقل في أسعار البضاعة ٠

ومن المعروف أن الحالة المعكوسة مع نتيجة معكوسة هي الحالة الاكثر وقوعاً ، اذ يفيض العرض بصورة هائلة على الطلب، وتشتد المنافسة اليائسة بين البائعين ، ويقل الشارون ويتم الحصول على السلع لقاء أسعار منخفضة بصورة مضحكة ٠

لكن ما معنى الارتفاع والانخفاض في الأسعار ؟ ما معنى السعر المرتفع والسعر المنخفض ؟ ان حبة الرمل تكون مرتفعة حين تفحص من خلال المجهر، كما أن البرج يكون منخفضا حين يقاس الى الجبل ، واذا كان السعر يتقرر بالعلاقة بين العرض والطلب ، فما هو الذي يقرر هذه العلاقة بين العرض والطلب ؟

فلنتوجه الى أول بورجوازي نلقاه ٠ انه لن يفكر لحظة واحدة ، لكنه سيقطع هذه العقدة الميتافيزيائية ، مثل اسكندر كبير آخر ، بواسطة جدول الضرب ٠ لسوف يقول لنا مايلي : اذا كان انتاج السلع التي ابيعها قد كلفني ١٠٠ مارك ، واذا حصلت على ١١٠ ماركات من بيع هذه السلع ، وذلك في سياق السنة طبعاً ــ فقد حصلت اذن على ربح معقول ، شريف ، ومشروع ٠ لكنني اذا حصلت بالمقابل على ١٢٠ أو ١٣٠ ماركاً ، فذلك ربح مرتفع ؛ أما اذا حصلت على ٢٠٠ مارك ، فسوف يكون ذلك ربحاً غير عادي، ربحاً ضخماً ٠ فما الذي يخدم البورجوازي اذن **كمقياس** لربحه ؟ انها **نفقة انتاج** بضاعته ٠ فاذا هو تلقى لقاء بضاعته مقداراً من البضائع الاخرى كانت نفقة انتاجها دون ذلك، فقد خسر اذن، واذا تلقى لقاء بضاعته مقداراً من البضائع الاخرى التي كلف انتاجها أكثر من ذلك ، فقد ربح اذن ٠ وانه

ليحسب ارتفاع الربح أو انخفاضه وفقاً لدرجة وقوف قيمة بضاعته التبادلية فوق الصفر أو تحته ــ أي **نفقة الانتاج** ٠

لقد رأينا على هذا الغرار كيف ان علاقة العرض والطلب المتبدلة تسبب ارتفاعاً في الاسعار تارة وانخفاضا فيها تارة أخرى ، تؤدي الى أسعار مرتفعة تارة والى أسعار منخفضة تارة أخرى ٠ واذا ما ارتفع سعر بضاعة ما حتى درجة بالغة بسبب العرض غير المناسب أو الزيادة غير المتناسبة في الطلب، فلابد ان ينخفض سعر بضاعة أخرى بالضرورة بصورة متناسبة مع ذلك ، اذ أن سعر البضاعة انما هو تعبير نقدي عن نسبة مقايضتها ببعض البضائع الاخرى ٠ ومثال ذلك أنه اذا ارتفع سعر الياردة من مادة الحرير من خمسة ماركات الى ستة ماركات ، فان سعر الفضة بالقياس الى مادة الحرير قد انخفض اذن ، ومثله أسعار سائر البضائع الاخرى التي ظلت على أسعارها القديمة ، اذ هي انخفضت بالقياس الى الحرير ٠ فلابد للمرء ان يقدم مقداراً أعظم منها كي يحصل لقاء ذلك على المقدار نفسه من الحرير ٠ وما عسى أن تكون عاقبة السعر المرتفع لبضاعة ما ؟ ان كتلة من رأس المال ستلقى في ذلك الفرع المزدهر من الصناعة ، وسوف يستمر رأس المال يتدفق هكذا الى ذلك الميدان من الصناعة المحظوظة حتى لايعود يعطي سوى الارباح العادية ، أو بالاحرى حتى ينخفض سعر منتجاته ، من جراء فرط الانتاج ، دون نفقة الانتاج ٠

وعلى النقيض من ذلك ، اذا انخفض سعر بضاعة ما دون نفقة انتاجها، فان رأس المال سيسحب من انتاج تلك البضاعة ٠ واذا استثنينا حالة ذلك الفرع من الصناعة الذي بطل استعماله ، وبالتالي فلابد له أن ينقرض ، فان انتاج مثل تلك البضاعة ، يعني عرضها ، سوف يتناقص باستمرار بسبب هروب رأس المال على هذا الغرار حتى يصبح العرض موافقا للطلب، وبالتالي يصبح سعرها من جديد على مستوى نفقة انتاجها ، أو بالاحرى حتى ينخفض العرض دون الطلب ، يعني حتى يرتفع سعرها مجدداً فوق نفقة انتاجها ، **اذ ان السعر الجاري لبضاعة ما هو ، على الدوام ، اما فوق نفقة انتاجها أو دونها ٠**

هكذا نرى كيف يهاجر رأس المال باستمرار في الاتجاهين ، فيخرج

من ميدان احدى الصناعات كي يدخل ميدان صناعة أخرى • ان الاسعار المرتفعة تؤدي الى هجرة عظيمة جدا والاسعار المنخفضة الى جلاء واسع النطاق •

ويمكننا أن نبين من وجهة نظر أخرى كيف أن نفقة الانتاج لاتحدد العرض وحده بل الطلب ايضا ، بيد أن ذلك ينأى بنا بعيداً جداً عن موضوعنا •

لقد رأينا كيف أن تقلبات العرض والطلب تعود باستمرار بسعر البضاعة الى نفقة الانتاج • **وصحيح ان سعر البضاعة الحقيقي هو على الدوام فوق نفقة الانتاج أو دونهـا ، لكن الارتفـاع والانخفاض يتوازيان** ، بحيث تقايض البضائع ببعضها بعضا خلال مرحلة معينة من الزمن ، مع اعتبار المد والجزر الحادثين في الصناعة بصورة اجمالية ، وفقا لنفقة انتاجهـا ، وبالتالي فأن سعرها يتحدد بنفقة الانتاج هذه •

ويجب ألا نفهم هـذا التحديد للسعر بنفقة الانتـاج حسب مفهـوم الاقتصاديين • ان الاقتصاديين يقولون ان **السعر الوسطي** للبضائع معادل لنفقة الانتاج ، وأن ذلك يشكل **قانوناً** • وانهم ليعتبرون الحركة الفوضوية التي يتم فيها تعديل الارتفاع بالانخفاض والانخفاض بالارتفاع على أنهـا صدفة محضة • وان المرء ليكون على قدر مساو من الصواب حين يعتبر التقلبات قانوناً وتحديد السعر بنفقة الانتاج صدفة محضة ، كما فعل ذلك بعض الاقتصاديين حقاً • بيد أن الاسعار لاتحدد بنفقة الانتاج الا في سياق هـذه التقلبات وحدها ــ وهي التقلبات التي اذا نظرنا اليها عن كثب وجدنا انها تحمل معها أرهب الكوارث وتجعل ، مثـل الهزات الارضيـة ، المجتمـع البورجوازي يرتعش من أسسه • ان الحركة الشاملة لهـذه الفوضى هي نظامها • وفي سياق هذه الفوضى الصناعية ، في هذه الحركة ضمن دائرة ، تعدل المنافسة اذا جاز التعبير كل تطرف بتطرف آخر •

وهكذا نرى ان سعر البضاعة يتحدد بنفقة انتاجها بحيث أن فترات ارتفاع سعر هذه البضاعة فوق نفقة انتاجها تعدل بفترات انخفاضها دون نفقة الانتاج هذه ، والعكس بالعكس • ومن الطبيعي أن هذا لاينطبق على المنتجات الصناعية الخاصة المنفصلة ، بل على مجموع الفرع الصناعي فقط •

وبالنتيجة فانه لاينطبق على الصناعي الفرد ، بل على مجموع طبقة الصناعيين فقط •

ان تحديد السعر بنفقة الانتاج معادل لتحديد السعر بزمن العمل الضروري من أجل صناعة البضاعة ، لان نفقة الانتاج تتألف من ١ ـ المواد الخام وبلى الأدوات ، يعني من منتجات صناعية كلف انتاجها مقداراً معيناً من أيام العمل فهي تمثل بنتيجة ذلك مقداراً معيناً من زمن العمل ، و٢ ـ من العمل المباشر الذي يشكل الزمن بالضبط مقياساً له •

والآن ، فان نفس القوانين العامة التي تنظم سعر البضائع على العموم تنظم طبعاً **الاجور** أو **سعر العمل** •

ان الأجور سترتفع او تنخفض وفقاً للعلاقة بين العرض والطلب ، وفقاً للمجرى الذي تتخذه المنافسة بين شاري قوة العمل ، أي الرأسماليين، وبائعي قوة العمل ، أي العمال • وان التقلبات الطارئة على الأجور توافق على العموم التقلبات الطارئة على اسعار البضائع • **ومهما يكن من أمر ، فان سعر العمل سوف يتحدد ، ضمن هذه التقلبات ، بنفقة الانتاج ، بزمن العمل الضروري من أجل انتاج هذه البضاعة التي هي قوة العمل •**

فما هي اذن نفقة انتاج قوة العمل ؟

انها النفقة اللازمة من أجل ابقاء العامل كعامل ومن أجل تطويره وجعله عاملا •

وبالتالي فبقدر ماتنقص فترة التدريب التي يتطلبها أي عمل تتقلص نفقة انتاج العامل وينخفض سعر عمله ، أي أجوره • وفي تلك الفروع من الصناعة التي تكاد لاتتطلب أية فترة من التدريب والتي يكفي فيها مجرد وجود العامل البدني ، فان النفقة الضرورية من أجل انتاجه تقتصر تقريبا على البضائع الضرورية من أجل ابقائه على قيد الحياة وقادراً على العمل • وبالتالي فان **سعر عمله** سوف يتحدد **بسعر وسائط المعيشة الضرورية** •

ومهما يكن من أمر ، فان اعتباراً آخر يتدخل هنا • ان الصناعي يأخذ بعين الاعتبار، حين يحسب نفقة الانتاج، ووفقاً لذلك أسعار المنتجات، مايطرأ على أدوات العمل من بلى • ومثال ذلك أنه اذا كانت احدى الآلات

تكلفه ١٠٠٠ مارك وتبلى خلال عشر سنوات ، فانه يضيف ١٠٠ مارك سنوية الى سعر البضائع كيما يستطيع الاستعاضة عن الآلة البالية بآلة جديدة في ختام السنوات العشر • كذلك لابد ، عند حساب نفقة انتاج قوة العمل البسيطة ، من تضمينها نفقة التكاثر ، هذه النفقة التي يتمكن جنس العمال بواسطتها من التكاثر ومن الاعاضة عن العمال البالين بعمال جدد • وهكذا فان بلى العامل يؤخذ بعين الاعتبار كبلى الآلة سواء بسواء •

وهكذا فان نفقة انتاج قوة العمل البسيطة تساوي **نفقة وجود العامل وتكاثره** • وان سعر هذه النفقة الخاصة بالوجود والتكاثر هو الذي يشكل الاجور • وتسمى الاجور المحددة على هذا الغرار **الاجرة الادنى** • ولاتنطبق هذه الاجرة الادنى، مثلها مثل تحديد سعر البضائع بنفقة الانتاج على العموم، على **الشخص المفرد** بل على **النوع** • ان العمال الفرادي ، ملايين العمال ، لايتناولون ما يكفي كي يعيشوا ويتكاثروا ، **لكن أجور مجموع الطبقة العاملة** تستوي ، ضمن تقلباتها ، مع هذا الحد الادنى •

وبعد ماتوصلنا الأونة الى تفهم القوانين الاكثر عمومية التي تنظم الاجور مثلما تنظم سعر أية بضاعة أخرى ، فاننا نستطيع أن ندخل في صلب موضوعنا •

٣

يتشكل رأس المال من المواد الخام ، وأدوات العمل ، ووسائط المعيشة من مختلف الانواع ، وهي تستخدم من أجل انتاج مواد خام جديدة، وأدوات عمل جديدة ، ووسائط معيشة جديدة • وان سائر هذه الاجزاء المركبة لرأس المال هي ابداعات العمل ، منتجات العمل ، **عمل متراكم** • وانه لعمل متراكم يخدم كواسطة من أجل انتاج رأس المال مجددا •

هذا مايقوله الاقتصاديون •

ما هو العبد الزنجي ؟ انه رجل من العرق الاسود • ان كلا التفسيرين جيدان سواء بسواء •

ان الزنجي هو زنجي ، وهو لايصير عبداً الا في علاقات معينة ، وان دولاب غزل القطن هو آلة من أجل غزل القطن ، ولا يصير **رأسمالا** الا في

علاقات معينة • واذا ماهو انتزع من هذه العلاقات لم يعد رأسمالا أكثر مما يكون الذهب بحد ذاته **نقداً** أو السكر سعراً للسكر •

ولا يؤثر البشر ، خلال الانتاج ، في الطبيعة وحدها ، **بل في بعضهم** بعضاً • وهم لاينتجون الا اذا تعاونوا بطريقة ما وتبادلوا نشاطاتهم •ولابد لهم ، في سبيل الانتاج ، من الدخول في ارتباطات وعلاقات محددة مع بعضهم بعضا ، ولا يحدث فعلهم في الطبيعة ، لايحدث الانتاج الا ضمن هذه الارتباطات والعلاقات الاجتماعية •

ومن الطبيعي ان هذه العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين المنتجين ، والظروف التي يتبادلون نشاطاتهم في ظلها ويسهمون في مجموع فعل الانتاج ، تختلف وفقاً لخاصية وسائط الانتاج ، فحين ابتكرت الادوات الحربية الجديدة التي هي الاسلحة النارية ، تبدل بالضرورة كل تنظيم الجيش الداخلي ، كما تحولت العلاقات التي كان يمكن للافراد ضمنها أن يشكلوا جيشاً وأن يتصرفوا كجيش ، كما تغيرت علاقات الجيوش المختلفة ببعضها بعضاً •

وهكذا فان العلاقات الاجتماعية التي ينتج الافراد ضمنها ، **علاقات الانتاج الاجتماعية** ، **تتبدل** ، **تتعرض للتحول ، مع تبدل وتطور وسائط الانتاج المادية** ، **اي القوى المنتجة • وان علاقات الانتاج بمجموعها تشكل مايسمى العلاقات الاجتماعية ، أو المجتمع ، وعلى الأخص مجتمعا في مرحلة محددة من التطور التاريخي** ، مجتمعاً ذا خاصية مميزة مخصوصة • وان المجتمع **القديم** ، والمجتمع **الاقطاعي** ، والمجتمع **البورجوازي** ، هي مثل تلك الكليات من العلاقات الانتاجية ، وكل منها يشير في الوقت نفسه الى مرحلة مخصوصة من التطور في تاريخ الجنس البشري •

ورأس المال ، أيضاً ، هو علاقة اجتماعية للانتاج • **انه علاقة انتاج بورجوازية** ، علاقة انتاجية خاصة بالمجتمع البورجوازي• أفلا تنتج وسائط المعيشة وأدوات العمل والمواد الخام التي يتشكل رأس المال منها وتكدس في ظروف اجتماعية معينة ، في علاقات اجتماعية محددة ؟ أفلا تستخدم من أجل انتاج جديد في ظروف اجتماعية معينة ، في علاقات اجتماعية محددة ؟ وأليست هذه الخاصية الاجتماعية المحددة بالضبط هي التي تحول الى **رأس مال** المنتجات العاملة في انتاج جديد ؟

ولايتألف رأس المال من وسائط المعيشة وأدوات العمل والمواد الخام فحسب ، لايتألف من المنتجات المادية فحسب ، بل يتألف ايضاً ، بصورة لاتقل عن ذلك ، من **قيم تبادلية** • وان سائر المنتجات التي يتألف منها هي **بضائع** • وبالتالي فليس رأس المال مجرد حصيلة من المنتجات المادية ، بل هو حصيلة من البضائع ، من القيم التبادلية ، من **المقادير الاجتماعية** •

ويبقى رأس المال على حاله ، سواء وضعنا القطن مكان الصوف ، أو الارز مكان القمح ، او المراكب البخارية مكان السكك الحديدية ، مع شرط واحد فقط ، ألا وهو ان يكون للقطن والارز والمراكب البخارية ـ وهي جرم رأس المال ـ نفس القيمة التبادلية، نفس السعر الذي هو للصوف أو القمح أو السكك الحديدية التي جسد من قيل فيها • ان في مكنة جرم رأس المال أن يتبدل باستمرار دون أن يتعرض رأس المال لادنى تبديل •

لكنه في حين يشكل كل رأسمال حصيلة من البضائع ، يعني من القيم التبادلية ، فليست كل حصيلة من البضائع ، من القيم التبادلية ، رأسمالا•

ان كل حصيلة من القيم التبادلية هي قيمة تبادلية وكل قيمة تبادلية منفصلة هي حصيلة من القيم التبادلية • ومثال ذلك أن داراً تساوي ١٠٠٠ مارك هي قيمة تبادلية مقدارها ١٠٠٠ مارك، كما أن قطعة من الورق تساوي فلساً هي حصيلة من القيم التبادلية مؤلفة من مائة جزء من المائة من الفلس• وان المنتجات القابلة للمقايضة لقاء منتجات اخرى هي **بضائع** ، كما أن النسبة المخصوصة التي تتم مقايضتها وفقاً لها تشكل **قيمتها التبادلية** ، أو تشكل **سعرها** في حال تقديرها بالنقد • ولايمكن لكمية هذه المنتجات أن تبدل شيئاً في كيفيتها باعتبارها **بضائع** أو ممثلة **للقيمة تبادلية** أو حائزة على **سعر** محدد • فالشجرة تظل شجرة سواء أكانت كبيرة أم صغيرة • وسواء اننا نقايض الحديد لقاء منتجات أخرى بالأونسات أو بالقناطير ، فهل يغير ذلك شيئاً في خاصيته كبضاعة أو كقيمة تبادلية ؟ انه بضاعة أكبر أو أقل قيمة ، أعلى أو خفض سعراً ، تبعا لكميتها •

كيف يصبح اذن أي مقدار من البضائع، من القيم التبادلية ،رأسمالا؟

يصبح كذلك بالابقاء على نفسه وتكاثره بوصفه **قوة** اجتماعية مستقلة، يعني بوصفه قوة **قسم من المجتمع** ، بوساطة **مقايضته لقاء قوة عمل مباشرة**

وحية • ان وجود طبقة لاتملك شيئاً سوى قدرتها على العمل يشكل شرطاً ضرورياً من أجل رأس المال •

ان تسلط العمل السابق ، المتراكم ، المجسد ، على العمل الحي والمباشر هو وحده مايحول العمل المتراكم الى رأسمال •

ولا يتشكل رأس المال من عمل متراكم يخدم العمل الحي كواسطة من أجل انتاج جديد• انه يتشكل منعمل حي يخدمالعمل المتراكم كواسطة من أجل الابقاء على القيمة التبادلية الخاصة بهذا العمل الاخير ومضاعفتها •

ما الذي يحدث في المقايضة بين الرأسمالي والعامل المأجور ؟

ان العامل يتناول وسائط للمعيشة لقاء قوة عمله ، بيد ان الرأسمالي يتناول لقاء وسائط معيشته عملا ، يتناول الفعالية المنتجة الخاصة بالعامل، القوة الخلاقة التي لايعوض العامل بواسطتها عما يستهلكه فحسب ، بل **يمنح العمل المتراكم قيمة أعظم مما كان يملك من قبل** • ويتنـاول العامل جزءاً من وسائط المعيشة المتوفرة من الرأسمالي • وفيم تخدمه وسـائط المعيشة هذه ؟ هي تخدمه من أجل الاستهلاك المباشر • وعلى أية حال ،فأني لا أكاد استهلك وسائط المعيشة حتى أفقدها بصورة لاتعوض ما لمأستخدم الوقت الذي بقيت خلاله على قيد الحياة بفضلها من أجل انتـاج وسـائط معيشة جديدة ، من أجل أن يخلق عملي ، خلال الاستهلاك ، قيماً جديدة بدلا من القيم التي تزول حين استهلاكها • بيد أن هذه القوة النبيلةالمجددة للانتاج هي بالضبط ما يسلمه العامل للرأسمالي لقاء مايتلقاه من وسائط المعيشة ، وبالتالي فهو قد خسرها شخصيا •

ولنضرب على ذلك مثالا : هذا صاحب مزرعة يدفع للعامل اليومي عنده خمسة غروشنات فضيـة يوميـاً • ويشتغل العامل اليومي لقاء هـذه الغروشنات الفضية الخمسة طوال النهار في حقل المزارع ويؤمن له عـلى هذا الغرار محصولا يبلغ عشرة غروشنات فضية • وهكذا لايحصل المزارع على القيمة التي دفعها للعامل اليومي فحسب ، بل يضاعفها ، وبالتالي فهو قد استخدم واستهلك الغروشنات الفضية الخمسة التي أعطى العاملاياها بطريقة مثمرة ومنتجة • لقد ابتاع بتلك الغروشنات الخمسة بالضبط ذلك

العمل وتلك القوة الخاصين بالعامل الذي ينتج منتجات زراعية مضاعفة القيمة ويحقق عشرة غروشنات فضية من خمسة غروشنات فقط • وبالمقابل فان العامل اليومي يتلقى بدلا عن قوته المنتجة ، هذه القوة التي اتفق على أن يبيع المزارع مفعولها ، خمسة غروشنات فضية يقايضها لقاء وسائط للمعيشة ، هذه الوسائط التي يستهلكها بسرعة تزيد أو تنقص • وهكذا فان الغروشنات الفضية الخمسة قد استهلكت بطريقة مزدوجة ، **انتاجياً** من أجل رأس المال ، اذ تمت مقايضتها لقاء قوة العمل (٦) التي انتجت عشرة غروشنات فضية ، **ولا انتاجياً** من أجل العامل ، اذ تمت مقايضتها لقاء وسائط المعيشة التي زالت الى الابد والتي لايستطيع استرداد قيمتها الا اذا كرر نفس المقايضة مع المزارع • **وهكذا فان رأس المال يفترض العمل المأجور سلفاً ، كما أن العمل المأجور يفترض رأس المال سلفاً • انهما يشترطان وجود بعضهما بعضاً بصورة متبادلة ، كما أنهما يولدان بعضهما بعضاً بصورة متبادلة •**

هل لاينتج العامل في مصنع قطني سوى مجرد الانسجة القطنية ؟ كلا ، انه ينتج رأس المال • انه ينتج قيماً تخدم من جديد في التسلط على عمله وبواسطة هذا العمل في خلق قيم جديدة •

فلا يستطيع رأس المال أن يكبر الا بمقايضة نفسه لقاء قوة العمل ، الا باستدعاء العمل المأجور الى الحياة • ولايمكن لقوة عمل العامل المأجور أن تقايض لقاء رأس المال الا اذا زادت رأس المال ، الا اذا قوت تلك القوة التي هي عبدة لها • **وبالتالي فان زيادة رأس المال تعني زيادةالبروليتاريا، تعني زيادة الطبقة العاملة •**

وهكذا فان مصالح الرأسمالي ومصالح العامل هي **مصالح واحدة ،** كما يؤكد البورجوازيون واقتصاديوهم • حقاً ! ان العامل يفنى اذا لم يستخدمه رأس المال • وان رأس المال ينقرض اذا لم يستثمر قوة العمل ، ولابد له في سبيل استثمارها من ابتياعها قبلا • وبالتالى فبقدر ما يزداد رأس المال المعين من أجل الانتاج ، أي رأس المال المنتج ، بسرعة اعظم ، فان

---

(٦) ليس انجلز هو الذي اضاف عبارة « قوة العمل » هنا ، بل كانت موجودة في النص الذي نشره ماركس في **النيوورينيش زيتونغ** •

الصناعة تزدهر أكثر فأكثر ، والبورجوازية تغتني أكثر فأكثر ، والاعمال تسير بصورة أفضل ، ويحتاج الرأسمالي الى مزيد من العمال ، ويبيع العامل نفسه بسعر أغلى •

وبالتالي فان الشرط الذي لاغنى عنه من أجل توفير حالة محتملة للعامل **هي نمو الرأسمال المنتج بأقصى سرعة ممكنة •**

لكن ما معنى نمو الرأسمال المنتج ؟ انه نمو سلطة العمل المتراكم على العمل الحي : انه نمو سيطرة البورجوازية على الطبقة العاملة • فاذا كان العمل المأجور ينتج ثروة الآخرين التي تتحكم فيه ، ينتج السلطة المعادية له ، يعني رأس المال ، فان وسائط الاستخدام ، يعني وسائط المعيشة ، تتدفق عليه القهقري اذن من لدن تلك السلطة المعادية بشرط أن يعود فيجعل نفسه جزءاً من رأس المال ، يعود فيجعل نفسه الرافعة التي تدفع رأس المال مجدداً في حركة متسارعة من النمو •

ان القول بأن مصالح رأس المال ومصالح العمل المأجور هي مصالح واحدة لايعني سوى القول بأن رأس المال والعمل المأجور هما طرفا نفس العلاقة الواحدة ، ان احدهما يشترط الآخر ، بالضبط مثلما يشترط المرابي والمبذر بعضهما بعضاً •

ومادام العامل المأجور عاملا مأجوراً ، فان نصيبه مرتبط برأس المال• وتلك هي وحدة المصالح بين العامل والرأسمالي ، هذه الوحدة في المصالح التي ما أكثر ما جرى التبجح بها •

٤

اذا نما رأس المال ، نمت كتلة العمل المأجور ، وزاد عدد العمال المأجورين ؛ وباختصار فان سيطرة رأس المال تشمل عدداً أعظم من الافراد• ولنفترض أفضل الاحوال : حين ينمو الرأسمال المنتج يتعاظم الطلب على العمل ، وبالتالي يرتفع سعر العمل ، أي الاجور •

قد يكون المنزل كبيراً أو صغيراً ؛ ومادامت المنازل المجاورة تعادله في الصغر ، فانه يلبي سائر مطالب السكن الاجتماعية • لكن فليرتفع قصر

الى جانب المنزل الصغير ، فاذا هو يتقلص من منزل صغير الى كوخ • ويبين المنزل الصغير الآن أن صاحبه ماكان يتطلب سوى مطالب قليلة جداً ، أو ما كان يتطلب أية مطالب على الاطلاق • ومهما أمكن لهذا المنزل أن يسمو في سياق الحضارة ، فانه اذا ما كبر القصر المجاور له على نطاق مساو او أعظم ايضاً ، فسوف ينتاب ساكن المنزل الصغير نسبياً شعور بالضيق أكثر فأكثر ، وسوف يحس أنه متكدر ومحشور ضمن جدرانه الأربعة •

ان زيادة ملموسة في الأجور تفترض نمواً سريعاً في الرأسمال المنتج ، وهذا النمو السريع في الرأسمال المنتج يؤدي الى نمو يعادله سرعة في الثروة، والترف ، والحاجات الاجتماعية ، والمسرات الاجتماعية • وهكذا فعلى الرغم من ارتفاع مسرات العامل ، فان ما تمنحه من الرضى الاجتماعي ينخفض بالقياس الى مسرات الرأسمالي المتعاظمة ، الممتنعة على العامل ، وبالقياس الى حالة تطور المجتمع على العموم • ان رغباتنا ومناهجنا تنبثق من المجتمع، وبالتالي فاننا نعيشها بواسطة المجتمع وليس بواسطة الاشياء التي تعمل على ارضائها ، ولما كانت ذات طبيعة اجتماعية ، فهي ذات طبيعة نسبيةاذن•

* * *

لاتتحدد الأجور على العموم بمقدار البضائع التي يمكنني مقايضتها بها فحسب ، بل هي تتضمن علاقات مختلفة •

ان مايتناوله العمال لقاء قوة عملهم هو ، في المحل الاول ، مبلغ محدد من المال ، فهل تتحدد الاجور لهذا السعر النقدي وحده ؟

في القرن السادس عشر ، ازداد الذهب والفضة المتداولان في اوروبا بنتيجة اكتشاف مناجم في أميركا أغنى وأسهل استثمارا • وبالتالي فقد هبطت قيمة الذهب والفضة بالقياس الى البضائع الأخرى • وكان العمال يتقاضون نفس المقدار من الفضة المسكوكة الذي كانوا يتناولونه من قبل لقاء قوة عملهم • لقد بقي سعر عملهم النقدي على حاله ، ومع ذلك فأن أجورهم انخفضت ، اذ كانوا يتناولون لقاء نفس الكمية من الفضة مقداراً أقل من البضائع الأخرى • وكان ذلك أحد الظروف التي زادت من نمو رأس المال وصعود البورجوازية في القرن السادس عشر •

ولنأخذ حالة اخرى · ان وسائط المعيشة الاكثر ضرورة ، كالحبوب واللحم والزبدة والجبن الخ ·· ، قد ارتفعت أسعارها بصورة فائقة عام ١٨٤٧ بنتيجة سوء المواسم · فلنفترض أن العمال ظلوا يتقاضون نفس المبلغ من المال الذي كانوا يتقاضونه من قبل لقاء قوة عملهم · ألم تنخفض أجورهم ؟ بكل تأكيد · فقد كانوا يتلقون مقادير أقل من الخبز واللحم ، الخ ، لقاء المال نفسه ، ولم تنخفض اجورهم لان قيمة الفضة قد انخفضت ، بل لان قيمة وسائط المعيشة قد ارتفعت ·

ولنفترض أخيراً أن سعر العمل النقدي قد بقي على حاله في حين هبطت سائر أسعار السلع الزراعية والصناعية بنتيجة ادخال آلات جديدة ،وموسم جيد الخ ·· ان في مستطاع العمال الأونة أن يبتاعوا بنفس المال مزيدا من البضائع من مختلف الاصناف · وبالتالي فقد ارتفعت أجورهم ، وذلك بالضبط لان القيمة النقدية لاجورهم لم تتبدل ·

وهكذا فان العمل النقدي ، أو الأجور الأسمية ، لاتتطابق مع الاجور الفعلية ، يعني مع مقدار البضائع التي تقايض بالاجور بصورة فعلية · وبالتالي فاننا اذا تحدثنا عن صعود أو هبوط في الاسعار ، فيجب ألا يغرب عن بالنا أمر سعر العمل النقدي ، أو الاجور الأسمية ·

لكنه لا الأجور الأسمية ، يعني ذلك المبلغ من المال الذي يبيع العامل نفسه للرأسمالي لقاءه ، ولا الأجور الفعلية ، يعني مجموع البضائع التي يستطيع ابتياعها بذلك المال ، تستنفد العلاقات المحتواة في الأجور ·

فالأجور تتحدد أيضاً ، فوق كل شيء ، بعلاقتها بالكسب ، بربح الرأسمالي ـ أي الأجور المقارنة ، أو النسبية ·

ان الأجور الفعلية تعبر عن سعر العمل بالقياس الى سعر البضائع الأخرى ، وبالمقابل فان الأجور النسبية تعبر عن حصة العمل المباشر في القيمة الجديدة التي خلقها بالقياس الى الحصة التي تعود الى العمل المتراكم ، أو رأس المال ·

ولقد قلنا أعلاه في الصفحة ١٤ (٧) ، « ليست الأجور بنصيب العامل في البضاعة التي انتجها • ان الأجور قسم من البضائع الموجودة مسبقاً ، وهي البضائع التي يبتاع الرأسمالي بها لنفسه مقداراً محدداً من قوة العمل المنتجة » • لكنه لابد للرأسمالي أن يسترد هذه الأجور من السعر الذي يبيع به المنتج الذي أنتجه العامل ، لابد له أن يستردها بحيث يتبقى له ، كقاعدة ، فائض فوق نفقة الانتاج التي صرفها ، أي ربح • ذلك أن سعر البضائع المنتجة من قبل العامل ينقسم ، بالنسبة الى الرأسمالي ، الى ثلاثة أقسام : **أولا** ، استرداد سعر المواد الخام التي قدمها بالاضافة الى تعويض البلى الطارىء على الأدوات ، والآلات ، ووسائط العمل الأخرى التي قدمها أيضا ؛ **ثانياً** ، استرداد الأجور التي قدمها ؛ **ثالثاً** ، الفائض المتبقي الذي يشكل ربح الرأسمالي • وبينما لايعوض القسم الأول سوى **قيم موجودة من قبل** ، فانه من الواضح أن تعويض الاجور والربح الفائض الذي يحققه الرأسمالي يؤخذان كلاهما ، في مجموعهما ، من **القيمة الجديدة التي خلقها عمل العامل** والتي أضيفت الى المواد الخام •• **وبهذا المعنى** ، فاننا نستطيع **ان نعتبر كلي الأجرة والربح ، كيما نقارن ما بينهما ، كحصتين في منتج العامل** •

ان الأجور الفعلية قد تظل على حالها ، بل قد ترتفع ، ومع ذلك فقد تنخفض الأجور النسبية • فلنفرض على سبيل المثال أن سائر وسائط المعيشة قد هبطت أسعارها بمعدل الثلثين في حين لم تنخفض الاجور اليومية سوى بمعدل الثلث ، يعني على سبيل المثال من ثلاثة ماركات الى ماركين • فعلى الرغم من أن العامل يستطيع ان يبتاع بهذين الماركين مقداراً من البضائع أكبر مما كان يستطيع الحصول عليه من قبل بثلاثة ماركات ، فان أجوره قد انخفضت مع ذلك بالقياس الى ربح الرأسمالي• ان ربح الرأسمالي (الصناعي مثلا) قد ازداد بمقدار مارك واحد ، يعني انه لابد للعامل أن ينتج مقداراً من القيم التبادلية أعظم من ذي قبل ، وذلك لقاء مبلغ أقل من القيم التبادلية يدفعه الرأسمالي له • ان نصيب رأس المال بالقياس الى نصيب العمل قد ارتفع ، كما ان تقسيم الثروة الاجتماعية بين رأس المال

---

(٧) انظر الصفحة ٢٠ من هذا الكتاب •

والعمل قد تفاوت أكثر من ذي قبل • ان الرأسمالي يحصل بالرأسمال نفسه على كمية أكبر من العمل ، فسلطان الطبقة الرأسمالية على الطبقة العاملة قد تعاظم اذن ، ووضع العامل الاجتماعي قد تدهور ، قد تهاوى مرتبة دون وضع الرأسمالي :

ماهو اذن القانون العام الذي يحدد صعود الأجور والأرباح وهبوطها في علاقتها المتبادلة ؟

ان نسبتها الى بعضها بعضاً نسبة معكوسة • فحصة رأس المال ، أي الربح ، ترتفع بنسبة هبوط حصة العمل ، أي الأجور ، والعكس بالعكس • ان الربح يرتفع بقدر ماتنخفض الاجور؛ وانه لينخفض بقدر ماترتفع الأجور •

ورب معترض بأن في مقدور الرأسمالي ان يربح من مقايضة منتجاته بصورة رابحة مع رأسماليين آخرين ، وبفضل زيادة الطلب على بضائعه ، سواء من جراء افتتاح أسواق جديدة أم من جراء طلب متزايد بصورة مؤقتة في الاسواق القديمة ، الخ •• وبالتالي أن ربح الرأسمالي يمكن ان يزيد من جراء تفوقه على سواه من الرأسماليين، وذلك بصورة مستقلة عن الارتفاع أو الانخفاض في الأجور ، أو في قيمة قوة العمل التبادلية ؛ أو أن ربح الرأسمالي يمكن أن يرتفع أيضاً بفضل تحسين أدوات العمل ، أو تطبيق جديد للقوى الطبيعية ، الخ •

ولابد قبل كل شيء من الاعتراف بأن النتيجة تبقى على حالها ، على الرغم من حدوثها بطريقة معكوسة • وصحيح ان الربح لم يرتفع لان الأجور انخفضت ، لكن الأجور انخفضت لان الربح ارتفع • لقد حصل الرأسمالي، بالمقدار نفسه من عمل الغير ، على مقدار أكبر من القيم التبادلية ، دون ان يكون قد دفع من أجل ذلك مزيداً لقاء العمل المذكور ؛ وهذا يعني بالتالي أنه يدفع عن العمل اجراً اقل بالقياس الى ما يحققه هذا العمل للرأسمالي من ربح صاف •

وبالاضافة الى ذلك ، فاننا نعيد الى الأذهان أن السعر المتوسط لاية بضاعة ، النسبة التي تتم حسبها مقايضتها لقاء البضائع الاخرى ، تتحدد رغماً عن سائر تقلبات أسعار البضائع **بنفقة الانتاج**• وبالتالي فان التجاوزات

ضمن الطبقة الرأسمالية تتوازن بالضرورة • ان تحسين الآلات ، والتطبيق الجديد للقوى الطبيعية في خدمة الانتاج ، يمكننان من خلق مقدار أعظم من المنتجات خلال مرحلة معينة من الزمن بالمقدار نفسه من العمل ورأس المال، لكن لايمكننان في حال من الاحوال من خلق مقدار أعظم من القيم التبادلية • فاذا كان في مقدوري أن انتج بواسطة دولاب الغزل ضعف كمية الغزل التي كنت انتجها قبل اختراعه ، وذلك خلال ساعة واحدة ، ولنقل مائة رطل بدلا من خمسين رطلا ، فسوف لا اتلقى اذن مع الزمن ، لقاء هذه الارطال المائة ، مزيداً من البضائع عما كنت أحصل عليه من قبل لقاء الأرطال الخمسين ، لأن نفقة الانتاج هبطت بمقدار النصف ، أو لاني أستطيع أن أسلم ضعف المنتج لقاء النفقة نفسها •

واخيراً فمهما تكن النسبة التي تتقاسم الطبقة الرأسمالية ، او البورجوازية ، سواء في بلد واحد أم في السوق العالمية بأسرها ، ربح الانتاج الصافي وفقاً لها ، فان المقدار الكلي لهذا الربح الصافي انما يتشكل على الدوام من ذلك المقدار الذي زاده ، على العموم ، العمل المتراكم بفضل العمل المباشر • وبالتالي فان هذا المقدار الكلي ينمو بنسبة ما يجلبه العمل من زيادة الى رأس المال ، يعني بنسبة ارتفاع الربح بالقياس الى الأجور •

وهكذا نرى انه حتى اذا بقينا **ضمن علاقة رأس المال والعمل المأجور، فان مصالح رأس المال ومصالح العمل المأجور متضادة على طول الخط •**

ان الزيادة السريعة في رأس المال منكافئة للزيادة السريعة في الربح ولايمكن للربح أن يزيد بسرعة الا اذا كان سعر العمل ، أي الأجورالنسبية، ينقص بمثل تلك السرعة بالضبط • فقد تنخفض الأجور النسبية على الرغم من أن الأجور الفعلية ترتفع بصورة متواقتة مع الأجور الأسمية ، مع قيمة العمل النقدية ، وان لم تكن ترتفع على أية حال بمثل نسبة ارتفاع الربح • ومثال ذلك انه اذا ارتفعت الأجور بنسبة خمسة في المائة في فترات ازدهار الأعمال ، بينما ارتفع الربح بنسبة ثلاثين في المائة من جهة أخرى ، فان الأجور المقارنة ، أو النسبية ، لم **تزدد** اذن ، بل **نقصت** •

وهكذا اذا ازداد دخل العامل مع نمو رأس المال السريع ، فان الهوة

الاجتماعية التي تفصل العامل عن الرأسمالي تتسع في الوقت نفسه ، كما أن سلطان رأس المال على العمل ، أو تبعية العمل لرأس المال ، يتعاظم في الوقت نفسه •

أما أن نقول ان للعامل مصلحة في نمو رأس المال السريع ، فذلك لايعني سوى ان الفتات التي تسقط في جعبته ستكون أغنى بقدر ما يضاعف من ثروة الغير بسرعة اعظم ، وان كتلة العبيد التابعين لرأس المال يمكن ان تكبر أكثر فأكثر بقدر ما يكبر عدد العمال الذين يمكن استخدامهم أو ايجادهم •

وهكذا فقد تبين لنا مايلي :

لاتقضي حتى **أنسب الأوضاع** بالنسبة الى الطبقة العاملة ، **حتى أسرع نمو ممكن لرأس المال** ، مهما أدخل من تحسين على وجود العامل المادي ، على التضاد بين مصالح هذا العامل ومصالح البورجوازية ، أي مصـــالح الرأسماليين ، ان الارباح والأجور تظل ، كما كانت الحال من قبل ، في **نسبة عكسية** •

فاذا كان رأس المال ينمو سراعاً ، فقد ترتفع الأجور ، لكن ربح رأس المال يرتفع بسرعة اعظم بما لايقاس • فوضع العامل المادي قدتحسن ،لكن على حساب وضعه الاجتماعي • ان الهوة الاجتماعية التي تفصله عن الرأسمالي قد اتسعت •

وأخيراً :

ان القول بأن انسب الشروط بالنسبة الى العمل المأجور هو أن ينمو الرأسمال المنتج بأقصى سرعة ممكنة لايعني سوى أنه بقدر ماتزيد الطبقة العاملة وتوسع بمزيد من السرعة السلطان المعادي لها، الثروة التي لاتخصها والتي تتسلط عليها ، فان الشرط الذي يسمح لها في ظله أن تعمل من جديد في زيادة الثروة البورجوازية ، وفي توسيع سلطة رأس المال ، سيكون أكثر ملاءمة، في حين تكتفي هي بطرق السلاسل الذهبية التي تجرها البورجوازية بواسطتها في أذيالها •

٥

هل نمو **الرأسمال المنتج والارتفاع في الأجور** مترابطان حقاً بهـذا

الوثوق كله كما يؤكد الاقتصاديون البورجوازيون ؟ يجب ألا نأخذ كلامهم على علاته ، بل يجب ألا نصدقهم حين يقولون انه بقدر ما يسمن رأس المال يتغذى عبده بصورة أفضل • ان البورجوازية لمستنيرة حتى درجة بعيدة ، وهي تجيد الحساب ، بحيث لايمكن ان تشارك في أوهامه ذلك السيد الاقطاعي الذي يتباهى بتألق بطانته • ان شروط وجود البورجوازية تجبرها على الحساب والتقدير •

ولذا ينبغي لنا ان نتفحص عن كثب :

كيف يؤثر نمو الرأسمال المنتج في الأجور ؟

اذا كان الرأسمال المنتج الخاص بالمجتمع البورجوازي ينمو في مجموعه ، فان تجميعاً للعمل **أعظم تنوعاً** يحدث اذن • ان الرساميل تزداد عدداً وتتسع • وان **الزيادة العددية** في الرساميل تزيد **التنافس بين الرأسماليين** ، كما أن **الاتساع المتعاظم** للرساميل يوفر الوسائط من أجل **جلب جيوش خاصة بالعمل أشد قوة الى ميدان القتال الصناعي ، وهي مسلحة بأدوات حربية أشد ضخامة •**

ولايستطيع أحد الرأسماليين أن يطرد غيره من الميدان ويستولي على رأسماله الا اذا باع بأسعار أرخص • ولابد له ، كي يتمكن من البيع بأسعار أرخص دون أن يعود على نفسه بالدمار ، من أن ينتج بصورة أرخص ، يعني أن يرفع قوة العمل الانتاجية قدر الامكان • بيد ان قوة العمل الانتاجية ترتفع ، قبل كل شيء ، بفعل **تقسيم اعظم للعمل** ، وبفعل تطبيق **الآلات** بصورة أكثر شمولا وتحسينها بصورة متصلة • فبقدر مايكبر جيش العمل الذي ينقسم العمل بين أفراده،وبقدر ما يتسع نطاق تطبيق الآلات ، تتناقص نفقة الانتاج نسبياً أكثر فأكثر ، ويعظم مردود العمل • وهكذا تنشأ خصومة عامة بين الرأسماليين من أجل زيادة تقسيم العمل وزيادة الآلات ومن أجل استثمارها جميعاً على أوسع نطاق ممكن •

فاذا ما وجد الآن أحد الرأسماليين ، بفضل تقسيم اعظم للعمل ، وبفضل استخدامآلات جديدة وتحسينها، وبفضل استثمار القوى الطبيعية بصورة أعظم منفعة واتساعاً ، اذا وجد الوسيلة كي ينتج بالمقدار نفسه من

اليوم الحاضر · وهكذا فان اللباقة الإخلاقية البسيطة ، التي حفظت روسو على سبيل المثال بعيداً على الدوام حتى من شـــبهة المواطأة مـع السلطات القائمة ، تنعدم بالضرورة هنا ·

ولعل الاجيال التالية تلخص المرحلة الأخـيرة من التطور الفرنسي بقولها ان لويس بونابرت كان نابليون هذه المرحلة ، وان برودون كان روسو وفولتير هذه المرحلة في وقت واحد ·

لابد لك الآن ان تتحمل شخصياً مسؤولية تكليفي ، ولما يمض على موت الرجل سوى وقت قصير ، بدور القاضي بعد الموت ·

المخلص لك

كارل ماركس

كتبت من قبل ماركس في ٢٤ كانون الثاني ١٨٦٥
نشرت في جريدة الاشتراكي ـ الديموقراطي في اعـداد الاول والثالث والخامس من شباط ١٨٦٥ ·
اعيد نشرها كملحق للطبعـة الالمانيـة لكتاب ماركس بؤس الفلسفة التي اصدرها انجلز عام ١٨٨٥ ·
ترجمت عن الانكليزية

* * *

كارل ماركس

الأجور والسعر والربح

أيها المواطنون ·

اسمحوا لي قبل الدخول في لب الموضوع أن أقدم بعض الملاحظات الأولية ·

يسود حالياً في القارة وباء فعلي من الاضرابات وضجة عامة من أجل زيادة الأجور،فلا بد من طرح المسألة في مؤتمرنا·وانه لمن المؤكد انكم رسختم قناعاتكم بشأن هذه المسألة العظيمة الشأن ، وذلك بوصفكم قادة الجمعية الأممية · أما من جهتي ، فقد رأيت أنه من واجبي اذن أن أدخل في الموضوع كلياً ، حتى لو كان في ذلك خطر اختبار صبركم بصورة قاسية ·

ولابد لي من ملاحظة أولية أخرى بشأن المواطن ويستون · انه لم يقترح عليكم فحسب ، بل لقد دافع ايضاً بكل صراحة ، في مصلحة الطبقة العاملة كما يحسب ، عن آراء يعرف انها أبعـد ماتكون عن الشـعبية بين الطبقة العاملة (٢٨) · وانه لمن واجبنا جميعاً أن نحترم جداً مثل هذا الاظهار للشجاعة الاخلاقية · واني لآمل ، رغماً عن أسلوب دراستي غير المصقول ، أن يجدني في ختامها متفقاً مع مايتراءى لي أنه الفكرة المصيبة الكامنة في لب موضوعاته التي لايمكنني على أية حال الا أن أعتبرها ، في شكلهاالراهن، مغلوطة نظرياً وخطيرة عملياً ·

وسوف أنتقل الآن في الحال الى القضية المعروضة علينا ·

---

(٢٨) كان جون ويستون ، وهو عامل انكليزي ، يدافع في المجلس العام لجمعية الشغيلة الاممية عن الموضوعة القائلة ان الاجور الاعلى لايمكن أن تحسن ظرف العمال ، وأنه لابد من اعتبار النقابات ذات تأثير ضار ·

١
الانتــاج والاجــور

ان حجة المواطن ويستون ترتكز في واقع الأمر على مقدمتين : أولا ،ان **مقدار الانتاج الوطني هو شيء محدود** ، هو كمية أو قدر **ثابت** حسب تعبير الرياضيين ؛ ثانياً ، **ان مقدار الاجور الفعلية** ، يعني الأجور كما تقدر بكمية البضائع التي يمكن ابتياعها بها ، هو مقدار **محدود** ، أو قدر **ثابت** ٠

والآن ، ان تأكيده الأول خاطىء بكل وضوح ٠ فأنتم تجدون أن قيمة الانتاج وكتلته تزدادان سنة بعد سنة ، وأن قوى العمل الوطني الانتاجية تتعاظم ، وأن مقدار المال الضروري من أجل تداول هـذا الانتــاج المتعاظم يتبدل باستمرار ٠ وان ماهو صحيح في ختام السنة ، وبالنسبة الى سنين مختلفة بالقياس الى بعضها بعضاً ، هو صحيح من أجل كل يوم وسطي من السنة ٠ ان مقدار الانتاج الوطني أو حجمه يتبدل باستمرار ٠ وليس هو قدراً **ثابتاً** بل قدراً **متحولا** ، ولابد أن يكون **كذلك** ، هـذا اذا تركنا جانباً التبدلات الطارئة على السكان ، بسبب مايطرأ على **تجميع رأس المال وقوى العمل الانتاجية** من تبدل متصل ٠ وانه لصحيح تماماً أنه اذا حدث **ارتفاع في معدل الأجور العام** هذا النهار ، فان هذا الارتفاع لن يؤدي **بحد ذاته** ، كائنة ماكانت نتائجه اللاحقة ، الى احداث تبدل **فوري** في مقدار الانتاج ٠ انه سينجم ، في المحل الأول ، عن حالة الامور القائمة ٠ لكنه اذا كان الانتاج الوطني **متحولا قبل** الارتفاع في الأجور ، ولم يكن **محدوداً** ، فانه ســيظل متحولا وغير محدود **بعد** الزيادة في الأجور ٠

لكن فلنفترض أن مقدار الانتاج الوطني **ثابت** بدلا من أن يكون **متحولا**٠ ان مايعتبره صديقنا ويستون نتيجة منطقية سوف يبقى حتى في مثل هذه الحال مجرد تأكيد اعتباطي ٠ فاذا كان لدي عدد معين ، ولنقل ثمانية ، فان الحدود **المطلقة** لهذا العدد لن تمنع أجزاءه من تبديل حدودها **النسبية** ٠ فاذا كانت الأرباح ستة والأجور اثنين ، فقد تزيد الأجور حتى ستة وتنقص الأرباح حتى اثنين ، ويبقى المقدار الكلي ثمانية مع ذلك ٠ وهكذا فان المقدار المحدود للانتاج لن يبرهن في حال من الأحوال على المقدار المحدود للأجور ٠ كيف يثبت صديقنا ويستون هذه المحدودية اذن؟ انه يثبتها بواسطة تأكيدها٠

لكننا حتى اذا سلمنا بتأكيـده ، فان لهذا التأكيـد حدين ، في حين لايفعل هو سوى ضغطه في اتجاه واحد • فاذا كان مقدار الأجور حجماً ثابتاً، فانه لايمكن اذن زيادته أو انقاصه • وبالتالي فاذا كان العمال يتصرفون بحماقة حين يفرضون ارتفاعاً مؤقتاً في الأجور ، فان الرأسماليين لايتصرفون بحماقة أقل من ذلك حين يفرضون هبوطاً مؤقتاً في الأجور• ولاينكر صديقنا ويستون أن العمال **يستطيعون** ، في بعض الظروف ، أن يفرضوا ارتفاعاً في الأجور ، لكنه لابد أن يعقب ذلك رد فعل مادام مقدارها محدوداً بصورة طبيعية • ومن جهة أخرى ، فانه يعرف أيضاً أن الرأسماليين **يستطيعون** أن يفرضوا هبوطاً في الأجور ، وفي الحقيقة انهم لاينون يحاولون أن يفرضوا هذا الهبوط • ووفقاً لمبدأ ثبات الاجور ، فانه لابد من حدوث رد الفعل في هذه الحال كما في الحال السابقة تماماً • وبالتالي فان العمال يتصرفون بكل صواب حين ينهضون ضد محاولة تخفيض الأجور أو ضد تخفيضها بصورة فعليـة • وبالتالي فانهم سيتصرفون بكل صـواب حين يفرضون **ارتفاعاً في الأجور** ، لأن كل **رد فعل** ضد تخفيض الأجور هو **فعل** من أجل زيادة الاجور • وبنتيجة ذلك فانه يتوجب على العمال ، وفقاً لنفس مبدأ المواطن ويستون عن **ثبات الأجور** ، أن يتحدوا في بعض الظروف ويناضلوا من أجل رفع الأجور •

واذا هو أنكر هذه النتيجة ، فلابـد له أن يعرض عن المقدمـة التـي نتجت عنها • ينبغي له ألا يقول ان مقدار الاجور هو **كمية ثابتة** ، لكنـه مقدار يمكن ويجب ان ينخفض ، على الرغـم من أنـه **لايمكن** ولا يجب أن **يرتفع** ، أيان حلا لرأس المال أن يخفضه • فاذا ما حلا للرأسمالي أن يطعمكم البطاطا بدلا من اللحم ، والشوفان بدلا من القمح ، فلابد لكم من القبول بمشيئته باعتبارها قانوناً للاقتصاد السياسي والرضوخ لها • واذا ما كان معدل الأجور في أحد البلدان أعلى منه في بلد آخر ، في الولايات المتحدة أعلى منه في انكلترا على سبيل المثال ، فيتوجب عليكم ان تفسروا هذا الفارق في معـدل الأجور بالفارق بـين ارادة الرأسمالي الاميركي وارادة الرأسمالي الانكليزي ، وهي طريقة لاريب لن تبسط حتى درجة فائقة دراسة الظواهر الاقتصادية فحسب ، بل سائر الظواهر الاخرى أيضاً •

لكن في استطاعتنا أن نسأل ، حتى في هذه الحال ، **لماذا** تختلف ارادة

الرأسمالي الاميركي عن ارادة الرأسمالي البريطاني ؟ ولابد لكم في سبيل الرد على السؤال من الذهاب الى ماوراء ميدان **الارادة** ، ويستطيع القسيس أن يقول لي ان الله يريد هذا الأمر في فرنسا وذاك الأمر في انكلترا ، فاذا ما دعوته الى ايضاح هذا الازدواج في الارادة أمكنه ان يجد الوقاحة ليرد علي بأن الله يريد أن تكون له هذه الارادة في فرنسا وتلك الارادة في انكلترا . بيد أنه من المؤكد أن صديقنا ويستون هو آخر من يقدم حجة تنكر كل محاكمة عقلية حتى هذه الدرجة من الانكار .

ومما لاريب فيه أن **ارادة** الرأسمالي هي تحصيل أكبر قدر ممكن . وليس من شأننا أن نتحدث **عن ارادته** ، بل أن نستقصي **قوته ، وحدود هذه القوة ، وخصائص هذه الحدود** .

٢
الانتاج والاجور والارباح

ان النداء الذي تلاه المواطن ويستون علينا يمكن ضغطه حتى حجم قشرة الجوز .

ان كل محاكمته تنحصر فيما يلي : اذا ما اضطرت الطبقة العاملة الطبقة الرأسمالية على دفع خمسة شلنات بدلا من أربعة شلنات على صورة أجور نقدية ، فان الرأسمالي سيرجع على صورة بضائع ما قيمته أربعة شلنات بدلا مما قيمته خمسة شلنات . وهكذا فان الطبقة العاملة ستدفع خمسة شلنات لقاء ماكانت تبتاعه بأربعة شلنات قبل رفع الأجور . لكن ماهو السبب في هذا الوضع ؟ لماذا يرجع الرأسمالي ماقيمته أربعة شلنات فقط لقاء الخمسة شلنات ؟ ذلك لان مقدار الأجور محدود . لكن لماذا هو محدود بما قيمته أربعة شلنات من البضائع ؟ لماذا ليس ثلاثة شلنات ، أو شلنين ، أو أي مبلغ آخر ؟ اذا كانت حدود مقدار الاجور تتحدد بقانون اقتصادي ، مستقل عن ارادة الرأسمالي وارادة العامل على حد سواء ، فان أول شيء كان يتوجب على المواطن ويستون ان يفعله هو تقرير هذا القانون واثباته . وفيما عدا ذلك ، فقد كان يتوجب عليه اذن ان يثبت أن مقدار

الاجور المدفوعة فعلياً في كل لحظة محددة يتفق على الدوام بصورة مضبوطة مع المقدار الضروري من الاجور ، ولا ينحرف عنه قط • وبالمقابل فاذا كانت الحدود المعينة لمقدار الاجور مؤسسة على **مجرد ارادة الرأسمالي** ، أو على حدود بخله ، فانها حدود اعتباطية اذن ، وليس فيها أي عنصر من الضرورة• انها عرضة للتبدل **بفعل** ارادة الرأسمالي ، وبالتالي فهي عرضة للتبدل **ضد** ارادته •

ولقد برهن المواطن ويستون على نظريته بأن روى لكم أنه حين تحتوي صحيفة على مقدار معين من الحساء يجب أن يأكله عدد معين من الاشخاص ، فان زيادة في حجم الملاعق لن تؤدي الى أية زيادة في كمية الحساء • وليسمح لي بأن أجد هذا البرهان أقرب الى الغباء • انه يذكرني حتى درجة ما بالتشبيه الذي استخدمه مينينيوس أغريبا • فحين هاجم العامة الرومان الأعيان الرومان ، أخبرهم العين أغريبا أن المعدة العينية تغذي الأعضاء العوام للهيئة السياسية • ولقد فشل أغريبا في البرهان على أنكم تغذون أعضاء أحد الناس بملء معدة انسان آخر • ولقد نسي المواطن ويستون ، من جانبه ، أن الصحيفة التي يأكل العمال منها ملأى بمجموع انتاج العمل الوطني ، وأن مايمنعهم من محاولة تناول المزيد منها لا هو ضيق الصحيفة ولا هو شح محتوياتها ، بل صغر ملاعقهم فحسب •

بأية حيلة يتمكن الرأسمالي من ارجاع ماقيمته اربعة شلنات بدلا من خمسة شلنات ؟ انه يتمكن من ذلك برفع سعر البضاعة التي يبيعها •ولكن هل يرتبط ارتفاع اسعار البضائع ، وبصورة أعم التبدل الطارىء على هذه الاسعار ، هل ترتبط اسعار البضائع نفسها بمجرد مشيئة الرأسمالي ؟ أم أنه لابد ، على النقيض من ذلك ، من توفر بعض الظروف من اجل احقاق تلك المشيئة ؟ اذا لم يكن الامر كذلك ، فان الارتفاعات والانخفاضات ، الذبذبات المتصلة في أسعار السوق تصبح معضلة مستعصية •

ولما كنا نفترض انه لم يطرأ اي تبدل البتة سواء على قوى العمل الانتاجية أم على مقدار رأس المال والعمل المستخدمين ، أم على قيمة المال الذي تقدر به قيم المنتجات ، بل **مجرد تبدل في معدل الاجور** ، فكيف يمكن لذلك **الارتفاع في الاجور** أن يؤثر في **أسعار البضائع ؟** لايمكنه ذلك الا

بواسطة التأثير في النسبة الفعلية بين الطلب على هذه البضائع وعرضها ·

وانه لمن الصحيح تماماً ان الطبقة العاملة ، مأخوذة بعين الاعتبار بمجموعها ، تصرف ويجب أن تصرف دخلها على **الضروريات** · وبالتالي فان ارتفاعاً عاماً في معدل الاجور سيؤدي الى ارتفاع في الطلب على **الضروريات** ، وبنتيجة ذلك على أسعار **السوق الخاصة لهذه الضروريات** · ولسوف يعوض الرأسماليون الذين ينتجون هذه الضروريات عن الاجور المرتفعة بالاسعار المرتفعة لبضائعهم في السوق · لكن ما شأن الرأسماليين الاخرين الذين **لا** ينتجون الضروريات ؟ ويجب ألا تتصوروا أنهم قلة · فاذا اعتبرتم أن ثلثي المنتج الوطني يستهلكان من قبل خمس السكان – ان عضوا من مجلس العموم قد أعلن مؤخراً أنهمايستهلكان منقبل سبع السكانفحسب – فأنكم ستدركون أي نسبة جسيمة من المنتج الوطني يجب أن تنتج فيصورة السلع الترفية ، أو ينبغي **مقايضتها** لقاء السلع الترفية ، وأي مقدار جسيم من الضروريات نفسها يجب تبذيره على الحشم ، والجياد ، والقطط ، وهكذا دواليك ، وهو تبذير علمتنا التجربة أنه يضيق على الدوام معارتفاع أسعار الضروريات ·

وبعد ، كيف سيكون مركز اولئك الرأسماليين الذين **لا** ينتجون الضروريات ؟ ذلك أنهم لن يعوضوا أنفسهم عن **الانخفاض في معدل الربح** ، الناجم عن الارتفاع العام في الاجور ، **بارتفاع في سعر بضائعهم** ، لان الطلب على هذه البضائع لن يتعرض لاية زيادة · ان دخلهم سيتناقص ، وسوف يكونون مضطرين أن يدفعوا مزيدا من هذا الدخل المتناقص من أجل المقدار نفسه من الضروريات المرتفعة الاسعار · لكن هذا لن يكون كل شيء ، بل همسيضطرون اذ يتناقص دخلهم الى الاقلالمنمصروفهم على السلع الترفية، وبالتالي فان طلبهم المتبادل على البضائع الخاصة بكل منهم سيتناقص · ولسوف تنخفض اسعار بضائعهم بنتيجة هذا الطلب المتناقص · وبالتالي **لاينخفض معدل الربح** في هذه الفروع من الصناعة بصورة مطردة بسيطة مع الارتفاع العام في معدل الاجور ، بل باطراد مع النسبة المركبة للارتفاع العام في الاجور ، والارتفاع في أسعار الضروريات ، والانخفاض في أسعار السلع الترفية ·

وماعسى ان تكون عاقبة **هذا الفارق في معدلات الربح** بالنسبة الى

الرساميل المستخدمة في الفروع المختلفة من الصناعة ؟ انها العاقبة التي تحصل على العموم كلما اختلف **المعدل الوسطي للربح** ، كائنة ما كانت الاسباب ، في مجالات الانتاج المختلفة • ان رأس المال والعمل سينقلان من الفروع التي تدر ربحاً أقل الى الفروع التي تدر ربحاً أكثر ، وسوف تستمر عملية الانتقال هذه حتى يرتفع العرض في أحد أقسام الانتاج بصورة متناسبة مع الطلب المتزايد ، ويهبط في الاقسام الاخرى وفقاً للطلب المتناقص • واما يتحقق هذا التبدل ، فان المعدل العام للربح **سيسوى** من جديد في الفروع المختلفة • ولما كان هذا الاختلال كله ينشأ في الاصل عن مجرد تبدل في نسبة الطلب على البضائع المختلفة وعرضها ، فان النتيجة ستنقطع حين ينقطع السبب ، وتعود **الأسعار** الى مستواها وتوازنها السابقين • وان **الانخفاض في معدل الربح** الناجم عن الارتفاع في الاسعار سوف يصير عاما بدلا من الاقتصار على بعض فروع الصناعة • ولن يطرأ أي تبدل ، وفقاً لافتراضنا ، على قوى العمل الانتاجية ، أو على المقدار الاجمالي للانتاج ، **لكن ذلك المقدار المعين من الانتاج سوف يبدل شكله** • وان قسما أكبر من المنتج سوف يتوفر على صورة الضروريات ، وقسما أصغر على صورة السلع الترفية ، أو أن قسماً أصغر سوف يقايض لقاء السلع الترفية الاجنبية ويستهلك في شكله الاصلي ، الأمر الذي يعني النتيجة نفسها ، أو أن قسماً أكبر من المنتج الأصلي سوف يقايض لقاء الضروريات الاجنبية بدلا من مقايضته لقاء السلع الترفية ، الأمر الذي يعني كذلك النتيجة نفسها • وبالتالي فان الارتفاع العام في معدل الاجور لن يؤدي ، بعد اضطراب مؤقت في أسعار السوق ، سوى الى هبوط عام في معدل الربح دون أي تبدل دائم في أسعار البضائع •

واذا قيل لي اني أفترض في المناقشة السابقة أن مجموع الاجور الفائضة قد صرف على الضروريات ، فاني أجيب بأني قدمت الافتراض الأنسب لرأي المواطن ويستون • ذلك انه اذا صرفت الاجور الفائضة على سلع لم تكن تدخل من قبل في استهلاك العمال ، فلن تحتاج الزيادة الفعلية في قوتهم الشرائية الى أي برهان • ولما كانت هذه الزيادة في قوتهم الشرائية مشتقة عن تحسن في الأجور فحسب ، فمن الواجب على أية حال ان تتطابق بكل دقة مع النقص الطارىء على قوة الرأسماليين الشرائية • وبالتالي فان

الطلب الاجمالي على البضائع لن يزدد ، بل ان اقسام الطلب المركبة سوف تتبدل • ان الطلب المتزايد من جهة واحدة سوف يعدله الطلب المتناقص من جهة أخرى • واما يبقى الطلب الاجمالي ساكناً على هذا الغرار ، فانه لن يحدث أي تبدل على الاطلاق في أسعار البضائع في السوق •

وهكذا تصلون الى هذه المعضلة : اما أن الأجور الفائضة صرفت بصورة متساوية على سائر سلع الاستهلاك ـ وعندئذ فان اتساع الطلب من جانب الطبقة العاملة يجب ان يعدل بفعل تقلص الطلب من جانب الطبقة الرأسمالية ـ واما ان الاجور الفائضة لا تصرف سوى على بعض السلع التي سوف ترتفع أسعارها في السوق بصورة مؤقتة • وعندئذ فان الارتفاع الناجم عن ذلك في معدل الربح في بعض فروع الصناعة والانخفاض الناجم عن ذلك في معدل الربح في فروع أخرى من الصناعة ، سوف يؤديان الى تبدل في توزيع رأس المال والعمل يستمر حتى يرفع العرض الى مستوى الطلب المتزايد في أحد أقسام الصناعة وينزل حتى مستوى الطلب المتناقص في الاقسام الاخرى من الصناعة • وبناء على الافتراض الواحد لن يحدث اي تبدل في اسعار البضائع ، كما أن قيم البضائع القابلة للمبادلة سوف تسكن ، بناء على الافتراض الآخر ، عند المستوى السابق بعد ما تتعرض لبعض التذبذبات في أسعار السوق • وعلى أية حال ، فان الافتراضين ينصان على أن الارتفاع العام في معدل الاجور لن يؤدي في آخر المطاف سوى الى انخفاض عام في معدل الربح •

ولقد طالبكم المواطن ويستون ، كيما يستحث قوى مخيلتكم ، أن تفكروا في المصاعب التي سيؤدي اليها ارتفاع عام في الاجور الزراعية الانكليزية من تسعة شلنات الى ثمانية عشر شلناً • ولقد هتف بكم أن تفكروا فيماسيطرأ على الطلب على الضروريات من ارتفاع جسيم، وماسينجم عن ذلك من ارتفاع رهيب في أسعارها • ولكنكم تعرفون جميعاً أن متوسط أجور الكادح الزراعي الاميركي يبلغ أكثر من ضعف متوسط أجور الكادح الزراعي الانكليزي ، وذلك على الرغم من أن أسعار المنتجات الزراعية هي في الولايات المتحدة دون ماهي عليه في المملكة المتحدة ، وعلى الرغم من أن العلاقات العامة بين رأس المال والعمل هي في الولايات المتحدة مثلها في

انكلترا ، وعلى الرغم من أن المقدار السنوي للانتاج هو في الولايات المتحدة اصغر بكثير منه في انكلترا • فلم يقرع صديقنا ناقوس الخطر اذن ؟ كي يزيح المسألة الحقيقية من أمامنا فقط • ان الارتفاع المفاجىء في الاجور من تسعة شلنات حتى ثمانية عشر شلناً سوف يكون ارتفاعاً مفاجئاً مقداره مائة بالمائة • ولكننا لاتناقش الآونة في حال من الاحوال مسألة ما اذا كان معدل الاجور العام في انكلترا يمكن ان يزداد بصورة مفاجئة بنسبة مائة بالمائة • فلا شأن لنا مطلقاً بحجم الارتفاع ، وهو مايجب أن يتعلق في كل مثال عملي بالظروف المعينة ويتلاءم معها • ان مايتوجب علينا استقصاؤه هو كيف سيكون مفعول الارتفاع العام في معدل الاجور ، حتى لو اقتصر على واحد بالمائة فحسب •

واذ أعرض عن الارتفاع الخيالي البالغ مائة بالمائة الذي يفترضه الصديق ويستون ، فاني أقترح اجتذاب انتباهكم الى الارتفاع الفعلي في الاجور الذي حدث في بريطانيا العظمى من ١٨٤٩ حتى ١٨٥٩ •

انكم مطلعون جميعاً على قانون العشر ساعات ، أو بالاحرى قانون العشر ساعات ونصف الساعة ، المطبق منذ عام ١٨٤٨ • لقد كان هذا القانون أحد التبدلات الاقتصادية العظمى التي شاهدناها • ولقد كان ارتفاعاً مفاجئاً والزامياً في الاجور ، ليس في بعض الاعمال المحلية ، بل في الفروع الصناعية الرئيسية التي تجتاح انكلترا بها اسواق العالم • لقد كان ارتفاعاً في الاجور في ظروف مشؤومة بصورة مخصوصة • ولقد برهن الدكتور يور ، الاستاذ الكبير ، وسائر الناطقين الاقتصاديين الرسميين بلسان الطبقة الوسطى ـ ويجب أن أعترف بأن برهانهم قام على أسس أمتن بما لايقاس من أسس صديقنا ويستون ـ ان ذلك سيقرع ناقوس موت الصناعة الانكليزية • لقد برهنوا أن ذلك لايقتصر على مجرد ارتفاع في الاجور ، بل يتمادى حتى ارتفاع في الاجور مسبب عن نقص في كمية العمل المستخدم ومؤسس على هذا النقص • ولقد أكدوا أن الساعة الثانية عشرة التي تريدون انتزاعها من الرأسمالي هي بالضبط الساعة الوحيدة التي يحصل على ربحه منها • ولقد هددوا بالنقص في التجميع ، والارتفاع في

الاجور ، وفقدان الاسواق ، وبالتفريط في الانتاج ، وبرد الفعل الناتج على الاجور ، وبالخراب الحاسم • وبالفعل ، فقد أعلنوا ان القوانين القصوى لمكسميليان روبسبيير (٢٩) هي أمر تافه بالقياس الى ذلك • ولقد كانوا على حق بمعنى ما • ولكن ، ماذا كانت النتيجة ؟ ارتفاع في الاجور النقدية لعمال المصانع على الرغم من بتر يوم العمل ، وزيادة كبرى في عدد الايدي العاملة المستخدمة ، وانخفاض متصل في اسعار منتجاتهم ، ونمو رائع في قوى عملهم الانتاجية ، وتوسع تدريجي لم يسبق له مثيل للاسواق من أجل بضائعهم • وفي الاجتماع الذي عقدته جمعية تقدم العلوم في مانشستر عام ١٨٦٠ سمعت شخصياً السيد نيومان يعترف بأن الدكتور يور ، الكبير ، وسائر الناشرين الرسميين الآخرين للعلم الاقتصادي ، قد كانوا على ضلال، في حين كانت غريزة الشعب على صواب • وأنا اورد السيد و• نيومان(٣٠) لا البروفسور فرنسيس نيومان، لانه يحتل مركزاً رفيعاًفي العلم الاقتصادي بوصفه ناشراً ومشتركاً في تحرير كتاب السيد توماس توك **تاريخ الأسعار،** هذا المؤلف الرائع الذي يسجل تاريخ الاسعار منذ ١٧٩٣ حتى ١٨٥٦ • واذا كانت الفكرة الثابتة التي لدى صديقنا ويستون عن مقدار الاجور المحدود ، ومقدار الانتاج المحدود ، والدرجة المحدودة لقوة العمل الانتاجية، وارادة الرأسماليين المحدودة والدائمة ، وسائر الامور الاخرى لمحدوديته ونهائيته ، مضبوطة حقاً، فان سائر تنبؤاتالاستاذ الكبير المشؤومة ستكون مصيبة اذن ، في حين يخطىء روبرت أوبن الذي سبق فأعلن منذ عام ١٨١٦ أن التحديد العام ليوم العمل هو الخطوة التحضيرية الاولى من أجل تحرير الطبقة العاملة ، وبدأ ذلك بصورة فعلية على تبعته الخاصة في مصنعهالقطني في نيو لانارك ، وذلك في وجه التحامل العمومي عليه •

ولقد حدث في بريطانيا العظمى في نفس الفترة التي شاهدت تطبيق قانون العشر ساعات وما تأتى عنه من ارتفاع في الاجور ، ولاسباب لا مجال لتعدادها هنا ، **ارتفاع عام في الاجور الزراعية •**

---

(٢٩) القوانين القصوى التي طبقها المؤتمر اليعقوبي عام ١٧٩٣ اثناء الثورة البورجوازية الفرنسية ، وكانت تحدد اسعارا ثابتة مقررة من أجل البضائع وأجورا قصوى •

(٣٠) هذه هفوة من جانب ماركس ، اذ هو يقصد الاقتصادي البريطاني نيومارش •

ولابد لي من ابداء بعض الملاحظات الاولية كي لا اضللكم ، وذلك على الرغم من أن مقصدي المباشر لا يتطلب ذلك ٠

اذا كان امرؤ يتقاضى شلنين كأجر اسبوعي ، واذا ارتفع اجره حتى أربعة شلنات ، فان **معدل الاجور** يكون قد ارتفع اذن بنسبة مائة بالمائة ٠ ولسوف يتراءى ذلك أمراً رائعاً جداً في حال التعبير عنه كأرتفاع في **معدل الأجور** ، على الرغم من أن **مقدار الاجور الفعلي** ، وهو أربعة شلنات في الاسبوع ، سيبقى بعد ضئيلا بصورة بائسة ، زهيداً لايسد الرمق ٠ وبالتالي فانه من الواجب ألا تنجرفوا مع النسب المئوية الرنانة في مجال **معدل الاجور** ، بل ينبغي لكم أن تسألوا على الدوام: كم كان المقدار **الأصلي؟**

وفيما عدا ذلك فانكم تدركون أنه اذا كان هناك عشرة رجال يتقاضى كل منهم شلنين في الاسبوع ، وخمسة رجال يتقاضى كل منهم خمسة شلنات في الاسبوع ، وخمسة رجال يتقاضى كل منهم أحد عشر شلناً في الاسبوع ، فان الرجال العشرين معاً سوف يتقاضون مائة شلناً ، أو خمس ليرات سترلينية ، في الاسبوع ٠ فاذا حدث الآن ارتفاع ، ولنقل بنسبة ٢٠ بالمائة، في الحصيلة **الاجمالية** لاجورهم الاسبوعية ، فان التقدم الحاصل سيكون من ٥ ليرات الى ٦ ليرات ٠ ويمكننا أن نقول اذا ما أخذنا الحد الوسطي ان **معدل الاجور العام** قدارتفع بنسبة ٢٠ بالمائة ، وذلك على الرغم من أن أجور الرجال العشرة بقيت ثابتة فعلياً ، في حين ارتفعت أجور الفئة الواحدة من الرجال الخمسة من خمسة شلنات الى ستة شلنات فقط ، وأجور الفئة الاخرى من الرجال من ٥٥ شلناً الى ٧٠ شلناً ٠ ان النصف الواحد من مجموعة الرجال لم يحققوا أي تحسن في أوضاعهم ، والربع الواحد قد حققوا تحسن هذا الوضع بصورة غير ملموسة ، في حين أن الربع الاخير فقط قد حسنوه فعلياً ٠ ومع ذلك ، فاذا أخذنا **الحد الوسطي** ، وجدنا ان المقدار الكلي لاجور اولئك الرجال العشرين قد ازداد بنسبة ٢٠ بالمائة ، وبقدر مايتعلق الامر بالرأسمال الاجمالي الذي يستخدمهم وبأسعار البضائع التي ينتجونها ، تكون الحال كما لو أنهم اقتسموا جميعاً بصورة متساوية ذلك الارتفاع الوسطي في الاجور ٠ أما بخصوص العمل الزراعي ، فلما كانت الاجور القياسية تختلف كثيراً في أقاليم انكلترا واسكوتلندا المختلفة ، فان الارتفاع يؤثر فيها بصورة متفاوتة ٠

واخيراً ، فقد كانت عوامل مضادة تعمل فترة حدوث ذلك الارتفاع في الاجور ، ومثالها الضرائب الجديدة التالية للحرب الروسية ، والدمار الواسع النطاق لمساكن العمال الزراعيين ، وهكذا دواليك ٠

وانتقل الآن ، بعد هذا التقديم الطويل ، الى تقرير الواقع التالي ، ألا وهو أنه حدث من ١٨٤٩ حتى ١٨٥٩ **ارتفاع يبلغ حوالي ٤٠ بالمائة في** المعدل الوسطي للاجور الزراعية في بريطانيا العظمى ٠ ويمكنني أن أقدم اليكم تفاصيل واسعة اثباتاً لتأكيدي ، لكني أحسب أنه يكفي من أجل المقصد الراهن أن أحيلكم على المحاضرة الوجدانية والنقدية التي تلاها المرحوم السيد جون ك٠ مورتون عام ١٨٦٠ في جمعية الفنون اللندنية في موضوع **القوى المستخدمة في الزراعة** ٠ ويقدم السيد مورتون البيانات التي جمعها بشأن القوانين والوثائق الصحيحة الاخرى من حوالي مائة مزارع يقيمون في اثني عشر اقليماً اسكوتلندياً وخمسة وثلاثين اقليماً انكليزيا ٠

ولقد كان يجب أن يحدث ، وفقا لرأي صديقنا ويستون ، ارتفاع هائل في اسعار المنتجات الزراعية خلال الفترة الممتدة بين ١٨٤٩ و ١٨٥٩ ، وذلك بصورة متواقتة مع الارتفاع في أجور العمال المستخدمين في المصانع٠ لكن ماهي الوقائع؟ ان السعر الوسطي للقمح، وهو المنتج الزراعي الرئيسي في انكلترا ، قد هبط من حوالي ٣ ليرات سترلينية للمكيال (٣١) الواحد في السنوات ١٨٣٨ ــ ١٨٤٨ الى حوالي ليرتين سترلينيتين وعشرة شلنات للمكيال الواحد في السنوات ١٨٤٩ ــ ١٨٥٩ ، وذلك رغما عن الحرب الروسية وما أعقبها من مواسم سيئة من ١٨٥٤ حتى ١٨٥٦ ٠ ويشكل هذا هبوطاً في سعر القمح يزيد على ١٦٪ ، بصورة متواقتة مع ارتفاع وسطي في الاجور الزراعية بلغ حوالي ٤٠٪ ٠ وفي خلال الفترة نفسها ، اذا قارنا نهايتها ببدايتها ، أي عام ١٨٥٩ بعام ١٨٤٩ ، فقد حصل انخفاض في التسول الرسمي من ٩٣٤٤١٩ متسولا الى ٨٦٠٤٧٠ متسولا ، اي بفارق ٧٣٩٤٩ متسولا ، واني اعترف أنه انخفاض ضئيل ، وقد فقد من جديد في السنوات التالية ، لكنه انخفاض على أية حال ٠

---

(٣١) المكيال ، Quarter ، مقياس انكليزي يعادل ٢٫٩٠٨ هكتولتر ٠

ويمكن أن يقال ان استيراد الحبوب الاجنبية قد ازداد أكثر من الضعف خلال الفترة بين ١٨٤٥ ــ ١٨٥٩ بالقياس الى الفترة بين ١٨٣٨ ــ ١٨٤٨ ، وذلك نتيجة الغاء قوانين الحبوب • ولكن ماذا ينجم عن ذلك ؟ لقد كان يجب أن نتوقع ، من وجهة نظر المواطن ويستون ، ان هذا الطلب المفاجىء ، الهائل ، المتعاظم باستمرار ، على الاسواق الخارجية يجب أن ينهض بأسعار المنتجات الزراعية هناك الى علو مخيف ، باعتبار ان نتيجة الطلب المتعاظم تظل هي نفسها، سواء أجاءالطلب من الداخل أم من الخارج• وماذا كانت الوقائع ؟ اذا تركنا جانباً بعض سنوات المواسم الفاشلة ، فان الانخفاض المدمر في اسعار الحبوب طوال تلك الفترة يشكل موضوعاً بارزاً للخطابات المؤثرة في فرنسا ، كما أن الاميركيين اضطروا مراراً وتكراراً الى احراق فائضهم من الانتاج ، في حين أن روسيا نخست الحرب الاهلية في الولايات المتحدة ، على حد رأي السيد يوركهارت ، لان صادراتها الزراعية قد شلت بفعل المنافسة اليانكية في الاسواق الاوروبية •

واذا ما ارجعنا حجة المواطن ويستون الى **شكلها التجريدي** ، فهذا هو فحواها : ان كل ارتفاع في الطلب يحدث دائماً على أساس مقدار معين من الانتاج ، وبالتالي فانه لن يستطيع ان **يزيد العرض على السلع المطلوبة قط**، لكنه يستطيع ان **يرفع اسعارها النقدية فقط** • ولكن المشاهدة الأعم تبين أن الطلب المتعاظم لن يحرك في بعض الحالات ساكنا في أسعار البضائع الاجمالية في السوق كما يؤدي في حالات أخرى الى ارتفاع مؤقت في اسعار السوق يعقبه عرض متعاظم يتلوه ارجاع الاسعار الى مستواها الاصلي ، وفي كثير من الاحوال **دون** مستواها الاصلي • وسواء نشأ الارتفاع فيالطلب عن الاجور الفائضة أم عن أي سبب آخر ، فذلك لايبدل في حال من الاحوال شروط القضية • ولقد كانت الظاهرة العامة ، من وجهة نظر المواطن ويستون ، عسيرةعلى الايضاح بقدر الظاهرةالحادثة في الظروف الاستثنائية للارتفاع في الاجور • وبالتالي فليس لحجته أي ارتباط مخصوص بالموضوع الذي نعالجه ، بل لم تكن تفعل سوى التعبير عن حيرته في تفسير القوانين التي تؤدي الزيادة في الطلب بموجبها الى زيادة في العرض بدلا من أن تؤدي الى ارتفاع حاسم في أسعار السوق •

٣

الاجور والنقد المتداول

في اليوم الثاني من المناقشة ألبس صديقنا ويستون تأكيداته القديمة أشكالا جديدة ٠ قال : ان الارتفاع العام في الاجور النقدية سيتطلب مزيداً من النقد المتداول من أجل دفع الاجور نفسها ٠ ولما كان النقد المتداول محدوداً ، فكيف يمكنكم أن تدفعوا بهذا النقد المتداول المحدود أجوراً نقدية متعاظمة ؟ لقد كانت الصعوبة تنشأ قبلا عن المقدار المحدود من البضائع العائدة الى العامل رغماً عن الزيادة في أجوره النقدية، لكنها تنجم الآونة عن الاجور النقدية المتعاظمة رغماً عن مقدار البضائع المحدود ، ومن الطبيعي انكم اذا رفضتم عقيدته الاصلية، فان شكواه الثانوية تتلاشى من تلقاءذاتها٠

ومهما يكن من أمر، فسوف أبين أنه لا شأن البتة لهذه المسألة الخاصة بالنقد المتداول بالموضوع الذي نحن بصدده ٠

ان آلية المدفوعات محكمة في بلدكم أكثر بما لايقاس مما في أي بلد أوروبي آخر فبفضل امتداد النظام المصرفي وتمركزه ، لايتطلب تداول المقدار نفسه من القيم الا قدراً أقل بكثير من النقد ، وكذلك الامر بالنسبة الى انجاز القدر نفسه من الاعمال أو قدر أكبر ٠ ومثال ذلك ان العامل الانكليزي في المصانع ، بقدر مايتعلق الامر بالاجور ، يدفع أجوره أسبوعياً الى البقال الذي يرسلها أسبوعياً الى المصرفي الذي يرجعها اسبوعياً الى الصناعي الذي يعود فيدفعها من جديد الى عامله ، وهكذا دواليك ٠ وبفضل هذه الوسيلة يمكن دفع الاجور السنوية للعامل ، ولنقل ٥٢ ل٠س ، بجنيه ذهبي وحيد يحقق دورة كل اسبوع في الدائرة نفسها ٠ بل ان الألية في انكلترا نفسها لأقل أحكاماً منها في اسكوتلندا ، وليست هي على نفس القدر من الاحكام في كل مكان ، وبالتالي فاننا نجد على سبيل المثال أن المزيد من النقد مطلوب في بعض المناطق الزراعية بالقياس الى بعض المناطق الصناعية من أجل تداول مقدار أقل من القيم ٠

واذا ما اجتزتم القنال ، فسوف تجدون أن **الاجور النقدية** اوطأ بكثير منها في انكلترا ، لكن تداولها يجري في ألمانيا وايطاليا وسويسرا وفرنسا **بمقدار أكبر بكثير من النقد المتداول** • فالجنيه الواحد لن يحوز المصرفي عليه أو يرده الى الصناعي بمثل السرعة التي يتم ذلك بها في انكلترا ، وبالتالي فلعلكم تحتاجون الى ثلاثة جنيهات كي تسيروا الاجور السنوية البالغة ٢٥ل٠س • بدلا من الجنيه الواحد الذي يسير ٥٢ ل٠س سنويا • وهكذا تجدون في الحال ، اذ تقارنون البلدان القارية بانكلترا ، ان الاجور النقدية المنخفضة يمكن أن تتطلب من أجل تداولها مقداراً من النقد المتداول اعظم بكثير مما تتطلبه الاجور النقدية المرتفعة ، وان ذلك لا يشكل في واقع الامر سوى مسألة تقنية خالصة غريبة تماماً عن موضوعنا •

وانه ليمكن تقدير دخل الطبقة العاملة السنوي في هذا البلد ، وفقاً لافضل الحسابات التي أعرفها ، بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٥٠ ل٠س • ويتم تداول هذا المبلغ الهائل بحوالي ٠٠٠ ٠٠٠ ٣ ل٠س • ولنفرض أنه حدث ارتفاع في الاجور بنسبة ٥٠٪ ، فالحاجة ستمس اذن ، بدلا من ٣٠٠٠٠٠٠ ل.س الى ٤٥٠٠٠٠٠ ل٠س ولما كان قسم كبير من مصاريف الرجل العامل اليومية تنفق بالفضة والنحاس، يعني بعملة يحدد القانون بصورة اعتباطية قيمتها النسبية بالقياس الى الذهب ، مثلها في ذلك مثل قيمة الاوراق المالية غير القابلة للتحويل ، فان ارتفاعا في الاجور بنسبة ٥٠٪ لن يتطلب في أقصى الاحوال سوى تداول مبلغ اضافي من الجنيهات يقدر بحوالي مليون واحد٠ان مليوناً واحدا ، راقداً حالياً في أقبية مصرف انكلترا او المصارف الخاصة على هيئة سبائك او نقود ، سوف ينزل الى ميدان التداول • لكنه حتى المصروف الزهيد المسبب عن السك الاضافي لذلك المليون أو اهترائه يمكن توفيره ، وانه ليوفر فعلا ، اذا ما نشأ اي احتكاك عن الحاجة الى النقد المتداول الاضافي • وأنتم تعرفون جميعاً ان النقد المتداول في هذا البلد مقسوم الى قسمين كبيرين • فالنوع الواحد ، الذي توفره الاوراق المصرفية من مختلف الاوصاف ، يستخدم في المعاملات بين البائعين والبائعين ، وفي المدفوعات الاكبر من المستهلكين الى البائعين ، في حين ان النوع الاخر من النقد ، وهو النقود المعدنية ، يجري تداوله في التجارة بالمفرق • وعلى

الرغم من تمايز هذين النوعين من النقد ، فانهما بتشابكان بصورة وثيقة ·
وهكذا فان النقود الذهبيةتتداول حتى درجة بعيدة حتىفي المدفوعاتالاكبر
من أجل سائر المبالغ المفردة التي لاتتجاوز خمس ليرات سترلينية · فاذا
ما صار في الغداة اصدار اوراق مالية من فئة الاربع ليرات أو الثلاث ليرات
أو الليرتين ، فان الذهب الذي يملأ هذه الاقنية من التداول سوف يطرد
منها في الحال وينصب في تلك الاقنيــة حيث ستمس الحاجة اليه نتيجــة
زيادة الاجور النقدية · وهكذا يتوفر المليون الاضافي الذي تتطلبه زيادة
الأجور بنسبة ٥٠٪ دون اضافة جنيه واحد · ويمكن الحصول على النتيجة
نفسها ، دون ورقة مصرفية اضافية واحدة ، بفعل تداول اضافي بالسندات،
كما كانت الحال في لانكشاير طوال زمن مديد ·

واذا كان ارتفاع عام في معدل الاجور ، بنسبة مائة بالمائة على سبيل
المثال ، كما يفترض المواطن ويستون حدوثه في الأجور الزراعية ، سيؤدي
الى ارتفاع كبير في أسعار الضروريات ، ويتطلب وفقاً لآرائه مقداراً اضافياً
من النقد المتداول لن يتم توفيره، فان **انخفاضاً عاماً في الاجور** يجب أن يؤدي
الى النتيجة نفسها ، على النطاق نفسه ، في اتجاه معاكس · فليكن ! لكنكم
تعرفون جميعاً ان السنوات ١٨٥٨ ــ ١٨٦٠ كانت أفضل السنوات ازدهاراً
بالنسبة الى صناعة القطن ، وأن السنة ١٨٦٠ بصورة مخصوصة لاتبارى
في هذا المجال في حوليات التجارة ، في حين كانت ســائر فروع الصنــاعة
الاخرى في أوج الازدهار في الوقت نفسه · وكانت اجور عمال القطن وسائر
العمال الآخرين المرتبطين بصناعتهم أعلى عام ١٨٦٠ منها في أي وقتمضى ·
ووقعت الازمة الاميركية ، فاذا تلك الاجور الاجمالية تنخفض على حين غرة
الى حوالي ربع مقدارها الاصلي · ولقد كان هذا يشكل في الاتجاه المعاكس
ارتفاعاً بنسبة ٣٠٠ بالمائة · فاذا ارتفعت الاجور من خمسة الى عشرين ،
قلنا انها ارتفعت ٣٠٠ بالمائة ؛ واذا هبطت من عشرين الى خمسة ، قلنــا
انها هبطت ٧٥ بالمائة ، بيد أن مقدار الارتفاع في الحالة الواحدة ومقدار
الهبوط في الحالة الاخرى سيكونان متساويين ، أي خمسة عشر شلناً ·لقد
كان ذلك ، اذن ، تبدلا مفاجئاً في معــدل الاجور لم يسبق له مثيل ، وهو
يشمل في الوقت نفسه عدداً من العمال يفوق ، اذا عددنا ســائر العمــال

اليوم الحاضر • وهكذا فان اللباقة الإخلاقية البسيطة ، التي حفظت روسو على سبيل المثال بعيداً على الدوام حتى من شــبهة المواطأة مـع السلطات القائمة ، تنعدم بالضرورة هنا •

ولعل الاجيال التالية تلخص المرحلة الأخـيرة من التطور الفرنسي بقولها ان لويس بونابرت كان نابليون هذه المرحلة ، وان برودون كان روسو وفولتير هذه المرحلة في وقت واحد •

لابد لك الآن ان تتحمل شخصياً مسؤولية تكليفي ، ولما يمض على موت الرجل سوى وقت قصير ، بدور القاضي بعد الموت •

المخلص لك

كارل ماركس

كتبت من قبل ماركس في ٢٤ كانون الثاني ١٨٦٥
نشرت في جريدة الاشتراكي ـ الديموقراطي في اعـداد الاول والثالث والخامس من شباط ١٨٦٥ •
اعيد نشرها كملحق للطبعـة الالمانيـة لكتاب ماركس بؤس الفلسفة التي اصدرها انجلز عام ١٨٨٥ •
ترجمت عن الانكليزية

* * *

كارل ماركس

الأجور والسعر والربح

(أوليــــات)

أيها المواطنون ٠

اسمحوا لي قبل الدخول في لب الموضوع أن أقدم بعض الملاحظات الأولية ٠

يسود حالياً في القارة وباء فعلي من الاضرابات وضجة عامة من أجل زيادة الأجور،فلا بد من طرح المسألة في مؤتمرنا٠وانه لمن المؤكد انكم رسختم قناعاتكم بشأن هذه المسألة العظيمة الشأن ، وذلك بوصفكم قادة الجمعية الأممية ٠ أما من جهتي ، فقد رأيت أنه من واجبي اذن أن أدخل في الموضوع كلياً ، حتى لو كان في ذلك خطر اختبار صبركم بصورة قاسية ٠

ولابد لي من ملاحظة أولية أخرى بشأن المواطن ويستون ٠ انه لم يقترح عليكم فحسب ، بل لقد دافع ايضاً بكل صراحة ، في مصلحة الطبقة العاملة كما يحسب ، عن آراء يعرف انها أبعـد ماتكون عن الشـعبية بين الطبقة العاملة (٢٨) ٠ وانه لمن واجبنا جميعاً أن نحترم جداً مثل هذا الاظهار للشجاعة الاخلاقية ٠ واني لآمل ، رغماً عن أسلوب دراستي غير المصقول ، أن يجدني في ختامها متفقاً مع مايتراءى لي أنه الفكرة المصيبة الكامنة في لب موضوعاته التي لايمكنني على أية حال الا أن أعتبرها ، في شكلها الراهن، مغلوطة نظرياً وخطيرة عملياً ٠

وسوف أنتقل الآن في الحال الى القضية المعروضة علينا ٠

---

(٢٨) كان جون ويستون ، وهو عامل انكليزي ، يدافع في المجلس العام لجمعية الشغيلة الاممية عن الموضوعة القائلة ان الاجور الاعلى لايمكن أن تحسن ظرف العمال ، وأنه لابد من اعتبار النقابات ذات تأثير ضار ٠

١
الانتـــاج والاجــور

ان حجة المواطن ويستون ترتكز في واقع الأمر على مقدمتين : أولا ، ان **مقدار الانتاج الوطني هو شيء محدود** ، هو كمية أو قدر **ثابت** حسب تعبير الرياضيين ؛ ثانياً ، **ان مقدار الاجور الفعلية** ، يعني الأجور كما تقدر بكمية البضائع التي يمكن ابتياعها بها ، هو مقدار **محدود** ، أو قدر **ثابت** ٠

والآن ، ان تأكيده الأول خاطىء بكل وضوح ٠ فأنتم تجدون أن قيمة الانتاج وكتلته تزدادان سنة بعد سنة ، وأن قوى العمل الوطني الانتاجية تتعاظم ، وأن مقدار المال الضروري من أجل تداول هــذا الانتــاج المتعاظم يتبدل باستمرار ٠ وان ماهو صحيح في ختام السنة ، وبالنسبة الى سنين مختلفة بالقياس الى بعضها بعضاً ، هو صحيح من أجل كل يوم وسطي من السنة ٠ ان مقدار الانتاج الوطني أو حجمه يتبدل باستمرار ٠ وليس هو قدراً **ثابتاً** بل قدراً **متحولا** ، ولابد أن يكون كذلك ، هــذا اذا تركنا جانباً التبدلات الطارئة على السكان ، بسبب مايطرأ على **تجميع رأس المال وقوى العمل الانتاجية** من تبدل متصل ٠ وانه لصحيح تماماً أنه اذا حدث **ارتفاع في معدل الأجور العام** هذا النهار ، فان هذا الارتفاع لن يؤدي **بحد ذاته** ، كائنة ماكانت نتائجه اللاحقة ، الى احداث تبدل **فوري** في مقدار الانتاج ٠ انه سينجم ، في المحل الأول ، عن حالة الامور القائمة ٠ لكنه اذا كان الانتاج الوطني **متحولا قبل** الارتفاع في الأجور ، ولم يكن **محدوداً** ، فانه ســيظل متحولا وغير محدود **بعد** الزيادة في الأجور ٠

لكن فلنفترض أن مقدار الانتاج الوطني **ثابت** بدلا من أن يكون **متحولا**٠ ان مايعتبره صديقنا ويستون نتيجة منطقية سوف يبقى حتى في مثل هذه الحال مجرد تأكيد اعتباطي ٠ فاذا كان لدي عدد معين ، ولنقل ثمانية ، فان الحدود **المطلقة** لهذا العدد لن تمنع أجزاءه من تبديل حدودها **النسبية** ٠ فاذا كانت الأرباح ستة والأجور اثنين ، فقد تزيد الأجور حتى ستة وتنقص الأرباح حتى اثنين ، ويبقى المقدار الكلي ثمانية مع ذلك ٠ وهكذا فان المقدار المحدود للانتاج لن يبرهن في حال من الأحوال على المقدار المحدود للأجور ٠ كيف يثبت صديقنا ويستون هذه المحدودية اذن؟ انه يثبتها بواسطة تأكيدها٠

لكننا حتى اذا سلمنا بتأكيــده ، فان لهذا التأكيــد حدين ، في حين لايفعل هو سوى ضغطه في اتجاه واحد • فاذا كان مقدار الأجور حجماً ثابتاً، فانه لايمكن اذن زيادته أو انقاصه • وبالتالي فاذا كان العمال يتصرفون بحماقة حين يفرضون ارتفاعاً مؤقتاً في الأجور ، فان الرأسماليين لايتصرفون بحماقة أقل من ذلك حين يفرضون هبوطاً مؤقتاً في الأجور• ولاينكر صديقنا ويستون أن العمال **يستطيعون** ، في بعض الظروف ، أن يفرضوا ارتفاعاً في الأجور ، لكنه لابد أن يعقب ذلك رد فعل مادام مقدارها محدوداً بصورة طبيعية • ومن جهة أخرى ، فانه يعرف أيضاً أن الرأسماليين **يستطيعون** أن يفرضوا هبوطاً في الأجور ، وفي الحقيقة انهم لاينون يحاولون أن يفرضوا هذا الهبوط • ووفقاً لمبدأ ثبات الاجور ، فانه لابد من حدوث رد الفعل في هذه الحال كما في الحال السابقة تماماً • وبالتالي فان العمال يتصرفون بكل صواب حين ينهضون ضد محاولة تخفيض الأجور أو ضد تخفيضها بصورة فعليــة • وبالتالي فانهم سيتصرفون بكل صــواب حين يفرضون **ارتفاعاً في الأجور** ، لأن كل **رد فعل** ضد تخفيض الأجور هو **فعل** من أجل زيادة الاجور • وبنتيجة ذلك فانه يتوجب على العمال ، وفقاً لنفس مبدأ المواطن ويستون عن **ثبات الأجور** ، أن يتحدوا في بعض الظروف ويناضلوا من أجل رفع الأجور •

واذا هو أنكر هذه النتيجة ، فلابــد له أن يعرض عن المقدمــة التــي نتجت عنها • ينبغي له ألا يقول ان مقدار الاجور هو **كمية ثابتة** ، لكنــه مقدار يمكن ويجب ان ينخفض ، على الرغــم من أنــه **لايمكن** ولا يجب أن **يرتفع** ، أيان حلا لرأس المال أن يخفضه • فاذا ما حلا للرأسمالي أن يطعمكم البطاطا بدلا من اللحم ، والشوفان بدلا من القمح ، فلابد لكم من القبول بمشيئته باعتبارها قانوناً للاقتصاد السياسي والرضوخ لها • واذا ما كان معدل الأجور في أحد البلدان أعلى منه في بلد آخر ، في الولايات المتحدة أعلى منه في انكلترا على سبيل المثال ، فيتوجب عليكم ان تفسروا هذا الفارق في معــدل الأجور بالفارق بــين ارادة الرأسمالي الاميركي وارادة الرأسمالي الانكليزي ، وهي طريقة لاريب لن تبسط حتى درجة فائقة دراسة الظواهر الاقتصادية فحسب ، بل سائر الظواهر الاخرى أيضاً •

لكن في استطاعتنا أن نسأل ، حتى في هذه الحال ، **لماذا** تختلف ارادة

الرأسمالي الاميركي عن ارادة الرأسمالي البريطاني ؟ ولابد لكم في سبيل الرد على السؤال من الذهاب الى ماوراء ميدان **الارادة** ، ويستطيع القسيس أن يقول لي ان الله يريد هذا الأمر في فرنسا وذاك الأمر في انكلترا ، فاذا ما دعوته الى ايضاح هذا الازدواج في الارادة أمكنه ان يجد الوقاحة ليرد علي بأن الله يريد أن تكون له هذه الارادة في فرنسا وتلك الارادة في انكلترا . بيد أنه من المؤكد أن صديقنا ويستون هو آخر من يقدم حجة تنكر كل محاكمة عقلية حتى هذه الدرجة من الانكار .

ومما لاريب فيه أن **ارادة** الرأسمالي هي تحصيل أكبر قدر ممكن . وليس من شأننا أن نتحدث **عن ارادته** ، بل أن نستقصي **قوته** ، **وحدود هذه القوة** ، **وخصائص هذه الحدود** .

٢
الانتاج والاجور والارباح

ان النداء الذي تلاه المواطن ويستون علينا يمكن ضغطه حتى حجم قشرة الجوز .

ان كل محاكمته تنحصر فيما يلي : اذا ما اضطرت الطبقة العاملة الطبقة الرأسمالية على دفع خمسة شلنات بدلا من أربعة شلنات على صورة أجور نقدية ، فان الرأسمالي سيرجع على صورة بضائع ما قيمته أربعة شلنات بدلا مما قيمته خمسة شلنات . وهكذا فان الطبقة العاملة ستدفع خمسة شلنات لقاء ماكانت تبتاعه بأربعة شلنات قبل رفع الأجور . لكن ماهو السبب في هذا الوضع ؟ لماذا يرجع الرأسمالي ماقيمته أربعة شلنات فقط لقاء الخمسة شلنات ؟ ذلك لان مقدار الأجور محدود . لكن لماذا هو محدود بما قيمته أربعة شلنات من البضائع ؟ لماذا ليس ثلاثة شلنات ، أو شلنين ، أو أي مبلغ آخر ؟ اذا كانت حدود مقدار الاجور تتحدد بقانون اقتصادي ، مستقل عن ارادة الرأسمالي وارادة العامل على حد سواء ، فان أول شيء كان يتوجب على المواطن ويستون ان يفعله هو تقرير هذا القانون واثباته . وفيما عدا ذلك ، فقد كان يتوجب عليه اذن ان يثبت أن مقدار

الاجور المدفوعة فعلياً في كل لحظة محددة يتفق على الدوام بصورة مضبوطة مع المقدار الضروري من الاجور ، ولا ينحرف عنه قط ٠ وبالمقابل فاذا كانت الحدود المعينة لمقدار الاجور مؤسسة على **مجرد ارادة الرأسمالي** ، أو على حدود بخله ، فانها حدود اعتباطية اذن ، وليس فيها أي عنصر من الضرورة٠ انها عرضة للتبدل **بفعل** ارادة الرأسمالي ، وبالتالي فهي عرضة للتبدل **ضد** ارادته ٠

ولقد برهن المواطن ويستون على نظريته بأن روى لكم أنه حين تحتوي صحيفة على مقدار معين من الحساء يجب أن يأكله عدد معين من الاشخاص ، فان زيادة في حجم الملاعق لن تؤدي الى أية زيادة في كمية الحساء ٠ وليسمح لي بأن أجد هذا البرهان أقرب الى الغباء ٠ انه يذكرني حتى درجة ما بالتشبيه الذي استخدمه مينينيوس أغريبا ٠ فحين هاجم العامة الرومان الأعيان الرومان ، أخبرهم العين أغريبا أن المعدة العينية تغذي الأعضاء العوام للهيئة السياسية ٠ ولقد فشل أغريبا في البرهان على أنكم تغذون أعضاء أحد الناس بملء معدة انسان آخر ٠ ولقد نسي المواطن ويستون ، من جانبه ، أن الصحيفة التي يأكل العمال منها ملأى بمجموع انتاج العمل الوطني ، وأن مايمنعهم من محاولة تناول المزيد منها لا هو ضيق الصحيفة ولا هو شح محتوياتها ، بل صغر ملاعقهم فحسب ٠

بأية حيلة يتمكن الرأسمالي من ارجاع ماقيمته اربعة شلنات بدلا من خمسة شلنات ؟ انه يتمكن من ذلك برفع سعر البضاعة التي يبيعها ٠ولكن هل يرتبط ارتفاع اسعار البضائع ، وبصورة أعم التبدل الطارىء على هذه الاسعار ، هل ترتبط اسعار البضائع نفسها بمجرد مشيئة الرأسمالي ؟ أم أنه لابد ، على النقيض من ذلك ، من توفر بعض الظروف من اجل احقاق تلك المشيئة ؟ اذا لم يكن الامر كذلك ، فان الارتفاعات والانخفاضات ، الذبذبات المتصلة في أسعار السوق تصبح معضلة مستعصية ٠

ولما كنا نفترض انه لم يطرأ اي تبدل البتة سواء على قوى العمل الانتاجية أم على مقدار رأس المال والعمل المستخدمين ، أم على قيمة المال الذي تقدر به قيم المنتجات ، بل **مجرد تبدل في معدل الاجور** ، فكيف يمكن لذلك **الارتفاع في الاجور** أن يؤثر في **أسعار البضائع ؟** لايمكنه ذلك الا

بواسطة التأثير في النسبة الفعلية بين الطلب على هذه البضائع وعرضها ٠

وانه لمن الصحيح تماماً ان الطبقة العاملة ، مأخوذة بعين الاعتبار بمجموعها ، تصرف ويجب أن تصرف دخلها على **الضروريات** ٠ وبالتالي فان ارتفاعاً عاماً في معدل الاجور سيؤدي الى ارتفاع في الطلب على **الضروريات** ، وبنتيجة ذلك على أسعار **السوق الخاصة لهذه الضروريات** ٠ ولسوف يعوض الرأسماليون الذين ينتجون هذه الضروريات عن الاجور المرتفعة بالاسعار المرتفعة لبضائعهم في السوق ٠ لكن ما شأن الرأسماليين الاخرين الذين **لا** ينتجون الضروريات ؟ ويجب ألا تتصوروا أنهم قلة ٠ فاذا اعتبرتم أن ثلثي المنتج الوطني يستهلكان من قبل خمس السكان ـ ان عضوا من مجلس العموم قد أعلن مؤخراً أنهما يستهلكان من قبل سبع السكان فحسب ـ فأنكم ستدركون أي نسبة جسيمة من المنتج الوطني يجب أن تنتج في صورة السلع الترفية ، أو ينبغي **مقايضتها** لقاء السلع الترفية ، وأي مقدار جسيم من الضروريات نفسها يجب تبذيره على الحشم ، والجياد ، والقطط ، وهكذا دواليك ، وهو تبذير علمتنا التجربة أنه يضيق على الدوام مع ارتفاع أسعار الضروريات ٠

وبعد ، كيف سيكون مركز اولئك الرأسماليين الذين **لا** ينتجون الضروريات ؟ ذلك أنهم لن يعوضوا أنفسهم عن **الانخفاض في معدل الربح** ، الناجم عن الارتفاع العام في الاجور ، **بارتفاع في سعر بضائعهم** ، لان الطلب على هذه البضائع لن يتعرض لاية زيادة ٠ ان دخلهم سيتناقص ، وسوف يكونون مضطرين أن يدفعوا مزيدا من هذا الدخل المتناقص من أجل المقدار نفسه من الضروريات المرتفعة الاسعار ٠ لكن هذا لن يكون كل شيء ، بل هم سيضطرون اذ يتناقص دخلهم الى الاقلال من مصروفهم على السلع الترفية ، وبالتالي فان طلبهم المتبادل على البضائع الخاصة بكل منهم سيتناقص ٠ ولسوف تنخفض اسعار بضائعهم بنتيجة هذا الطلب المتناقص ٠ وبالتالي **لاينخفض معدل الربح** في هذه الفروع من الصناعة بصورة مطردة بسيطة مع الارتفاع العام في معدل الاجور ، بل باطراد مع النسبة المركبة للارتفاع العام في الاجور ، والارتفاع في أسعار الضروريات ، والانخفاض في أسعار السلع الترفية ٠

وماعسى ان تكون عاقبة **هذا الفارق في معدلات الربح** بالنسبة الى

الرساميل المستخدمة في الفروع المختلفة من الصناعة ؟ انها العاقبة التي تحصل على العموم كلما اختلف **المعدل الوسطي للربح** ، كائنة ما كانت الاسباب ، في مجالات الانتاج المختلفة • ان رأس المال والعمل سينقلان من الفروع التي تدر ربحاً أقل الى الفروع التي تدر ربحاً أكثر ، وسوف تستمر عملية الانتقال هذه حتى يرتفع العرض في أحد أقسام الانتاج بصورة متناسبة مع الطلب المتزايد ، ويهبط في الاقسام الاخرى وفقاً للطلب المتناقص • واما يتحقق هذا التبدل ، فان المعدل العام للربح **سيسوى** من جديد في الفروع المختلفة • ولما كان هذا الاختلال كله ينشأ في الاصل عن مجرد تبدل في نسبة الطلب على البضائع المختلفة وعرضها ، فان النتيجة ستنقطع حين ينقطع السبب ، وتعود **الأسعار** الى مستواها وتوازنها السابقين • وان **الانخفاض في معدل الربح** الناجم عن الارتفاع في الاسعار سوف **يصير** عاما بدلا من الاقتصار على بعض فروع الصناعة • ولن يطرأ أي تبدل ، وفقاً لافتراضنا ، على قوى العمل الانتاجية ، أو على المقدار الاجمالي للانتاج ، **لكن ذلك المقدار المعين من الانتاج سوف يبدل شكله** • وان قسما أكبر من المنتج سوف يتوفر على صورة الضروريات ، وقسما أصغر على صورة السلع الترفية ، أو أن قسماً أصغر سوف يقايض لقاء السلع الترفية الاجنبية ويستهلك في شكله الاصلي ، الأمر الذي يعني النتيجة نفسها ، أو أن قسماً أكبر من المنتج الأصلي سوف يقايض لقاء الضروريات الاجنبية بدلا من مقايضته لقاء السلع الترفية ، الأمر الذي يعني كذلك النتيجة نفسها • وبالتالي فان الارتفاع العام في معدل الاجور لن يؤدي ، بعد اضطراب مؤقت في أسعار السوق ، سوى الى هبوط عام في معدل الربح دون أي تبدل دائم في أسعار البضائع •

واذا قيل لي اني أفترض في المناقشة السابقة أن مجموع الاجور الفائضة قد صرف على الضروريات ، فاني أجيب بأني قدمت الافتراض الأنسب لرأي المواطن ويستون • ذلك انه اذا صرفت الاجور الفائضة على سلع لم تكن تدخل من قبل في استهلاك العمال ، فلن تحتاج الزيادة الفعلية في قوتهم الشرائية الى أي برهان • ولما كانت هذه الزيادة في قوتهم الشرائية مشتقة عن تحسن في الأجور فحسب ، فمن الواجب على أية حال ان تتطابق بكل دقة مع النقص الطارىء على قوة الرأسماليين الشرائية • وبالتالي فان

الطلب الاجمالي على البضائع لن يزدد ، بل ان اقسام الطلب المركبة سوف تتبدل • ان الطلب المتزايد من جهة واحدة سوف يعدله الطلب المتناقص من جهة أخرى • واما يبقى الطلب الاجمالي ساكناً على هذا الغرار ، فانه لن يحدث أي تبدل على الاطلاق في أسعار البضائع في السوق •

وهكذا تصلون الى هذه المعضلة : اما أن الأجور الفائضة صرفت بصورة متساوية على سائر سلع الاستهلاك ـ وعندئذ فان اتساع الطلب من جانب الطبقة العاملة يجب ان يعدل بفعل تقلص الطلب من جانب الطبقة الرأسمالية ـ واما ان الاجور الفائضة لا تصرف سوى على بعض السلع التي سوف ترتفع أسعارها في السوق بصورة مؤقتة • وعندئذ فان الارتفاع الناجم عن ذلك في معدل الربح في بعض فروع الصناعة والانخفاض الناجم عن ذلك في معدل الربح في فروع أخرى من الصناعة ، سوف يؤديان الى تبدل في توزيع رأس المال والعمل يستمر حتى يرفع العرض الى مستوى الطلب المتزايد في أحد أقسام الصناعة وينزل حتى مستوى الطلب المتناقص في الاقسام الاخرى من الصناعة • وبناء على الافتراض الواحد لن يحدث اي تبدل في اسعار البضائع ، كما أن قيم البضائع القابلة للمبادلة سوف تسكن ، بناء على الافتراض الآخر ، عند المستوى السابق بعد ما تتعرض لبعض التذبذبات في أسعار السوق • وعلى أية حال ، فان الافتراضين ينصان على أن الارتفاع العام في معدل الاجور لن يؤدي في آخر المطاف سوى الى انخفاض عام في معدل الربح •

ولقد طالبكم المواطن ويستون ، كيما يستحث قوى مخيلتكم ، أن تفكروا في المصاعب التي سيؤدي اليها ارتفاع عام في الاجور الزراعية الانكليزية من تسعة شلنات الى ثمانية عشر شلناً • ولقد هتف بكم أن تفكروا فيماسيطرأ على الطلب على الضروريات من ارتفاع جسيم، وماسينجم عن ذلك من ارتفاع رهيب في أسعارها • ولكنكم تعرفون جميعاً أن متوسط أجور الكادح الزراعي الاميركي يبلغ أكثر من ضعف متوسط أجور الكادح الزراعي الانكليزي ، وذلك على الرغم من أن أسعار المنتجات الزراعية هي في الولايات المتحدة دون ماهي عليه في المملكة المتحدة ، وعلى الرغم من أن العلاقات العامة بين رأس المال والعمل هي في الولايات المتحدة مثلها في

انكلترا ، وعلى الرغم من أن المقدار السنوي للانتاج هو في الولايات المتحدة اصغر بكثير منه في انكلترا • فلم يقرع صديقنا ناقوس الخطر اذن ؟ كي يزيح المسألة الحقيقية من أمامنا فقط • ان الارتفاع المفاجيء في الاجور من تسعة شلنات حتى ثمانية عشر شلناً سوف يكون ارتفاعاً مفاجئاً مقداره مائة بالمائة • ولكننا لانناقش الآونة في حال من الاحوال مسألة ما اذا كان معدل الاجور العام في انكلترا يمكن ان يزداد بصورة مفاجئة بنسبة مائة بالمائة • فلا شأن لنا مطلقاً **بحجم** الارتفاع ، وهو مايجب أن يتعلق في كل مثال عملي بالظروف المعينة ويتلاءم معها • ان مايتوجب علينا استقصاؤه هو كيف سيكون مفعول الارتفاع العام في معدل الاجور ، حتى لو اقتصر على واحد بالمائة فحسب •

واذ أعرض عن الارتفاع الخيالي البالغ مائة بالمائة الذي يفترضه الصديق ويستون ، فاني أقترح اجتذاب انتباهكم الى الارتفـاع الفعلي في الاجور الذي حدث في بريطانيا العظمى من ١٨٤٩ حتى ١٨٥٩ •

انكم مطلعون جميعاً على قانون العشر ساعات ، أو بالاحرى قانون العشر ساعات ونصف الساعة ، المطبق منذ عام ١٨٤٨ • لقد كان هـذا القانون أحد التبدلات الاقتصادية العظمى التي شـاهدناها • ولقـد كان ارتفاعاً مفاجئاً والزامياً في الاجور ، ليس في بعض الاعمال المحلية ، بل في الفروع الصناعية الرئيسية التي تجتاح انكلترا بها اسواق العالم • لقد كان ارتفاعاً في الاجور في ظروف مشؤومة بصورة مخصوصة • ولقد برهن الدكتور يور ، الاسـتاذ الكبير ، وسـائر الناطقين الاقتصاديين الرسميين بلسان الطبقة الوسطى — ويجب أن أعترف بأن برهانهم قام على أسس أمتن بما لايقاس من أسس صديقنا ويستون — ان ذلك سـيقرع ناقوس مـوت الصناعة الانكليزية • لقد برهنوا أن ذلك لايقتصر على مجرد ارتفاع في الاجور ، بل يتمادى حتى ارتفاع في الاجور مسبب عن نقص في كمية العمل المستخدم ومؤسس على هذا النقص • ولقد أكدوا أن الساعة الثانية عشرة التي تريدون انتزاعها من الرأسمالي هي بالضبط الساعة الوحيدة التي يحصل على ربحه منها • ولقد هددوا بالنقص في التجميع ، والارتفـاع في

الاجور ، وفقدان الاسواق ، وبالتفريط في الانتاج ، وبرد الفعل الناتج على الاجور ، وبالخراب الحاسم • وبالفعل ، فقد أعلنوا ان القوانين القصوى لمكسميليان روبسبيير (٢٩) هي أمر تافه بالقياس الى ذلك • ولقد كانوا على حق بمعنى ما • ولكن ، ماذا كانت النتيجة ؟ ارتفاع في الاجور النقدية لعمال المصانع على الرغم من بتر يوم العمل ، وزيادة كبرى في عدد الايدي العاملة المستخدمة ، وانخفاض متصل في اسعار منتجاتهم ، ونمو رائع في قوى عملهم الانتاجية ، وتوسع تدريجي لم يسبق له مثيل للاسواق من أجل بضائعهم • وفي الاجتماع الذي عقدته جمعية تقدم العلوم في مانشستر عام ١٨٦٠ سمعت شخصياً السيد نيومان يعترف بأن الدكتور يور ، الكبير ، وسائر الناشرين الرسميين الآخرين للعلم الاقتصادي ، قد كانوا على ضلال، في حين كانت غريزة الشعب على صواب • وأنا اورد السيد و• نيومان(٣٠) لا البروفسور فرنسيس نيومان، لانه يحتل مركزاً رفيعاًفي العلم الاقتصادي بوصفه ناشراً ومشتركاً في تحرير كتاب السيد توماس توك **تاريخ الأسعار،** هذا المؤلف الرائع الذي يسجل تاريخ الاسعار منذ ١٧٩٣ حتى ١٨٥٦ • واذا كانت الفكرة الثابتة التي لدى صديقنـا ويستون عن مقـدار الاجور المحدود ، ومقدار الانتاج المحدود ، والدرجة المحدودة لقوة العمل الانتاجية، وارادة الرأسماليين المحدودة والدائمة ، وسائر الامور الاخرى لمحدوديته ونهائيته ، مضبوطة حقاً، فان سائر تنبؤاتالاستاذ الكبير المشؤومة ستكون مصيبة اذن ، في حين يخطىء روبرت أوبن الذي سبق فأعلن منذ عام ١٨١٦ أن التحديد العام ليوم العمل هو الخطوة التحضيرية الاولى من أجل تحرير الطبقة العاملة ، وبدأ ذلك بصورة فعلية على تبعته الخاصة في مصنعهالقطني في نيو لانارك ، وذلك في وجه التحامل العمومي عليه •

ولقد حدث في بريطانيا العظمى في نفس الفترة التي شاهدت تطبيق قانون العشر ساعات وما تأتى عنه من ارتفاع في الاجور ، ولاسباب لا مجال لتعدادها هنا ، **ارتفاع عام في الاجور الزراعية** •

---

(٢٩) القوانين القصوى التي طبقها المؤتمر اليعقوبي عام ١٧٩٣ اثناء الثورة البورجوازية الفرنسية ، وكانت تحدد اسعارا ثابتة مقررة من أجل البضائع وأجورا قصوى •

(٣٠) هذه هفوة من جانب ماركس ، اذ هو يقصد الاقتصادي البريطاني نيومارش •

ولابد لي من ابداء بعض الملاحظات الاولية كي لا اضللكم ، وذلك على الرغم من أن مقصدي المباشر لا يتطلب ذلك ٠

اذا كان امرؤ يتقاضى شلنين كأجر اسبوعي ، واذا ارتفع اجره حتى أربعة شلنات ، فان **معدل الاجور** يكون قد ارتفع اذن بنسبة مائة بالمائة ٠ ولسوف يتراءى ذلك أمراً رائعاً جداً في حال التعبير عنه كأرتفاع في **معدل الأجور** ، على الرغم من أن **مقدار الاجور الفعلي** ، وهو أربعة شلنات في الاسبوع ، سيبقى بعد ضئيلا بصورة بائسة ، زهيداً لايسد الرمق ٠ وبالتالي فانه من الواجب ألا تنجرفوا مع النسب المئوية الرنانة في مجال **معدل الاجور** ، بل ينبغي لكم أن تسألوا على الدوام: كم كان المقدار **الأصلي؟**

وفيما عدا ذلك فانكم تدركون أنه اذا كان هناك عشرة رجال يتقاضى كل منهم شلنين في الاسبوع ، وخمسة رجال يتقاضى كل منهم خمسة شلنات في الاسبوع ، وخمسة رجال يتقاضى كل منهم أحد عشر شلناً في الاسبوع ، فان الرجال العشرين معاً سوف يتقاضون مائة شلناً ، أو خمس ليرات سترلينية ، في الاسبوع ٠ فاذا حدث الآن ارتفاع ، ولنقل بنسبة ٢٠ بالمائة، في الحصيلة **الاجمالية** لاجورهم الاسبوعية ، فان التقدم الحاصل سيكون من ٥ ليرات الى ٦ ليرات ٠ ويمكننا أن نقول اذا ما أخذنا الحد الوسطي ان **معدل الاجور العام** قدارتفع بنسبة ٢٠ بالمائة ، وذلك على الرغم من أن أجور الرجال العشرة بقيت ثابتة فعلياً ، في حين ارتفعت أجور الفئة الواحدة من الرجال الخمسة من خمسة شلنات الى ستة شلنات فقط ، وأجور الفئة الاخرى من الرجال من ٥٥ شلناً الى ٧٠ شلناً ٠ ان النصف الواحد من مجموعة الرجال لم يحققوا أي تحسن في أوضاعهم ، والربع الواحد قد حققوا تحسن هذا الوضع بصورة غير ملموسة ، في حين أن الربع الاخير فقط قد حسنوه فعلياً ٠ ومع ذلك ، فاذا أخذنا **الحد الوسطي** ، وجدنا ان المقدار الكلي لاجور اولئك الرجال العشرين قد ازداد بنسبة ٢٠ بالمائة ، وبقدر مايتعلق الامر بالرأسمال الاجمالي الذي يستخدمهم وبأسعار البضائع التي ينتجونها ، تكون الحال كما لو أنهم اقتسموا جميعاً بصورة متساوية ذلك الارتفاع الوسطي في الاجور ٠ أما بخصوص العمل الزراعي ، فلما كانت الاجور القياسية تختلف كثيراً في أقاليم انكلترا واسكوتلندا المختلفة ، فان الارتفاع يؤثر فيها بصورة متفاوتة ٠

واخيراً ، فقد كانت عوامل مضادة تعمل فترة حدوث ذلك الارتفاع في الاجور ، ومثالها الضرائب الجديدة التالية للحرب الروسية ، والدمار الواسع النطاق لمساكن العمال الزراعيين ، وهكذا دواليك ٠

وانتقل الآن ، بعد هذا التقديم الطويل ، الى تقرير الواقع التالي ، ألا وهو أنه حدث من ١٨٤٩ حتى ١٨٥٩ **ارتفاع يبلغ حوالي ٤٠ بالمائة في** المعدل الوسطي للاجور الزراعية في بريطانيا العظمى ٠ ويمكنني أن أقدم اليكم تفاصيل واسعة اثباتاً لتأكيدي ، لكني أحسب أنه يكفي من أجل المقصد الراهن أن أحيلكم على المحاضرة الوجدانية والنقدية التي تلاها المرحوم السيد جون ك٠ مورتون عام ١٨٦٠ في جمعية الفنون اللندنية في موضوع **القوى المستخدمة في الزراعة** ٠ ويقدم السيد مورتون البيانات التي جمعها بشأن القوانين والوثائق الصحيحة الاخرى من حوالي مائة مزارع يقيمون في اثني عشر اقليماً اسكوتلندياً وخمسة وثلاثين اقليماً انكليزيا ٠

ولقد كان يجب أن يحدث ، وفقا لرأي صديقنا ويستون ، ارتفاع هائل في اسعار المنتجات الزراعية خلال الفترة الممتدة بين ١٨٤٩ و ١٨٥٩ ، وذلك بصورة متواقتة مع الارتفاع في أجور العمال المستخدمين في المصانع٠ لكن ماهي الوقائع؟ ان السعر الوسطي للقمح، وهو المنتج الزراعي الرئيسي في انكلترا ، قد هبط من حوالي ٣ ليرات سترلينية للمكيال (٣١) الواحد في السنوات ١٨٣٨ ــ ١٨٤٨ الى حوالي ليرتين سترلينتين وعشرة شلنات للمكيال الواحد في السنوات ١٨٤٩ ــ ١٨٥٩ ، وذلك رغما عن الحرب الروسية وما أعقبها من مواسم سيئة من ١٨٥٤ حتى ١٨٥٦ ٠ ويشكل هذا هبوطاً في سعر القمح يزيد على ١٦٪ ، بصورة متواقتة مع ارتفاع وسطي في الاجور الزراعية بلغ حوالي ٤٠٪ ٠ وفي خلال الفترة نفسها ، اذا قارنا نهايتها ببدايتها ، أي عام ١٨٥٩ بعام ١٨٤٩ ، فقد حصل انخفاض في التسول الرسمي من ٩٣٤٤١٩ متسولا الى ٨٦٠٤٧٠ متسولا ، اي بفارق ٧٣٩٤٩ متسولا ، واني اعترف أنه انخفاض ضئيل ، وقد فقد من جديد في السنوات التالية ، لكنه انخفاض على أية حال ٠

---

(٣١) المكيال ، Quarter ، مقياس انكليزي يعادل ٢٫٩٠٨ هكتولتر ٠

ويمكن أن يقال ان استيراد الحبوب الاجنبية قد ازداد أكثر من الضعف خلال الفترة بين ١٨٤٥ ــ ١٨٥٩ بالقياس الى الفترة بين ١٨٣٨ ــ ١٨٤٨ ، وذلك نتيجة الغاء قوانين الحبوب • ولكن ماذا ينجم عن ذلك ؟ لقد كان يجب أن نتوقع ، من وجهة نظر المواطن ويستون ، ان هذا الطلب المفاجىء ، الهائل ، المتعاظم باستمرار ، على الاسواق الخارجية يجب أن ينهض بأسعار المنتجات الزراعية هناك الى علو مخيف ، باعتبار ان نتيجة الطلب المتعاظم تظل هي نفسها، سواء أجاءالطلب من الداخل أم من الخارج• وماذا كانت الوقائع ؟ اذا تركنا جانباً بعض سنوات المواسم الفاشلة ، فان الانخفاض المدمر في اسعار الحبوب طوال تلك الفترة يشكل موضوعاً بارزاً للخطابات المؤثرة في فرنسا ، كما أن الاميركيين اضطروا مراراً وتكراراً الى احراق فائضهم من الانتاج ، في حين أن روسيا نخست الحرب الاهلية في الولايات المتحدة ، على حد رأي السيد يوركهارت ، لان صادراتها الزراعية قد شلت بفعل المنافسة اليانكية في الاسواق الاوروبية •

واذا ما ارجعنا حجة المواطن ويستون الى **شكلها التجريدي** ، فهذا هو فحواها : ان كل ارتفاع في الطلب يحدث دائماً على أساس مقدار معين من الانتاج ، وبالتالي فانه لن يستطيع ان **يزيد العرض على السلع المطلوبة قط،** لكنه يستطيع ان **يرفع اسعارها النقدية فقط** • ولكن المشاهدة الأعم تبين أن الطلب المتعاظم لن يحرك في بعض الحالات ساكنا في أسعار البضائع الاجمالية في السوق كما يؤدي في حالات أخرى الى ارتفاع مؤقت في اسعار السوق يعقبه عرض متعاظم يتلوه ارجاع الاسعار الى مستواها الاصلي ، وفي كثير من الاحوال **دون** مستواها الاصلي • وسواء نشأ الارتفاع في الطلب عن الاجور الفائضة أم عن أي سبب آخر ، فذلك لايبدل في حال من الاحوال شروط القضية • ولقد كانت الظاهرة العامة ، من وجهة نظر المواطن ويستون ، عسيرةعلى الايضاح بقدر الظاهرةالحادثة في الظروف الاستثنائية للارتفاع في الاجور • وبالتالي فليس لحجته أي ارتباط مخصوص بالموضوع الذي نعالجه ، بل لم تكن تفعل سوى التعبير عن حيرته في تفسير القوانين التي تؤدي الزيادة في الطلب بموجبها الى زيادة في العرض بدلا من أن تؤدي الى ارتفاع حاسم في أسعار السوق •

٣

الاجور والنقد المتداول

في اليوم الثاني من المناقشة ألبس صديقنا ويستون تأكيداته القديمة أشكالا جديدة • قال : ان الارتفاع العام في الاجور النقدية سيتطلب مزيداً من النقد المتداول من أجل دفع الاجور نفسها • ولما كان النقد المتداول **محدوداً** ، فكيف يمكنكم أن تدفعوا بهذا النقد المتداول المحدود أجوراً نقدية متعاظمة ؟ لقد كانت الصعوبة تنشأ قبلا عن المقدار المحدود من البضائع العائدة الى العامل رغماً عن الزيادة في أجوره النقدية، لكنها تنجم الآونة عن الاجور النقدية المتعاظمة رغماً عن مقدار البضائع المحدود ، ومن الطبيعي انكم اذا رفضتم عقيدته الاصلية، فان شكواه الثانوية تتلاشى من تلقاءذاتها•

ومهما يكن من أمر، فسوف أبين أنه لا شأن البتة لهذه المسألة الخاصة بالنقد المتداول بالموضوع الذي نحن بصدده •

ان آلية المدفوعات محكمة في بلدكم أكثر بما لايقاس مما في أي بلد أوروبي آخر فبفضل امتداد النظام المصرفي وتمركزه ، لايتطلب تداول المقدار نفسه من القيم الا قدراً أقل بكثير من النقد ، وكذلك الامر بالنسبة الى انجاز القدر نفسه من الاعمال أو قدر أكبر • ومثال ذلك ان العامل الانكليزي في المصانع ، بقدر مايتعلق الامر بالاجور ، يدفع أجوره أسبوعياً الى البقال الذي يرسلها أسبوعياً الى المصرفي الذي يرجعها اسبوعياً الى الصناعي الذي يعود فيدفعها من جديد الى عامله ، وهكذا دواليك • وبفضل هذه الوسيلة يمكن دفع الاجور السنوية للعامل ، ولنقل ٥٢ ل•س ، بجنيه ذهبي وحيد يحقق دورة كل اسبوع في الدائرة نفسها • بل ان الألية في انكلترا نفسها لأقل أحكاماً منها في اسكوتلندا ، وليست هي على نفس القدر من الاحكام في كل مكان ، وبالتالي فاننا نجد على سبيل المثال أن المزيد من النقد مطلوب في بعض المناطق الزراعية بالقياس الى بعض المناطق الصناعية من أجل تداول مقدار أقل من القيم •

واذا ما اجتزتم القنال ، فسوف تجدون أن **الاجور النقدية** اوطأ بكثير منها في انكلترا ، لكن تداولها يجري في ألمانيا وايطاليا وسويسرا وفرنسا **بمقدار أكبر بكثير من النقد المتداول** • فالجنيه الواحد لن يحوز المصرفي عليه أو يرده الى الصناعي بمثل السرعة التي يتم ذلك بها في انكلترا ، وبالتالي فلعلكم تحتاجون الى ثلاثة جنيهات كي تسيروا الاجور السنوية البالغة ٢٥ل٠س • بدلا من الجنيه الواحد الذي يسير ٥٢ ل٠س سنويا • وهكذا تجدون في الحال ، اذ تقارنون البلدان القارية بانكلترا ، ان الاجور النقدية المنخفضة يمكن أن تتطلب من أجل تداولها مقداراً من النقد المتداول اعظم بكثير مما تتطلبه الاجور النقدية المرتفعة ، وان ذلك لا يشكل في واقع الامر سوى مسألة تقنية خالصة غريبة تماماً عن موضوعنا •

وانه ليمكن تقدير دخل الطبقة العاملة السنوي في هذا البلد ، وفقاً لافضل الحسابات التي أعرفها ، بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٥٠ ل٠س • ويتم تداول هذا المبلغ الهائل بحوالي ٠٠٠ ٠٠٠ ٣ ل٠س • ولنفرض أنه حدث ارتفاع في الاجور بنسبة ٥٠٪ ، فالحاجة ستمس اذن ، بدلا من ٣٠٠٠٠٠٠ ل.س الى ٤٥٠٠٠٠٠ ل٠س ولما كان قسم كبير من مصاريف الرجل العامل اليومية تنفق بالفضة والنحاس، يعني بعملة يحدد القانون بصورة اعتباطية قيمتها النسبية بالقياس الى الذهب ، مثلها في ذلك مثل قيمة الاوراق المالية غير القابلة للتحويل ، فان ارتفاعا في الاجور بنسبة ٥٠٪ لن يتطلب في أقصى الاحوال سوى تداول مبلغ اضافي من الجنيهات يقدر بحوالي مليون واحد٠ان مليوناً واحدا ، راقداً حالياً في أقبية مصرف انكلترا او المصارف الخاصة على هيئة سبائك او نقود ، سوف ينزل الى ميدان التداول • لكنه حتى المصروف الزهيد المسبب عن السك الاضافي لذلك المليون أو اهترائه يمكن توفيره ، وانه ليوفر فعلا ، اذا ما نشأ اي احتكاك عن الحاجة الى النقد المتداول الاضافي • وأنتم تعرفون جميعاً ان النقد المتداول في هذا البلد مقسوم الى قسمين كبيرين • فالنوع الواحد ، الذي توفره الاوراق المصرفية من مختلف الاوصاف ، يستخدم في المعاملات بين البائعين والبائعين ، وفي المدفوعات الاكبر من المستهلكين الى البائعين ، في حين ان النوع الاخر من النقد ، وهو النقود المعدنية ، يجري تداوله في التجارة بالمفرق • وعلى

الرغم من تمايز هذين النوعين من النقد ، فانهما بتشابكان بصورة وثيقة ٠ وهكذا فان النقود الذهبيةتتداول حتى درجة بعيدة حتىفي المدفوعاتالاكبر من أجل سائر المبالغ المفردة التي لاتتجاوز خمس ليرات سترلينية ٠ فاذا ما صار في الغداة اصدار اوراق مالية من فئة الاربع ليرات أو الثلاث ليرات أو الليرتين ، فان الذهب الذي يملأ هذه الاقنية من التداول سوف يطرد منها في الحال وينصب في تلك الاقنيـة حيث ستمس الحاجة اليه نتيجـة زيادة الاجور النقدية ٠ وهكذا يتوفر المليون الاضافي الذي تتطلبه زيادة الأجور بنسبة ٥٠٪ دون اضافة جنيه واحد ٠ ويمكن الحصول على النتيجة نفسها ، دون ورقة مصرفية اضافية واحدة ، بفعل تداول اضافي بالسندات، كما كانت الحال في لانكشاير طوال زمن مديد ٠

واذا كان ارتفاع عام في معدل الاجور ، بنسبة مائة بالمائة على سبيل المثال ، كما يفترض المواطن ويستون حدوثه في الأجور الزراعية ، سيؤدي الى ارتفاع كبير في أسعار الضروريات ، ويتطلب وفقاً لآرائه مقداراً اضافياً من النقد المتداول لن يتم توفيره، فان **انخفاضاً عاماً في الاجور** يجب أن يؤدي الى النتيجة نفسها ، على النطاق نفسه ، في اتجاه معاكس ٠ فليكن ! لكنكم تعرفون جميعاً ان السنوات ١٨٥٨ ـ ١٨٦٠ كانت أفضل السنوات ازدهاراً بالنسبة الى صناعة القطن ، وأن السنة ١٨٦٠ بصورة مخصوصة لاتبارى في هذا المجال في حوليات التجارة ، في حين كانت سـائر فروع الصنـاعة الاخرى في أوج الازدهار في الوقت نفسه ٠ وكانت اجور عمال القطن وسائر العمال الآخرين المرتبطين بصناعتهم أعلى عام ١٨٦٠ منها في أي وقتمضى ٠ ووقعت الازمة الاميركية ، فاذا تلك الاجور الاجمالية تنخفض على حين غرة الى حوالي ربع مقدارها الاصلي ٠ ولقد كان هذا يشكل في الاتجاه المعاكس ارتفاعاً بنسبة ٣٠٠ بالمائة ٠ فاذا ارتفعت الاجور من خمسة الى عشرين ، قلنا انها ارتفعت ٣٠٠ بالمائة ؛ واذا هبطت من عشرين الى خمسة ، قلنـا انها هبطت ٧٥ بالمائة ، بيد أن مقدار الارتفاع في الحالة الواحدة ومقدار الهبوط في الحالة الاخرى سيكونان متساويين ، أي خمسة عشر شلناً ٠لقد كان ذلك ، اذن ، تبدلا مفاجئاً في معـدل الاجور لم يسبق له مثيل ، وهو يشمل في الوقت نفسه عدداً من العمال يفوق ، اذا عددنا سـائر العمـال

اليوم الحاضر • وهكذا فان اللباقة الإخلاقية البسيطة ، التي حفظت روسو على سبيل المثال بعيداً على الدوام حتى من شـــبهة المواطأة مـع السلطات القائمة ، تنعدم بالضرورة هنا •

ولعل الاجيال التالية تلخص المرحلة الأخـيرة من التطور الفرنسي بقولها ان لويس بونابرت كان نابليون هذه المرحلة ، وان برودون كان روسو وفولتير هذه المرحلة في وقت واحد •

لابد لك الآن ان تتحمل شخصياً مسؤولية تكليفي ، ولما يمض على موت الرجل سوى وقت قصير ، بدور القاضي بعد الموت •

المخلص لك

كارل ماركس

كتبت من قبل ماركس في ٢٤ كانون الثاني ١٨٦٥
نشرت في جريدة الاشتراكي - الديموقراطي في اعـداد الاول والثالث والخامس من شباط ١٨٦٥ •
اعيد نشرها كملحق للطبعـة الالمانيـة لكتاب ماركس بؤس الفلسفة التي اصدرها انجلز عام ١٨٨٥ •
ترجمت عن الانكليزية

* * *

كارل ماركس

الأجور والسعر والربح

أيها المواطنون ٠

اسمحوا لي قبل الدخول في لب الموضوع أن أقدم بعض الملاحظات الأولية ٠

يسود حالياً في القارة وباء فعلي من الاضرابات وضجة عامة من أجل زيادة الأجور،فلا بد من طرح المسألة في مؤتمرنا٠وانه لمن المؤكد انكم رسختم قناعاتكم بشأن هذه المسألة العظيمة الشأن ، وذلك بوصفكم قادة الجمعية الأممية ٠ أما من جهتي ، فقد رأيت أنه من واجبي اذن أن أدخل في الموضوع كلياً ، حتى لو كان في ذلك خطر اختبار صبركم بصورة قاسية ٠

ولابد لي من ملاحظة أولية أخرى بشأن المواطن ويستون ٠ انه لم يقترح عليكم فحسب ، بل لقد دافع ايضاً بكل صراحة ، في مصلحة الطبقة العاملة كما يحسب ، عن آراء يعرف انها أبعـد ماتكون عن الشـعبية بين الطبقة العاملة (٢٨) ٠ وانه لمن واجبنا جميعاً أن نحترم جداً مثل هذا الاظهار للشجاعة الاخلاقية ٠ واني لآمل ، رغماً عن أسلوب دراستي غير المصقول ، أن يجدني في ختامها متفقاً مع مايتراءى لي أنه الفكرة المصيبة الكامنة في لب موضوعاته التي لايمكنني على أية حال الا أن أعتبرها ، في شكلهاالراهن، مغلوطة نظرياً وخطيرة عملياً ٠

وسوف أنتقل الآن في الحال الى القضية المعروضة علينا ٠

---

(٢٨) كان جون ويستون ، وهو عامل انكليزي ، يدافع في المجلس العام لجمعية الشغيلة الاممية عن الموضوعة القائلة ان الاجور الاعلى لايمكن أن تحسن ظرف العمال ، وأنه لابد من اعتبار النقابات ذات تأثير ضار ٠

١
الانتـــاج والاجــور

ان حجة المواطن ويستون ترتكز في واقع الأمر على مقدمتين : أولا ،ان **مقدار الانتاج الوطني هو شيء محدود** ، هو كمية أو قدر **ثابت** حسب تعبير الرياضيين ؛ ثانياً ، **ان مقدار الاجور الفعلية** ، بعني الأجور كما تقدر بكمية البضائع التي يمكن ابتياعها بها ، هو مقدار **محدود** ، أو قدر **ثابت** ٠

والآن ، ان تأكيده الأول خاطىء بكل وضوح ٠ فأنتم تجدون أن قيمة الانتاج وكتلته تزدادان سنة بعد سنة ، وأن قوى العمل الوطني الانتاجية تتعاظم ، وأن مقدار المال الضروري من أجل تداول هــذا الانتــاج المتعاظم يتبدل باستمرار ٠ وان ماهو صحيح في ختام السنة ، وبالنسبة الى سنين مختلفة بالقياس الى بعضها بعضاً ، هو صحيح من أجل كل يوم وسطي من السنة ٠ ان مقدار الانتاج الوطني أو حجمه يتبدل باستمرار ٠ وليس هو قدراً **ثابتاً** بل قدراً **متحولا** ، ولابد أن يكون كذلك ، هــذا اذا تركنا جانباً التبدلات الطارئة على السكان ، بسبب مايطرأ على **تجميع رأس المال وقوى العمل الانتاجية** من تبدل متصل ٠ وانه لصحيح تماماً أنه اذا حدث **ارتفاع في معدل الأجور العام** هذا النهار ، فان هذا الارتفاع لن يؤدي **بحد ذاته** ، كائنة ماكانت نتائجه اللاحقة ، الى احداث تبدل **فوري** في مقدار الانتاج ٠ انه سينجم ، في المحل الأول ، عن حالة الامور القائمة ٠ لكنه اذا كان الانتاج الوطني **متحولا قبل** الارتفاع في الأجور ، ولم يكن **محدوداً** ، فانه ســيظل متحولا وغير محدود **بعد** الزيادة في الأجور ٠

لكن فلنفترض أن مقدار الانتاج الوطني **ثابت** بدلا من أن يكون **متحولا**٠ ان مايعتبره صديقنا ويستون نتيجة منطقية سوف يبقى حتى في مثل هذه الحال مجرد تأكيد اعتباطي ٠ فاذا كان لدي عدد معين ، ولنقل ثمانية ، فان الحدود **المطلقة** لهذا العدد لن تمنع أجزاءه من تبديل حدودها **النسبية** ٠ فاذا كانت الأرباح ستة والأجور اثنين ، فقد تزيد الأجور حتى ستة وتنقص الأرباح حتى اثنين ، ويبقى المقدار الكلي ثمانية مع ذلك ٠ وهكذا فان المقدار المحدود للانتاج لن يبرهن في حال من الأحوال على المقدار المحدود للأجور ٠ كيف يثبت صديقنا ويستون هذه المحدودية اذن؟ انه يثبتها بواسطة تأكيدها٠

لكننا حتى اذا سلمنا بتأكيــده ، فان لهذا التأكيــد حدين ، **في حين** لايفعل هو سوى ضغطه في اتجاه واحد • فاذا كان مقدار الأجور حجماً ثابتاً، فانه لايمكن اذن زيادته أو انقاصه • وبالتالي فاذا كان العمال يتصرفون بحماقة حين يفرضون ارتفاعاً مؤقتاً في الأجور ، فان الرأسماليين لايتصرفون بحماقة أقل من ذلك حين يفرضون هبوطاً مؤقتاً في الأجور• ولاينكر صديقنا ويستون أن العمال **يستطيعون** ، في بعض الظروف ، أن يفرضوا ارتفاعاً في الأجور ، لكنه لابد أن يعقب ذلك رد فعل مادام مقدارها محدوداً بصورة طبيعية • ومن جهة أخرى ، فانه يعرف أيضاً أن الرأسماليين **يستطيعون** أن يفرضوا هبوطاً في الأجور ، وفي الحقيقة انهم لاينون يحاولون أن يفرضوا هذا الهبوط • ووفقاً لمبدأ ثبات الاجور ، فانه لابد من حدوث رد الفعل في هذه الحال كما في الحال السابقة تماماً • وبالتالي فان العمال يتصرفون بكل صواب حين ينهضون ضد محاولة تخفيض الأجور أو ضد تخفيضها بصورة فعليــة • وبالتالي فانهم سيتصرفون بكل صــواب حين يفرضون **ارتفاعاً في الأجور** ، لأن كل **رد فعل** ضد تخفيض الأجور هو **فعل** من أجل زيادة الاجور • وبنتيجة ذلك فانه يتوجب على العمال ، وفقاً لنفس مبدأ المواطن ويستون عن **ثبات الأجور** ، أن يتحدوا في بعض الظروف ويناضلوا من أجل رفع الأجور •

واذا هو أنكر هذه النتيجة ، فلابــد له أن يعرض عن المقدمــة التــي نتجت عنها • ينبغي له ألا يقول ان مقدار الاجور هو **كمية ثابتة** ، لكنــه مقدار يمكن ويجب ان ينخفض ، على الرغــم من أنــه **لايمكن** ولا يجب أن **يرتفع** ، أيان حلا لرأس المال أن يخفضه • فاذا ما حلا للرأسمالي أن يطعمكم البطاطا بدلا من اللحم ، والشوفان بدلا من القمح ، فلابد لكم من القبول بمشيئته باعتبارها قانوناً للاقتصاد السياسي والرضوخ لها • واذا ما كان معدل الأجور في أحد البلدان أعلى منه في بلد آخر ، في الولايات المتحدة أعلى منه في انكلترا على سبيل المثال ، فيتوجب عليكم ان تفسروا هذا الفارق في معــدل الأجور بالفارق بــين ارادة الرأسمالي الاميركي وارادة الرأسمالي الانكليزي ، وهي طريقة لاريب لن تبسط حتى درجة فائقة دراسة الظواهر الاقتصادية فحسب ، بل سائر الظواهر الاخرى أيضاً •

لكن في استطاعتنا أن نسأل ، حتى في هذه الحال ، **لماذا** تختلف ارادة

الرأسمالي الاميركي عن ارادة الرأسمالي البريطاني ؟ ولابد لكم في سبيل الرد على السؤال من الذهاب الى ماوراء ميدان **الارادة** ، ويستطيع القسيس أن يقول لي ان الله يريد هذا الأمر في فرنسا وذاك الأمر في انكلترا ، فاذا ما دعوته الى ايضاح هذا الازدواج في الارادة أمكنه ان يجد الوقاحة ليرد علي بأن الله يريد أن تكون له هذه الارادة في فرنسا وتلك الارادة في انكلترا . بيد أنه من المؤكد أن صديقنا ويستون هو آخر من يقدم حجة تنكر كل محاكمة عقلية حتى هذه الدرجة من الانكار .

ومما لاريب فيه أن **ارادة** الرأسمالي هي تحصيل أكبر قدر ممكن . وليس من شأننا أن نتحدث **عن ارادته** ، بل أن نستقصي **قوته ، وحدود هذه القوة ، وخصائص هذه الحدود** .

٢
الانتاج والاجور والارباح

ان النداء الذي تلاه المواطن ويستون علينا يمكن ضغطه حتى حجم قشرة الجوز .

ان كل محاكمته تنحصر فيما يلي : اذا ما اضطرت الطبقة العاملة الطبقة الرأسمالية على دفع خمسة شلنات بدلا من أربعة شلنات على صورة أجور نقدية ، فان الرأسمالي سيرجع على صورة بضائع ما قيمته أربعة شلنات بدلا مما قيمته خمسة شلنات . وهكذا فان الطبقة العاملة ستدفع خمسة شلنات لقاء ماكانت تبتاعه بأربعة شلنات قبل رفع الأجور . لكن ماهو السبب في هذا الوضع ؟ لماذا يرجع الرأسمالي ماقيمته أربعة شلنات فقط لقاء الخمسة شلنات ؟ ذلك لان مقدار الأجور محدود . لكن لماذا هو محدود بما قيمته أربعة شلنات من البضائع ؟ لماذا ليس ثلاثة شلنات ، أو شلنين ، أو أي مبلغ آخر ؟ اذا كانت حدود مقدار الاجور تتحدد بقانون اقتصادي ، مستقل عن ارادة الرأسمالي وارادة العامل على حد سواء ، فان أول شيء كان يتوجب على المواطن ويستون ان يفعله هو تقرير هذا القانون واثباته . وفيما عدا ذلك ، فقد كان يتوجب عليه اذن ان يثبت أن مقدار

الاجور المدفوعة فعلياً في كل لحظة محددة يتفق على الدوام بصورة مضبوطة مع المقدار الضروري من الاجور ، ولا ينحرف عنه قط • وبالمقابل فاذا كانت الحدود المعينة لمقدار الاجور مؤسسة على **مجرد ارادة الرأسمالي** ، أو على حدود بخله ، فانها حدود اعتباطية اذن ، وليس فيها أي عنصر من الضرورة• انها عرضة للتبدل **بفعل** ارادة الرأسمالي ، وبالتالي فهي عرضة للتبدل **ضد** ارادته •

ولقد برهن المواطن ويستون على نظريته بأن روى لكم أنه حين تحتوي صحيفة على مقدار معين من الحساء يجب أن يأكله عدد معين من الاشخاص ، فان زيادة في حجم الملاعق لن تؤدي الى أية زيادة في كمية الحساء • وليسمح لي بأن أجد هذا البرهان أقرب الى الغباء • انه يذكرني حتى درجة ما بالتشبيه الذي استخدمه مينينيوس أغريبا • فحين هاجم العامة الرومان الأعيان الرومان ، أخبرهم العين أغريبا أن المعدة العينية تغذي الأعضاء العوام للهيئة السياسية • ولقد فشل أغريبا في البرهان على أنكم تغذون أعضاء أحد الناس بملء معدة انسان آخر • ولقد نسي المواطن ويستون ، من جانبه ، أن الصحيفة التي يأكل العمال منها ملأى بمجموع انتاج العمل الوطني ، وأن مايمنعهم من محاولة تناول المزيد منها لا هو ضيق الصحيفة ولا هو شح محتوياتها ، بل صغر ملاعقهم فحسب •

بأية حيلة يتمكن الرأسمالي من ارجاع ماقيمته اربعة شلنات بدلا من خمسة شلنات ؟ انه يتمكن من ذلك برفع سعر البضاعة التي يبيعها •ولكن هل يرتبط ارتفاع اسعار البضائع ، وبصورة أعم التبدل الطارىء على هذه الاسعار ، هل ترتبط اسعار البضائع نفسها بمجرد مشيئة الرأسمالي ؟ أم أنه لابد ، على النقيض من ذلك ، من توفر بعض الظروف من اجل احقاق تلك المشيئة ؟ اذا لم يكن الامر كذلك ، فان الارتفاعات والانخفاضات ، الذبذبات المتصلة في أسعار السوق تصبح معضلة مستعصية •

ولما كنا نفترض انه لم يطرأ اي تبدل البتة سواء على قوى العمل الانتاجية أم على مقدار رأس المال والعمل المستخدمين ، أم على قيمة المال الذي تقدر به قيم المنتجات ، بل **مجرد تبدل في معدل الاجور** ، فكيف يمكن لذلك **الارتفاع في الاجور** أن يؤثر في **أسعار البضائع ؟** لايمكنه ذلك الا

بواسطة التأثير في النسبة الفعلية بين الطلب على هذه البضائع وعرضها ٠

وانه لمن الصحيح تماماً ان الطبقة العاملة ، مأخوذة بعين الاعتبار بمجموعها ، تصرف ويجب أن تصرف دخلها على **الضروريات** ٠ وبالتالي فان ارتفاعاً عاماً في معدل الاجور سيؤدي الى ارتفاع في الطلب على **الضروريات** ، وبنتيجة ذلك على أسعار **السوق الخاصة لهذه الضروريات** ٠ ولسوف يعوض الرأسماليون الذين ينتجون هذه الضروريات عن الاجور المرتفعة بالاسعار المرتفعة لبضائعهم في السوق ٠ لكن ما شأن الرأسماليين الاخرين الذين **لا** ينتجون الضروريات ؟ ويجب ألا تتصوروا أنهم قلة ٠ فاذا اعتبرتم أن ثلثي المنتج الوطني يستهلكان من قبل خمس السكان ــ ان عضوا من مجلس العموم قد أعلن مؤخراً أنهما يستهلكان من قبل سبع السكان فحسب ــ فأنكم ستدركون أي نسبة جسيمة من المنتج الوطني يجب أن تنتج في صورة السلع الترفية ، أو ينبغي **مقايضتها** لقاء السلع الترفية ، وأي مقدار جسيم من الضروريات نفسها يجب تبذيره على الحشم ، والجياد ، والقطط ، وهكذا دواليك ، وهو تبذير علمتنا التجربة أنه يضيق على الدوام مع ارتفاع أسعار الضروريات ٠

وبعد ، كيف سيكون مركز اولئك الرأسماليين الذين **لا** ينتجون الضروريات ؟ ذلك أنهم لن يعوضوا أنفسهم عن **الانخفاض في معدل الربح** ، الناجم عن الارتفاع العام في الاجور ، **بارتفاع في سعر بضائعهم** ، لان الطلب على هذه البضائع لن يتعرض لاية زيادة ٠ ان دخلهم سيتناقص ، وسوف يكونون مضطرين أن يدفعوا مزيدا من هذا الدخل المتناقص من أجل المقدار نفسه من الضروريات المرتفعة الاسعار ٠ لكن هذا لن يكون كل شيء ، بل هم سيضطرون اذ يتناقص دخلهم الى الاقلال من مصروفهم على السلع الترفية ، وبالتالي فان طلبهم المتبادل على البضائع الخاصة بكل منهم سيتناقص ٠ ولسوف تنخفض اسعار بضائعهم بنتيجة هذا الطلب المتناقص ٠ وبالتالي **لاينخفض معدل الربح** في هذه الفروع من الصناعة بصورة مطردة بسيطة مع الارتفاع العام في معدل الاجور ، بل باطراد مع النسبة المركبة للارتفاع العام في الاجور ، والارتفاع في أسعار الضروريات ، والانخفاض في أسعار السلع الترفية ٠

وماعسى ان تكون عاقبة **هذا الفارق في معدلات الربح** بالنسبة الى

الرساميل المستخدمة في الفروع المختلفة من الصناعة ؟ انها العاقبة التي تحصل على العموم كلما اختلف **المعدل الوسطي للربح** ، كائنة ما كانت الاسباب ، في مجالات الانتاج المختلفة • ان رأس المال والعمل سينقلان من الفروع التي تدر ربحاً أقل الى الفروع التي تدر ربحاً أكثر ، وسوف تستمر عملية الانتقال هذه حتى يرتفع العرض في أحد أقسام الانتاج بصورة متناسبة مع الطلب المتزايد ، ويهبط في الاقسام الاخرى وفقاً للطلب المتناقص • واما يتحقق هذا التبدل ، فان المعدل العام للربح **سيسوى** من جديد في الفروع المختلفة • ولما كان هذا الاختلال كله ينشأ في الاصل عن مجرد تبدل في نسبة الطلب على البضائع المختلفة وعرضها ، فان النتيجة ستنقطع حين ينقطع السبب ، وتعود **الأسعار** الى مستواها وتوازنها السابقين • وان **الانخفاض في معدل الربح** الناجم عن الارتفاع في الاسعار سوف يصير عاما بدلا من الاقتصار على بعض فروع الصناعة • ولن يطرأ أي تبدل ، وفقاً لافتراضنا ، على قوى العمل الانتاجية ، أو على المقدار الاجمالي للانتاج ، **لكن ذلك المقدار المعين من الانتاج سوف يبدل شكله** • وان قسما أكبر من المنتج سوف يتوفر على صورة الضروريات ، وقسما أصغر على صورة السلع الترفية ، أو أن قسماً أصغر سوف يقايض لقاء السلع الترفية الاجنبية ويستهلك في شكله الاصلي ، الأمر الذي يعني النتيجة نفسها ، أو أن قسماً أكبر من المنتج الأصلي سوف يقايض لقاء الضروريات الاجنبية بدلا من مقايضته لقاء السلع الترفية ، الأمر الذي يعني كذلك النتيجة نفسها • وبالتالي فان الارتفاع العام في معدل الاجور لن يؤدي ، بعد اضطراب مؤقت في أسعار السوق ، سوى الى هبوط عام في معدل الربح دون أي تبدل دائم في أسعار البضائع •

واذا قيل لي اني أفترض في المناقشة السابقة أن مجموع الاجور الفائضة قد صرف على الضروريات ، فاني أجيب بأني قدمت الافتراض الأنسب لرأي المواطن ويستون • ذلك انه اذا صرفت الاجور الفائضة على سلع لم تكن تدخل من قبل في استهلاك العمال ، فلن تحتاج الزيادة الفعلية في قوتهم الشرائية الى أي برهان • ولما كانت هذه الزيادة في قوتهم الشرائية مشتقة عن تحسن في الأجور فحسب ، فمن الواجب على أية حال ان تتطابق بكل دقة مع النقص الطارىء على قوة الرأسماليين الشرائية • وبالتالي فان

الطلب الاجمالي على البضائع لن يزدد ، بل ان اقسام الطلب المركبة سوف تتبدل . ان الطلب المتزايد من جهة واحدة سوف يعدله الطلب المتناقص من جهة أخرى . واما يبقى الطلب الاجمالي ساكناً على هذا الغرار ، فانه لن يحدث أي تبدل على الاطلاق في أسعار البضائع في السوق .

وهكذا تصلون الى هـذه المعضلة : اما أن الأجور الفائضة صرفت بصورة متساوية على سائر سلع الاستهلاك ـ وعندئذ فان اتساع الطلب من جانب الطبقة العاملة يجب ان يعدل بفعل تقلص الطلب من جانب الطبقة الرأسمالية ـ واما ان الاجور الفائضة لا تصرف سوى على بعض السلع التي سوف ترتفع أسعارها في السوق بصورة مؤقتة . وعندئذ فان الارتفاع الناجم عن ذلك في معدل الربح في بعض فروع الصناعة والانخفاض الناجم عن ذلك في معدل الربح في فروع أخرى من الصناعة ، سوف يؤديان الى تبدل في توزيع رأس المال والعمل يستمر حتى يرفع العرض الى مستوى الطلب المتزايد في أحد أقسام الصناعة وينزل حتى مستوى الطلب المتناقص في الاقسام الاخرى من الصناعة . وبناء على الافتراض الواحد لن يحدث اي تبدل في اسعار البضائع ، كما أن قيم البضائع القابلة للمبادلة سوف تسكن ، بناء على الافتراض الآخر ، عند المستوى السابق بعد ما تتعرض لبعض التذبذبات في أسعار السوق . وعلى أية حال ، فان الافتراضين ينصان على أن الارتفاع العام في معدل الاجور لن يؤدي في آخر المطاف سوى الى انخفاض عام في معدل الربح .

ولقد طالبكم المواطن ويستون ، كيما يستحث قوى مخيلتكم ، أن تفكروا في المصاعب التي سيؤدي اليها ارتفاع عام في الاجور الزراعية الانكليزية من تسعة شلنات الى ثمانية عشر شلناً . ولقد هتف بكم أن تفكروا فيماسيطرأ على الطلب على الضروريات من ارتفاع جسيم، وماسينجم عن ذلك من ارتفاع رهيب في أسعارها . ولكنكم تعرفون جميعاً أن متوسط أجور الكادح الزراعي الاميركي يبلغ أكثر من ضعف متوسط أجور الكادح الزراعي الانكليزي ، وذلك على الرغم من أن أسعار المنتجات الزراعية هي في الولايات المتحدة دون ماهي عليه في المملكة المتحدة ، وعلى الرغم من أن العلاقات العامة بين رأس المال والعمل هي في الولايات المتحدة مثلها في

انكلترا ، وعلى الرغم من أن المقدار السنوي للانتاج هو في الولايات المتحدة اصغر بكثير منه في انكلترا • فلم يقرع صديقنا ناقوس الخطر اذن ؟ كي يزيح المسألة الحقيقية من أمامنا فقط • ان الارتفاع المفاجىء في الاجور من تسعة شلنات حتى ثمانية عشر شلناً سوف يكون ارتفاعاً مفاجئاً مقداره مائة بالمائة • ولكننا لاننافش الآونة في حال من الاحوال مسألة ما اذا كان معدل الاجور العام في انكلترا يمكن ان يزداد بصورة مفاجئة بنسبة مائة بالمائة • فلا شأن لنا مطلقاً **بحجم** الارتفاع ، وهو مايجب أن يتعلق في كل مثال عملي بالظروف المعينة ويتلاءم معها • ان مايتوجب علينا استقصاؤه هو كيف سيكون مفعول الارتفاع العام في معدل الاجور ، حتى لو اقتصر على واحد بالمائة فحسب •

واذ أعرض عن الارتفاع الخيالي البالغ مائة بالمائة الذي يفترضه الصديق ويستون ، فاني أقترح اجتذاب انتباهكم الى الارتفـاع الفعلي في الاجور الذي حدث في بريطانيا العظمى من ١٨٤٩ حتى ١٨٥٩ •

انكم مطلعون جميعاً على قانون العشر ساعات ، أو بالاحرى قانون العشر ساعات ونصف الساعة ، المطبق منذ عام ١٨٤٨ • لقد كان هـذا القانون أحد التبدلات الاقتصادية العظمى التي شـاهدناها • ولقـد كان ارتفاعاً مفاجئاً والزامياً في الاجور ، ليس في بعض الاعمال المحلية ، بل في الفروع الصناعية الرئيسية التي تجتاح انكلترا بها اسواق العالم • لقد كان ارتفاعاً في الاجور في ظروف مشؤومة بصورة مخصوصة • ولقد **برهن** الدكتور يور ، الاسـتاذ الكبير ، وسـائر الناطقين الاقتصاديين الرسميين بلسان الطبقة الوسطى – ويجب أن أعترف بأن برهانهم قام على أسس أمتن بما لايقاس من أسس صديقنا ويستون – ان ذلك سـيقرع ناقوس مـوت الصناعة الانكليزية • لقد برهنوا أن ذلك لايقتصر على مجرد ارتفاع في الاجور ، بل يتمادى حتى ارتفاع في الاجور مسبب عن نقص في كمية العمل المستخدم ومؤسس على هذا النقص • ولقد أكدوا أن الساعة الثانية عشرة التي تريدون انتزاعها من الرأسمالي هي بالضبط الساعة الوحيدة التي يحصل على ربحه منها • ولقد هددوا بالنقص في التجميع ، والارتفـاع في

الاجور ، وفقدان الاسواق ، وبالتفريط في الانتاج ، وبرد الفعل الناتج على الاجور ، وبالخراب الحاسم • وبالفعل ، فقد أعلنوا ان القوانين القصوى لمكسميليان روبسبيير (٢٩) هي أمر تافه بالقياس الى ذلك • ولقد كانوا على حق بمعنى ما • ولكن ، ماذا كانت النتيجة ؟ ارتفاع في الاجور النقدية لعمال المصانع على الرغم من بتر يوم العمل ، وزيادة كبرى في عدد الايدي العاملة المستخدمة ، وانخفاض متصل في اسعار منتجاتهم ، ونمو رائع في قوى عملهم الانتاجية ، وتوسع تدريجي لم يسبق له مثيل للاسواق من أجل بضائعهم • وفي الاجتماع الذي عقدته جمعية تقدم العلوم في مانشستر عام ١٨٦٠ سمعت شخصياً السيد نيومان يعترف بأن الدكتور يور ، الكبير ، وسائر الناشرين الرسميين الآخرين للعلم الاقتصادي ، قد كانوا على ضلال، في حين كانت غريزة الشعب على صواب • وأنا اورد السيد و• نيومان(٣٠) لا البروفسور فرنسيس نيومان، لانه يحتل مركزاً رفيعاًفي العلم الاقتصادي بوصفه ناشراً ومشتركاً في تحرير كتاب السيد توماس توك **تاريخ الأسعار،** هذا المؤلف الرائع الذي يسجل تاريخ الاسعار منذ ١٧٩٣ حتى ١٨٥٦ • واذا كانت الفكرة الثابتة التي لدى صديقنا ويستون عن مقدار الاجور المحدود ، ومقدار الانتاج المحدود ، والدرجة المحدودة لقوة العمل الانتاجية، وارادة الرأسماليين المحدودة والدائمة ، وسائر الامور الاخرى لمحدوديته ونهائيته ، مضبوطة حقاً، فان سائر تنبؤات الاستاذ الكبير المشؤومة ستكون مصيبة اذن ، في حين يخطىء روبرت أوبن الذي سبق فأعلن منذ عام ١٨١٦ أن التحديد العام ليوم العمل هو الخطوة التحضيرية الاولى من أجل تحرير الطبقة العاملة ، وبدأ ذلك بصورة فعلية على تبعته الخاصة في مصنعه القطني في نيو لانارك ، وذلك في وجه التحامل العمومي عليه •

ولقد حدث في بريطانيا العظمى في نفس الفترة التي شاهدت تطبيق قانون العشر ساعات وما تأتى عنه من ارتفاع في الاجور ، ولاسباب لا مجال لتعدادها هنا ، **ارتفاع عام في الاجور الزراعية** •

---

(٢٩) القوانين القصوى التي طبقها المؤتمر اليعقوبي عام ١٧٩٣ اثناء الثورة البورجوازية الفرنسية ، وكانت تحدد اسعارا ثابتة مقررة من أجل البضائع وأجورا قصوى •

(٣٠) هذه هفوة من جانب ماركس ، اذ هو يقصد الاقتصادي البريطاني نيومارش •

ولابد لي من ابداء بعض الملاحظات الاولية كي لا اضللكم ، وذلك على الرغم من أن مقصدي المباشر لا يتطلب ذلك ٠

اذا كان امرؤ يتقاضى شلنين كأجر اسبوعي ، واذا ارتفع اجره حتى أربعة شلنات ، فان **معدل الاجور** يكون قد ارتفع اذن بنسبة مائة بالمائة ٠ ولسوف يتراءى ذلك أمراً رائعاً جداً في حال التعبير عنه كأرتفاع في **معدل الأجور** ، على الرغم من أن **مقدار الاجور الفعلي** ، وهو أربعة شلنات في الاسبوع ، سيبقى بعد ضئيلا بصورة بائسة ، زهيداً لايسد الرمق ٠ وبالتالي فانه من الواجب ألا تنجرفوا مع النسب المئوية الرنانة في مجال **معدل الاجور** ، بل ينبغي لكم أن تسألوا على الدوام: كم كان المقدار **الأصلي؟**

وفيما عدا ذلك فانكم تدركون أنه اذا كان هناك عشرة رجال يتقاضى كل منهم شلنين في الاسبوع ، وخمسة رجال يتقاضى كل منهم خمسة شلنات في الاسبوع ، وخمسة رجال يتقاضى كل منهم أحد عشر شلناً في الاسبوع ، فان الرجال العشرين معاً سوف يتقاضون مائة شلناً ، أو خمس ليرات سترلينية ، في الاسبوع ٠ فاذا حدث الآن ارتفاع ، ولنقل بنسبة ٢٠ بالمائة، في الحصيلة **الاجمالية** لاجورهم الاسبوعية ، فان التقدم الحاصل سيكون من ٥ ليرات الى ٦ ليرات ٠ ويمكننا أن نقول اذا ما أخذنا الحد الوسطي ان **معدل الاجور العام** قدارتفع بنسبة ٢٠ بالمائة ، وذلك على الرغم من أن أجور الرجال العشرة بقيت ثابتة فعلياً ، في حين ارتفعت أجور الفئة الواحدة من الرجال الخمسة من خمسة شلنات الى ستة شلنات فقط ، وأجور الفئة الاخرى من الرجال من ٥٥ شلناً الى ٧٠ شلناً ٠ ان النصف الواحد من مجموعة الرجال لم يحققوا أي تحسن في أوضاعهم ، والربع الواحد قد حققوا تحسن هذا الوضع بصورة غير ملموسة ، في حين أن الربع الاخير فقط قد حسنوه فعلياً ٠ ومع ذلك ، فاذا أخذنا **الحد الوسطي** ، وجدنا ان المقدار الكلي لاجور اولئك الرجال العشرين قد ازداد بنسبة ٢٠ بالمائة ، وبقدر مايتعلق الامر بالرأسمال الاجمالي الذي يستخدمهم وبأسعار البضائع التي ينتجونها ، تكون الحال كما لو أنهم اقتسموا جميعاً بصورة متساوية ذلك الارتفاع الوسطي في الاجور ٠ أما بخصوص العمل الزراعي ، فلما كانت الاجور القياسية تختلف كثيراً في أقاليم انكلترا واسكوتلندا المختلفة ، فان الارتفاع يؤثر فيها بصورة متفاوتة ٠

واخيراً ، فقد كانت عوامل مضادة تعمل فترة حدوث ذلك الارتفاع في الاجور ، ومثالها الضرائب الجديدة التالية للحرب الروسية ، والدمار الواسع النطاق لمساكن العمال الزراعيين ، وهكذا دواليك ٠

وانتقل الآن ، بعد هذا التقديم الطويل ، الى تقرير الواقع التالي ، ألا وهو أنه حدث من ١٨٤٩ حتى ١٨٥٩ **ارتفاع يبلغ حوالي ٤٠ بالمائة في** المعدل الوسطي للاجور الزراعية في بريطانيا العظمى ٠ ويمكنني أن أقدم اليكم تفاصيل واسعة اثباتاً لتأكيدي ، لكني أحسب أنه يكفي من أجل المقصد الراهن أن أحيلكم على المحاضرة الوجدانية والنقدية التي تلاها المرحوم السيد جون ك٠ مورتون عام ١٨٦٠ في جمعية الفنون اللندنية في موضوع **القوى المستخدمة في الزراعة** ٠ ويقدم السيد مورتون البيانات التي جمعها بشأن القوانين والوثائق الصحيحة الاخرى من حوالي مائة مزارع يقيمون في اثني عشر اقليماً اسكوتلندياً وخمسة وثلاثين اقليماً انكليزيا ٠

ولقد كان يجب أن يحدث ، وفقا لرأي صديقنا ويستون ، ارتفاع هائل في اسعار المنتجات الزراعية خلال الفترة الممتدة بين ١٨٤٩ و ١٨٥٩ ، وذلك بصورة متواقتة مع الارتفاع في أجور العمال المستخدمين في المصانع٠ لكن ماهي الوقائع؟ ان السعر الوسطي للقمح، وهو المنتج الزراعي الرئيسي في انكلترا ، قد هبط من حوالي ٣ ليرات سترلينية للمكيال (٣١) الواحد في السنوات ١٨٣٨ — ١٨٤٨ الى حوالي ليرتين سترلينتين وعشرة شلنات للمكيال الواحد في السنوات ١٨٤٩ — ١٨٥٩ ، وذلك رغما عن الحرب الروسية وما أعقبها من مواسم سيئة من ١٨٥٤ حتى ١٨٥٦ ٠ ويشكل هذا هبوطاً في سعر القمح يزيد على ١٦٪ ، بصورة متواقتة مع ارتفاع وسطي في الاجور الزراعية بلغ حوالي ٤٠٪ ٠ وفي خلال الفترة نفسها ، اذا قارنا نهايتها ببدايتها ، أي عام ١٨٥٩ بعام ١٨٤٩ ، فقد حصل انخفاض في التسول الرسمي من ٩٣٤٤١٩ متسولا الى ٨٦٠٤٧٠ متسولا ، اي بفارق ٧٣٩٤٩ متسولا ، واني اعترف أنه انخفاض ضئيل ، وقد فقد من جديد في السنوات التالية ، لكنه انخفاض على أية حال ٠

---

(٣١) المكيال ، Quarter ، مقياس انكليزي يعادل ٢٫٩٠٨ هكتولتر ٠

ويمكن أن يقال ان استيراد الحبوب الاجنبية قد ازداد أكثر من الضعف خلال الفترة بين ١٨٤٥ ـ ١٨٥٩ بالقياس الى الفترة بين ١٨٣٨ ـ ١٨٤٨ ، وذلك نتيجة الغاء قوانين الحبوب • ولكن ماذا ينجم عن ذلك ؟ لقد كان يجب أن نتوقع ، من وجهة نظر المواطن ويستون ، ان هذا الطلب المفاجىء ، الهائل ، المتعاظم باستمرار ، على الاسواق الخارجية يجب أن ينهض بأسعار المنتجات الزراعية هناك الى علو مخيف ، باعتبار ان نتيجة الطلب المتعاظم تظل هي نفسها، سواء أجاءالطلب من الداخل أم من الخارج• وماذا كانت الوقائع ؟ اذا تركنا جانباً بعض سنوات المواسم الفاشلة ، فان الانخفاض المدمر في اسعار الحبوب طوال تلك الفترة يشكل موضوعاً بارزاً للخطابات المؤثرة في فرنسا ، كما أن الاميركيين اضطروا مراراً وتكراراً الى احراق فائضهم من الانتاج ، في حين أن روسيا نخست الحرب الاهلية في الولايات المتحدة ، على حد رأي السيد يوركهارت ، لان صادراتها الزراعية قد شلت بفعل المنافسة اليانكية في الاسواق الاوروبية •

واذا ما ارجعنا حجة المواطن ويستون الى **شكلها التجريدي** ، فهذا هو فحواها : ان كل ارتفاع في الطلب يحدث دائماً على أساس مقدار معين من الانتاج ، وبالتالي فانه لن يستطيع ان **يزيد العرض على السلع المطلوبة قط**، لكنه يستطيع ان **يرفع اسعارها النقدية فقط** • ولكن المشاهدة الأعم تبين أن الطلب المتعاظم لن يحرك في بعض الحالات ساكنا في أسعار البضائع الاجمالية في السوق كما يؤدي في حالات أخرى الى ارتفاع مؤقت في اسعار السوق يعقبه عرض متعاظم يتلوه ارجاع الاسعار الى مستواها الاصلي ، وفي كثير من الاحوال **دون** مستواها الاصلي • وسواء نشأ الارتفاع فيالطلب عن الاجور الفائضة أم عن أي سبب آخر ، فذلك لايبدل في حال من الاحوال شروط القضية • ولقد كانت الظاهرة العامة ، من وجهة نظر المواطن ويستون ، عسيرةعلى الايضاح بقدر الظاهرةالحادثة في الظروف الاستثنائية للارتفاع في الاجور • وبالتالي فليس لحجته أي ارتباط مخصوص بالموضوع الذي نعالجه ، بل لم تكن تفعل سوى التعبير عن حيرته في تفسير القوانين التي تؤدي الزيادة في الطلب بموجبها الى زيادة في العرض بدلا من أن تؤدي الى ارتفاع حاسم في أسعار السوق •

٣

الاجور والنقد المتداول

في اليوم الثاني من المناقشة ألبس صديقنا ويستون تأكيداته القديمة أشكالا جديدة • قال : ان الارتفاع العام في الاجور النقدية سيتطلب مزيداً من النقد المتداول من أجل دفع الاجور نفسها • ولما كان النقد المتداول محدوداً ، فكيف يمكنكم أن تدفعوا بهذا النقد المتداول المحدود أجوراً نقدية متعاظمة ؟ لقد كانت الصعوبة تنشأ قبلا عن المقدار المحدود من البضائع العائدة الى العامل رغماً عن الزيادة في أجوره النقدية، لكنها تنجم الآونة عن الاجور النقدية المتعاظمة رغماً عن مقدار البضائع المحدود ، ومن الطبيعي انكم اذا رفضتم عقيدته الاصلية، فان شكواه الثانوية تتلاشى من تلقاءذاتها •

ومهما يكن من أمر، فسوف أبين أنه لا شأن البتة لهذه المسألة الخاصة بالنقد المتداول بالموضوع الذي نحن بصدده •

ان آلية المدفوعات محكمة في بلدكم أكثر بما لايقاس مما في أي بلد أوروبي آخر فبفضل امتداد النظام المصرفي وتمركزه ، لايتطلب تداول المقدار نفسه من القيم الا قدراً أقل بكثير من النقد ، وكذلك الامر بالنسبة الى انجاز القدر نفسه من الاعمال أو قدر أكبر • ومثال ذلك ان العامل الانكليزي في المصانع ، بقدر مايتعلق الامر بالاجور ، يدفع أجوره أسبوعياً الى البقال الذي يرسلها أسبوعياً الى المصرفي الذي يرجعها اسبوعياً الى الصناعي الذي يعود فيدفعها من جديد الى عامله ، وهكذا دواليك • وبفضل هذه الوسيلة يمكن دفع الاجور السنوية للعامل ، ولنقل ٥٢ ل٠س ، بجنيه ذهبي وحيد يحقق دورة كل اسبوع في الدائرة نفسها • بل ان الألية في انكلترا نفسها لأقل أحكاماً منها في اسكوتلندا ، وليست هي على نفس القدر من الاحكام في كل مكان ، وبالتالي فاننا نجد على سبيل المثال أن المزيد من النقد مطلوب في بعض المناطق الزراعية بالقياس الى بعض المناطق الصناعية من أجل تداول مقدار أقل من القيم •

واذا ما اجتزتم القنال ، فسوف تجدون أن **الاجور النقدية** اوطأ بكثير منها في انكلترا ، لكن تداولها يجري في ألمانيا وايطاليا وسويسرا وفرنسا **بمقدار أكبر بكثير من النقد المتداول** • فالجنيه الواحد لن يحوز المصرفي عليه أو يرده الى الصناعي بمثل السرعة التي يتم ذلك بها في انكلترا ، وبالتالي فلعلكم تحتاجون الى ثلاثة جنيهات كي تسيروا الاجور السنوية البالغة ٢٥ل٠س • بدلا من الجنيه الواحد الذي يسير ٥٢ ل٠س سنويا • وهكذا تجدون في الحال ، اذ تقارنون البلدان القارية بانكلترا ، ان الاجور النقدية المنخفضة يمكن أن تتطلب من أجل تداولها مقداراً من النقد المتداول اعظم بكثير مما تتطلبه الاجور النقدية المرتفعة ، وان ذلك لا يشكل في واقع الامر سوى مسألة تقنية خالصة غريبة تماماً عن موضوعنا •

وانه ليمكن تقدير دخل الطبقة العاملة السنوي في هذا البلد ، وفقاً لافضل الحسابات التي أعرفها ، بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٥٠ ل٠س • ويتم تداول هذا المبلغ الهائل بحوالي ٠٠٠ ٠٠٠ ٣ ل٠س • ولنفرض أنه حدث ارتفاع في الاجور بنسبة ٥٠٪ ، فالحاجة ستمس اذن ، بدلا من ٣٠٠٠٠٠٠ ل.س الى ٤٥٠٠٠٠٠ ل٠س ولما كان قسم كبير من مصاريف الرجل العامل اليومية تنفق بالفضة والنحاس، يعني بعملة يحدد القانون بصورة اعتباطية قيمتها النسبية بالقياس الى الذهب ، مثلها في ذلك مثل قيمة الاوراق المالية غير القابلة للتحويل ، فان ارتفاعا في الاجور بنسبة ٥٠٪ لن يتطلب في أقصى الاحوال سوى تداول مبلغ اضافي من الجنيهات يقدر بحوالي مليون واحد٠ان مليوناً واحدا ، راقداً حالياً في أقبية مصرف انكلترا او المصارف الخاصة على هيئة سبائك او نقود ، سوف ينزل الى ميدان التداول • لكنه حتى المصروف الزهيد المسبب عن السك الاضافي لذلك المليون أو اهترائه يمكن توفيره ، وانه ليوفر فعلا ، اذا ما نشأ اي احتكاك عن الحاجة الى النقد المتداول الاضافي • وأنتم تعرفون جميعاً ان النقد المتداول في هذا البلد مقسوم الى قسمين كبيرين • فالنوع الواحد ، الذي توفره الاوراق المصرفية من مختلف الاوصاف ، يستخدم في المعاملات بين البائعين والبائعين ، وفي المدفوعات الاكبر من المستهلكين الى البائعين ، في حين ان النوع الاخر من النقد ، وهو النقود المعدنية ، يجري تداوله في التجارة بالمفرق • وعلى

الرغم من تمايز هذين النوعين من النقد ، فانهما بتشابكان بصورة وثيقة ٠ وهكذا فان النقود الذهبيةتتداول حتى درجة بعيدة حتىفي المدفوعاتالاكبر من أجل سائر المبالغ المفردة التي لاتتجاوز خمس ليرات سترلينية ٠ فاذا ما صار في الغداة اصدار اوراق مالية من فئة الاربع ليرات أو الثلاث ليرات أو الليرتين ، فان الذهب الذي يملأ هذه الاقنية من التداول سوف يطرد منها في الحال وينصب في تلك الاقنيـة حيث ستمس الحاجة اليه نتيجـة زيادة الاجور النقدية ٠ وهكذا يتوفر المليون الاضافي الذي تتطلبه زيادة الأجور بنسبة ٥٠٪ دون اضافة جنيه واحد ٠ ويمكن الحصول على النتيجة نفسها ، دون ورقة مصرفية اضافية واحدة ، بفعل تداول اضافي بالسندات، كما كانت الحال في لانكشاير طوال زمن مديد ٠

واذا كان ارتفاع عام في معدل الاجور ، بنسبة مائة بالمائة على سبيل المثال ، كما يفترض المواطن ويستون حدوثه في الأجور الزراعية ، سيؤدي الى ارتفاع كبير في أسعار الضروريات ، ويتطلب وفقاً لآرائه مقداراً اضافياً من النقد المتداول لن يتم توفيره، فان **انخفاضاً عاماً في الاجور** يجب أنيؤدي الى النتيجة نفسها ، على النطاق نفسه ، في اتجاه معاكس ٠ فليكن ! لكنكم تعرفون جميعاً ان السنوات ١٨٥٨ ـ ١٨٦٠ كانت أفضل السنوات ازدهاراً بالنسبة الى صناعة القطن ، وأن السنة ١٨٦٠ بصورة مخصوصة لاتبارى في هذا المجال في حوليات التجارة ، في حين كانت ســائر فروع الصنــاعة الاخرى في أوج الازدهار في الوقت نفسه ٠ وكانت اجور عمال القطن وسائر العمال الآخرين المرتبطين بصناعتهم أعلى عام ١٨٦٠ منها في أي وقتمضى ٠ ووقعت الازمة الاميركية ، فاذا تلك الاجور الاجمالية تنخفض على حين غرة الى حوالي ربع مقدارها الاصلي ٠ ولقد كان هذا يشكل في الاتجاه المعاكس ارتفاعاً بنسبة ٣٠٠ بالمائة ٠ فاذا ارتفعت الاجور من خمسة الى عشرين ، قلنا انها ارتفعت ٣٠٠ بالمائة ؛ واذا هبطت من عشرين الى خمسة ، قلنـا انها هبطت ٧٥ بالمائة ، بيد أن مقدار الارتفاع في الحالة الواحدة ومقدار الهبوط في الحالة الاخرى سيكونان متساويين ، أي خمسة عشر شلناً ٠لقد كان ذلك ، اذن ، تبدلا مفاجئاً في معـدل الاجور لم يسبق له مثيل ، وهو يشمل في الوقت نفسه عدداً من العمال يفوق ، اذا عددنا ســائر العمـال

المشتغلين مباشرة في صناعة القطن والمرتبطين بصورة غير مباشرة بها ، نصف المرة عدد العمال الزراعيين. هل انخفض سعر القمح؟ لقد ارتفع من المتوسط السنوي البالغ ٤٧ شلناً و٨ بنساً للمكيال الواحد خلال السنوات الثلاث ١٨٥٨ ـ ١٨٦٠ الى المتوسط السنوي البالغ ٥٥ شلناً و ١٠ بنسات للمكيال الواحد خلال السنوات ١٨٦١ ـ ١٨٦٣ . أما بالنسبة الى النقد ، فقد سك منه عام ١٨٦٧ مبلغ ٨٦٧٣٢٣٢ ليرة سترلينية مقابل ٣٣٧٨١٠٢ ل.س . عام ١٨٦٠ ، يعني أنه سكت ٥٢٩٥١٣٠ ليرة سترلينية عام ١٨٦١ أكثر من عام ١٨٦٠ . وصحيح أن الاوراق المصرفية المتداولة عام ١٨٦١ كانت أقل منها عام ١٨٦٠ بقيمة ١٣١٩٠٠ ل.س . واذا حذفنا هذا المبلغ، فانه يتبقى لدينا فائض من النقد لعام ١٨٦١ ، بالقياس الى سنة الرخاء ١٨٦٠ ، بقيمة ٣٩٧٦١٣٠ ل.س ، أي حوالي ٤٠٠٠٠٠٠ ل.س ؛ بيد ان الاحتياطي من السبائك في مصرف انكلترا قد نقص بصورة متواقتة ، ان لم يكن بالنسبة نفسها ، فبنسبة مقاربة لها .

فلنقارن عام ١٨٦٢ بعام ١٨٤٢ . فاذا تركنا جانباً الزيادة الهائلة في قيمة البضائع المتداولة ومقدارها ، فان الرأسمال المدفوع في عقودمنتظمة من اجل الاسهم والقروض ، الخ .. ، من أجل السكك الحديدية فيانكلترا وبلاد الغال قد بلغ وحده ، عام ١٨٦٢ ، ما يساوي ٣٢٠٠٠٠٠٠ ليرة سترلينية ، وهو مبلغ كان يبدو خرافياً عام ١٨٤٢ . ومع ذلك ، فانالمقادير الاجمالية من النقد المتداول عام ١٨٦٢ وعام ١٨٤٢ قد كانت متساوية على وجه التقريب ، وانكم لتجدون اتجاهاً على العموم الى نقص متدرج في النقد المتداول تلقاء قيمة متزايدة بصورة هائلة ليس من البضائع فحسب ، بل من العقود المالية بصورة عامة . وان ذلك ليشكل معضلة مستعصية من وجهة نظر صديقنا ويستون .

واذا ما تعمق في الموضوع حتى درجة ما ، فانه سيجد أن قيمة البضائع التي ستطرح في التداول وكتلتها ، وعلى العموم مقدار الصفقات المالية التي ستتسوى ، تختلف يومياً ، بصورة مستقلة تماماً على الأجور ، ومع الافتراض بأن هذه الأجور ثابتة ، وأن مقدار الاوراق المالية الصادرة يختلف يومياً ؛

وأن مقـدار المدفوعات المحققة دون تدخل أي نقـد ، بواسـطة السـندات والشيكات وخطابات الاعتماد ومكاتب تخليص البضائع ، يختلف يومياً ؛ وأنه بقدر ما يتطلب الامر النقود المعدنية المتداولة فعلياً ، فان النسبة بين النقد المتداول والنقد والسبائك الاحتياطية او النائمة في أقبية المصـارف تختلف يومياً ؛ وأن مقدار مايمتصه التداول الوطني من السبائك والمقدار المرسل الى الخارج من أجل التداول العالمي يختلفان يومياً • ولسوف يتحقق من أن مذهبه عن النقد الثابت هو خطيئـة فظيعـة ، متنافرة مع الحركة اليومية ، ويستقصي القوانين التي تمكن النقد من التكيف مع الظروف المتبدلة على هذه الصورة المتصلة ، وذلك بدلا من تحويل مفهومه الخاطىء عن قوانين النقد الى حجة ضد ارتفاع الاجور •

٤
العرض والطلب

ان صديقنا ويستون يقبل المثل اللاتيني القائل Rehihihio Est Maher Shuoiorum يعني أن التكـرار هو أم الدراسـة ، وبنتيجة ذلـك فانه يكرر مذهبه الاصلي من جديد في صورة جديدة ، الا وهي أن تقلص النقـد الناجمعن زيادة الاجور سوف يؤدي الى نقص في رأس المال، وهكذا دواليك• وبما أني عالجت وهمه النقدي سابقاً ، فلست أجـد من الضروري مطلقـاً الدخول في العواقب الخيالية التي يتوهم أنها تنجم عن نكبتـه النقـدية الوهمية • ولسوف أعمد على الفور الى ارجاع **نفس مذهبه الواحد** ، المكرر في صورة مختلفة ، الى شكله النظري الأبسط •

ان الطريقة غير النقدية التي عالج بها موضوعه ستتضح من ملاحظة وحيدة ، انه يعارض ارتفاع الاجور او الاجور العالية بوصفها نتيجة مثل ذلك الارتفـاع • ولكنني أسأله : ماهي الاجور العاليـة وما هي الاجور المنخفضة ؟ ما الذي يجعل ، على سبيل المثال ، خمسة شلنات في الاسبوع أجوراً منخفضة وعشرين شلناً في الاسبوع أجوراً عالية ؟ فاذا كانت خمسة منخفضة بالقياس الى عشرين، فان عشرين تظل منخفضة بالقياس الىمائتين•

اذا ما جعل امرؤ يحاضر عن ميزان الحرارة ، وبدأ حديثه بالكلام عن الدرجات العالية والواطئة ، فانه لن يذيع أية معرفة على الاطلاق • لابد له بادىء الامر أن يخبرني كيف اكتشفت نقطة التجمد ، وكيف اكتشفت نقطة الغليان ، وكيف ان القوانين الطبيعية هي التي تحدد هاتين النقطتين القياسيتين وليس مخيلة بائعي ميازين الحرارة أو صانعيها • لكن المواطن ويستون لم يفشل فحسب ، بخصوص الأجور والأرباح ، في استخراج مثل هذه النقاط القياسية من القوانين الاقتصادية ، بل انه لم يشعر حتى بضرورة البحث عنها • انه يكتفي بالاصطلاحات الشعبية عن العالي والواطيء باعتبارهما شيئين يملكان معنى محدداً ، وذلك على الرغم من أنه من الامور البدهية ان الاجور لايمكن أن يقال انها عالية أو منخفضة الا بالقياس الى معيار تقدر حجومها بواسطته •

ولسوف يكون عاجزاً عن اخباري لماذا يدفع مقدار معين من المال لقاء مقدار معين من العمل • واذا هو أجابني : « ان قانون العرض والطلب هو الذي يقرر ذلك » ، فسوف أسأله ، في المحل الاول ، عن القانون الذي ينظم العرض والطلب • ولسوف يبطل مثل هذا الجواب حجته فوراً • ان العلاقات بين عرض العمل وطلبه تتعرض لتبدل متواصل ، وتشاركها في ذلك أسعار العمل في السوق • فاذا تفوق الطلب على العرض ارتفعت الاجور ، واذا تفوق العرض على الطلب تدهورت الاجور ، وان يكن في الامكان في مثل هذه الظروف أن تمس الحاجة الى **اختبار** الحالة الفعلية للطلب والعرض بواسطة اضراب على سبيل المثال أو اية طريقة أخرى • لكنكم اذا قبلتم بالعرض والطلب بوصفهما القانون المنظم للاجور ، فانه يكون من السخف والعبث على السواء أن تقوموا ضد الارتفاع في الاجور ، لأن الارتفاع الدوري في الأجور ، وفقاً للقانون الأسمي الذي يلجؤون اليه ، هو أمر ضروري ومشروع تماماً مثل الانخفاض الدوري في الاجور سواء بسواء • واذا كنتم **ترفضون** العرض والطلب بوصفهما القانون المنظم للاجور ، فاني أكرر السؤال مرة أخرى : لماذا يدفع مقدار معين من المال لقاء مقدار معين من العمل ؟

لكن فلننظر الى الأمور من وجهة نظر أوسع : لسوف تخطئون خطأ

فادحاً اذا توهمتم أن قيمة العمل أو أية بضاعة أخرى تتحدد بصورة حاسمة بفعل العرض والطلب • ان العرض والطلب لاينظمان شيئاً سوى **الذبذبات** المؤقتة في أسعار السوق • انهما سيفسران لكم السبب في أن سعر بضاعة ما في السوق يرتفع فوق **قيمتها** أو ينخفض دونها ، لكنهما لايستطيعان قط أن يعللا تلك **القيمة** نفسها• ولنفترض أن العرض والطلب توازناً ، أو غطيا بعضهما بعضاً حسب تعبير الاقتصاديين • فحالما تتساوى هاتان القوتان المتضادتان ، فانهما تشلان بعضهما بعضاً ، وتكفان عن الفعل سواء في هذا الاتجاه أم ذاك • وحالما يتوازن العرض والطلب ، وبالتالي يكفان عن الفعل، فان سعر البضاعة **في السوق** يتطابق مع **قيمتها الفعلية** ، مع السعر القياسي الذي تتأرجح أسعارها في السوق حواليه • وبالتالي فانه لاشأن لنا مطلقاً، حين نستقصي طبيعة تلك القيمة ، بالنتائج المؤقتة على أسعار السوق للعرض والطلب • وان الامر نفسه لينطبق على الاجور وعلى أسعار سائر البضائع الأخرى •

٥

الاجور والاسعار

ان سائر حجج صديقنا تنحل ، اذا ما أرجعناها الى تعبيرها النظري الأبسط ، في هذه العقيدة الوحيدة : « **ان أسعار البضائع تحدد أو تنظم بواسطة الأجور** » •

ويمكنني أن الجأ الى المشاهدة العملية كي تشهد ضد هذا الوهم العتيق والباطل• فيمكنني أن أقول لكم ان عمال المصانع الانكليزية ،وشغيلة المناجم ، وصناع المراكب ، وغيرهم من الذين يتلقون على عملهم أجوراً مرتفعة نسبياً ، يتفوقون على سائر الامم الاخرى في رخص منتجاتهم ، في حين ان الكادح الزراعي الانكليزي على سبيل المثال ، وعمله منخفض السعر نسبياً، تتفوق عليه سائر الأمم الاخرى في رخص منتجه بسبب غلاء هذا المنتج • واذا ما قارنت سلعة بسلعة في البلد نفسه ، والبضائع في بلدان مختلفة ، فسوف يكون في امكاني أن أبين ، باستثناء بعض الحالات الظاهرية بالاحرى

منها فعلية ، أن العمل العالي السعر ينتج وسطياً البضائع المنخفضةالسعر، وأن العمل المنخفض السعر ينتج البضائع العالية السعر • ولا يبرهن ذلك طبعاً على أن سعر العمل المرتفع في الحالة الواحدة وسعره المنخفض فيالحالة الاخرى هما السبب في كل من تينك النتيجتين المتعارضتين تماماً ، لكنه سيبرهن على أية حال على أن اسعار البضائع لاتخضع لاسعار العمل •ومهما يكن من أمر ، فاننا في غنى تماماً عن استخدام هذه الطريقة التجريبية •

ورب من ينكر أن المواطن ويستون قدم هذه العقيدة : « **ان أسعار البضائع تحدد أو تنظم بواسطة الاجور** • » وبالفعل ، فانه لم يصغها مطلقاً• لقد قال ، على النقيض من ذلك ، أن الربح والايجار يشكلان أيضاً قسمين مركبين من أسعار البضائع ، لانه لايتوجب علينا أن ندفع ، من أصل أسعار البضائع ، أجور الرجل العامل فحسب ، بل أرباح الرأسمالي وايجارات الملاك العقاري أيضاً • لكنه كيف تتشكل الاسعار في رأيه ؟ انها تتشكل أولا بواسطة الاجور • ومن ثم ، فان نسبة مئوية اضافية تضم الى السعر في مصلحة الرأسمالي ، ونسبة مئوية اضافية اخرى في مصلحة الملاكالعقاري• فلنفرض أن أجور العمل المستخدم في انتاج احدى البضائع هي عشرة • فاذا كان معدل الربح هو مائة بالمائة ••• فانه لابد للرأسمالي اذن ان يضيف عشرة الى الاجور المعطاة ، واذا كان معدل الايجار هو مائة بالمائة أيضاً ، فان عشرة أخرى ستضاف الى الأجور ، بحيث يرتفع سعر البضاعة الاجمالي الى ثلاثين • بيد أن مثل هذا التحديد للاسعار سيكون بكلبساطة تحديداً لها بالاجور • فاذا ما ارتفعت الاجور في الحالة المذكورة اعلاه الى عشرين ، فان سعر البضاعة سيرتفع الى ستين اذن ، وهكذا دواليك • وبنتيجة ذلك فان سائر الكتاب المحالين على المعاش الذين كتبوا في الاقتصاد السياسي ونشروا العقيدة القائلة ان الاجور تنظم الاسعار قد حاولوا أن يثبتوا ذلك بمعاملةالربح والايجار بوصفهما **مجرد نسبتين مئويتين مضافتين الى الاجور** • ولم يتمكن أحد منهم ، طبعاً ، من اعادة حدود هاتين النسبتين المئويتين الى أي قانون اقتصادي ، بل يبدو أنهم كانوا يحسبون ، علىالنقيض من ذلك ، ان الارباح تتقرر بفعل التقليد ، والعادة ، ومشيئة الرأسمالي، أو بطريقة أخرى لاتقل عن ذلك اعتباطاً وغموضاً • واذا هم أكدوا انها تتقرر بالمنافسة بين الرأسماليين لم يقولوا شيئاً اذن • ان هذه المنافسة

تعدل بكل تأكيد معدلات الربح المختلفة في الصناعات المختلفة ، أو ترجعها الى مستوى وسطي وحيد ، لكنها لن تستطيع في حال من الاحوال أن تحدد هذا المستوى نفسه ، أو المعدل العام للربح ٠

ماذا نقصد حين نقول ان أسعار البضائع **تحدد بالاجور** ؟ بما أن الاجور ليست سوى اسم لسعر العمل ، فاننا نقصد أن أسعار البضائع تحدد بسعر العمل ٠ ولما كان « **السعر** » هو قيمة قابلة للمبادلة ــ وحين أتحدث عن القيمة فاني أتحدث دائماً عن القيمة القابلة للمبادلة ــ هو اذن قيمة قابلة للمبادلة **يعبر عنها بالنقد** ، فان الموضوعة تنتهي الى مايلي : « **ان قيمة البضائع** تحدد بقيمة العمل» ، أو « ان **قيمة العمل هي مقياس القيمة العام**» ٠

لكنه كيف تحدد اذن « **قيمة العمل** » نفسها ؟ اننا نصطدم هنا بعقبة كأداء ٠ وانها طبعاً لعقبة كأداء اذا ما حاولنا التفكير بصورة منطقية ٠ لكن أنصار تلك العقيدة لا يأبهون كثيراً للوساوس المنطقية ٠ خذوا صديقنا ويستون على سبيل المثال ٠ لقد أخبرنا بادىء الأمر أن الاجور تنظم سعر البضائع ، وبالتالي فان الأسعار يجب ان ترتفع حين ترتفع الاجور ٠ومن ثم فقد استدار على عقبيه كي يبين لنا ان الارتفاع في الاجور لن يكون أمراً صالحاً ، لان أسعار البضائع قد ارتفعت ، ولان الأجور تقاس فعلا بأسعار البضائع التي تصرف عليها ٠ وهكذا ابتدأنا بالقول ان قيمة العمل تحدد قيمة البضائع ، وانتهينا بالقول ان قيمة البضائع تحدد قيمة العمل ، بحيث اننا نذهب ونجيء في حلقة مفرغة سيئة جداً ، ولا نصل الى أية نتيجة على الاطلاق ٠

ويتبين على العموم أننا حين نجعل من قيمة احدى البضائع ، ولنقل العمل ، أو القمح ، أو أية بضاعة أخرى ، مقياس القيمة العام ومنظمها ، فاننا لانفعل سوى تأجيل الصعوبة ، مادمنا نحدد القيمة الواحدة بقيمة أخرى تتطلب من جانبها أن تحدد هي الأخرى ٠

ان العقيدة القائلة ان « الاجور تحدد أسعار البضائع » ، في أكثر عباراتها تجريداً ، تخلص الى مايلي : ان « القيمة تحدد بالقيمة » ، وهذا اللغو يعني أننا ، في حقيقة الامر ، لا نعرف شيئاً على الاطلاق عن القيمة ٠

واما نقبل هذه المقدمة ، فان كل محاكمتنا بشأن قوانين الاقتصاد السياسي العامة تتحول الى هراء خالص • وهكذا فقد فعل ريكاردو شيئاً عظيماً حين دمر بصورة أساسية ، في مؤلفه عن **مبادىء الاقتصاد السياسي** المنشور عام ١٨١٧ ، الوهم القديم ، الشعبي، التالف، عن كون «الاجور تحدد الاسعار»، وهو الوهم الذي رفضه آدم سميث والمتقدمون الفرنسيون عليه في الاقسام العملية فعلياً من ابحاثهم ، لكنهم جددوه في فصولهم المستهدفة الايضاح والتعميم •

٦

القيمة والعمل

أيها المواطنون ، لقد بلغت الآونة نقطة يتوجب علي عندها الانتقال الى تطوير المسألة الفعلي • ولا أستطيع أن أعد بالقيام بذلك بطريقة مرضية جداً ، لأني سأضطر في سبيل ذلك الى مراجعة موضوع الاقتصاد السياسي كله • كل ما أستطيع أن أفعله هو ملامسة القضية على حد تعبير الفرنسيين، والاشارة الى النقاط الرئيسية •

ان أول سؤال ينبغي لنا أن نطرحه هو : ما هي **قيمة** بضاعة ما ؟ وكيف تتحدد ؟

يتراءى للنظرة الأولى أن قيمة البضاعة هي شيء **نسبي** تماماً، ولايمكن تقريرها دون اعتبار البضاعة الواحدة في علاقاتها مع سائر البضائع الأخرى• وفي الحقيقة اننا حين نتحدث عن القيمة ، عن قيمة بضاعة ما في المبادلة ، فاننا نقصد المقادير النسبية التي يتم مبادلتها بها مع سائر البضائع الأخرى • وعندئذ يعترضنا السؤال : كيف تنظم النسب التي يتم مبادلة البضائع وفقاً لها ؟

اننا نعرف من التجربة أن هذه النسب تتراوح بصورة غير محدودة • واذا أخذنا بضاعة وحيدة ، القمح على سبيل المثال ، فاننا سنجد أن مكيالا

من القمح تمكن مبادلته ببضائع مختلفة حسب نسب متنوعة بصورة لاتحصى على وجه التقريب • ومع ذلك ، **فمادامت قيمته تظل هي نفسها على الدوام،** سواء أتم التعبير عنها بالحرير ، أم الذهب ، أم أية بضاعة أخرى ، فلابد أن يكون شيئاً متميزاً ومستقلا عن هذه **المعدلات المختلفة للمبادلة** بسلع مختلفة • يجب أن يكون في الامكان التعبير عن هـــذه المعادلات المنوعــة ببضائع منوعة ، وذلك في شكل مختلف تماماً •

وفيما عدا ذلك ، فاني اذا قلت ان مكيالا من القمح يقايض بالحديد وفق نسبة معينة ، أو ان قيمة مكيال من القمح تتظاهر في مقدار معين من الحديد ، فاني اقول ان قيمة القمح ومعادلها الحديدي مساويان **لشيء ثالث** لا هو القمح ولا هو الحديد ، لاني أفترض انهما يعبران عن المقدار نفسه في صورتين مختلفتين • وبالتالي فان أياً منهما ، القمح أو الحديد ، يجب أن يكون قابلا للارجاع ، بصورة مستقلة عن الآخر ، الى هذا الشيء الثالث الذي هو مقياسهما المشترك •

وسوف أعمد في سبيل ايضاح هذه النقطة الى مثال هندسي بسيط جداً • كيف نفعل حين نقارن مساحات مثلثات من مختلف الاشكال والحجوم الممكنة ، أو نقارن المثلثات بمتوازيات الاضلاع ، أو أي شكل آخر ذي أضلاع مستقيمة ؟ اننا نرجع مساحة اي مثلث كائناً ما كان الى تعبير مختلف كل الاختلاف عن شكله المرئي• فاذا وجدنا من طبيعة المثلث أن مساحته تساوي نصف حاصل قاعدته بارتفاعه ، فاننا نستطيع اذن ان نقارن القيم المختلفة لمختلف أنواع المثلثات،أو لسائر الاشكال المستقيمة الاضلاع كائنة ما كانت، لأنه يمكن تقسيمها جميعاً الى عدد معين من المثلثات •

ولابد أن يصلح هـذا الاسلوب نفسه في العمل بالنسبة الى قيم البضائع • يجب أن يكون في مستطاعنا ارجاعها جميعاً الى تعبير مشترك بينها جميعاً ، فلا نميزها الا بما تحتوي عليه من نسب ذلك المقياس الموحد•

ولما كانت **القيم القابلة للمبادلة** الخاصة بالبضائع هي مجرد **وظائف اجتماعية** لهذه الأشياء ، ولا شأن لها مطلقاً بصفاتها **الطبيعية** ، فيجب علينا أن نسأل قبلا : ماهو **الجوهر الاجتماعي** المشترك بين سائر البضائع ؟ انه **العمل** • فلابد في سبيل انتاج بضاعة ما من صرف مقدار معين من العمل

عليها ، أو اقحامه فيها • ولست أقول **العمل** فحسب ، بل العمل **الاجتماعي**• ان الرجل الذي ينتج سلعة ما من أجل استخدامه الفوري الخاص ، كي يستهلكها شخصياً ، يخلق **منتجاً** ولا يخلق **بضاعة** • ولما كان منتجاً يكفي ذاته بذاته فانه لاشأن له بالمجتمع • لكنه لايكفي الرجل ، كي ينتج **بضاعة**، ان ينتج فحسب سلعة تلبي احدى الحاجات**الاجتماعية** ، بل يجب أن يشكل عمله نفسه قسماً لاينفصل من المجموع العام للعمل المصروف من قبل المجتمع • يجب أن يكون هذا العمل خاضعاً **لتقسيم العمل ضمن المجتمع** • فليس هو شيئاً دون تقسيمات العمل الأخرى ، كما انه مطلوب منه ، من جانبه ، أن **يتمم** هذه التقسيمات •

اذا اعتبرنا **البضائع** بوصفها **قيماً** ، فاننا لا نعتبرها اذن الا في المظهر الوحيد الخاص **بالعمل الاجتماعي المحقق ، أو الثابت** ، أو اذا شئتم **العمل الاجتماعي المبلور** • ومن وجهة النظر هذه ، فانه لايمكنها ان **تختلف** الا باعتبارها تمثل كميات أكبر أو أصغر من العمل كما أن منديلا حريرياً ، على سبيل المثال ، يشتمل على مقدار من العمل أكبر مما في آجرة • لكنه كيف يمكن للمرء أن يقيس **كميات العمل** ؟ يمكنه ذلك بواسطة **زمن ديمومة العمل** ، اذ يقيس العمل بالساعة ، أو اليوم ، الخ • ومن الطبيعي أنه لابد في سبيل تطبيق هذا المقياس ، من ارجاع مختلف صنوف العمل الى عمل وسطي أو بسيط بوصفه وحدة لها •

وهكذا ننتهي الى هذه النتيجة : ان للبضاعة **قيمة** لأنها **تبلور لعمل اجتماعي** • وان **عظم** قيمتها ، عظم قيمتها **النسبية** ، يتعلق بالمقدار الاكبر أو الأقل من تلك المادة الاجتماعية المحتواة فيها ، يعني بالكتلة النسبية من العمل الضروري من أجل انتاجها،وبالتالي فان **القيم النسبية للبضائع** تتحدد **بكميات أو مقاديرالعمل المقحمة أو المحققة او المثبتة في كل منها**• ان الكميات **المتلازمة** من البضائع التي يمكن انتاجها في **نفس الوقت من العمل** هي **متساوية** • أو أن قيمة البضاعة الواحدة هي بالنسبة الى البضاعة **الاخرى** مثل كمية العمل المثبتة في الواحدة بالنسبة الى كمية العمل المثبتة فيالاخرى•

وأتوقع أن يسأل الكثيرون منكم : أحقاً أنه يوجد اذن مثل **ذلك** الفارق الكبير ، أو أي فارق على الاطلاق، بين تحديد قيم البضائع **بالأجور** وتحديدها **بالكميات النسبية من العمل** الضروري من أجل انتاجها ؟ لكنه يتوجب عليكم على أية حال أن تنتبهوا الى أن **المكافأة** على العمل **وكمية** العمل أمران

مختلفان كل الاختلاف • فلنفترض على سبيل المثال ان **كميتين متساويتين من العمل** مثبتتان في مكيال من القمح واوانسة من الذهب • ولقد أتيت بهذا المثال لان بنيامين فرنكلين استخدمه في دراسته الاولى المنشورة عام ١٧٢٩ بعنوان : **تحقيق متواضع في طبيعة وضرورة النقد الورقي** ، حيث كان من السباقين الى اكتشاف طبيعة القيمة الحقيقية • فنحن نفترض اذن ان مكيالا من القمح واونسة من الذهب **قيمتان متساويتان** أو **متعادلان** ، لانهما **تبلوران لمقادير متساويين من العمل الوسطي** ، لكذا من أيام أو أسابيع العمل المثبت في كل منهما • فحين نحدد على هذا الغرار قيمتي الذهب والقمح النسبيتين ، هل نشير بأية طريقة كانت الى **أجور** العامل الزراعي أو عامل المنجم ؟ أبداً • اننا نترك **دون أي تحديد** على الاطلاق **كم** دفع لهما لقاء عملهما اليومي أو الاسبوعي ، أو حتى ما اذا كان العمل المأجور **قد استخدم** هنا قط • واذا استخدم هذا العمل ، فلعل الاجور كانت متفاوتة جداً • فقد يتناول العامل الذي حقق عمله في مكيال القمح مدين (٣٢) من هذا القمح فقط ، في حين يتناول العامل في المنجم نصف اونسة الذهب • أو لعل أجورهما ، اذا ما افترضناها متساوية ، **تنحرف في** كل النسب الممكنة عن قيمتي البضاعتين المنتجتين من قبلهما • فقد تبلغ نصف أو ثلث أو ربع أو خمس أو أي قسم نسبي آخر من مكيال القمح الواحد أو اونسة الذهب الواحدة • ومما لاريب فيه أن **أجورهما** يمكن ألا **تتجاوز** ، ألا تكون **اكثر** من قيم البضائع التي ينتجونها ، لكنها يمكن أن تكون **أقل** من ذلك بكل درجة ممكنة • ان **أجورهما** سوف **تحدد** بواسطة **قيم** المنتجات ، لكن **قيم منتجاتهما** لن تحدد بواسطة الاجور • وقبل كل شيء ، فان القيم ، قيمتي القمح والذهب النسبيتين على سبيل المثال ، ستكون قد حددت دون أن اعتبار على الاطلاق لقيمة العمل المستخدم ، يعني **الأجور** • فتحديد قيم البضائع **بالكميات النسبية من العمل المثبت فيها** هو ، اذن ، شيء مختلف كل الاختلاف عن الطريقة السخيفة لتحديد قيم البضائع بقيمة العمل ، أو **بالأجور** • وعلى أية حال ، فان هذه النقطة ستتضح أكثر فأكثر في سياق بحثنا •

وحين نحسب القيمة القابلة للمبادلة لبضاعة ما ، يجب أن نضيف الى كمية العمل المستخدمة **أخيراً** كمية العمل المحتواة من **قبل في** المواد الخام

(٣٢) Bushel وهو مقياس انكليزي يعادل ٣٦٫٣٥ لترا •

الخاصة بالبضاعة،والعمل المبذول في الآلات، والأدوات،والعدة، والأبنية،وهي أمور تخدم جميعاً ذلك العمل • ومثـــال ذلك أن قيمـــة مقدار معين من خيوط الغزل القطنية هو تبلور لكمية العمل المضاف الى القطن خلال عملية الغزل ، وكمية العمل المحقق من قبل في القطن نفسه ، وكمية العمل المحقق في الفحم والزيت والمواد الثانوية الاخرى المستخدمة ، وكمية العمل المثبت في الآلة البخارية ، ودواليب الغزل ، وبناء المصنع ، وغير ذلك • وان أدوات الانتاج بالمعنى الحقيقي للكلمة ، مثل العدة ، والآلات، والأبنية، تخدم مراراً وتكراراً من أجل فترة تطول أو تقصر خلال عمليات الانتاج المتكررة • واذا هي استخدمت دفعة واحدة ، كما هي حال المواد الخوام ، فان قيمتها كلها تنتقل دفعة واحدة الى البضائع التي تخدمها في عملية انتاجها • لكنه لما كان دولاب الغزل ، مثلا ، لايستهلك الا بصورة تدريجية ، فانه يجري تقـدير وسطي قائم على أساس الفترة الوسطية من الزمن التي يخدم خلالها ، بشأن البلى الوسطي الذي يلحق به اثناء فترة معينة هي يوم واحد على سبيل المثال • واننا لنحسب لهذه الطريقة مقدار ما نقل من أصل قيمـة دولاب الغزل الى خيوط الغزل المفتولة يومياً ، وبالتالي كم من مقدار العمل الكلي المحقق في رطل من خيوط الغزل مثلا يعود الى كمية العمل المحققة من قبل في دولاب الغزل • ولا يتطلب منا عرضنا الحالي ان نطيل الوقوف أكثر من ذلك عند هذه النقطة •

وقد يبدو أنه اذا كانت قيمة بضاعة ما محددة **بكمية العمل المبذول في انتاجها** ، فانه بقدر مايكون المرء أشد كسلا أو أكثر خراقة تزداد بضاعته قيمـة ، لانـه سـيحتاج اذن الى وقت أطول كي ينهي هـذه البضاعـة • لكن هـذا يشـكل خطـأ محزناً عـلى أيـة حال • فأنتم تتـذكرون اني استخدمت كلمـة « العمل **الاجتماعي** » ، وأن أشـياء كثيرة تكمن في نعت « **الاجتماعي** » **هذا** • فحين نقول ان قيمـة البضاعـة محددة **بكمية العمل** المصروف عليها أو المبلور فيها ، فاننا نقصد **كمية العمل الضروري** من أجل انتاجها في حالة معينة من المجتمـــع ، في ظروف اجتماعيـــة وسطية معينة للانتاج ، مع شدة اجتماعية وسطية معينة، وبراعة معينة للعمل المستخدم• فحين قام النول الآلي ينافس النول اليدوي في انكلترا ، لم يعد تحويل مقدار

معين من خيوط الغزل الى ياردة من القطن أو القماش يتطلب سوى نصف الزمن الذي كان يتطلبه من قبل • وأصبح الحائك المسكين الذي يستخدم النول اليدوي يعمل حاليا سبع عشرة أو ثماني عشرة ساعة يومياً ، بدلا من الساعات العشر التي كان يشتغل خلالها من قبل• ومع ذلك فان نتاج عشرين ساعة من عمله الان لم يكن يمثل سوى عشر ساعات اجتماعية من العمل ، أو عشر ساعات من العمل الضروري اجتماعياً من أجل تمويل مقدار معين من خيوط الغزل الى مواد نسجية • وبالتالي فان نتاجه خلال عشرين ساعة لم يكن يملك قيمة أكبر من نتاجه السابق خلال عشر ساعات •

وهكذا فاذا كانت كمية العمل الضروري اجتماعياً المحقق في البضائع تنظم قيمها القابلة للمبادلة ، فان كل زيادة في كمية العمل اللازم من أجل انتاج بضاعة ما يجب أن تزيد قيمتها ، كما أن كل نقص في تلك الكمية يجب أن يخفض هذه القيمة •

واذا كانت كميات العمل الضروري من أجل انتاج كل بضاعة على حدة تظل ثابتة ، فان قيمها النسبية ستظل ثابتة أيضاً • لكن الحال على خلاف ذلك • ان كمية العمل الضروري من أجل انتاج بضاعة معينة تختلف باستمرار مع تبدلات القوى الانتاجية للعمل المستخدم • فبقدر ما تكون قوى العمل الانتاجية أكبر يتم انجاز نتاج أكبر في وقت معين من العمل ، وبقدر ماتكون قوى العمل الانتاجية أصغر يقل النتاج الذي يتم انجازه في الزمن نفسه • ومثال ذلك أنه اذا اضطرنا تقدم السكان مع الزمن الى استثمار مساحات أقل من التربة الخصبة ، فاننا لن نتمكن من الحصول على المقدار نفسه من المنتج الا اذا صرفنا مقداراً أكبر من العمل ،وبنتيجةذلك فان قيمة المنتج الزراعي سترتفع • وبالمقابل فانه اذا ما استطاع غزال وحيد ، بفضل وسائل الانتاج الحديثة ، ان يحول الى خيوط غزلية خلال يوم واحد من العمل مقداراً من القطن يزيد عدة آلاف من المرات عما كان في مستطاعه غزله في الوقت نفسه بواسطة دولاب الغزل ، فانه من البدهي اذن ان كل رطل واحد من القطن سيمتص مقداراً من عمل الغزل أقل عدة آلاف من المرات مما كان يمتصه من قبل ، وبالتالي فان القيمة التي يضيفها

عمل الغزل الى كل رطل واحد من القطن ستكون أقل عدة آلاف من المرات مما كانت عليه قبلا • وان قيمة الخيوط الغزلية ستهبط وفقاً لذلك • واذا تركنا جانباً الطاقات الطبيعية المختلفة وامكانيات العمل المكتسبة عند الشعوب المختلفة ، فان قوى العمل الانتاجية سترتبط بصورة رئيسية :

أولا ، بشروط العمل **الطبيعية** ، كخصب الارض ، والمناجم ، وماشابه؛

ثانياً ، بالتحسين التدريجي **لقوى العمل الاجتماعية**، كتلك التحسينات التي يتم الحصول عليها من الانتاج على نطاق واسع ، ومركزة رأس المال وتوفيق العمل ، والتقسيم الاضافي للعمل ، والآلات ، والاساليب المحسنة ، وتطبيق العوامل الكيموية والعوامل الطبيعية الاخرى ، وتقصير الزمان والمكان بواسطة وسائط الاتصال والنقل ، وكل وسيلة أخرى يستطيع العلم بواسطتها أن يحمل العوامل الطبيعية على خدمة العمل ، والتي تتطور بفضلها خاصية العمل الاجتماعية والتعاونية • فبقدر ماتكون قوى العمل الانتاجية أكبر ينقص العمل المبذول في قدر معين من المنتج ، وبالتالي تصغر قيمة هذا المنتج • وبقدر ماتكون قوى العمل الانتاجية أصغر يكبر العمل المبذول في القدر نفسه من المنتج ، وبالتالي تكبر قيمته • وهكذا نستطيع ان نقرر القانون العام التالي :

ان قيم البضائع تتناسب طرداً مع أزمان العمل المستخدم في انتاجها وتتناسب عكساً مع القوى الانتاجية للعمل المستخدم •

واذا تحدثت حتى الآن عن **القيمة** وحدها ، فاني سأضيف بضع كلمات عن **السعر** الذي هو شكل مخصوص تتخذه القيمة •

ليس **السعر** ، بحد ذاته ، سوى **التعبير النقدي عن القيمة** • ومثال ذلك ان قيم سائر البضائع في هذا البلد يعبر عنها بأسعار الذهب ، في حين يصير التعبير عنها بصورة رئيسية ، في القارة ، بأسعار الفضة • وان قيمة الذهب أو الفضة ، مثلها مثل قيمة سائر البضائع الاخرى ، تنظم بكمية العمل الضروري من أجل الحصول عليهما • انكم تبادلون مقداراً معيناً من منتجاتكم الوطنية ، التي تبلور فيها مقدار معين من عملكم الوطني ، لقاء منتج البلدان المنتجة للذهب والفضة اللذين تبلورت فيهما كمية معينة من

عمل **هذه** البلدان • وانكم لتتعلمون بهذه الطريقة ، بواسطة المقايضة في الحقيقة ، أن تعبروا بالذهب والفضة عن قيم سائر البضائع ، يعني عن كميات العمل المهـــرق في كل منهـــا • واذا مانظرتم عن كثب أعظم الى **التعبير النقدي عن القيمة** ، أو الى تحول القيمة الى سعر – وهو ما يعود الى الشيء نفسه – فأنكم ستجدون أنه عملية تمنحون بها قيم **سائر** البضائع **شكلا مستقلا ومتجانسا** ، أو تعبرون بها عن تلك القيم بوصفها كميات من عمل اجتماعي متساو ، وبقدر ما لايعدو السعر كونه التعبير النقدي عن القيمة، فقد سمي **السعر الطبيعي** من قبل آدم سميث، و «**السعر الضروري**» « Prix Nécessaire » من قبل الفيزيوقراطيين الفرنسيين •

فما هي اذن العلاقة بين **القيمة وأسعار السوق** ، أو **بين الاسعار الطبيعية وأسعار السوق** ؟ أنتم تعرفون جميعاً ان **سعر السوق** هو **نفسه** من أجل سائر البضائع التي من نوع واحد ، مهما أمكن لشروط الانتاج ان تختلف بالنسبة الى المنتجين الفرادي ، فلا يعبر ســـعر السوق سوى عن **المقدار الوسطي من العمل الاجتماعي** الضروري ، في ظل شـروط الانتـاج الوسطية ، من أجل تزويد السوق بكتلة معينة من سلعة معينة • وانهليقدر بناء على الكمية الاجمالية لبضاعة ذات وصف معين •

ولقد كان **سعر السوق** لبضـاعة ما يتطابق حتى الآن مـع **قيمتها** • وبالمقابل فانذبذبات أسعار السوق، المرتفعة فوق القيمة او السعر الطبيعي تارة والمنخفضة دونهما تارة أخرى ، تتعلق بذبذبات العرض والطلب • ان انحرافات أسعار السوق عن القيم مستمرة ، لكنه كما يقول آدم سميث : « ان السعر الطبيعي •• هو السعر المركزي الذي تنجذب اليه دون انقطاع اسعار سائر البضائع • وان طوارىء مختلفة يمكن ان تحتفظ احيانا بها معلقة الى الاعلى منه بقدر كبير ، وان تهبط بها في أحيان أخرى حتى دونه نوعاً ما • لكنه مهما تكن العوائق التي تمنعها من الاستقرار في هذا المركز من الراحة والاستمرار ، فانها تتجه صوبه بصورة دائمة » • (٣٣)

ولايمكنني الآن أن أفحص هذا الموضوع ، يكفيني أن أقول انه **اذا**

(٣٣) آدم سميث : Wealth of Nations الكتاب الاول ، الفصل السابع ، ص : ٥٧ • نيويورك ١٩٣١ •

كان العرض والطلب يتوازيان ، فان أسعار السوق الخاصة بالبضائع سوف تتفق مع أسعارها الطبيعية ، يعني مع قيمها ، كما تحددها كميات العمل اللازمة من أجل انتاج كل منها · بيد أن العرض والطلب **يجب** أن يميلا الى التوازن أبداً ، بالرغم من أنهما لايفعلان ذلك الا بواسطة تعديل الذبذبة الواحدة بذبذبة أخرى ، تعديل الارتفاع بالانخفاض ، والعكس بالعكس ، واذا ما عمدتم ، بدلا من اعتبار الذبذبات اليومية وحدها ، الى تحليل حركة أسعار السوق خلال فترات أطول من الزمن ، كما فعل السيد توك مثلا في كتابه **تاريخ الاسعار**، فسوف تجدون أن ذبذبات أسعار السوق، أن انحرافاتها عن قيمها ، ارتفاعاتها وانخفاضاتها ، تشل وتعدل بعضها بعضاً ، بحيث اذا تركنا جانباً مفعول بعض الاحتكارات وبعض التعديلات الاخرى التي ينبغي لي ان اتجاوزها الآن ، فان سائر أصناف البضائع تباع ، وسطياً ، **بقيمها** ، أو أسعارها الطبيعية الخاصة · وان الفترات الوسطية التي تتعادل ذبذبات اسعار السوق خلالها هي اصناف مختلفة من البضائع ، لان تكييف العرض مع الطلب أيسر مع النوع الواحد منه مع النوع الاخر ·

وهكذا فاننا اذا أخذنا الامور بصورة عامة ، بحيث تشمل فترات أطول حتى درجة ما ، وكانت سائر أصناف البضائع تباع كل بقيمتها الخاصة ، فانه يكون من العبث ان تفترض اذن ان الربح ينجم عن **ابهاظ** اسعار البضائع أو بيعها بسعر يعلو ويفوق **قيمتها** ، وذلك ليس في حالات فردية ، بل بالنسبة الى الارباح الدائمة والمألوفة لمختلف الاعمال التجارية ، ويتضح سخف هذه الفكرة في حالة تعميمها ، فما يكسبه المرء باستمرار بوصفه بائعاً سيفقده باستمرار بوصفه شارياً · ولا يكفينا ان نقول ان هناك اناساً هم شارون دون ان يكونوا بائعين ، أو مستهلكون دون أن يكونوا منتجين · فما يدفعه هؤلاء الناس الى المنتجين يجب أن يحصلوا عليه قبلا لقاء لاشيء · فاذا انتزع امرؤ مالكم منكم ثم أرجعه اليكم فيما بعد اذ يبتاع بضائعكم ، فانكم لن تثروا أبداً اذا بعتم بضائعكم بسعر غال جداً الى هذا الرجل نفسه · ان مثل هذه الصفقة قد تنقص الخسارة ، لكنها لن تفيد مطلقاً في تحقيق أي ربح ·

وبالتالي فانه ينبغي لكم ، في سبيل تفسير **الطبيعة العامة للارباح** ، ان تنطلقوا من الفرضية القائلة ان البضائع **تباع**، وسطياً ، **بقيمها الحقيقية**، وأن **الارباح تحصل من** بيعها بقيمها ، **يعني** بصورة متناسبة مع كمية العمل المحقق فيها ٠ واذا لم يكن في مقدوركم تفسير الربح على هذا الافتراض ، فانكم لن تستطيعوا تعليله مطلقاً ٠ ويبدو هذا ملتبساً ومضاداً للمشاهدة اليومية ٠ لكنه من الامور الملتبسة ايضا ان تدور الارض حول الشمس ، وأن يتركب الماء من غازين سريعي الاحتراق ٠ ان **الحقيقة العلمية ملتبسة** دائماً اذا أردنا ان نحكم عليها بالتجربة اليومية التي لاتلتقط سوى مظهر الاشياء الخداع ٠

٧
القوة الكادحــة (٣٤)

بعدما حللنا الآن ، بقدر ما كان ذلك في مقدورنا بمثل هذه الطريقة السطحية ، طبيعة **القيمة**، **قيمة اية بضاعة كانت**، فان من واجبنا ان نلتفت الى **قيمة العمل النوعية** ٠ ولابد لي هنا ايضا ان افاجئكم بتناقض ظاهري ٠ انكم جميعاً واثقون بأن ماتبيعونه يوميا هو عملكم ، وبالتالي ان للعمــل سعرا ، وبما ان سعر البضاعة هو مجرد التعبير النقدي عن قيمتها ، فلابد بالضرورة ان يكون هناك شيء هو **قيمة العمل** ٠ ومهما يكن من أمر ، فانه لايوجد ما يسمى **قيمة العمل** بالمعنى العام للكلمة ٠ ولقد رأينا ان مقدار العمل الضروري المبلور في بضاعة ما يشكل قيمتها ٠ فاذا ما طبقنا الان هذا المفهوم عن القيمة ، فكيف يمكننا ان نحدد قيمة يوم عمل من عشر ساعات على سبيل المثال ؟ ماهو مقدار العمل المحتوي في هذا اليوم ؟ انه عمل عشر ساعات ٠ لكن قولنا ان قيمة يوم عمل من عشر ساعات مساوية لعمل عشر ساعات ، او مقدار العمل المحتوى فيها ، لايعدو كونه لغواً خالصاً ، اوالاكثر من ذلك تعبيرا عديم المعنى ٠ ومن المؤكد اننا اذا ما وجدنا مرة المعنى الحقيقي والخفي لعبارة « **قيمة العمل** » ، فانه سيكون في وسعنا ان نقبل هــذا التطبيق للقيمة غير العقلاني ، والمستحيل حسب كل الظواهر ، وذلك مثلما

(٣٤) « قوة العمل » في الترجمة الانكليزية المرخص بها **الرأس المال** ٠

يكون في وسعنا ، حين نتأكد من الحركة الحقيقية للاجرام السماوية ، من تفسير حركاتها الظاهرية او العارضة كلياً ٠

ليس مايبيعه العامل هو **عمله** بصورة مباشرة ، بل **قوته الكادحة** التي يسلم الرأسمالي التصرف المؤقت بها ٠ وذلك هو واقع الامر ، بحيث لا أدري ما اذا كانت القوانين الانكليزية تنص على ذلك ، لكنه من المؤكد ان بعض القوانين القارية تنص عليه ، اذ تحدد **الوقت الاقصى** الذي يسمح للمرء ان يبيع قوته الكادحة خلاله ٠ ذلك ان العبودية ستتجدد اذا ما سمح له بان يبيع هذه القوة لزمن غير محدود البتة ٠فمثل هذا المبيع ، اذا ماشمل كل فترة حياته مثلا ، سيجعله في الحال عبداً مدى الحياة لمخدومه ٠

ولقد أشار أحد الاقتصاديين القدماء في انكلترا ، وهو في الوقت نفسه من أفذ فلاسفتها ، الى هذه النقطة التي تجاوز عنها سائر السابقين له ، اذ يقول في كتابه **الحوت** Leuiathan مايلي: «**ان قيمة الانسان أو جدارته**، كما هي الحال في سائر الامور الاخرى ، هو **سعره** » يعني المقدار الذي يعطى لقاء **استخدام قوته** » ٠

واذ ننطلق من هذا الاساس ، فسوف يكون في مقدورنا ان نحدد **قيمة العمل** ، وكذلك قيمة سائر البضائع الاخرى ٠

لكننا نستطيع ان نسأل ، قبل ان نفعل ذلك ، كيف تحدث هـذه الظاهرة الغريبة ، الا وهي اننا نجد في السوق جماعة من الشارين الذين يملكون الارض ، والآلات ، والمواد الخام ، ووسائط المعيشة ، وهي جميعاً **منتجات للعمل** باستثناء الارض في حالتها الفجة ، ونجد بالمقابل جماعة من البائعين الذين لايملكون ما يبيعون سوى قوتهم الكادحة ، سوى ايديهم وأدمغتهم العاملة ؟ وان الجماعة الواحدة تشتري باستمرار كي تحصل على الربح وتثري ، في حين تبيع الجماعة الاخرى باستمرار كي تكسب معيشتها؟ ان استقصاء هـذه المسألة سيكون استقصاء فيما يسميه الاقتصاديون « **التجميع السابق او البدئي** » ، لكنه يجب تسميته **النزع البدئي للملكية**٠ ولسوف نجد ان هذا **التجميع البدئي** المزعوم لايعني سوى سلسلة من العمليات التاريخية المؤدية الى **انحلال الاتحاد البدئي** القائم بين الرجل الكادح وأدوات عمله ٠ وعلى أية حال ، فان مثل هذا الاستقصاء يقع خارج

حدود موضوعي الراهن • وحين وقع الانفصال بين رجل العمل وأدوات العمل مرة ، فقد حافظت هذه الاوضاع على ذاتها وتجددت على نطاق متزايد الاتساع ، حتى تأتي ثورة جديدة وأساسية في اسلوب الانتاج فتقلبها من جديد وتعيد الاتحاد الاصلي في شكل تاريخي جديد ••

ماهي ، اذن ، **قيمة القوة الكادحة ؟**

ان قيمتها تتحدد، مثلها مثل أي بضاعةأخرى، بكمية العمل الضروري من اجل انتاجها • ان قوة الانسان الكادحة لاتوجد الا في فرديته الحية • فلابد للمرء ان يستهلك كتلة معينة من الضروريات كي ينمو ويحافظ على بقائه • بيد ان الرجل ، مثل الآلة ، لابد أن يبلى وان يستعاض عنه برجل آخر ، فهو يحتاج بالاضافة الى كتلة الضروريات اللازمة من أجل بقائه**الخاص** الى مقدار آخر من الضروريات كي ينشيء عددا معينا من الاولاد الذين سيحتلون مكانه في سوق العمل ويؤبدون جنس الكادحين • وفيما عدا ذلك فلابد من صرف مقدار آخر من القيم في سبيل تطوير قوته الكادحة واكتساب مهارة معينة • ويكفينا من أجل غرضنا ان نأخذ بعين الاعتبار العمل **الوسطي** الذي تشكل المصاريف المعينة من أجل تنشئته وتطويره مقادير متلاشية • ولابد لي مع ذلك ان انتهز هذه الفرصة كي أقرر الامر التالي ، الا وهو ضرورة اختلاف قيم القوى الكادحة المستخدمة في الصناعات المختلفة مع اختلاف مصاريف انتاج القوى الكادحة المختلفة النوعية• وهكذا فان المطالبة **بالمساواة في الاجور** تقوم على ضلال ، وهي رغبة **مجنونة** لن تنفذ قط • انها ذرية لتلك النزعة الراديكالية السطحية والكاذبة التي تقبل المقدمات وتحاول التهرب من النتائج • ان قيمة القوة الكادحة تحدد على أساس نظام الاجور مثلما تحدد قيمة أية بضاعة أخرى ، ولما كان لانواع القوة الكادحة المختلفة قيم مختلفة ، أو كانت تتطلب مقادير مختلفة من العمل من أجل انتاجها ، فلابد لها أن تحصل أسعاراً مختلفة في سوق العمل • اما المناداة **بمكافأة متساوية ، بل عادلة** ، على اساس نظام الاجور فأشبه بالمناداة **بالحرية** على أساس نظام العبودية ، ان ماتحسبونه مشروعا او عادلا أمر خارج عن الموضوع • اما الموضوع فهو كما يلي : ماهو الشيء الضروري او الذي لامفر منه في نظام معين من الانتاج ؟

ولسوف يبين بعد كل ما قيل ان **قيمة القوة الكادحة** تتحدد **بقيمة الضروريات** اللازمة من أجل انتاج القيمة الكادحة ، وتطويرها ، والمحافظة عليها ، وتأبيدها ٠

٨
الانتاج والقيمة الفائضة

لنفترض الآن أن المقدار الوسطي للضروريات اليومية اللازمة للرجل الكادح تتطلب لانتاجها **ست ساعات من العمل الوسطي**٠ ولنفترض بالاضافة الى ذلك أن ست ساعات من العمل الوسطي تتحقق ايضا في كمية من الذهب تساوي ثلاثة شلنات ٠ ان الشلنات الثلاثة ستكون اذن **سعر القيمة اليومية للقوة الكادحة** الخاصة بذلك الرجل أو التعبير النقدي عنها ٠ فاذا كان يشتغل ست ساعات يومياً ، فانه سينتج يومياً قيمة كافية من أجل ابتياع المقدار الوسطي من ضرورياته اليومية ، أو من أجل الابقاء على نفسه بوصفه رجلا كادحاً ٠

لكن رجلنا عامل مأجور ، وبالتالي فلابد له ان يبيع الرأسمالي قوته الكادحة ٠ واذا هو باعها لقاء ٣ شلنات يوميا ، او ١٨ شلنا في الاسبوع ، فهو يبيعها لقاء قيمتها اذن ٠ ولنفترض أنه غزال، فاذا اشتغل ست ساعات يومياً ، فهو يضيف الى القطن قيمة تساوي ٣ شلنات يومياً ، وهذه القيمة التي يضيفها يومياً وهي معادل أجوره المضبوط ، أو السعر الذي يتقاضاه كل يوم عن قوته الكادحة ٠ لكن الرأسمالي لن يحصل في هذه الحال على أية **قيمة فائضة** أو أي **منتج فائض** ٠ وهكذا نبلغ هنا النقطة الحساسة ٠

فحين ابتاع الرأسمالي قوة العامل الكادحة ودفع قيمتها اكتسب ، مثله مثل اي شار آخر، الحق في استهلاك البضاعة المشتراة او استخدامها٠ وانكم تستهلكون قوة الرجل الكادحة او تستخدمونها حين تحملونه على العمل ، مثلما تستهلكون الآلة او تستخدمونها حين تشغلونها ٠ وبالتالي فقد اكتسب الرأسمالي ، حين دفع القيمة اليومية او الاسبوعية لقوة العامل الكادحة ، الحق في استخدام هذه القوة الكادحة او تشغيلها خلال **اليوم كله**

او **الاسبوع كله** • ومما لاريب فيه ان لليوم العامل او الاسبوع العامل حدوداً معينة ، لكننا سنمحص هذه الحدود فيما بعد •

اما الآن ، فاني أريد أن ألفت انتباهكم الى نقطة حاسمة •

ان **قيمة** القوة الكادحة تتحدد بكمية العمل الضروري من أجل الابقاء عليها أو تجديدها ، لكن استخدام هذه القوة الكادحة لايتحدد الا بطاقات الكادح الفعالة او قوته الحكمية • ان **القيمة** اليومية او الاسبوعية للقوة الكادحة متميزة تماما عن الممارسة اليومية او الاسبوعية لهذه القوة ، تماما كما أن الطعام الذي يحتاج الحصان اليه والزمن الذي يستطيع خلاله ان يحمل راكبه متميزان تماماً • ان كمية العمل التي تتحدد بها **قيمة** قوة العامل الكادحة لاتشكل في حال من الاحوال حدا لكمية العمل التي تستطيع قوته الكادحة انجازها • ولنأخذ مثال صاحبنا الغزال • لقد شاهدنا انه يتوجب عليه ، كي يجدد قوته الكادحة يومياً ، ان يجدد يومياً قيمة تساوي ثلاثة شلنات ، الامر الذي يحققه اذ يشتغل كل يوم مدة ست ساعات • لكن هذا لايجعله عاجزاً عن العمل عشر او اثنتي عشرة ساعة او اكثر من ذلك كل يوم • لكن الرأسمالي اكتسب، حين دفع **القيمة** اليومية او الاسبوعية لقوة الغزال الكادحة ، الحق في استخدام هذه القوة الكادحة خلال **اليوم كله أو الاسبوع كله** ، وبالتالي فانه سيشغله **اثنتي عشرة** ساعة يوميا على سبيل المثال • وبالتالي فانه سيضطر ان يشتغل ، **فوق وبالاضافة الى** الساعات الست اللازمة من أجل التعويض عن أجوره او عن قيمة قوته الكادحة ، **ست ساعات أخرى** سوف اسميها ساعات **العمل الفائض** ، وهو العمل الفائض الذي سيتحقق في **قيمة فائضة وفي منتج فائض** • فاذا كان صاحبنا الغزال مثلا يضيف الى القطن بعمله اليومي خلال ست ساعات قيمة تساوي ثلاثة شلنات ، وهي قيمة تشكل معادل اجوره المضبوط ، فانه سيضيف الى القطن خلال اثنتي عشرة ساعة ماقيمته ستة شلنات ، وينتج بذلك **فائضاً نسبياً من خيوط الغزل** • وبما أنه قد باع الرأسمالي قوته الكادحة، فان كل ما يخلقه من قيمة او منتج يخص الرأسمالي ، هذا الذي يملك زمن قوته الكادحة • وبالتالي فان الرأسمالي سيحقق ، حين يقدم ثلاثة شلنات، قيمة تبلغ ستة شلنات ، اذ حين يقدم قيمة تتبلور فيها ست ساعات من

العمل يتناول قيمة تتبلور فيها بالمقابل اثنتا عشرة ساعة من العمل • واذ يكرر الرأسمالي العملية نفسها كل يوم ، فانه سيقدم كل يوم ثلاثة شلنات ويحصل بالمقابل على ستة شلنات يذهب نصفها على الاجور من جديد ويشكل نصفها الآخر **القيمة الفائضة** التي لايدفع الرأسمالي اي معادل لقاءها • وان هذا **النوع من المبادلة بين رأس المال والعمل** هو الاساس الذي ينهض عليه الانتاج الرأسمالي ، او نظام الاجور ، والذي يجب ان يؤدي باستمرار الى تجديد العامل بوصفه عاملا ، والرأسمالي بوصفه رأسماليا •

واذا بقيت سائر الظروف الاخرى على حالها، فان **معدل القيمة الفائضة** سيرتبط بالنسبة القائمة بين ذلك القسم من يوم العمل الضروري من أجل تجديد قيمة القوة الكادحة **والزمن الفائض** او **العمل الفائض** المحقق من أجل الرأسمالي • وبالتالي فانه سيكون مرتبطاً **بنسبة اطالة يوم العمل فوق ذلك الحد** الذي لايجدد الرجل العامل خلاله سوى قيمة قوته الكادحة ، أو لايعوض سوى عن أجوره •

٩

قيمـة العمـل

يجب أن نعود الآن الى هذه العبارة : « **القيمة او سعر العمل** » •

لقد رأينا أنها لاتعدو كونها في واقع الامر قيمة القوة الكادحة المقاسة بقيم البضائع الضرورية لبقائها • لكنه مادام العامل لايتقاضى اجوره الا **بعد** انجاز عمله ، ويعرف فيما عدا ذلك ان مايعطيه فعلا للرأسمالي هو عمله ، فان قيمة قوته الكادحة أو سعرها تبدو بالضرورة في نظره على اعتبارها **سعر عمله بالذات أو قيمته** • فاذا كان سعر قوته الكادحة ثلاثة شلنات ، وقد تحققت فيه ست ساعات من العمل ، واذا كان يشتغل اثنتي عشرة ساعة ، فانه يعتبر بالضرورة ان تلك الشلنات الثلاثة تشكل قيمة الساعات الاثنتي عشرة من العمل أو سعرها ، وذلك على الرغم من ان هذه الساعات الاثنتي عشرة من العمل تتحقق في قيمة هي ستة شلنات • ويتأتى عن ذلك نتيجة مزدوجة •

اولا ، **ان قيمة القوة الكادحة او سعرها** تتخذ صورة **سعر العمل بالذات أو قيمته** ، وذلك على الرغم من ان قيمة العمل وسعره هما ، في واقع الامر ، عبارتان مجردتان عن كل معنى ٠

ثانياً ، على الرغم من أن قسماً واحداً فقط من عمل العامل اليومي **تدفع أجرته** ، في حين ان القسم لثاني **لاتدفع آجرته** ، وبينما يشكل هذا العمل غير المدفوع الاجرة او العمل الفائض بالضبط الاعتماد الذي تتشكل من أصله **القيمة الفائضة** او **الربح** ، فانه يتراءى كأن العمل الاجمالي كان عملا مدفوع الاجرة ٠

ان هذا المظهر الكاذب يميز **العمل المأجور** عن اشكال العمل التاريخية الاخرى ٠ ذلك ان العمل **غير المدفوع الاجرة نفسه يبدو** ، على اساس نظام الاجور ، وكأنه عمل **مدفوع الاجرة** ٠ وان الامر على نقيض ذلك بالنسبة الى **العبد** ، اذ يبدو حتى ذلك القسم المدفوع الاجرة من عمله كأنه غير مدفوع الاجرة ٠ ولاريب ان العبد يحتاج ان يعيش كي يعمل ، بحيث ان قسما من يوم عمله يصرف في التعويض عن قيمة بقائه الخاص ، لكنه مادامت لم تعقد أي صفقة بينه وبين سيده ، ومادام لم يجر أي فعل من البيع والشراء بين الفريقين ، فانه يبدو ان عمله كله يمنح لقاء لاشيء ٠

وخذوا بالمقابل الفلاح الرق كما كان موجودا حتى البارحة ـ وانه ليمكنني تأكيد ذلك ـ فيشرقي اوروبا بأسرها٠ لقد كانهذا الفلاح يشتغل، على سبيل المثال ، ثلاثة ايام لحسابه الخاص في حقله الخاص او في الحقل المخصص له ، وكان في الايام الثلاثة التالية يقوم بعمل الزامي ومجاني في ملكية سيده ٠ وبالتالي فقد كان قسما العمل ، القسم المدفوع الاجرة والقسم غير المدفوع الاجرة ، منفصلين هنا بصورة محسوسة ، منفصلين في الزمان والمكان ، وكان أصحابنا الليبراليون يفيضون بالنقمة الاخلاقية بخصوص تلك الفكرة غير المعقولة عن تشغيل الانسان لقاء لاشيء ٠

ومهما يكن من أمر ، فالحقيقة التي لامراء فيها هي انه سواء اشتغل الرجل ثلاثة ايام من الاسبوع لحسابه الخاص في حقله الخاص وثلاثة ايام لقاء لاشيء في ملكية سيده ، أم اشتغل في المعمل او المصنع ست ساعات يومياً لحسابه وست ساعات لمخدومه ، فالنتيجة هي واحدة على الرغم من

ان الجزأين المدفوع الاجرة وغير المدفوع الاجرة من العمل هما في الحالة الاخيرة متمازجان بصورة لايمكن فصلها ، ومن ان طبيعة الصفقة كلها مقنعة كليا **بوساطة عقد** في الموضوع **والاجرة** التي يصير دفعها في نهاية الاسبوع ان العمل المجاني يبدو كأنه منح بملء الارادة في الحالة الواحدة ، وكأنه الزامي في الحالة الثانية • وذلك هو الفارق كله •

وحين استخدم كلمة « **قيمة العمل** » ، فاني لن أستخدمها الا بوصفها اصطلاحاً عامياً شعبياً من أجل « **قيمة القوة الكادحة** » •

١٠

تحقيق الربح ببيع البضاعة لقاء قيمتها

فلنفترض ان ساعة وسطية من العمل تتحقق في قيمة تساوي ستة بنسات ، أو اثنتي عشرة ساعة وسطية من العمل تتحقق في ستة شلنات • ولنفترض بالاضافة الى ذلك ان قيمة العمل هي ثلاثة شلنات او منتج ست ساعات من العمل • وبالتالي فانه اذا تحققت اربع وعشرون ساعة من العمل الوسطي في المواد الخام والآلات والامور الاخرى المستخدمة في بضاعة ما ، فان قيمتها ستبلغ اثني عشر شلناً • واذا اضاف العامل الذي يستخدمه الرأسمالي ، فيما عدا ذلك ، اثنتي عشرة ساعة من العمل الى وسائط الانتاج تلك ، فان هذه الساعات الاثنتي عشرة سوف تتحقق في قيمة اضافية تبلغ ستة شلنات • وبالتالي فان **قيمة المنتج الاجمالية** سوف تبلغ ستاً وثلاثين ساعة من العمل المحقق ، وتكون مساوية ثمانية عشر شلناً • لكنه لما كانت قيمة العمل ، او الاجرة المدفوعة للعامل ، لاتزيد عن ثلاثة شلنات فقط ، فان الرأسمالي لن يكون قد دفع اي معادل لقاء الساعات الست من العمل الفائض الذي قام العامل به والذي تحقق في قيمة البضاعة • وبالتالي فان الرأسمالي يحقق ، حين يبيع هذه البضاعة لقاء قيمتها التي هي ثمانية عشر شلناً ، قيمة تساوي ثلاثة شلنات لم يدفع أي معادل لقاءها ، وهذه الشلنات الثلاثة هي التي تشكل القيمة الفائضة او الربح الذي جناه • وبنتيجة ذلك

فالرأسمالي لا يحقق ربح الشلنات الثلاثة من جراء بيع بضاعته بسعر **يزيد ويعلو** على قيمتها ، بل من جراء بيعها **لقاء قيمتها الفعلية** ٠

ان قيمة البضاعة تتحدد **بالكمية الاجمالية من العمل** المحتوى فيها ٠٠ بيد ان قسماً من كمية العمل هذه قد تحقق في قيمة دفع معادل لقاءها في صورة الاجرة ، والقسم الآخر قد تحقق في قيمة لم يدفع **أي** معادل لقاءها ٠ وان قسماً من العمل المحتوى في البضاعة هو عمل **مدفوع الاجرة** ، والقسم الآخر عمل **غير مدفوع الاجرة**، وبالتالي فانه يتوجب على الرأسمالي بالضرورة، حين يبيع البضاعة **لقاء قيمتها** ، يعني بوصفها تبلوراً **للكمية الاجمالية من العمل** المصروف عليها ، أن يبيعها بربح ٠ انه لايبيع ما كلفه معادلا **فحسب**، بل يبيع كذلك ما لم يكلفه شيئاً على الاطلاق ، بالرغم من انه كلف عامله بعض العمل ٠ ان كلفة البضاعة بالنسبة الى الرأسمالي وكلفتها الفعلية شيئان مختلفان ٠ وبالتالي فاني أكرر قولي بأن الربحين الطبيعي والوسطي يتحققان ببيع البضائع ليس **بما يزيد على قيمها الفعلية ، بل لقاء هذه القيم الفعلية بالضبط** ٠

١١

الاقسام المختلفة التي تنحل القيمة الفائضة اليها

اني أسمي **ربحاً** تلك **القيمة الفائضة** ، او ذلك القسم من قيمة البضاعة الاجمالية الذي يتحقق فيه **العمل الفائض** او **العمل غير المدفوع الاجرة** الذي يقوم به العامل ٠ وليس الرأسمالي المستخدم وحده من يجني مجموع هذا الربح ، بل ان احتكار الارض يمكن الملاك العقاري من الحصول على قسم من تلك **القيمة الفائضة** تحت اسم **الايجار** ، سواء استخدمت الارض من اجل الزراعة ، أم الابنية ، ام السكك الحديدية ، ام من أجل اي غرض انتاجي آخر ٠ وبالمقابل ، فان مجرد الواقع التالي ، الا وهو ان تملك **أدوات العمل** يمكن الرأسمالي المستخدم من انتاج **قيمة فائضة** ، او من **استملاك مقدار معين من العمل غير المدفوع الاجرة** ــ وهذا مايعني الشيء نفسه ــ ، هذا الواقع يمكن صاحب وسائل العمل التي يعيرها كلياً او جزئياً للرأسمالي المستخدم ــ وباختصار يمكن الرأسمالي المقرض للمال ان يطالب لنفسه ، باسم **الفائدة**، بقسم آخر من تلك القيمة الفائضة، بحيث لايتبقى للرأسمالي المستخدم سوى **ذلك المقدار** الذي يسمى **الربح الصناعي** أو **التجاري** ٠

اما ماهي القوانين التي تنظم اقتسام هذه المقولات الثلاث من الناس للمقدار الاجمالي من القيمة الفائضة، فتلك مسألة غريبة كليا عن موضوعنا. ومهما يكن من أمر ، فاليكم مايتأتي عن الامور التي قررناها أعلاه :

ليس **الايجار والفائدة والربح الصناعي** سوى **اسماء مختلفة للاقسام المختلفة** من **القيمة الفائضة** الخاصة بالبضاعة ، او من **العمل غير المدفوع الاجرة المحتوى فيها ، وهي جميعاً مشتقة من هذا المصدر ، ومن هذا المصدر وحده** . انها لاتشتق من **الارض** بحد ذاتها او من **راس المال** بحد ذاته ، بل ان الارض ورأس المال يمكنان صاحبيهما من الحصول على حصتيهما من أصل القيمة الفائضة التي ينتزعها الرأسمالي المستخدم من العامل . ولايعني العامل نفسه الا بصورة ثانوية بما اذا كان الرأسمالي المستخدم يستولي على مجموع القيمة الفائضة التي هي نتيجة عمله الفائض او عمله غير مدفوع الاجرة ام ما اذا كان هذا الرأسمالي مضطرا لان يدفع اجزاء منها ، تحت اسم الايجار والفائدة ، لفرقاء آخرين . ولنفترض ان الرأسمالي المستخدم لايستخدم سوى رأسماله الخاص وانه هو ملاكه العقاري الخاص ، فان القيمة الفائضة ستذهب كلها الى جيبه اذن .

ان الرأسمالي المستخدم هو الذي ينتزع بصورة مباشرة هذه القيمة الفائضة من العامل ، مهما يكن ذلك الجزء الذي يستطيع بصورة مباشرة الاحتفاظ به من أصلها . وبالتالي فان كل نظام الاجور وكل نظام الانتاج الحالي يدور حول هذه العلاقة القائمة بين الرأسمالي المستخدم والعامل المأجور . وهكذا فان بعض المواطنين الذين اسهموا في مناقشاتنا قد اخطأوا حين حاولوا المداهنة ومعالجة هذه العلاقة الاساسية بين الرأسمالي المستخدم والعامل المأجور بوصفها مسألة ثانوية ، على الرغم من انهم كانوا مصيبين حين قرروا ان الارتفاع في الاجور يمكن ، في ظروف معينة ، ان يؤثر بدرجات متفاوتة جدا في الرأسمال المستخدم والملاك العقاري والرأسمالي المتمول ، واذا شئتم في جابي الضرائب .

وتتأتي نتيجة أخرى عما تقرر أعلاه .

ان ذلك الجزء من قيمة البضاعة الذي لايمثل سوى قيمة المواد الخام،

والآلات ، وباختصار قيمة وسائط الانتاج المستهلكة ، لايشكل **أي دخل** على الاطلاق ، وانما يعوض عن **رأس المال وحده** • لكننا اذا تركنا هذا جانباً ، فانه من الخطأ أن يكون الجزء الآخر من قيمة البضاعة **الذي يشكل الدخل** ، أو الذي يمكن ان يصرف على شكل الاجور والارباح والايجار والفائدة ، **مشكلا** من قيمة الاجور ، وقيمة الايجار ، وقيمة الارباح ، وهلم جرا • ولسوف نعرض في المحل الاول عن الاجور،فلا نعالج سوى الارباح الصناعية والفائدة والايجار • ولقد شاهدنا لتونا أن **القيمة الفائضة** المحتواة في البضاعة أو ذلك الجزء من قيمتها الذي يتحقق فيه **العمل غير المدفوع الاجرة**، يتحلل الى أقسام مختلفة تحمل ثلاثة اسماء مختلفة • لكننا نقلب الحقيقة اذا قلنا ان قيمته **مركبة** ، أو **مشكلة** ، من جراء **جمع القيم المستقلة لهذه العناصر المركبة الثلاثة** •

فاذا كانت ساعة واحدة من العمل تتحقق في قيمة تبلغ ستة بنسات ، واذا كان يوم العمل الذي يشتغل الكادح طواله يضم اثنتي عشرة ساعة ، واذا كان نصف هذا الزمن هو عمل غير مدفوع الاجرة ، فان هذا العمل الفائض سيضيف الى البضاعة **قيمة فائضة** تبلغ ثلاثة شلنات ، يعني قيمة لم يدفع أي معادل لقاءها • وان هذه القيمة الفائضة البالغة ثلاثة شلنات تشكل **كل الاعتماد** الذي يستطيع الرأسمالي المستخدم ان يتقاسمه ، بأية نسب كانت ، مع الملاك العقاري ومقرض المال • وان هذه القيمة البالغة ثلاثة شلنات تشكل الحد الاقصى للقيمة التي سيتقاسمونها فيما بينهم • لكنه ليس الرأسمالي المستخدم هو الذي أضاف الى قيمة البضاعة قيمة اعتباطية من أجل ربحه ، وقد أضيفت اليها قيمة أخرى من أجل الملاك العقاري ، وهلم جرا ، بحيث ان جمع هذه القيم المحددة بصورة اعتباطية سوف يشكل القيمة الكلية • وهكذا يتضح لكم ضلال الفكرة الشعبية التي تخلط بين **انحلال قيمة معينة** الى ثلاثة اجزاء **وتشكل** تلك القيمة من جراء جمع ثلاث قيم **مستقلة** ، بحيث تحول القيمة الاجمالية التي يشتق منها الايجار والربح والفائدة الى مقدار اعتباطي •

فاذا كان مجموع الربح الذي يحصل الرأسمالي عليه مساوياً ١٠٠ ليرة سترلينية ، فاننا نسمي هذا المبلغ ، المعتبر مقداراً **مطلقاً** ، **مقدار الربح**• لكننا اذا حسبنا نسبة هذه الليرات السترلينية المائة الى الرأسمال الموظف،

فاننا نسمي هذا المقدار **النسبي معدل الربح** • وانه لمن الواضح انه يمكن التعبير عن معدل الربح هذا بطريقة مزدوجة •

فلنفرض ان المائة ليرة سترلينية هي الرأسمال **الموظف في الاجور** • فاذا كانت القيمة الفائضة المحققة مساوية هي الاخرى ١٠٠ ليرة سترلينية ـ وهذا ما سيبين لنا ان نصف يوم العمل الذي يشتغل الكادح خلاله يتشكل من عمل **غير مدفوع الاجرة** ـ واذا قسنا هذا الربح بقيمة الرأسمال الموظف في الاجور ، فاننا سنقول ان **معدل الربح** بلغ مائة بالمائة ، لان القيمة الموظفة ستكون مائة واحدة والقيمة المحققة مائتين •

وبالمقابل فاننا اذا لم نأخذ بعين الاعتبار **الرأسمال الموظف في الاجور** فحسب ، بل **الرأسمال الاجمالي** الموظف، ولنفترض انه ٥٠٠ ليرة سترلينية على سبيل المثال ، تمثل ٤٠٠ ليرة سترلينية من أصلها قيمة المواد الخام ، والآلات ، وهلم جرا ، فاننا سنقول ان **معدل الربح** بلغ عشرين بالمائة فقط، لان ربح المائة ليرة سترلينية لن يشكل سوى خمس الرأسمال **الاجمالي** الموظف •

ان الاسلوب الاول من التعبير عن الربح هو الاسلوب الوحيد الذي يبين لكم النسبة الحقيقية بين العمل المدفوع الاجرة والعمل غير المدفوع الاجرة ، يبين لكم الدرجة الحقيقية من **استثمار** (٣٥) (واسمحوا لي بهذه الكلمة الفرنسية) **العمل** • اما الاسلوب الاخر من التعبير فهو الاسلوب الجاري الاستعمال ، وهو في الحقيقة ملائم لبعض الاغراض • ومهما يكن من أمر ، فهو عميم النفع من أجل اخفاء درجة العمل المجاني الذي ينتزعه الرأسمالي من الرجل العامل •

ولسوف استعمل ، في الملاحظات التي سأقدمها بعد ، كلمة **الربح** من اجل مجموع القيمة الفائضة التي ينتزعها الرأسمالي دون أي اعتبار لانقسام هذه القيمة الفائضة بين مختلف الفرقاء ، وحين استعمل كلمتي **معدل الفائدة** ، فاني سأقيس الارباح على الدوام بقيمة الرأسمال الموظف في الاجور •

---

(٣٥) Exploitation بالفرنسية في النص الاصلي •

١٢

العلاقة العامة للارباح والاجور والاسعار

اطرحوا من قيمة البضاعة القيمة التي تحل مكان قيمة المواد الخام ووسائط الانتاج الاخرى المستخدمة فيها ، يعني اطرحوا القيمة التي تمثل العمل **الماضي** المحتوى فيها ، وسوف تنحل البقية الباقية من قيمتها الى كمية العمل المضاف من قبل الرجل العامل المستخدم **مؤخراً** • واذا كان هذا الرجل العامل يشتغل اثنتي عشرة ساعة يومياً ، واذا كانت اثنتا عشرة ساعة من العمل الوسطي تتبلور في مقدار من الذهب يساوي ستة شلنات، فان هذه القيمة الاضافية البالغة ستة شلنات ستكون القيمة **الوحيدة** التي خلقها عمله • ان هذه القيمة المعطاة ، المحددة بزمن عمله ، هي الاعتماد الوحيد الذي يسحب منه هو والرأسمالي على حد سواء الحصة العائدة الى كل منهما ، القيمة الوحيدة التي ستقسم بين الاجور والارباح • ومن البدهي ان هذه القيمة نفسها لن تتغير بفعل النسب المتراوحة التي يمكن قسمتها وفقاً لها بين الفريقين • ولن يتغير أي شيء آخر اذا ما وضعتهم مكان الرجل العامل الواحد كل السكان العاملين ، او اثني عشر مليونا من أيام العمل مثلا بدلا من اليوم الواحد •

ومادام الرأسمالي والعامل لايستطيعان ان يقتسما سوى هذه القيمة المحدودة ، يعني القيمة التي يشكل العمل الكلي للرجل العامل مقياساً لها، فبقدر مايكون نصيب احدهما منها اكبر يتضاءل نصيب الآخر ، والعكس بالعكس • وأيان حددنا قيمة ما ، فان أحد جزأيها يزداد بصورة متناسبة عكساً مع تقلص الجزء الاخر • فاذا ما تبدلت الاجور ، فان الارباح تتبدل في الاتجاه المعاكس • اذا هبطت الاجور ارتفعت الارباح، واذا ارتفعت الاجور هبطت الارباح • اذا كان الرجل العامل يتقاضى ، وفقاً لافتراضنا السابق ، ثلاثة شلنات ، وهي تساوي نصف القيمة التي خلقها ، او اذا كان يوم عمله كله يتشكل نصفا من عمل مدفوع الاجرة ونصفا من عمل غير مدفوع الاجرة ، فان **معدل الربح** سيكون مائة بالمائة ، لان الرأسمالي سيحصل هو

الآخر على ثلاثة شلنات • واذا لم يتقاض الرجل العامل سوى شلنين ، أو اشتغل ثلث اليوم فقط لحسابه ، فان الرأسمالي سيحصل على أربعة شلنات ، ويكون معدل الربح ٢٠٠ بالمائة • واذا تقاضى الرجل العامل اربعة شلنات ، فان الرأسمالي لن يحصل سوى على شلنين ، وينخفض معدل الربح الى ٥٠ بالمائة ، لكن سائر هذه التبدلات لن تؤثر في قيمة البضاعة • وبالتالي فان الارتفاع العام في الاجور سيؤدي الى انخفاض في المعدل العام للربح ، لكنه لن يؤثر في القيم •

لكنه على الرغم من ان قيم البضائع ، التي يجب ان تنظم اسعارها في السوق أخيرا ، لا تتحد الا بالكميات الاجمالية من العمل المثبت فيها ، وليس بانقسام تلك الكمية الى عمل مدفوع الاجرة وعمل غير مدفوع الاجرة ، فانه لاينتج عن ذلك في حال من الاحوال ان قيم البضائع المفردة ، أو مجموعات البضائع ، المنتجة خلال اثنتي عشرة ساعة من العمل على سبيل المثال ،سوف تبقى ثابتة • ان عدد او كتلة البضائع المنتجة في زمن معين من العمل ، او بفعل كمية معينة من العمل ، يرتبط **بالقوة المنتجة** للعمل المستخدم وليس باتساعه أو طوله • ومثال ذلك ان يوم عمل من اثنتي عشرة ساعة يمكن ان ينتج اثني عشر رطلا من خيوط الغزل في درجة واحدة من القوة المنتجة لعمل الغزل ، ورطلين فقط في درجة أدنى من القوة المنتجة • وبالتالي فاذا تحقق عمل الأثنتي عشرة ساعة في قيمة تبلغ ستة شلنات في الحالة الواحدة، فان الارطال الاثني عشر من خيوط الغزل سوف تكلف ستة شلنات • اما في الحالة الثانية ، فان الرطلين من خيوط الغزل يكلفان ستة شلنات ايضاً • وهكذا فان رطلا واحدا من خيوط الغزل سيكلف ستة بنسات في الحالة الواحدة ، ويكلف ثلاثة شلنات في الحالة الثانية • ويكون هذا الفارق في السعر ناجما عن الفارق في القوة المنتجة للعمل المستخدم • ان ساعة من العمل ستتحقق في رطل من خيوط الغزل مع القوة المنتجة الكبرى ، في حين ان ست ساعات من العمل سوف تتحقق في رطل واحد من خيوط الغزل مع القوة المنتجة الصغرى • وسوف يكون سعر الرطل الواحد من خيوط الغزل ، في المثال الواحد ، ستة بنسات فقط،على الرغم من ان الاجور كانت مرتفعة نسبيا ومعدل الربح كان منخفضا • وسوف يكون ذلك السعر ثلاثة

شلنات في المثال الآخر ، على الرغم من انخفاض الاجور وارتفاع معدل الربح. وسوف يكون ذلك كذلك لان سعر الرطل الواحد من خيوط الغزل ينظم **بالمقدار الاجمالي للعمل المبذول فيه** ، وليس **بالتقسيم النسبي لذلك المقدار الاجمالي الى عمل مدفوع الاجرة وعمل غير مدفوع الاجرة** • وهكـذا فان الحقيقة التي أتيت على ذكرها اعلاه ، ألا وهي أن العمل العالي السعر يمكن ان ينتج بضائع رخيصة والعمل المنخفض السعر يمكن ان ينتـج بضـائع غالية ، تفقد مظهرها المحير المتناقض ، فليست هي سوى التعبير عن القانون العام الذي ينص على أن قيمة البضاعة تنظم بكمية العمل المبذول فيها ، وعلى أن كميـة العمل المبذول فيها ترتبط كليـاً بالقوى المنتجـة للعمل المستخدم ، وهي تختلف بالتالي مع كل اختلاف في انتاجية العمل •

١٣

الحالات الرئيسية من محاولات رفع الاجور أو مقاومـة هبوطها

فلنأخذ الان بعين الاعتبار الحالات الرئيسية التي تبذل المساعي فيها من أجل رفع الاجور أو من أجل مقاومة تخفيضها •

١ ــ لقد رأينا ان **قيمة القوة الكادحة** ، او بلغة اكثر شعبية **قيمـة العمل** ، تتحدد بقيمة الضروريات او كمية العمل اللازم من أجل انتاجها • وهكذا فاذا كانت الضروريات اليومية الوسطية اللازمة للرجل العامل ، في بلد معين ، تمثل ست ساعات من العمل يعرب عنها بثلاثة شلنات ، فلابد للعامل ان يشتغل ست ساعات يوميا كي ينتج معادلا لمعيشته اليومية • واذا كان يوم العمل كله يساوي اثنتي عشرة ساعة ، فان الرأسمالي سيدفع له قيمة عمله حين يدفع له ثلاثة شلنات • وسوف يكون نصف يوم العمل عملا غير مدفوع الاجرة ، وبذلك يبلغ معدل الربـح ١٠٠ بالمائـة • لكن فلنفترض الان ان الامر سيتطلب ، بنتيجة انخفاض طـرأ على الانتاجيـة ، مزيداً من العمل من أجل انتاج المقدار نفسه من المنتج الزراعي على سبيل المثال ، بحيث يرتفع سعر الضروريات اليومية الوسطية من ثلاثة الى اربعة شلنات • ان **قيمة العمل** سترتفع في هذه الحال بنسبة الثلث ، او ٣٣⅓

بالمائة • وسوف يتطلب الامر ثماني ساعات من يوم العمل من اجل انتاج معادل لمعيشة العامل اليومية ، وذلك وفقاً لمستوى حياته القديم • وبالتالي فان العمل الفائض سيهبط من ست ساعات الى أربع ساعات ، كما ان معدل الربح سينخفض من ١٠٠ بالمائة الى ٥٠ بالمائة • لكن العامل لن يفعل، حين يصر على رفع الاجور ، سوى الاصرار على الحصول على **قيمة عمله المزدادة** ، مثله مثل اي بائع بضاعة آخر يحاول ، اذ ارتفعت مصاريف بضائعه ، ان يحصل على قيمتها التي ازدادت • واذا لم ترتفع الاجور ، او لم ترتفع بصورة كافية ، كي تعوض عن قيم الضروريات المزدادة ، فان **سعر** العمل سينخفض دون **قيمة العمل** ، وبذلك يتدهور مستوى حياة العامل •

لكنه يمكن ان يحدث تغير في اتجاه معاكس ايضا • ان المقدار نفسه من الضروريات اليومية الوسطية يمكن ان ينخفض ، من جراء انتاجية العمل المزدادة ، من ثلاثة شلنات الى شلنين ، او ان الامر سيتطلب اربع ساعات فقط من يوم العمل بدلا من ست ساعات من أجل انتاج معادل لقيمة الضروريات اليومية ، ولسوف يكون في مكنة الرجل العامل ان يبتاع الآن ، بشلنين ، قدر ماكان يبتاعه من الضروريات من قبل بثلاثة شلنات •وصحيح ان **قيمة العمل** ستكون قد انخفضت ، بيد أن هذه القيمة المنقصة سوف تتحكم بالمقدار نفسه من البضائع مثلما كانت الحال قبلا • وعندئذ سوف ترتفع الارباح من ثلاثة الى اربعة شلنات ، ويرتفع معدل الربح من ١٠٠ الى ٢٠٠ بالمائة • وعلى الرغم من ان مستوى الحياة المطلق الخاص بالعامل قد ظل على حاله ، فان أجوره **النسبية** ، وبالتالي **وضعه الاجتماعي النسبي**، يكون قد انخفض بالقياس الى وضع الرأسمالي • واذا قاوم الرجل العامل هذا الانقاص للاجور النسبية ، فانه لن يفعل سوى محاولة الحصول على حصة ما في القوى الانتاجية المزدادة لعمله الخاص والحفاظ على وضعه النسبي السابق في السلم الاجتماعي • وهكذا فان اصحاب المصانع الانكليزية قد انقصوا الاجور بصورة عامة بنسبة ١٠ بالمائة بعد الغاء قوانين الحبوب ، وذلك في عدوان صارخ على الوعود المهيبة جداً التي قطعوها على أنفسهم خلال التحريض ضد قانون الحبوب • وقد أحبطت مقاومة العمال بادىء الامر ،

لكن العشرة بالمائة المفقودة قد استردت فيما بعد ، وذلك في اعقاب ظروف لايمكنني الان التعرض لها ٠

٢ ـ قد تظل **قيم** الضروريات ، وبالتالي **قيمة العمل ، على** حالها ، لكن تبدلا يمكن ان يطرأ على **أسعارها النقدية** ، تالياً لتبدل سابق في **قيمة النقد ٠**

ان أونستين من الذهب على سبيل المثال يمكن ، في اعقاب اكتشاف مناجم أغنى وما شابه ، الا تكلفا من العمل في سبيل انتاجهما اكثر مما كانت اونسة واحدة تتطلب من قبل ٠ وعندئذ فان **قيمة** الذهب ستنخفض بنسبة النصف ، او خمسين بالمائة ٠ ولما كانت **قيم** سائر البضائع الاخرى سيعرب عنها عندئذ بضعف **أسعارها النقدية** السابقة ، فان الامـر نفسه سيحدث **لقيمة العمل أيضا ٠** فقد كان يعرب من قبل عن اثنتي عشرة ساعة من العمل بستة شلنات ، وسوف يعرب عنها حاليا باثني عشر شلنا ٠ فاذا بقيت أجور الرجل العامل ثلاثة شلنات ، بدلا من ان ترتفع الى ستة شلنات، فان **السعر النقدي لعمله** لن يكون مساوياً سوى الى **نصف قيمـة عمله ،** وعندئذ فان مستوى حياته سيتدهور بصورة رهيبة ٠ وسوف يحدث الامر نفسه ، حتى درجة تزيـد او تنقص ، اذا ما ارتفعت اجوره ، لكـن ليس بصورة متناسبة مع هبوط قيمـة الذهب ٠ ولن يتغير شيء في مثـل هذه الحال سواء في قوى العمل الانتاجية أم في العرض والطلب ، أم في القيم ٠ فليس شيء يمكن ان يتبدل باستثناء **الاسماء** النقدية لتلك القيم ٠ اما القول ان من واجب العامل في مثل هذه الحال الا يصر على الارتفاع المتناسب في الاجور ، فانه أشبه بالقول ان عليه ان يكتفي ، كمدفوعات له ، بالاسمـاء بدلا من الاشياء ٠ وان التاريخ الماضي كله يثبت انه كلما حدث مثل هذا التدهور في النقد ، فان الرأسماليين يطبقون في الحال على هذه الفرصة من أجل غبن العمال ٠ وان مدرسة واسعة جداً من الاقتصـاديين السياسيين تؤكد ان قيمة المعادن الثمينـة قـد انخفضت مجدداً من جرأ الاكتشافات الجديدة لاراضي الذهب ، والاستثمار الافضل لمناجم الفضة ، والعرض الارخص للزئبق ٠ وان هذا ليعلل المحاولات العامة والمتواقتة على القارة من أجل رفع الاجور ٠

٣ ـ لقد افترضنا حتى الآن ان **ليوم العمل** حدوداً معينة • ومهما يكن من أمر ، فانه ليس ليوم العمل ، بحد ذاته ، أية حدود ثابتة ، كما ان لدى رأس المال ميلا ثابتاً نحو تمديده حتى أقصى طول ممكن حكمياً ، لان العمل الفائض ، وبالتالي الربح الناجم عنه ، سيزدادان بالنسبة نفسها • فبقدر ماينجح رأس المال في اطالة يوم العمل يستولي على قدر اكبر من عمل الناس الآخرين • ولقد كان يوم العمل المؤلف من عشر ساعات هو يوم العمل الطبيعي في مختلف انحاء انكلترا طوال القرن السابع عشر وحتى خلال الثلثين الاولين من القرن الثامن عشر ، وخلال الحرب المضادة لليعقوبيين ، التي كانت في حقيقة الامر حرباً شنها البارونات الانكليز ضد الجماهير العاملة الانكليزية ، احتفل رأس المال بعربداته واطال يوم العمل من عشر ساعات حتى اثنتي عشرة ساعة ، وأربع عشرة ساعة ، وثماني عشرة ساعة•

ولقد أعلن مالتوس ، وليس هو رجلا يمكن في حال من الاحول ان يتهم بالعاطفية الحمقاء ، في كراسة نشرت حوالي عام ١٨١٥ انه اذا ما اتصلت مثل هذه الامور فان حياة الامة ستنسف من جذورها • وقبل سنوات قليلة من التطبيق العام للآلات المبتكرة حديثاً ، حوالي عام ١٧٨٥ ، صدرت في انكلترا كراسة بعنوان **دراسة في الصناعة** ، حيث كان المؤلف المغفل الاسم، وهو عدو لدود للطبقات العاملة ، ينادي بضرورة تمديد حدود يوم العمل• ولقد اقترح ، من بين مختلف الوسائط لتحقيق تلك الغاية ، اقامة **بيوت عاملة** يجب على حد تعبيره ان تكون « بيوتاً للارهاب » • وماهو طول يوم العمل الذي يطالب به من أجل « بيوت الارهاب » هذه ؟ **اثنتا عشرة ساعة** ، وهو بالضبط الزمن الذي نادى به الرأسماليون والاقتصاديون السياسيون والوزراء عام ١٨٣٢ ليس بوصفه زمن العمل السائد وقتذاك ، بل زمن العمل الضروري من أجل غلام دون الثانية عشرة من العمر •

حين يبيع الرجل العامل قوته الكادحة ، ولابد له ان يبيعها في النظام القائم ، فانه يسلم الرأسمالي أمر استهلاك هذه القوة ، لكن ضمن حدود عقلانية معينة • انه يبيع قوته الكادحة كي يستطيع الابقاء عليها ، دون اعتبار للبلى الطبيعي الذي يصيبها ، لكن ليس كي يدمرها • وحين يبيع قوته الكادحة لقاء قيمتها اليومية او الاسبوعية ، فانه من المفهوم ان هذه

القوة الكادحة لايمكن ان تخضع في يوم واحد او اسبوع واحد لتلف او بلى يومين او اسبوعين • خذوا آلة تساوي ١٠٠٠ ليرة سترلنية • اذا استهلكت خلال عشر سنوات ، فانها ستضيف الى قيمة البضائع التي ساعدت في انتاجها ١٠٠ ليرة سترلينية كل عام • واذا هي استهلكت خلال خمس سنوات ، فانها ستضيف ٢٠٠ ليرة سترلينية كل عام ، أي ان قيمة بلاها السنوي يتناسب عكساً مع الزمن الذي تستهلك خلاله • لكن هذا يميز الرجل العامل عن الآلة • ان الآلات تهترىء بمثل نسبة استهلاكها بالضبط • اما الرجل فعلى النقيض من ذلك ، اذ هو يتلف بنسبة اعظم مما تمكن رؤيته من مجرد الجمع العددي لما يقوم به من عمل •

حين يبذل الرجال العاملون مساعيهم من اجل ارجاع يوم العمل الى ابعاده العقلانية السابقة ، او من أجل كبح فرط العمل بارتفاع في الاجور، ارتفاع لايتناسب فحسب مع الزمن الفائض المنتزع عنوة ، بل يزيد عليه ، وذلك حيث لايستطيعون ان يفرضوا تحديدا قانونياً ليوم العمل الطبيعي، فانهم لايفعلون سوى القيام بواجب تلقاء أنفسهم وتلقاء جنسهم • انهم لايفعلون سوى تحديد ما يقوم به رأس المال من اغتصابات وحشية • ان الزمن هو متسع النمو الانساني • والانسان الذي لايملك زمناً حراً يتصرف به ، الذي تذهب حياته كلها ، دون اعتبار للانقطاعات الحكمية المجردة التي يتطلبها النوم ووجبات الطعام وما شابه ، في العمل الذي يقوم به لحساب الرأسمالي ، هو أقل من حيوان الجر ، انه مجرد آلة من أجل انتاج « الثروة الاجنبية » ، محطماً جسدياً ومغتصباً ذهنياً • ومع ذلك فان تاريخ الصناعة الحديثة كله يبين ان رأس المال سيعمد بكل قسوة ووحشية، اذا لم يكبح جماحه ، الى جر الطبقة العاملة بأسرها الى هذه الحالة القصوى من الانحطاط •

وحين يطيل الرأسمالي يوم العمل ، فقد يدفع **أجوراً أعلى** ويخفض على الرغم من ذلك **قيمة العمل** ، وذلك اذا لم يتناسب الارتفاع في الاجور مع المقدار الاكبر من العمل المنتزع عنوة ، ومع ما تتعرض له على هذا الغرار القوة الكادحة من تلف أسرع • ويمكن ان يتحقق ذلك بطريقة أخرى • ان احصائيي طبقتكم المتوسطة سوف يخبرونكم ، مثلا ، ان الاجور

الوسطى للعائلات العمالية في لانكشاير قد ارتفعت • لكنهم ينسون ان عجلات رأس المال الرهيبة لا تسحق بعد الآن الرجل وحده ، رب العائلة ، بل تسحق كذلك زوجته ، وربما ثلاثة أو أربعة من اولاده ، بحيث ان الارتفاع في الاجور الاجمالية لايتوافق مع العمل الفائض الاجمالي المنتزع من العائلة كلها •

وحتى في حالة الحدود المعينة ليوم العمل ، كما هي موجودة حاليا في مختلف فروع الصناعة الخاضعة لقوانين المعامل ، فقد يصبح الارتفاع في الاجور أمراً ضرورياً ، ولو من أجل الحفاظ على المستوى القديم **لقيمة العمل** فقط • فحين تزاد **شدة** العمل ، يمكن حمل المرء على أن يصرف من القوة الحيوية خلال ساعة واحدة قدر ما كان يصرف من قبل خلال ساعتين • وهذا ماتحقق حتى درجة ما في الصناعات التي أخضعت لقوانين العمل من جراء التعجيل في ادخال الآلات ، ومن جراء العدد الاكبر من الآلات العاملة التي يستطيع فرد واحد ان يشرف عليها الان • واذا حافظت الزيادة في شدة العمل أو كتلة العمل المصروفة خلال ساعة واحدة على نسبة عادلة مع النقص في امتداد يوم العمل ، فسوف يظل العامل هو الرابح اذن • اما اذا صار تجاوز هذا الحد ، فانه يفقد في شكل واحد ماربحه في الشكل الآخر ، ويمكن عندئذ لعشر ساعات من العمل ألا تقل ضرراً عن الساعات الاثنتي عشرة من قبل • وحين يكبح الرجل العامل هذا الميل عند رأس المال ، اذ يناضل من أجل ارتفاع في الاجور يقابل شدة العمل المرتفعة ، فانه لايفعل سوى مقاومة تدهور عمله وتلف جنسه •

٤ ـ تعرفون جميعاً ان الانتاج الرأسمالي يجتاز ، لاسباب ليس هنا موضع شرحها ، بعض الدورات الدورية • انه يجتاز حالة من الهمود ، فالانتعاش المتعاظم ، فالازدهار ، ففرط الانتاج ، فالازمة ، فالركود • وان أسعار البضائع في السوق ومعدلات الربح في السوق ، تتبع هذه المراحل ، فتنخفض تارة تحت معدلاتها الوسطى ، وترتفع فوقها تارة أخرى • واذا أخذتم بعين الاعتبار الدورة بأكملها ، وجدتم ان الانحراف الواحد عن سعر السوق يعدله الانحراف الآخر ، وان اسعار البضائع في السوق ، اذا ما

أخذنا متوسط الدورة ، تسوى بقيمها • حسناً ! من المؤكد أن أجور الرجل العامل خلال مرحلة أسعار السوق المتدهورة ومرحلتي الأزمة والركود سوف تنخفض ، هذا اذا لم يطرد من عمله كلياً • وحتى لايغبن حقه ، فانه مضطر ، حتى في حالة مثل هذا الانخفاض في أسعار السوق ، ان يتنازع مع الرأسمالي بخصوص الدرجة النسبية التي أصبح الانخفاض في الاجور ضرورياً وفقاً لها • واذا هو لم يناضل من أجل رفع الأجور خلال مراحل الازدهار ، حين كانت الارباح الزائدة تتحقق ، فانه لن يتناول ، اذا ماأخذنا بعين الاعتبار متوسط دورة صناعية واحدة ، **أجوره الوسطى** ، او **قيمة** عمله • وانه ليكون جنوناً فائقاً ان يطالب باستثناء نفسه من التعويض خلال المراحل المزدهرة من الدورة ، في حين تتأثر اجوره بالضرورة من جراء المراحل المشؤومة منها • وعلى العموم ، فان **قيم** سائر البضائع لاتتحقق الا بتعديل اسعار السوق المتبدلة باستمرار من جراء الذبذبات المتصلة للعرض والطلب • وليس العمل على اساس نظام العمل الحالي سوى بضاعة كغيره من البضائع ، فلابد له بالتالي ان يجتاز الذبذبات نفسها كي يبلغ سعراً وسطياً موافقاً لقيمته • ويكون من السخف ان نعامله كبضاعة من جهة واحدة ، وان نسعى من جهة أخرى الى اعفائه من القوانين التي تنظم اسعار البضائع • ان العبد يتلقى مقداراً دائماً ومحدوداً من المعيشة ، اما العامل المأجور فليس حاله كذلك • ان عليه ان يحاول الحصول على ارتفاع في الاجور في الحالة الواحدة ، ولو لمجرد تعويض انخفاض هذه الاجور في الحالة الثانية • واذا هو قنع بأن يقبل ارادة الرأسمالي وأوامره بوصفها قانوناً اقتصادياً دائماً ، فانه سيقاسم العبد سائر أسباب شقائه ، دون ان يقاسمه أمنه وطمأنينته •

٥ ــ لقد تبين لكم ان النضال من أجل رفع الاجور لايأتي ، في سائر الحالات التي أخذتها بعين الاعتبار ، وهي تشكل تسعاً وتسعين من كل مائة حالة ، الا في اعقاب تغيرات **سابقة** ، وهو نتاج ضروري لتغيرات سابقة في مقدار الانتاج ، وفي قوى العمل الانتاجية ، وفي قيمة العمل ، وفي قيمة النقد ، وفي امتداد العمل المنتزع وشدته ، وفي ذبذبات أسعار السوق التابعة لما يطرأ على العرض والطلب من ذبذبات ، والمناسبة للمراحل المختلفة من

الدورة الصناعية ، وباختصار هي ردود فعل من قبل العمل ضد فعل سابق لرأس المال • واذا ما عالجتم النضال من أجل رفع الاجور بصورة مستقلة عن سائر هذه الظروف ، واذا لم تأخذوا بعين الاعتبار سوى ما يطرأ على الاجور من تغير ، متغاضين عن سائر التبدلات الاخرى الناجم ذلك التغير عنها ، فانكم تنطلقون من مقدمة مغلوطة كي تنتهوا الى نتائج مغلوطة •

١٤
الصراع بين رأس المال والعمل وعواقبه

١ — بعد ما بينت ان المقاومة الدورية من جانب العمال ضد انقاص الاجور ، ومحاولاتهم الدورية للحصول على ارتفاع في الاجور ، أمور لاتنفصل عن نظام الاجور ، أمور تمليها هذه الحقيقة بالضبط ، ألا وهي ان العمل يساوى بالبضائع ، وبالتالي يخضع للقوانين التي تنظم الحركة العامة للاسعار ، وبعد ما بينت بعدئذ ان الارتفاع العام في الاجور سوف يؤدي الى انخفاض في المعدل العام للربح ، لكنه لن يؤثر في اسعار البضائع الوسطية او في قيمها ، فان المسألة التي تعترضنا الان ، في آخر المطاف ، هي التالية: ماهو نصيب العمل من النجاح في هذا الصراع المتصل بينه وبين رأس المال •

ويمكنني أن أجيب على ذلك بتعميم فأقول ان الامر بالنسبة الى العمل كما هو بالنسبة الى سائر البضائع الاخرى ، اذ أن **سعره في السوق سوف** يتكيف في سياق الزمن مع **قيمته** ، وبالتالي ان العامل ، على الرغم من سائر الارتفاعات والانخفاضات ، وعلى الرغم من كل مايمكن ان يفعله ، لن يتلقى وسطياً سوى قيمة عمله التي تنحل الى قيمة قوته الكادحة ، هذه التي تحددها قيمة الضروريات اللازمة من أجل بقائه وتكاثره ، وهذه القيمة الاخيرة تنظمها كمية العمل اللازمة من أجل انتاجها •

بيد أن ثمة خصائص مخصوصة تميز **قيمة القوة الكادحة ، أو قيمة العمل** ، عن قيم سائر البضائع الاخرى • فقيمة القوة الكادحة تتشكل من عنصرين — العنصر الواحد حكمي خالص ، والعنصر الآخر تاريخي أو اجتماعي • وان **حدها النهائي** يتحدد بالعنصر **الحكمي** ، يعني أنه لابد

للطبقة العاملة في سبيل بقائها وتكاثرها ، في سبيل تأبيد وجودها الحكمي، ان تتلقى الضروريات اللازبة بصورة مطلقة من اجل الحياة والتكاثر • وبالتالي فان **قيمة** هذه الضروريات اللازبة تشكل الحد النهائي **لقيمة العمل** • وبالمقابل ، فان طول يوم العمل محدد هو الآخر بحدود نهائية ، وان تكن هذه الحدود على غاية المرونة • وان حده النهائي يتقرر بالقوة الحكمية التي يملكها الرجل العامل • فاذا كان الاستهلاك اليومي لقواه الحيوية يتجاوز درجة معينة ، فانه يستحيل بذل هذه القوى مجددا ، يوماً بعد يوم • ومهما يكن من أمر ، فان هذا الحد مرن جداً كما ذكرت • وان تعاقباً سريعاً من الاجيال السيئة الصحة والقصيرة العمر يحافظ على تموين سوق العمل بصورة جيدة مثل سلسلة من الاجيال القوية والطويلة العمر سواء بسواء•

واذا تركناجانباً هذا العنصر الحكمي الخالص، فان قيمة العمل تتحدد في كل بلد **بمستوى الحياة التقليدي** الذي لايقصد منه مجردالحياة الحكمية، بل ارضاء بعض المتطلبات المنبثقة عن الشروط الاجتماعية التي يعيش الناس فيها وينشأون • انه لفي الامكان ارجاع مستوى الحيـــاة الانكليزي الى المستوى الايرلندي ، كما يمكن ارجاع مستوى الحيـاة الخاص بالفـلاح الالماني الى مستوى الفلاح اللتواني • اما الدور الهام الذي يلعبه التقليد التاريخي والعادة الاجتماعية في هذا المجال ، فيمكنكم ان تطلعوا عليه في كتاب السيد ثورنتون عن **فرط السكان** حيث يبين ان الاجور الوسطية في الاقاليم الزراعية المختلفة في انكلترا لا تبرح حتى في اليوم الحاضر متفاوتة بصورة تزيد او تنقص وفقاً للظروف الاكثر او الاقل مناسبة التي انبثقت هذه الاقاليم من حالة الرق في ظلها •

ويمكن لهذا العنصر التاريخي او الاجتماعي الداخل في قيمة العمل أن يمدد ، أو يقلص ، او يحذف كلياً ، بحيث لايتبقى سوى **الحد الحكمي** • وفي زمن الحرب المضادة لليعقوبيين ، هذه الحرب التي شنت ، على حد تعبير ذلك البالع للضرائب والمنتفع من وظائف الدولة دون عمل ، العجوز الساقط جورج روز ، شنت من أجل انقاذ محاسن ديانتنا المقدسة من غارات الكفار الفرنسيين ، خفض المزارعون الانكليز الشرفاء ، الذين عاملناهم بمنتهى اللطف في احد فصولنا السابقة ، أجور العمال الزراعيين حتى دون ذلك

الحد الحكمي الخالص ، لكن الذي جعلته قوانين الفقراء الفضلة الضرورية من أجل بقاء النوع الحكمي • وكانت تلك طريقة مجيدة من أجل تحويل المأجور الى عبد ، وذلك الفلاح المالك الفخور الذي يحدثنا شيكسبير عنه الى شحاذ معوز •

واذا قابلتم الاجور القياسية أو قيم العمل في بلدان مختلفة، وقابلتموها في البلد نفسه في عصور تاريخية مختلفة ، وجدتم ان **قيمة العمل** نفسها ليست مقداراً محدوداً بل متحولا ، حتى اذا افترضنا ان قيم سائر البضائع الاخرى ظلت على حالها •

وان مقابلة مماثلة سوف تبرهن على ان **معدلات السوق** من الارباح لا تتغير وحدها ، بل ان معدلاتها **الوسطية** تتغير هي الاخرى •

اما فيما يخص الارباح ، فليس هناك اي قانون يحدد **حدها الادنى** • اننا لانستطيع ان نقول ماهو الحد النهائي لانخفاضها • ولم لانستطيع تحديد هذا الحد ؟ لاننا حتى اذا استطعنا ان نحدد **الحد الادنى للاجور** ، فاننا لانستطيع ان نحدد **حدها الاقصى** • كل مانستطيع ان نقوله هو ان **الحد الاقصى** للربح يوافق ، لما كانت حدود يوم العمل معينة ، **الحد الادنى الحكمي للاجور** ، وان **الحد الادنى للربح** يوافق ، لما كانت الاجور معينة ، تلك الاطالة ليوم العمل التي تظل متلائمةمع قوى العامل الحكمية• وبالتالي فان الحد الاقصى للربح يحدده الحد الادنى الحكمي للاجور والحد الاقصى الحكمي ليوم العمل • ومن البدهي ا نهناك سلماً ممكناً هائلا من التحولات بين حدي **هذا المعدل الاقصى** للربح • ولا يتقرر تحديد درجته الفعلية الا بالصراع المتصل بين رأس المال والعمل ، اذ يسعى الرأسمالي باستمرار الى انقاص الاجور حتى حدها الحكمي الادنى والى اطالة يوم العمل حتى حده الحكمي الاقصى، في حين يمارس العامل ضغطهفي الاتجاه المعاكس باستمرار•

وان القضية كلها لتنحل الى مسألة القوى التي يتمتع بها كل من الفريقين المتصارعين •

٢ ــ أما **تحديد يوم العمل** في انكلترا ، كما هي الحال في البلدان الاخرى جميعا ، فانه لم يسو قط الا بفعل **تدخل القانون** • وما كان هذا التدخل يحدث قط لولا الضغط المستمر الذي كان العمال يمارسونه من الخارج • لكنه ما كان يمكن الوصول الى هذه النتيجة على أية حال بفعل

التسوية الخاصة بين العمال والرأسماليين · وان هذه الضرورة التي تملي **العمل السياسي العام** لتقدم بحد ذاتها البرهان على ان رأس المال هو الطرف الاقوى في فعله الاقتصادي الخالص ·

اما عن حدود قيمة العمل ، فان تسويتها الفعلية ترتبط دائماً بالعرض والطلب ، اقصد الطلب على العمل من جانب رأس المال ، وعرض العمل من جانب العمال· وان قانون العرض والطلب يدعم العامل في البلدان المستعمرة· ومن هنا كان مستوى الاجور المرتفع نسبيا في الولايات المتحدة ، ويستطيع رأس المال هناك ان يبذل قصاراه ، فانه لايستطيع ان يمنع سوق العمل من أن تفرغ باستمرار بفعل التحول المتصل للعمال المأجورين الى فلاحين مستقلين يقومون بأودهم الخاص · ان وضع العامل المأجور هو مجرد حالة اختبارية بالنسبة الى قسم كبير جدا من الشعب الأميركي ، وهو وضع لاريب انهم سيغادرونه عاجلا أو آجلا (٣٦)· ولقد قبلت الحكومة البريطانية الابوية لبعض الوقت ، في سبيل تحسين هذه الاوضاع المستعمرية القائمة، بما يسمى نظرية الاستعمار الحديثة ، ومضمونها فرض سعر مرتفع بصورة مصطنعة على الارض في المستعمرات في سبيل منع التحول العاجل جدا للعامل المأجور الى فلاح مستقل ·

لكن فلنأت الآونة الى البلدان المتحضرة القديمة ، حيث يتحكم رأس المال متجبرا في عملية الانتاج كلها · خذوا على سبيل المثال ارتفاع الاجور الزراعية في انكلترا منذ عام ١٨٤٩ حتى عام ١٨٥٩ · ماذا كانت عاقبته ؟ لم يكن في مقدور المزارعين ، كما كان صديقنا ويستون سينصحهم ، ان يرفعوا قيمة القمح ، حتى ولا أسعاره في السوق ، بل لم يكن مناص لهم ، على النقيض من ذلك ، من القبول بهبوط هذه الاسعار · بيد أنهم جعلوا ، خلال

---

(٣٦) راجع **رأس المال** ، الكتاب الاول ، الفصل الثالث والعشرون ، **المجلد الثالث** من منشورات دار اليقظة العربية بدمشق ، ص : ٣١٢ ، الهامش : « **نتحدث هنا عن المستعمرات** الحقيقية ، هذه الاراضي العذراء التي استعمرها مهاجرون احرار · وان **الولايات المتحدة** لاتبرح ، من وجهة النظر الاقتصادية ، مستعمرة اوروبية · وفيما عدا ذلك ، فان تلك المزارع الكبرى العتيقة التي بدل الغاء العبودية ظروفها السابقة بصورة كلية تنتسب الى **هذه المقولة** أيضا » وبما ان الارض في البلدان المستعمرة قد حولت الزاميا الى ملكية خاصة ، **فقد حرم العمال** المأجورون هناك من امكانية التحول الى منتجين يقومون بأود انفسهم ·

هذه السنوات الاحدى عشرة ، يدخلون الآلات من مختلف الانواع ، وطبقوا طرقاً اكثر علمية ، وحولوا قسما من الاراضي الصالحة للزراعة الى مراع ، وزادوا حجم المزارع ، وبالتالي نطاق الانتاج ، وتمكنوا بهذه العمليات وغيرها التي انقصت الطلب على العمل حين زادت من قوته الانتاجية ان يرجعوا شيئاً من الفيض النسبي الى السكان الزراعيين • تلك هي الطريقة العامة التي يتم بها الارتكاس ، الاسراع أو الابطاء ، من قبل رأس المال ضد الارتفاع في الاجور في البلدان القديمة المستقرة • ولقد لاحظ ريكاردو عن حق أن الآلات هي في تنافس دائم مع العمل ، وغالباً ما لايمكن ادخالها الا حين يبلغ سعر العمل ارتفاعاً معينا ، لكن تطبيق الالات ليس سوى طريقة واحدة في عداد الطرق العديدة المستهدفة زيادة قوى العمل الانتاجية • وان هذا التطور بالذات ، الذي يجعل العمل العام فائضا نسبيا ، هو الذي يبسط العمل الحاذق بالمقابل ، وبذلك يخفض قيمته •

ويسري مفعول القانون نفسه في شكل آخر • ان تجميع رأس المال سيتسارع مع تطور قوى العمل الانتاجية ، حتى رغماً عن معدل للاجور مرتفع نسبياً • وهكذا يمكن للمرء ان يستنتج ، كما استنتج آدم سميث الذي كانت الصناعة الحديثة في أيامه في مرحلة طفولتها بعد ، ان التجميع المتسارع لرأس المال يجب أن يقلب الامور في مصلحة العامل ، اذ يؤمن طلبا متعاظما على عمله • ومن وجهة النظر هذه نفسها تعجب كثيرون من الكتاب المعاصرين كيف لم ترتفع الاجور اكثر مما ارتفعت على الرغم من أن الرأسمال الانكليزي قد نما خلال السنوات العشرين الاخيرة بصورة أسرع جداً من نمو السكان الانكليز • لكنه حدث ، بصورة متواقتة مع تقدم التجميع ، **تغير متدرج في تركيب رأس المال** • ان ذلك القسم من الرأسمال الاجمالي، الذي يتشكل من الرأسمال الثابت، الآلات والمواد الخام ووسائط الانتاج من مختلف الاشكال الممكنة ، يتعاظم تدريجيا بالقياس الى القسم الآخر من رأس المال ، الذي يبذل في الاجور أو في شراء العمل • وذلك قانون صاغه بصورة أكثر أو أقل احكاماً المستر بارتون، وريكاردو، وسيسموندي، والبروفسور ريتشارد جونس ، والبروفسور رامسبي ، وشير بوليز ، وآخرون •

واذا كانت نسبة هذين العنصرين من رأس المال هي في الاصل واحد لواحد ، فانها ستصبح مع تقدم الصناعة خمسة لواحد ، وهكذا دواليك ٠ فاذا كان رأس المال الاجمالي ٦٠٠ ، واستثمرت ٣٠٠ منه في الادوات والمواد الخام وما شابه ، و ٣٠٠ في الاجور ، فانه يكفي ان يتضاعف رأس المال الاجمالي كي يخلق طلبا من أجل ٦٠٠ عامل بدلا من ٣٠٠ عامل ٠ لكنه اذا كان مجموع رأس المال يساوي ٦٠٠ ، واستثمرت منه ٥٠٠ منه في الالات والمواد وما شابه ، و ١٠٠ فقط في الاجور ، فلابد لهذا الرأسمال نفسه أن يزيد من ٦٠٠ حتى ٣٦٠٠ كي يخلق طلبا من أجل ٦٠٠ عامل بدلا من ٣٠٠ عامل ٠ وهكذا فان الطلب على العمل لا يماشي مطلقا ، في سياق تقدم الصناعة ، تجميع رأس المال ٠ انه سيزداد حقا ، لكنه سيزداد في نسبة متناقصة باستمرار بالقياس الى زيادة رأس المال ٠

هذه التلميحات القليلة تكفي كي تبين ان تطور الصناعة الحديثة بالذات لابد ان يقلب الميزان بصورة تدريجية في مصلحة الرأسمالي ضد العامل ، وبنتيجة ذلك ان الاتجاه العام للانتاج الرأسمالي لاينمو صوب رفع مستوى الاجور الوسطي ، بل صوب تخفيضه ، أو دفع **قيمة العمل** بصورة تزيد او تنقص حتى **حدها الادنى** ٠ واذا كان ذلك هو اتجاه **الاجور في** هذا النظام ، فهل يكون معناه ان الطبقة العاملة يجب ان تتراجع عن مقاومتها لتجاوزات رأس المال وتهمل محاولاتها الرامية الى الاستفادة حتى الدرجة القصوى من الفرص العارضة التي تحقق لها مكاسب مؤقتة ؟ اذا فعلت الطبقة العاملة ذلك ، فانها ستنحط الى جمهرة عامة من البائسين المحطمين الذين لارجاء لهم في الخلاص ٠ واعتقد انني بينت أن صراعاتهم من أجل مستوى الاجورهي أحداث غير منفصلة عن نظام الاجور برمته، وان مايبذلون من جهود في سبيل رفع الاجور هي ، في ٩٩ حالة من كل ١٠٠ حالة ، مجرد جهود تستهدف الحفاظ على قيمة العمل القائمة ، وان ضرورة تنازعهم مع الرأسمالي على سعرهم هي أمر لاحق بظرفهم الذي يضطرهم الى بيع أنفسهم كبضائع ، واذا هم استسلموا بكل جبن في نزاعهم اليومي مع رأس المال ، فمن المؤكد انهم سينزعون عن أنفسهم صفة اللياقة من أجل الانطلاق في أية حركة اكثر اتساعا ٠

وفي الوقت نفسه ، وبصورة مستقلة كليا عن العبودية **العامة** التي يتضمنها نظام الاجور ، ينبغي للطبقة العاملة الا تغالي بشأن ما تملكه هذه الصراعات اليومية من فعالية حاسمة • يتوجب على العمال الا ينسوا انهم يصارعون النتائج ، وليس مسببات هذه النتائج ، وانهم يؤخرون الحركة الانحدارية ، لكنهم لا يغيرون اتجاهها ، وانهم يطبقون المسكنات ، لكنهم لايشفون المرضى •وبالتالي فان من واجبهم الا تستغرقهم كليا هذه النضالات التي لامناص منها والتي هي أشبه بحرب الانصار ، المنبثقة دون انقطاع من تجاوزات رأس المال غير المتوقفة قط او من التبدلات الطارئة على السوق• ان من واجبهم ان يفهموا ان النظام القائم ، رغما عن سائر المصائب التـي يفرضها عليهم ، يولد في الوقت نفسه **الشروط المادية** و **الاشكال الاجتماعية** الضرورية من أجل بناء المجتمع بناء جديدا • ان من واجبهم ان يسجلوا على رايتهم ، بدلا من الشعار **المحافظ** : « **اجرة يومية عادلة لقاء عمل يومي عادل** » ، الشعار **الثوري** : « **الغاء نظام الاجور** » •

واختتم هذا العرض الطويل جداً ، والعسير جداً فيما أخشى ، الذي اضطررت اليه كي أوفي موضوعي بعض حقه ، بأن اقترح القرارات التالية:

اولا : ان ارتفاعاً عاماً في معدل الاجور سوف يؤدي الى انخفـاض في المعدل العام للربح ، لكنه لن يؤثر على العموم في اسعار البضائع •

ثانيا : ان الاتجاه العام للانتاج الرأسمالي لاينحو صوب رفع مستوى الاجور الوسطي ، بل صوب تخفيضه •

ثالثا : ان النقابات تعمل جيداً كمراكز مقاومة ضد تجاوزات رأس المال ، وهي تفشل جزئياً بسبب عدم التبصر في استخدام قوتها ، وتفشل عموماً بسبب اقتصارها على حرب أنصار ضد نتائج النظام القائم بدلا من ان تسعى في الوقت نفسه الى تبديله ، بدلا من ان تستخدم قواها المنظمة كرافعة من أجل التحرير النهائي للطبقة العاملة ، يعني من أجل الغاء نظام الاجور بصورة حاسمة •

رسالة القاها ماركس في جلستين للمجلس العام لجمعية الشغيلة الاممية عقدتا في العشرين والسابع والعشرين من حزيران عام ١٨٨٥ .

نشرت في الاصل في كراسة منفصلة بعنوان « القيمة والسعر والربح » في لندن عام ١٨٩٨ (٣٧) .

نقلت الى العربية عن الاصل الانكليزي الذي كتبه ماركس بخط يده .

⊙

---

(٣٧) اصطلحت مؤسسة ماركس ـ انجلز ـ لينين على عنوان « الاجور والسعر والربح » من أجل هذه الكراسة ، وقد اشتهرت الكراسة بذلك العنوان فيما بعد ، ولذا نقلناها الى العربية بعنوانها الجديد .

كارل ماركس

مقدمة الطبعة الألمانية الأولى
من الكتاب الأول من رأس المال

ان المؤلف الذي اقدم الى الجمهور اليوم الكتاب الاول منه يشكل تكملة لمؤلف لي نشر عام ١٨٥٩ تحت عنوان **نقد الاقتصاد السياسي** ، وقد اضطرني مرض اتصل بضع سنوات الى هذا الفاصل الطويل بين المؤلفين·

وقد ضمنت الفصول الثلاثة الاولى من هذا الكتاب خلاصة المؤلف السابق لا بغية الترابط والتكامل فحسب ، بل لاني حسبت في الحقيقة ان من واجبي ، في هذه الخلاصة ، ان اغير مخطط عرضي الاول · فثمة عدد كبير من النقاط التي لم أفعل سوى الاشارة اليها بكل بساطة من قبل قد عمدت الى شرحها هنا في تفصيل ، في حين ان سواها من النقاط التي شرحت هناك على أكمل وجه لم تحظ بسوى الاشارة اليها هنا · ومثال ذلك ان **تاريخ نظريات القيمة والنقد** قد اهمل تماما · لكن القارىء يجد بالمقابل ، في هوامش الفصل الاول ، مصادر اضافية تتعلق بتاريخ هذه النظريات ·

ان البداية عسيرة في سائر العلوم· وهكذا فان الفصل الاول، وبالخاصة القسم الذي يتناول **تحليل البضاعة** ، سيكون صعبا على الادراك نوعا ما · أما مايتناول تحليل **جوهر القيمة ومقدارها** ، فقد جهدت أن أجعل عرضه واضحا قدر الامكان ، وفي متناول سائر القراء (٣٨) ·

ان **الشكل القيمي** المحقق في **الشكل النقدي** شيء أساسي وبسيط جدا ، ومع ذلك جهد الفكر البشري عبثاً ، منذ اكثر من ألفي سنة ، كي يخترق سره ويسبر غوره ، فيما نجح هذا الفكر من جهة أخرى في تحصيل أشكال أشد تعقيدا منه حتى درجة بعيدة ، أشكال تخفي وراءها معنى أعمق، وذلك بصورة تقريبية على الاقل · لماذا ؟ لان الجسد باعتباره كلا عضوياً أسهل على الدراسة من الخلية التي تؤلف عنصره البسيط · ومن جهة

---

(٣٨) بدا لي هذا ضروريا بصورة خاصة حين وجدت ان مؤلف ف· لاسال ضد شولتز دوليتش ، في القسم حيث يعلن انه يعطي « زبدة » افكاري في هذا الموضوع ، يحتوي على أخطاء فادحة · ومما لاريب فيه أن ف·لاسال انما كان يستهدف الدعاية حين استعار من كتاباتي ، بصورة حرفية تقريبا ، سائر المقترحات النظرية العامة لمؤلفاته الاقتصادية عن **الصفة التاريخية لراس المال** مثلا ، وعن **الروابط التي توحد علاقات الانتاج واسلوب الانتاج** ، الخ ·· وحتى الاصطلاحات التي ابتدعتها ، وذلك كله دون ان يشير مطلقا الى الينبوع الذي استقى منه · ومن الواضح انه لا دخل لي البتة في التفاصيل التي تطرق اليها ، ولا في النتائج التي انتهى اليها ، والتي ليس لي أن أهتم بها في هذا الموضع ·

أخرى ، فان تحليل الاشكال الإقتصادية لايستطيع الاستعانة بالمجهر والكواشف التي تقدمها الكيمياء : فالتجريد هو القوة الوحيدة القادرة ان تكون له اداة • ولكن **الشكل السلعي** لنتاج العمل ، أو **الشكل القيمي** للبضاعة ، هو بالنسبة الى المجتمع البورجوازي الراهن **الشكل الخلوي الاقتصادي** ، والمشاهدة السطحية توحي بأن هذا الشكل يضيع في **دقائق بسيطة** ، وانها في الحقيقة ، وبالضرورة ، **دقائق بسيطة** ، لكن مثلها مثل تلك الدقائق التي نجدها في **التشريح المجهري** •

وفيما عدا **الشكل القيمي** لن يكون في قراءة هذا الكتاب أية صعوبة ، وأفترض طبعاً أن ثمة قراء يريدون ان يتعلموا شيئا جديدا ، وبالتالي ان يفكروا ايضا بأنفسهم •

ان الفيزيائي ، كي يتفهم اساليب الطبيعة ، اما ان يدرس الظواهر عندما تتقدم اليه في صورتها الاشد بروزاً والابعد عن الغموض الذي تسببه مؤثرات مشوشة ، واما ان يقوم بالتجارب في شروط تؤمن قدر المستطاع حدوث تلك الظواهر في صورتها الطبيعية • وأنا أدرس في هذا المؤلف **أسلوب الانتاج الرأسمالي وعلاقة الانتاج والمبادلة** الموافقة له • وان انكلترا هي ، حتى الوقت الراهن ، الارض الكلاسيكية لهذا الانتاج • ولذا فاني أستعير من هذا البلد الوقائع والامثلة الرئيسية في سياق نظرياتي • واذا ما هز القارىء الالماني اكتفيه ساخراً من حالة العمال الانكليز الصناعيين والزراعيين ، او هدهد نفسه في تفاؤل قائلا ان الاشياء في المانيا ليست على ذلك القدر من التدهور ، فسأجدني مضطراً أن أصبح به :

« Dete Fabula Narratur » (٣٩) •

وليست القضية في جوهرها قضية الدرجة الاعلى او الادنى من تطور التناقضات الاجتماعية الناشئة عن قوانين الانتاج الرأسمالي الطبيعية ، بل قضية **هذه القوانين عينها** ، قضية **الاتجاهات** التي تنحو في ضرورة من حديد صوب أهداف محتومة • ان البلد الاكثر تطوراً من الوجهة الصناعية انما يبين للبلدان الاقل تطوراً صورة مستقبلها الخاص •

ولكن فلندع هذه الاعتبارات جانباً • ان الامور عندنا ، حيث ثبتت

---

(٣٩) الامر يخصك في هذه القصة •

دعائم الانتاج الرأسمالي ، مثلا في المعامل بالمعنى الصحيح للكلمة ، لأسوأ كثيراً منها في انكلترا ، لان الوزن المعدل للقوانين الانكليزية يعوزنا في ألمانيا، ونحن نشكو في سائر الميادين الاخرى ، مثلنا مثل غرب اوروبا القارية كله، ليس من تطور الانتاج الرأسمالي فحسب ، بل من نقص هذا التطور في الوقت ذاته • ولابد لنا ان نتحمل ، الى جانب ادواء العصر الراهن ،سلسلة طويلة من الادواء الوراثية الناشئة عن التفسخ المتصل لاساليب الانتاج المتخلفة ، بكل حاشيتها المحتومة من العلاقات السياسية والاجتماعية **البالية** التي تنشأ عنها • وهكذا لابد لنا ان نتألم ليس من جهة الاحياء فحسب ، بل من جانب الموتى أيضا • أن الميت يطبق على الحي Le mort saisit le'vif

ان الاحصاءات الاجتماعية في ألمانيا وبقية القارة الاوروبية لبائسة حقاً اذا ما قورنت بالاحصاءات الانكليزية • ومع ذلك فهي ترفع جانباً من الستار جانباً يكفي للكشف عن رأس ميدوز المختفي وراءه • **ولسوف يصيبنا الهلع من الاحوال عندنا** لو أقامت حكوماتنا ومجالسنا النيابية ، كما هي الحال في انكلترا ، لجاناً دورية من أجل دراسة الوضع الاقتصادي ، وكانت هذه اللجان مسلحة ، كما في انكلترا ، بكافة الصلاحيات للبحث عن الحقيقة ، وحالفنا النجاح فوجدنا من أجل هذه الوظيفة العالية رجالا يتمتعون بمثل القدرة والحياد والصلابة والاخلاص التي يتمتع بها مفتشو المعامل في بريطانيا العظمى ومقرروها عن الصحة العامة (Public Health) ومفوضو التحقيق فيها عن استثمار النساء والاولاد • وعن شروط السكن والغذاء ، الخ • لقد كان برسه يلبس طاقية مسحورة كي لاتراه الا بالسة التي يتصيدها • اما نحن ، فاننا نشد هذه الطاقية فوق عيوننا وآذاننا كي نتمكن من انكار وجود الابالسة مطلقاً •

ينبغي ألا نقع فريسة الأوهام • فكما ان حرب الاستقلال الاميركية في القرن الثامن عشر قرعت ناقوس الخطر للطبقة المتوسطة في اوروبا ، كذلك دقت الحرب الاهلية الاميركية في القرن التاسع عشر هذا الناقوس للطبقة العاملة الاوروبية • وان تطور الانحلال الاجتماعي في انكلترا بين للعيان تماماً • وحين يبلغ هذا الانحلال درجة معينة ، فلابد ان يكون له بالضرورة رد فعل في القارة • وعندئذ سوف يرتدي شكلا اشد قسوة أو

أعظم انسانية تبعاً لدرجة تطور الطبقة العاملة نفسها · وهكذا فاذا تركنا جانباً سائر الحوافز السامية ، فان نفس مصلحة الطبقات السائدة حاليا تحتم عليها ان تنحي جميع العقبات القابلة للتنحية قانونياً عن طريق تطور الطبقة العاملة · ولهذا السبب وأسباب أخرى وقفت في هذا الكتاب مكاناً هاماً جداً على تاريخ التشريع الانكليزي في المعامل الكبيرة وتفاصيله ونتائجه · ذلك أن في امكان أية أمة ، ومن واجبها ، أن تتعلم من تاريخ الامم الاخرى · وحتى حين يتوصل احد المجتمعات الى اكتشاف **القانون الطبيعي المتحكم في حركته** ــ والهدف الاخير لهذا المؤلف هو كشف اللثام عن القانون الاقتصادي لحركة المجتمع المعاصر ــ فانه لن يستطيع أن يتجاوز مراحل تطوره الطبيعي بقفزة واحدة أو يلغيها ببعض المراسيم · لكنه يستطيع ان يختصر من مدة الحمل كما يستطيع ان يخفف من آلام الوضع ·

وكلمة أخرى من أجل تجنب أي سوء فهم ممكن · فأنا لم أصور الرأسمالي والملاك العقاري **بالوان زاهية** (٤٠) مطلقاً ، لكنني لم أبحث هنا في الاشخاص الا بمقدار ما يشكلون **تجسيداً لمقولات اقتصادية ، وممثلين لمصالح طبقية وعلاقات طبقية مخصوصة** · ان وجهة نظري ، القائلة ان **تطور التكون الاقتصادي للمجتمع هو عملية من التاريخ الطبيعي** ، لتحمل الفرد أقل من أية وجهة نظر أخرى مسؤولية علاقات يظل هو خليقتها اجتماعياً مهما فعل ذاتياً كي يتخلص من ربقتها ويسمو عليها ·

ان **البحث العلمي الحر** يلقى ، في حقل الاقتصاد السياسي ، **اعداء أكثر عدداً** بما لايقاس مما يلقى في حقول الاستقصاء الاخرى · **فالطبيعة** الخاصة للموضوع الذي يبحثه هذا الاقتصاد السياسي تشن ضده أعنف أهواء القلب البشري وأحقرها وأبغضها، تشن ضده سائر العواصف المجنونة للمصلحة الخاصة وتقذف بها جميعاً الى ميدان المعركة · فالكنيسة الانكليزية القائمة مثلا تصفح عن أي تهجم على ثمانية وثلاثين مبدأ من أصل مبادىء ايمانها التسعة والثلاثين في يسر أعظم من غفرانها لاي هجوم على جزء واحد من تسعة وثلاثين جزءاً من دخلها · وان الالحاد نفسه ليعد خطيئة صغرى اليوم بالقياس الى نقد علاقات الملكية القائمة · ومهما يكن من أمر،

(٤٠) Couleur de Rose ، بالفرنسية في النص الاصلي ·

فثمة تقدم لايمكن ان نغض الطرف عنه · ويكفيني في سبيل ذلك ان احيل القارىء على الكتاب الازرق المنشور في هذه الاسابيع الاخيرة : **مراسلات مع بعثات صاحبة الجلالة في الخارج بخصوص المسائل الاقتصادية والتريديونيون·** فممثلو عرش انكلترا في البلدان الاجنبية يعبرون في وضوح تام في هــذا الكتاب عن الرأي القائل ان تغيراً جذرياً في العلاقات القائمة حالياً بين رأس المال والعمل يقع بصورة ملموسة ومحتومة في ألمانيا ، وفي فرنسا ،وباختصار في مختلف الدول المتمدنة في القارة الاوروبية ، مثله في بريطانيا العظمى · وفي الوقت نفسه يعلن السيد ويد ، نائب رئيس الولايات المتحدة لشمالي اميركا ، في جلاء تام من وراء المحيط ، وذلك في عدد كبير من الاجتماعات العامة ، ان قضية الساعة اليوم ، بعد الغاء نظام الرق ، هي مسألة تبديل علاقات رأس المال والملكية العقارية بصورة جذرية · تلك دلائل لاتستطيع معاطف الارجوان او القلاسين السود أن تخفيها · انها لاتعني مطلقا ان المعجزات ستتحقق غداً، بل تبين ان الشعورقد جعل يراودالطبقات السائدة نفسها بأن المجتمع الراهن لابعد مايكون عن قطعة من البلور الصلب ، بل هو بالاحرى عضوية قابلة للتبدل ، وهي على الدوام في سبيل التبدل ·

ان المجلد الثاني من هذا المؤلف سيبحث في عملية **تداول رأس المال·** (الكتاب الثاني) وفي **الاشكال المختلفــة التي يرتديها في سياق تطوره** (الكتاب الثالث) · أما المجلد الثالث والاخير فسيعرض **تاريخ النظريــة** (الكتاب الرابع) ·

واني أرحب بكل حكم مستوحى من نقــد علمي حقــاً · أما أوهــام مايسمونه **الرأي العام** ، الذي لم أتساهل قط حياله ، فشعاري منه قبلا وبعداً هو حكمة الفلورنسي العظيم :

Segui il tuo corso, e lascié oir le genti ! (٤١)

لندن ، ٢٥ تموز ١٨٦٧ **كارل ماركس**

نشرت في كتاب ماركس « راس المال » ، هامبورغ ١٨٦٧ ·

نقلت الى العربية عن الترجمة الانكليزية ·

---

(٤١) تابع طريقك ، ودع الناس يثرثروا ! (الملهاة الالهية : المطهر : النشيد الخامس)·

كارل ماركس

مِنَ الكلمة الختاميّة للطبعَة الألمانيّة الثانية مِنَ الكِتاب الأول من رأس المال

٠ ٠ أما أن **الطريقة** المستخدمة في **رأس المال** لم تفهم الا قليلا ، فهذا مايتضح من المفاهيم المتناقضة المشكلة عنها٠وهكذا فان **المجلة الموضوعية**(٤٢) الصادرة في باريس تلومني لأني صنعت اقتصاداً سياسياً ميتافيزيائياً من جهة واحدة ، ومن الجهة الاخرى ـ تصوروا ! ـ لاني اقتصرت على تحليل نقدي للعناصر الفعلية ، بدلا من صياغة وصفات (كونتية ؟ (٤٣)) من أجل **طناجر** المستقبل ٠ اما تهمة الميتافيزيائية ، فاليكم مايرى فيها ن٠ي٠سيبر، استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة كييف :

« فيما يتعلق بالنظرية ، بالمعنى الحقيقي للكلمة ،فطريقة ماركس هي طريقة المدرسة الانكليزية كلها ، هي الطريقة الاستقرائية التي يشترك في محاسنها ومساوئها أعظم نظريي الاقتصاد السياسي » ٠(٤٤)

اما السيد موريس بلوك (٤٥) ، فقد اكتشف ان طريقتي تحليلية :
« يتخذ السيد ماركس مكانه ، بهذا المؤلف ، بين أسمى المفكرين التحليليين
Par cet Ouvrage, M.Marx se classe parmi les esprits analystiques les plus eminents.

ومن الطبيعي أن يزعق صنعة المحاضر اذن منددين بالسفسطائية الهيغلية ٠ أما **الرسول الاوروبي** الصادرة في سان بطرسبورغ (٤٦) فتعلن في مقال مخصص بأكمله لطريقة **رأس المال** أن أسلوبي في الاستقصاء واقعي في صرامة، لكن طريقتي في العرض هي ، من سوء الحظ ، على غرار الطريقة الجدلية الالمانية ، فتقول :

« يبدو للوهلة الاولى ، اذا أصدرنا حكمنا وفقاً لشكل العرض الخارجي ، أن ماركس مثالي راسخ ، وذلك بالمعنى

---

(٤٢) Revue Positiviste

(٤٣) نسبة الى أوغوست كونت ، صاحب المذهب الموضوعي ٠

(٤٤) ن٠٠ي سيبير : **نظرية ريكاردو عن القيمة وراس المال ، الخ** ٠٠ ، كييف ، ١١٧٨ ٠

(٤٥) **نظريو الاشتراكية في المانيا** ، مقتطفة من **مجلة الاقتصاديين** ، عدد تموز ـ آب ١٨٧٢٠
les Théoriciens du Socialisme en Allemagne, Extrait du Journal des Economistes, Juillet et Août 1872

(٤٦) : Vestnik Evrope عدد ايار ١٨٧٢ ، ص : ٤٢٧ ـ ٤٣٦ ٠

الالماني ، يعني بمعنى الكلمة السيء • وفي الحقيقة أنه أكثر واقعية بما لايقاس من معظم السابقين له في حقل الاقتصاد السياسي ••• اننا لانستطيع في حال من الاحوال ان ندعوه مثالياً • »

ولا أستطيع ان ارد على الكاتب الروسي بصورة أفضل من الاستشهاد ببعض المقتطفات من نقده بالذات ، وهي مقتطفات قد تثير اهتمام القارىء على أية حال • فبعد شاهد مأخوذ من مقدمتي لكتابي **نقد الاقتصاد السياسي** (برلين ١٨٥٩ ، ص : د ــ ز) ، حيث أناقش اساس طريقتي المادي ، يستطرد الكاتب كما يلي :

« ثمة شيء واحد يشغل ماركس : أن يجد قانون الظواهر التي يعنى بدراستها • ولايشغله هذا القانون الذي يتحكم في تلك الظواهر في شكلها الجامد وفي ترابطها خلال مرحلة تاريخية معينة • لا ، بل مايهمه فوق كل شيء هو قانون تبدلها ، قانون تطورها ، يعني قانون انتقالها من شكل الى آخر ، من مرتبة من العلاقات الى أخرى • واما يكتشف هذا القانون ، فانه يتفحص مفصلا النتائج التي يتظاهر بها في الحياة الاجتماعية ••• وهكذا لايقلق ماركس سوى لامر واحد : ان يبرهن ببحث علمي دقيق صارم على ضرورة مراتب معينة متتالية من العلاقات الاجتماعية ، وأن يثبت قدر المستطاع الوقائع التي تخدمه في نقطة الانطلاق ونقطة الاستناد • ويكفيه في سبيل ذلك ان يبرهن ، في وقت واحد ، على ضرورة التنظيم للامور الراهنة وضرورة تنظيم آخر لابد للتنظيم الاول من الانتقال اليه بصورة محتومة ، سواء آمنت الانسانية بذلك أم لم تؤمن ، وسواء وعته أم غفلت عنه • وانه لينظر الى الحركة الاجتماعية على أنها عملية من عمليات التاريخ الطبيعي ، عملية خاضعة لقوانين ليست مستقلة فحسب عن ارادة الانسان ووعيه واهدافه ، بل هي على العكس من ذلك تقرر ارادته ووعيه واهدافه جميعاً •• واذا كان العنصر الواعي يلعب دوراً ثانوياً حتى هذه الدرجة

في تاريخ الحضارة ، فمن البدهي ان النقد الذي تشكل الحضارة نفسها غرضاً له لايمكن ان يكون اي شكل أو أية نتيجة من الوعي أساساً له ٠ وهذا يعني أنه ليست الفكرة هي التي يمكن ان تفيد كنقطة انطلاق له ، بل الظاهرة المادية وحدها ٠ويكتفي مثل هذا النقد بأن يقابل، أن يجابه واقعاً ما بواقع آخر، وليس بالفكرة أبداً ، وكل مايتطلبه هو أن يكون الواقعان قد شوهدا بأقصى مايمكن من الدقة ، وان يشكلا تلقاء بعضهما بعضا ، في حقيقة الامر ، مرحلتين مختلفتين من التطـور ٠ بيـد أن أهم متطلباته هو أن تدرس سلسلة الظواهر ، ترتيب ظهورها على اعتبارها مراحل تطورية متتابعة ، بما لايقل عن ذلك من الدقة والصرامة ٠ ولكنه قد يقال ان القوانين العامة للحياة الاقتصادية هي واحدة ، ولا تبرح هي ذاتها على الدوام ، سواء أطبقت على الحاضر أم على الماضي دونما تفريق ٠ وهذا هو بالضبط ما ينكره ماركس ، فعنده ان مثل هذه القوانين المجردة لاوجود لها ٠٠٠ بل الامر على النقيض من ذلك، اذ لكل مرحلة تاريخية، في اعتقاده ، قوانينها الخاصة ٠٠ فلا يكاد المجتمع يتجاوز فترة معينة من التطور ، فهو في سبيل الانتقال من مرحلة الى أخرى، حتى يروح في الحال يخضع لقوانين أخرى ٠ وبكلمة واحدة ، فان الحياة الاقتصادية توفر لنا ظاهرة مماثلة للتطور في الفروع الاخرى من علم الحياة ٠٠٠ ولقد كان الاقتصاديون القـدماء يخطئون في تحديد القوانين الاقتصادية حين كانوا يقابلونها بقوانين الفيزياء والكيمياء ٠٠٠ فالتحليل الاشد تعمقاً للظواهر يبين ان العضويات الاجتماعية تتمايز بمقدار تمايز العضويات الحيوانية والنباتية ٠٠ بل الاكثر من ذلك ان الظاهرة الواحدة تخضع ٠٠٠ لقوانين مختلفة كل الاختلاف عندما تتبدل البنية الكاملة لهذه العضويات، عندما تتغير أعضاؤها الخاصة ،عندما يطرأ تبدل على الشروط التي تعمل فيها ، الخ ٠ فماركس ينكر مثلا ان يكون قانون السكان هو نفسه في كل زمان وكل مكان٠

وهو يؤكد على العكس من ذلك ان لكل مرحلة اقتصادية قانونها الخاص عن السكان ··· وان مايحدث في الحياة الاقتصادية يرتبط بدرجة انتاجية القوى الاقتصـــادية ··· فالعـلاقات الاجتماعية تتبدل مع التطورات المختلفة للقوة المنتجة ، مثلهـا مثل قوانينها المنظمة · وحين يتخذ ماركس وجهة النظر هذه كي يتفحص النظام الاقتصادي الرأسمالي ، فانه لايفعل سوى ان يصوغ بصورة علمية صارمة المهمة المفروضة على كل دراسة دقيقة للحياة الاقتصادية ··· وان القيمة العملية الخاصة بمثل هذه الدراسة هي كشفها عن القوانين المتحكمة في ولادة عضوية اجتماعية معينة ، وحياتها ، ونموها ، وموتها ، واستبدالها بعضوية اخرى أعلى منها · تلك القيمة هي التــي يتحلى بهـا مؤلف ماركس في واقع الامر · »

وحين يعرف الكاتب مايسميه طريقتي في الاستقصاء بمثل هذهالصورة المدهشة ، ويرى بكل هذا اللطف الى ممارستي لها ، فما عساه يعرف اذن سوى الطريقة الجدلية ؟ ومما لاريب فيه ان اسلوب العرض يجب ان يتميز عن أسلوب الاستقصاء · فعلى الاستقصاء ان يستملك المادة بكل تفاصيلها ، وأن يحلل مختلف أشكال تطورها ، وان يكتشف ترابطها الباطن · فاذا ما أنجزت هذه المهمة أمكن الالتفـات اذن الى عرض الحركـة الحقيقيـة في مجموعها · فاذا نجحنا في ذلك ، اذا ما انعكست حياة المادة التي هيموضوع البحث مثالياً كما في مرآة ، أمكن لهذا السراب عندئذ أن يحمل على الظن بأننا حيال تركيب قبلي (٤٧) خالص ·

ولا تختلف طريقتي الجدلية عن الطريقة الهيغلية في الاساس فحسب، بل هي بالاحرى نقيضها بالضبط · فعنـد هيغل أن حركـة الفـكر التي يشخصها باسم الفكرة هي خالقة الواقع ، هذا الواقع الذي لايعدو كونه شكل الفكرة الظاهري · وعندي ، على العكس ، ان حركة الفكر ليستسوى

---

(٤٧) A priori

انعكاس الحركة الحقيقية ، المنقولة الى دماغ الانسان والمترجمة فيه ٠

ولقد انتقدت الناحية الصوفية في الجدلية الهيغلية قبل حوالي ثلاثين عاماً ، حين كانت هذه الجدلية هي الزي السائد ٠ بيد أن الجيل الناشىء، الشرس ، المدعي ، التافه ، الذي يسن القوانين اليوم في المانيا المثقفة ، كان يلذ له يوم كنت أكتب المجلد الاول من **رأس المال** ان ينعت هيغل على طريقة الشجاع موسى مندلسون الذي كان ينعت سبينوزا ، أيام ليسنغ ، «بالكلب الفطسان » ٠ ولذا فقد أعلنت على الملأ اني تلميذ ذلك المفكر العظيم ، بل بلغ الامر بي ، في الفصل الخاص بنظرية القيمة ، حتى درجة الاستعارة ، بشيء من التلاعب ، من طريقته الخاصة في التعبير ٠ ان ما تعانيه الجدلية من تشويه على يدي هيغل لا يمنعه في حال من الاحوال عن كونه السابق الى عرضها في حركتها العامة بصورة واضحة ومفهومة ٠ ان الجدلية تقف على رأسها عنده ، ويكفينا ان نوقفها على قدميها كي نميز لبها العقلاني عن القشرة الصوفية ٠

ولقد أصبحت الجدلية في مظهرها الصوفي زياً ألمانياً ، اذ كان يلوح أنها تمجد الاشياء القائمة ٠ أما في مظهرها العقلاني فهي فضيحة وفظاعة بالنسبة الى المملكة البورجوازية ومفكريها العقائديين ، لانها تتضمن ، في تفهمها للاشياء الراهنة واعترافها بها ، فكرة انكارها المحتوم في الوقت نفسه ، فكرة دمارها الضروري ، ولانها تنظر الى كل شيء اجتماعي متطور تاريخياً في حركته المائعة ، وبالتالي تأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذا الشكل الانتقالية ووجوده المؤقت على السواء ، فانها لا تلتزم بأي شيء أو تخضع له ، بل هي بحكم جوهرها نقدية وثورية معاً ٠

ان التناقضات اللاصقة بحركة المجتمع الرأسمالي تفرض ذاتها على البورجوازي العملي بصورة عنيفة عن طريق تقلبات الصناعة الحديثة خلال دورها الدوري الذي تشكل الازمة العامة نقطته الغمية ٠ واننا لنشاهد منذ الان أعراضها المخبرة ٠ انها تقترب من جديد ٠ ولما كانت ستمتد الى كل مكان وتبلغ شدة عظيمة ، فانها منتهية بالضرورة الى ادخال الجدلية

حتى في رؤوس الدجالين الذين نبتوا مثل الفطور في الامبراطورية المقدسة البروسية الالمانية الجديدة ٠

لندن ، ٢٤ كانون الثاني ١٨٧٣ **كارل ماركس**

نشرت في الطبعة الالمانية الثانية من كتاب ماركس « رأس المال » ٠
نقلت الى العربية عن الترجمة الانكليزية ٠

★ ★ ★

كارل ماركس

الإتجاه التاريخي للتجميع الرأسمالي

الفصل الثاني والثلاثون

مِن الكتاب الأول من رأس المال

الام ينتهي اذن التجميع البدئي لرأس المال ، أعني تكونه التاريخي؟ اذا تركنا جانباً التحول المباشر للعبيد والرقيق الى عمال مأجورين ، الامر الذي لايعدو كونه اذن مجرد تبدل شكلي ، فانه لايعني سوى شيء واحد، ألا وهو نزع ملكية المنتجين المباشرين ، يعني انحلال الملكية الخاصةالقائمة على اساس عمل صاحبها • ان الملكية الخاصة ، بوصفها نقيضاً للملكية الاجتماعية ، للملكية الجماعية ، لاتوجد الا حيث تخص وسائط الانتاج وشروط العمل الخارجية اشخاصاً مفردين • بيد أن للملكية الخاصة طابعاً مختلفاً حسبما يكون هؤلاء الاشخاص المفردون شغيلة أم لا • وان المظاهر غير المعدودة التي تتحلى بها للوهلة الاولى انما توافق المراحل المتوسطة القائمة بين هذين النقيضين • ان ملكية الشغيل الخاصة لوسائط انتاجه هي أساس الصناعة الصغرى ، سواء أكانت زراعية ، أم مانيفاكتورية ، أم كليهما معاً • وان الصناعة الصغرى هي ، بدورها ، شرط أساسي من أجل تطور الانتاج الاجتماعي ومن أجل الفردية الحرة التي يتمتع بها الشغيل نفسه • ومن المؤكد ان هذا الاسلوب الصغير في الانتاج قد وجد كذلك في ظل العبودية ، والرق ، وحالات التبعية الاخرى ، لكنه لايزدهر ، ويفجر كل طاقاته ، ويبلغ شكله الكلاسيكي المناسب ، الا حيث يكون الشغيل المالك الخاص لوسائل عمله التي يشغلها بنفسه : الفلاح للارض التي يزرعها ، والحرفي للاداة التي يستخدمها بكل حذق ومهارة • وان هذا الاسلوب في الانتاج يفترض تجزئة الارض ، وبعثرة وسائط الانتاج الاخرى• ومثلما هو ينفي تمركز وسائط الانتاج هذه ، فانه ينفي كذلك التعاون ، وتقسيم العمل داخل كل عملية منفصلة من الانتاج ، واشراف المجتمع على قوى الطبيعة وتطبيقه اياها بصورة منتجة ، والتطور الحر للقوى الانتاجية الاجتماعية • انه لايتفق سوى مع نظام من الانتاج ومجتمع يتحركان ضمن قيود ضيقة وبدائية بصورة تزيد او تنقص • وان الاستمرار في هذا الاسلوب الى مالانهاية ليعني ، كما يقول بيكور بحق ، « فرض حالة عمومية من العجز » (To Decree universal mediocrity) • انه يجلب ، في مرحلة معينة من تطوره ، الوسائط المادية لانحلاله الذاتي ، ومنذئذ تنبثق أهواء جديدة وقوى جديدة في قلب المجتمع ، بيد أن التنظيم الاجتماعي القديم

يغلها ويكبتها . انه لينبغي القضاء عليه ، وانه ليقضى عليه . وان القضاء عليه ، يعني تحويل وسائط الانتاج الفردية والمتناثرة الى وسائط انتاج متمركزة اجتماعيا ، تحويل ملكية الكثيرين القميئة الى ملكية القليلين العملاقة ، نزع الملكية العقارية لجماهير الشعب الغفيرة ، وحرمانهم من وسائط المعيشة ، ومن وسائط العمل ، ان هذا الحرمان الرهيب والمؤلم الذي يفرض على جماهير الشعب يشكل استهلال تاريخ رأس المال . وانه ليشتمل على سلسلة من الوسائط الجذرية التي لم نناقش منها سوى تلك التي كان لها دوي في عصرها بوصفها وسائط التجمع البدئي لرأس المال . ولقد تم نزع ملكية المنتجين المباشرين في وحشية لاتعرف الرحمة ، وبدافع من اكثر الاهواء دناءة ، وخسة ، وانحطاطاً ، وبشاعة . ان الملكية الخاصة المكتسبة بعرق الجبين ، المؤسسة اذا جاز التعبير على انصهار الفرد الكادح المنعزل والمستقل مع شروط عمله ، تأخذ مكانها الملكية الخاصة الرأسمالية، القائمة على أساس استثمار عمل الآخرين الحر اسمياً ، يعني العمل المأجور(٤٨) .

ولا تكاد عملية التحويل هذه تحلل المجتمع القديم من قمته حتى قاعه بصورة كافية ، ولايكاد الشغيلة يتحولون الى بروليتاريين ، ووسائل عملهم الى رأسمال ، ولايكاد الاسلوب الرأسمالي في الانتاج ينهض على قدميه ، حتى ترتدي العملية اللاحقة التي قوامها تصيير العمل اجتماعياً وتحويل الأرض ووسائط الانتاج الاخرى الى وسائط انتاج مستثمرة اجتماعياً ، وبالتالي وسائط انتاج جماعية ، مثلها في ذلك مثل العملية المتصلة من نزع ملكية الملاكين الخاصة ، حتى ترتدي هذه العملية اذن شكلا جديدا . ان من يجب أن تنتزع ملكيته الان لم يبق ذلك العامل الذي يشتغل لحسابه، بل ذلك الرأسمالي الذي يستثمر عدداً كبيراً من العمال . ويتم انتزاع

---

(٤٨) اننا في ظرف اجتماعي جديد تماما ... اننا نتجه نحو فصل كل نوع من الملكية عن كل نوع من العمل » . (Nous sommes dans une condition tout à fait nouvelle de la société nous tendons à séparer tout espeèce de propriété D'avec tout espece de travail) .

سيسموندي : **مبادىء الاقتصاد السياسي الجديدة** ، المجلد الثاني ، ص:٤٣٤ .

الملكية هذا بواسطة القوانين المحايثة للانتاج الرأسمالي نفسه ، بفعل مركزة رأس المال • ان رأسمالياً واحداً يقتل دائماً عدداً كبيراً من الرأسماليين الأخرين • ويتطور الان بصورة متزايدة ، جنباً الى جنب مع تلك المركزة ، أو هذا القضاء من قبل قلة من الرأسماليين على كثرة منهم ، الشكل التعاوني لعملية العمل ، وتطبيق العلم التقني الواعي ، وزراعة الارض المنظمة ، وتحويل أدوات العمل الى ادوات عمل غير قابلة للاستخدام الا بصورة جماعية ، وتوفير مختلف وسائط الانتاج باستخدامها كوسائط انتاج عمل مركب ، عمل مضير اجتماعياً ، وتشابك سائر الشعوب في شبكة السوق العالمية ، يضاف اليها جميعاً الطابع الدولي للنظام الرأسمالي • ومع التناقص المستمر في عدد طغاة رأس المال ، هؤلاء الذين يستولون على سائر محاسن هذه العملية التحويلية ويحتكرونها، يتعاظم البؤس، والاضطهاد ، والعبودية، والانحطاط ، والاستثمار • بيد ان هذه الاشياء جميعاً تترافق بتعاظم ثورة الطبقة العاملة ، وهي طبقة يتزايد عددها على الدوام ، وتنظمها وتوحدها وتلقنها الانضباط نفس آلية عملية الانتاج الرأسمالي بالذات • ان احتكار الرأسمال يصبح عقبة في سبيل اسلوب الانتاج الذي انبثق وازدهر في رفقته وفي ظله • واخيراً تبلغ مركزة وسائل الانتاج وعملية تصيير العمل جماعياً نقطة تصبحان فيها غير متوافقتين مع غلافهما الرأسمالي • ويتمزق هذا الغلاف ، ويقرع ناقوس الملكية الخاصة الرأسمالية ، واذا نازعو الملكية تنتزع ملكيتهم منهم •

ان الإسلوب الرأسمالي في الاستملاك ، وهو نتيجة للاسلوب الرأسمالي في الانتاج ، ينتج الملكية الخاصة الرأسمالية • وهذا هو الانكار الاول للملكية الخاصة الفردية بوصفها قائمة على أساس عمل المالك • بيد ان الانتاج الرأسمالي يولد ، بحتمية قانون طبيعي ، انكاره الخاص • وذلك هو انكار الانكار • وهذا الانكار للانكار لايقيم ملكية المنتج الخاصة من جديد، بل يمنحه ملكية فردية قائمة على اساس مكتسبات العصر الرأسمالي ، يعني على التعاون ، وعلى الملكية الجماعية للارض ووسائط الانتاج •

ان تحويل الملكية الخاصة المتناثرة ، الناشئة عن العمل الفردي ، الى

ملكية خاصة رأسمالية هو بطبيعة الحال عملية أطول أجلا ، وأشد عنفاً ، وأكثر صعوبة بما لايقاس من تحويل الملكية الخاصة الرأسمالية ، القائمة سلفاً ، بصورة عملية ، على اساس الانتاج المصير اجتماعيا ، الى ملكيـــة اجتماعية • فقد كان عدد قليل من اللصوص ينزعون في الحالة الاولى ملكية جماهير الشعب ، اما في الحالة الاخيرة فان جماهير الشعب هي التي تنزع ملكية عدد قليل من اللصوص (٤٩) •

نشر في كتاب ماركس « رأس المال » ، هامبورغ ١٨٦٧ •

نقل الى العربية عن الترجمة الانكليزية •

---

(٤٩) « ان رقي الصناعة الذي حافزه غير الارادي هو البورجوازية يستبدل بانعزال العمال الناتج عن تزاحمهم اتحادهم الثوري الناشيء عن تضامنهم • وهكذا فان تقدم الصناعة الكبرى يزلزل تحت اقدام البورجوازية الاسس نفسها التي شادت عليها نظام انتاجها وتملكها • فما تنتجه البورجوازية قبل كل شيء هو اذن حفارو قبرها ، فسقوطها وانتصار البروليتاريا أمران على قدر متساو من الحتمية ••• ليس بين جميع الطبقات التي تقف الان امام البورجوازية وجها لوجه الا طبقة واحدة ثورية حقا ، الا وهي البروليتاريا • فالطبقات الاخرى تنحط وتهلك مع نمو الصناعة الكبرى ، اما البروليتاريا فهي ــ على عكس ذلك ــ نتاجها الخاص الاساسي ••• والطبقة الوسطى المؤلفة من صغار أصحاب العمل ، والباعة بالمفرق ، والحرفيين والفلاحين، تحارب البورجوازية كي تنقذ من الفناء وجودها من حيث هي طبقات متوسطة • فهي ليست ثورية اذن ، بل محافظة ، بل هي اكثر من محافظة ، اي رجعية ، لانها تحاول ان ترجع التاريخ القهقرى وتسير بدولاب التطور الى الوراء » • (كارل ماركس وفريديريك انجلز ، **بيان الحزب الشيوعي** ، لندن ١٨٣٨ ، الطبعة الالمانية الاولى ص : ١١ و ٩) •

فريديريك انجلز

رأس المال

لكارل ماركس

منذ كان على وجه البسيطة رأسماليون وعمال لم يصدر كتاب يملك بالنسبة الى العمال الاهمية التي يملكها هذا الكتاب الذي بين أيدينا • ان العلاقة بين رأس المال والعمل ، وهي المحور الذي يدور حوله كل نظامنا الاجتماعي الراهن ، تعالج هنا بصورة علمية للمرة الاولى ، وفضلا عن ذلك بشمول ودقة لايمكن ان يتوفرا الا لبحاثة ألماني • ومهما تكن كتابات أوين وسان سيمون وفوريه ذات قيمة اليوم وغداً ـ فقد كان مقدراً لرجل ألماني ان يرتقي الى تلك الذروة التي يمكن منها رؤية حقل العلاقات الاجتماعية الحديثة كله بوضوح تام وبنظرة جامعة ، تماما مثلما تشاهد مناظر الجبل السفلية من قبل مراقب يقف على قنته العليا •

ان الاقتصاد السياسي قد علمنا حتى الأن ان العمل هو مصدر الثروة كلها ومقياس سائر القيم ، بحيث أن حاجتين كلف انتاجهما نفس الوقت من العمل تملكان القيمة نفسها ويجب كذلك ان تقايضا الواحدة بالاخرى ، مادامت القيم المتساوية هي ، وسطياً ، القيم الوحيدة التي يمكن مقايضتها • وعلى أية حال ، فانه يعلم في الوقت نفسه انه يوجد نوع من العمل المخزون ، وهو يسميه رأسمالا ، وأن هذا الرأسمال ، بفضل المصادر الثانوية المحتواة فيه ، يرفع انتاجية العمل الحي مائة ضعف وألف ضعف، ويطالب بالمقابل ببعض التعويض الذي يسمى ربحاً أو كسباً• ونعرف جميعاً ان ذلك يحدث في حقيقة الامر بطريقة تصبح معها أرباح العمل المخزون ، الميت ، متعاظمة الحجم أبداً ، في حين تتناقص أجور العمل الحي باستمرار، وينمو دون انقطاع عدد العمال الذين يعيشون على الاجور وحدها ، وهم يعانون العوز والبؤس ابداً • كيف السبيل الى حل هذا التناقض ؟ كيف يمكن ان يتبقى ربح للرأسمالي اذا كان العامل يتقاضى كامل قيمة العمل الذي يضيفه الى المنتج ؟ ومع ذلك فلابد ان يكون الامر كذلك ، مادامت المقايضة لاتتم الا بين قيم متعادلة • وبالمقابل ، كيف يمكن ان تتم مقايضة القيم المتعادلة ، كيف يمكن للعامل ان يتقاضى كامل قيمة منتجه اذا كان هذا المنتج يقتسم ، كما يوافق كثيرون من الاقتصاديين ، بينه وبين الرأسماليين ؟ لقد كان الاقتصاد عاجزاً حتى الوقت الراهن حيال هذا

التناقض ،وهو يكتب او يتلعثم بعبارات لاتعني شيئاً • بل ان نقاد الاقتصاد السابقين لم يتمكنوا ايضا ان يعملوا شيئاً سوى التشديد على هذا التناقض، ولم يتوصل اي منهم الى حله ، حتى جاء ماركس أخيراً فرسم العملية الذي ينشأ ذلك الربح من جرائها ، متتبعاً إياها حتى المهد ، وبذلك غمر بالنور كل شيء •

وحين ترسم ماركس تطور رأس المال ، فقد انطلق من هذا الواقع البسيط والواضح بصورة مرموقة ، ألا وهو ان الرأسماليين يزيدون قيمة رأسمالهم بواسطة المبادلة ، فهم يبتاعون البضائع بمالهم ، ومن بعد يبيعونها لقاء مبلغ يزيد عما كلفتهم من مال • ومثال ذلك ان احد الرأسماليين يبتاع قطناً بمبلغ ١٠٠٠ تالر ثم يعود فيبيعه بمبلغ ١١٠٠ تالر « فيكسب هكذا مبلغ ١٠٠ تالر • ان هذه الزيادة على الرأسمال الاصلي هي مايسميه ماركس **القيمة الفائضة** • وما هو منشأ هذه القيمة الفائضة ؟ ان القيم المتساوية وحدها ، وفقاً لافتراض الاقتصاديين ، قابلة للمبادلة ، وهذا صحيح بكل تأكيد في مجال النظرية المجردة • وهكذا فان شراء القطن وبيعه من جديد لايمكن ان يثمرا قيمة فائضة اكثر مما تثمر مبادلة تالر فضي لقاء ثلاثين غروشناً فضياً ، ثم اعادة مبادلة النقود الصغيرة بالتالر الفضي ، وهي عملية لاتزيد من ثروة المرء او تنقص منها • لكن القيمة الفائضة لايمكن ان تنشأ أيضاً عن كون البائعين يبيعون البضائع بأكثر من قيمها او عن كون الشارين يشترونها بأقل من قيمها ، لان كل امرىء هو بائع تارة وشار تارة اخرى، وبالتالي فان الامور ستتوازن بالضرورة من جديد • كذلك لايمكن ان تنشأ هذه القيمة الفائضة عن كون البائعين والشارين يتجاوزون بعضهم بعضاً بصورة متبادلة ، لان ذلك لن يخلق أية قيمة جديدة أو قيمة فائضة ، بل كل مايؤدي اليه هو تقسيم رأس المال الموجود بصورة متباينة بين الرأسماليين • فعلى الرغم من أن الرأسمالي يبتاع البضائع بقيمها ويبيعها بقيمها ، فانه يحصل على قيمة أكبر مما بذل • كيف يحدث ذلك ؟

ان الرأسمالي يصادف في سوق البضائع في الظروف الاجتماعية الراهنة **بضاعة** تتحلى بصفة مخصوصة ، ألا وهي أن **استخدامها يشكل مصدراً لقيمة جديدة ، هو خلق لقيمة جديدة،** وهذه البضاعة هي **قوة العمل** •

وما هي قيمة قوة العمل ؟ ان قيمة أية بضاعة تقاس بما يتطلبه انتاجها

من عمل · وان قوة العمل لتتوفر في صورة العامل الحي الذي يتطلب مقداراً محدداً من وسائط المعيشة من أجل وجوده ومن أجل معيشة عائلته على حد سواء ، وهو مايؤمن استمرار قوة العمل بعد وفاته أيضاً · وبالتالي فان زمن العمل الضروري من اجل انتاج وسائط المعيشة هذه يمثل قيمة قوة العمل · ويدفع الرأسمالي ثمن هذه القيمة أسبوعياً ويبتاع لقاء ذلك استخدام عمل الشغيل لفترة اسبوع واحد · وان السادة الاقتصاديين يتفقون معنا تماماً حتى هذه النقطة فيما يتعلق بقيمة قوة العمل ·

وهذا الرأسمالي الان يشغل عامله · ولسوف ينجز العامل خلال فترة معينة من الزمن مقداراً من العمل يساوي ماتمثله أجرته الاسبوعية · ولنفترض ان أجرة العامل الاسبوعية تمثل ثلاثة أيام من العمل ، فاذا بدأ العامل يشتغل يوم الاثنين اذن ، فانه **سيعوض** الرأسمالي حتى مساء الاربعاء عن **كامل قيمة الاجرة المدفوعة** · لكن هل يتوقف عن العمل عندئذ ؟ أبداً · ان الرأسمالي قد ابتاع عمله **الاسبوعي** ، فلابد للعامل من الاستمرار في العمل خلال الايام الثلاثة الأخيرة أيضاً · وان هذا **العمل الفائض** الذي ينجزه الشغيل زيادة على العمل اللازم من أجل التعويض عن أجوره هو **مصدر القيمة الفائضة** ، أو الربح ، هو مصدر زيادة رأس المال النامية أبداً ·

لاتقولوا انها فرضية اعتباطية أن نقول ان العامل يشتغل خلال ثلاثة أيام لقاء مايتقاضاه من أجور ويشتغل الايام الثلاثة الاخرى لحساب الرأسمالي · فليس من الاهمية بمكان مطلقاً ، هنا ، ان يتطلب الامر منه ثلاثة أيام بالضبط ، أو يومين أو أربعة أيام ، كي يعوض عن أجوره ، اذ يختلف ذلك وفقاً للظروف · ان لب الموضوع هنا هو ان الرأسمالي ينتزع ، بالاضافة الى العمل الذي يدفع ثمنه ، عملا **لايدفع ثمناً له** ، وهذا ليس افتراضاً اعتباطياً ، لانه حين لايبقى في مقدور الرأسمالي ان ينتزع من العامل ، في سياق الزمن ، سوى مقدار من العمل يساوي مايدفعه من أجور ، فانه سيغلق دكانه اذن ، مادام ربحه كله سيذهب في حقيقة الامر هباء منثوراً ·

ان لدينا هنا حل تلك التناقضات جميعاً · ان منشأ القيمة الفائضة (التي يشكل ربح لرأسمالي جزءاً هاماً منها) قد اتضح الآونة وصار

طبيعياً تماماً · ان الرأسمالي يدفع قيمة قوة العمل ، لكن هذه القيمة هي أقل كثيراً من تلك القيمة التي يتدبر الرأسمالي أمره كي ينتزعها من قوة العمل ، وان هذا الفارق ، هذا **العمل غير المدفوع الاجرة** ، هو بالضبط مايشكل حصة الرأسمالي ، أو اذا توخينا المزيد من الدقة حصة الطبقة الرأسمالية · ذلك انه حتى الربح الذي حققه تاجر القطن من قطنه في المثال السابق الذكر لابد أن يتشكل من عمل غير مدفوع الاجرة ، وذلك اذا لم ترتفع اسعار القطن · فلابد ان التاجر باع صناعياً قطنياً قادراً على انتزاع ربح خاص به من منتجه بالاضافة الى المائة تالر ، وبالتالي فانه يتقاسم واياه العمل غير المدفوع الاجرة الذي استولى عليه · وعلى العموم ، فان هذا العمل غير المدفوع الاجرة هو الذي يؤمن معيشة سائر اعضاء المجتمع غير العاملين · وان الضرائب الحكومية والبلدية ، بقدر ما تصيب الطبقة الرأسمالية ، ومثلها الايجار العقاري الخاص بملاكي الارض ، الخ ·· ، تدفع جميعاً منه ، كما ان النظام الاجتماعي الراهن يرتكز برمته عليه ·

ومهما يكن من أمر ، فانه من السخف ان نفترض ان العمل غير المدفوع الاجرة لا ينشأ الا في الظروف الراهنة حيث يتحقق الانتاج على يد الرأسماليين من جهة واحدة وعلى يد العمال المأجورين من جهة أخرى · ان الامر على النقيض من ذلك ، اذ أن الطبقة المضطهدة قد اضطرت في سائر الازمان ان تنجز عملا غير مدفوع الاجرة · فطوال كل تلك المرحلة المديدة التي كانت العبودية فيها الشكل السائد لتنظيم العمل ، كان العبيد مضطرين الى انجاز عمل أكبر كثيرا مما يرد اليهم في صورة وسائط المعيشة · وكانت تلك هي الحال ايضا في حكم نظام الرق ، وحتى الغاء عمل السخرة الفلاحية · وفي الحقيقة ان الفارق يبرز هنا بصورة ملموسة بين الزمن الذي يعمل الفلاح خلاله من أجل معيشته الخاصة وبين العمل الفائض من أجل سيد المقاطعة ، وذلك بالضبط لان هذا العمل الاخير ينجز بصورة منفصلة عن العمل السابق · ولقد تغير الشكل الآن ، لكن الجوهر باق ، ومادام « قسم من المجتمع يملك احتكار وسائط الانتاج ، فانه لابد للشغيل ، سواء أكان حراً أم لا ، ان يضيف الى زمن العمل الضروري من أجل معيشته الخاصة زمناً

«اضافياً من العمل كي ينتج وسائط المعيشة من أجل اصحاب وسائط الانتاج» •
(ماركس ، **رأس المال** ، ٢٠٢) (٥٠) •

- ٢ -

رأينا في المقالة السابقة ان كل عامل يستخدمه احد الرأسماليين يقوم بنوعين من العمل : انه يعوض خلال قسم من زمن عمله الاجور التي يقدمها الرأسمالي اليه ، ويسمي ماركس هذا القسم من عمله **العمل الضروري** • لكنه لابد له فيما بعد من مواصلة العمـل ، وهو ينتج خلال هـذا الزمن **القيمة الفائضة** من أجل الرأسمالي ، ويشكل قسم هام منها الربح • وان هذا القسم من العمل يسمى العمل الفائض •

فلنفترض ان العامل يشتغل ثلاثة أيام من الاسبوع كي يعوض عن أجوره وثلاثة أيام كي ينتج القيمة الفائضة من أجل الرأسمالي • ان ذلك يعني ، بعبارة اخرى ، ان العامل يشتغل ، اذا كان يوم العمل يضم اثنتي عشرة ساعة ، ست ساعات يومياً من أجل أجوره ، وست ساعات من أجل انتاج القيمة الفائضة • ولايستطيع المرء ان يحصل من الاسـبوع الواحـد سوى على ستة ايام ، او على الاكثر سبعة أيام اذا ضم يوم الاحد اليه ، لكن المرء يستطيع ان يستخرج ست ، او ثماني ، أو عشر ، او اثنتي عشرة ، أو خمس عشرة ساعة من العمل ، بل اكثر من ذلك ، من كل يوم واحد من العمل • ويبيع العامل الرأسمالي يوماً من العمل لقاء أجوره اليومية • لكن **ماهو يوم العمل** ؟ ثماني ساعات أم ثماني عشرة ساعة ؟

ان من مصلحة الرأسمالي ان يطيل يوم العمل قدر امكانه • فبقدر مايطول يوم العمل تزداد القيمة الفائضة المنتجة • وان العامل ليشعر بحق أن كل ساعة من العمل يشتغل فيها زيادة على ماينبغي من أجل التعويض عن أجوره تنتزع منـه ظلماً وعدواناً ، وهو يتعلم من التجربـة الشخصية المريرة معنى العمل خلال ساعات زائدة • ان الرأسمالي يناضل من أجل ربحه ، والعامل من أجل صحته ، من أجل بضع ساعات من الراحة اليومية ،

---

(٥٠) كارل ماركس ، **رأس المال** ، الكتاب الاول ، المجلد الاول ، ص : ٥٤٠ ، منشورات دار اليقظة العربية بدمشق •

كي يكون في مقدوره الانخراط في فعاليات انسانية أخرى أيضا ، بالاضافة الى العمل والنوم والطعام • ويمكن ان نلاحظ بصورة عابرة ان الامر لايتوقف مطلقاً على الارادة الطيبة للرأسماليين الفرادى ،فيرغبون فيالانخراط في هذا الصراع أم يرغبون عنه ، مادامت المنافسة تجبر حتى أكثرهم غيرية على الانضمام الى زملائه وتجعل قاعدتهم السارية المفعول الحصول على أطول زمن عمل ممكن •

ان الصراع من أجل تحديد يوم العمل قد استمر منذ ظهر العمال الاحرار لاول مرة في حلبة التاريخ حتى يومنا الراهن • وان أياماً تقليدية متنوعة من العمل تسود في الصناعات المتنوعة ، لكنه نادراً ما تنفذ فيحقيقة الامر • ولايمكن للمرء ان يقول حقاً ان هناك يوماً طبيعياً من العمل الا حيث يحدد القانون يوم العمل ويراقب تطبيقه • ولم يتحقق ذلك حتى الآن ، على وجه التقريب ، الا في مناطق المعامل في انكلترا ، فقد حدد هنا يوم عمل من عشر ساعات (عشر ساعات ونصف الساعة خلال خمسة أيام ، وسبع ساعات ونصف الساعة في يوم السبت) من أجل سائر النساء واليفعان من سن الثالثة عشرة حتى الثامنة عشرة ، ومادام الرجال لايستطيعون العمل بدونهم ، فان يوم العمل من عشر ساعات يشملهم هم أيضاً • ولقد كسب العمال الصناعيون الانكليز هذا القانون طوال سنوات من العناء ، بفضل الصراع الاشد عناداً واستمراراً ضد أصحاب المعامل ، وبفضل حرية الصحافة ، وحق التجمع والاجتماع ، وكذلك بفضل الانتفاع البارع من الانقسامات في الطبقة الحاكمة نفسها • ولقد أصبح هذا اليوم حرز العمال الانكليز ، وامتد تدريجياً حتى شمل سائر الفروع الهامة من الصناعة ، وشمل خلال السنة الاخيرة (٥١) **سائر الصناعات على وجه التقريب ،** على الاقل سائر الصناعات التي تستخدم النساء والاطفال • وان المؤلف الراهن يحتوي على أكثر المعلومات شمولا بخصوص تاريخ هذا التنظيم التشريعي ليوم العملفي انكلترا• ولابد للريخستاغالالماني الشمالي القادم ان يناقش هو الآخر تنظيمات المعامل ، وعطفاً عليها تنظيم العمل الصناعي • واننا لنأمل ألا يعمد اي من النواب الذين انتخبهم العمال الى

---

(٥١) يقصد عام ١٨٦٧

مناقشة هذا القانون قبل أن يطلع اطلاعاً جامعاً على كتاب **ماركس • ان لدينا ههنا أشياء كثيرة نحققها** • فالانقسامات داخل الطبقات الحاكمة هي في مصلحة العمال اكثر مما كانت في انكلترا قط ، لان **الاقتراع العام يجبر الطبقات الحاكمة على التودد الى العمال** • وان اربعة او خمسة ممثلين عن البروليتاريا يشكلون **قوة** في مثل هذه الظروف اذا عرفوا كيف يستغلون مركزهم ، اذا عرفوا قبل كل شيء ماهي الامور المطروحة على بساط البحث مما لاتعرفه البورجوازية • ويقدم كتاب ماركس اليهم ، لهذا الغرض ، كل المعلومات اللازمة وهي جاهزة للاستخدام •

ولسوف نتجاوز عدداً من الاستقصاءات اللاحقةالرائعة جداً ،وأهميتها من المرتبة النظرية في الدرجة الاولى ، ونتوقف فقط عند الفصل الاخيرالذي يعالج تجميع رأس المال • انه يبين هنا ان الاسلوب الرأسمالي في الانتاج ، يعني ذلك الانتاج الذي يقوم به الرأسماليون من جهة واحدة والعمال المأجورون من جهة اخرى ، لايجدد فحسب انتاج رأسمال الرأسمالي باستمرار ، بل يجدد كذلك، في الوقتنفسه، انتاج بؤس العمال باستمرار• وهكذا فقد اتخذت الاحتياطات كي يوجد بصورة دائمة ، من جهة واحدة ، رأسماليون هم أصحاب سائر وسائط المعيشة ، وجميع المواد الخام ، وأدوات العمل كلها ، ومن جهة ثانية جمهرة العمال الغفيرة ، هؤلاء الملزمين ببيع اولئك الرأسماليين قوة عملهم لقاء مقدار من وسائط المعيشة يكفيهم بالضبط في أحسن الاحوال من أجل البقاء في حالة القدرة البدنية ومن أجل تنشئة جيل جديد من البروليتاريين الصالحين جسدياً • بيد أن رأس المال لايجدد ذاته فحسب ، بل هو يزداد ويتكاثر باستمرار ـ وبالتالي يتعاظم سلطانه على طبقة العمال غير المالكة • ومثلما يتجدد هو نفسه على نطاق متعاظم أبداً ، كذلك يجدد الاسلوب الرأسمالي الحديث في الانتاج طبقة العمال غير المالكين على نطاق متعاظم أبداً أيضاً، وفي اعداد متزايدة باستمرار» •• ان تجميع رأس المال يجدد علاقة رأس المال على نطاق متدرج : المزيد من الرأسماليين او رأسماليون أكبر في الطرف الواحد ، والمزيد من العمال المأجورين في الطرف الاخر ••• **وبالتالي فان تجميع رأس المال هو زيادة**

البروليتاريا ٠ » (**رأس المال** ، ص : ٦٠٠) (٥٢) وعلى أية حال ، فمادام تقدم الآلات ، وتحسين الزراعة ، الخ ٠٠ قد أنقصت أكثر فأكثر عدد العمال الضروري من أجل انتاج المقدار نفسه من المنتجات ، ومادام هذا الاتقان ـ يعني هذه العملية من الاستغناء عن العمـال ، ينمو بسرعـة اعظم حتى من الرأسمال النامي ، فالام يصير هذا العدد المتعاظم ابداً من العمال ؟ انهم يشكلون جيشاً احتياطياً صناعياً تدفع له الاجور ، حين تسوء الاعمال أو تعتدل ، دون قيمة عمله ، وهو يستخدم بصورة غير منتظمة أو يترك لتعنى به الاغاثة العامة ، لكنه لاغنى عنه بالنسبة الى الطبقة الرأسمالية حين تنتعش الاعمال بصورة مخصوصة ، كما يتضح ذلك بصورة ملموسة في انكلترا ـ لكنه يخدم في سائر الظروف من أجل كسر قوة المقاومة عند العمال المستخدمين بانتظام ومن أجل ابقـاء أجورهم منخفضـة ٠ « بقدر ما تتعاظم الثـروة الاجتماعية ٠٠٠ يكثر السكان الفائضـون نسبياً ، أو الجيش الاحتياطي الصناعي ٠ لكنه بقدر مايكبر هذا الجيش الاحتياطي بالقياس الى جيش العمل الفعال (المستخدم بانتظام) ، تعظم كتلة السكان الفائضين المثبتين (الدائمين)، او فئة العمال الذين يتناسب بؤسهم عكساً مع حاجتهم الاليمة الى العمل ٠ وأخيراً فبقدر مايزداد عدد العاطلين من الطبقة العاملة ،والجيش الاحتياطي الصناعي ، ينمو العوز الرسمي ويتسع ٠ هذا هو القانون العام المطلق للتجميع الرأسمالي » ٠ (**رأس المال** ، ص : ٦٣١) (٥٣) ٠

ان هذه القوانين المثبتة علمياً بكل دقة ـ والاقتصاديون الرسميون يبذلون عناية كبرى في عدم الاقدام حتى على مجرد محاولة دحضها ـ هي بعض القوانين الرئيسية الخاصة بالنظام الاجتماعي الرأسمالي الحديث ٠ لكن أتكون تلك هي القصة بأسرها ؟ أبداً ٠ ان ماركس يشدد بحدة على الجوانب السيئة من الانتاج الرأسمالي ، لكنه يثبت بصورة واضحة ، وبما لايقل اصراراً عن ذلك ، أن هذا الشكل الاجتماعي قد كان ضرورياً من أجل تطوير قوى المجتمع الانتاجية حتى مستوى يمهد لقيام تطور متساو لائق بالمخلوقات الانسانية من أجل سائر اعضاء المجتمع ٠ ان سائر الاشكال الاجتماعيـة

---

(٥٢) كارل ماركس ، **رأس المال** ، الكتاب الاول ، المجلد الثالث ، ص : ٨٤ ، منشورات دار اليقظة العربية في دمشق ٠

(٥٣) المصدر نفسه ص : ٧٩ ٠

السابقة قد كانت أفقر من أن تحقق ذلك ، لكن الانتاج الرأسمالي قد كان سباقاً الى خلق الثروة والقوى الانتاجية الضرورية له ، لكنه خلق في الوقت نفسه ، في العمال الكثيرين والمضطهدين ، الطبقة الاجتماعية المضطرة أكثر فأكثر الى الاستيلاء على تلك الثروة وعلى هذه القوى الانتاجية كي تستخدمها في مصلحة المجتمع برمته – بدلا من أن تنتفع منها ، كما هي الحال في الوقت الراهن ، الطبقة الاحتكارية وحدها ٠

كتب انجلز هاتين المقالتين في ١ – ١٣ آذار عام ١٨٦٨ ، ونشرتا في صحيفة « ديموقراتيش فوخنبلات » في الحادي والعشرين ، والثاني والعشرين من آذار عام ١٨٦٨ دون توقيع ٠

نقلتا الى العربية عن الترجمة الانكليزية ٠

* * *

فريديريك انجلز

من مقدمة
الكتاب الثاني من رأس المال

... ولكن ما هو الجديد الذي أتى به ماركس عن القيمة الفائضة ؟ كيف حدث ان نظرية ماركس عن القيمة الفائضة هبطت مثل الصاعقة في سماء صافية ، وذلك في سائر البلدان المتمدنـة ، بينما تلاشت نظريات سائر السابقين له ، بما فيهم رودبرتوس ، أثراً بعد عين ؟

ان تاريخ الكيمياء يقدم لنا مثالا يوضح هذا الامر .

اننا نعرف ان النظرية الفلوجيستينية ظلت سائدة حتى وقت متأخر من القرن الماضي . كانت هذه النظرية تفترض أن الاحتراق يقوم جوهرياً فيما يلي : ان مادة مفترضة ، وهي جسم قابل للاحتراق بصورة مطلقة يدعى فلوجيستين ، تنفصل عن الجسم المحترق ، وكانت هذه النظرية كافية من أجل تعليل معظم الظواهر الكيميائية المعروفة في ذلك الحين ، على الرغم مما كانت تتطلب من جهود بعض الحالات . بيد ان بريستلي حصل عام ١٧٧٤ على نوع من الهواء « وجده نقياً جداً ، أو حراً تماماً من الفلوجيستين، بحيث كان الهواء العادي يلوح دنساً بالقياس اليه » . ولقد اسماه « الهواء المنتزع فلوجيستينه » . وقد حصل شييل بعده بزمن قصير على النوع نفسه من الهواء في السويد وبرهن على وجوده في الجو . ولقد وجد أيضاً أن هذا النوع من الهواء يتلاشى كلما أحرق جسم مافيه أو في الهواء العادي ، ولذا أسماه « الهواء النار » .

« ولقد استنتج من هذه الوقائع ان المركب الذي يتم من جراء اتحاد الفلوجيستين مع أحد العناصر المركبة للهواء »(يعني في الاحتراق) « لم يكن سوى النار أو الحرارة التي تجتـاز الزجاج . » (٥٤) .

لقد حصل بريستلي وشييل على الاوكسجين دون ان يعرفا ماهيـة الشيء الذي وضعا ايديهما عليه . لقد « بقيا أسيري المقولات الفلوجيستينية كما نقلت اليهما». ان العنصر الذي قلب فيما بعدكل الآراء الفلوجيستينية واحدث ثورة في الكيمياء قد ظل عقيماً بين أيديهما . لكن بريستلي نقل على

---

(٥٤) روسكو و شورليمر : Ausfohrliches Lehrbuchader Chemie
برونشفيغ ١٨٧٧ ، المجلد الاول ، ص : ١٣ و ١٨ . (ملاحظة من انجلز) .

الفور اكتشافه الى لافوازيه في باريس، فعمد لافوازيه بواسطة هذا الاكتشاف الى تحليل الكيمياء الفلوجيستينية كلها ، وانتهى الى الاستنتاج بأن هذا النوع الجديد من الهواء هو عنصر كيموي جديد ، وأن الاحتراق ليس حالة من **الانفصال** الفلوجستيني العجيب عن الجسم المحترق ، بل حالة من **اتحاد** هذا العنصر الجديد مع ذلك الجسم • وهكذا فقد كان أول من أوقف الكيمياء كلها على قدميها ، وقد كانت في شكلها الفلوجيستيني منتصبة على رأسها • وعلى الرغم من عدم حصوله على الاوكسجين بصورة متواقتة مع ذينك الباحثين ومستقلة عنهما ، كما زعم فيما بعد ، فانه مع ذلك **المكتشف** الحقيقي للاوكسجين تجاه الآخرين اللذين لم يفعلا سوى **انتاجه** ، دون أن يعرفا **ما** حصلا عليه •

ومثل ماركس في علاقته مع السابقين له بشأن نظرية القيمة الفائضة مثل لافوازيه حيال بريستلي وشييل • ان **وجود** ذلك القسم من قيمة المنتج الذي نسميه حالياً القيمة الفائضة قد أثبت قبل ماركس بزمن طويل • ولقد تقرر كذلك ، بشيء يزيد أو ينقص من الدقة ، مما يتشكل هذا القسم ، ألا وهو نتاج العمل الذي لم يدفع الشخص الذي يتملكه اي معادل لقاءه • بيد أننا لانذهب أبعد من ذلك • فالبعض ـ الاقتصاديون البورجوازيون الكلاسيكون ـ قد استقصوا على الاكثر النسبة التي ينقسم منتج العمل وفقاً لها بين الشغيل وصاحب وسائط الانتاج ، في حين وجد غيرهم ـ الاشتراكيون ـ ان هذه القسمة غير عادلة ، وراحوا يفتشون عن وسائل طوباوية من أجل الغاء هذا الظلم • ولقد ظلوا جميعاً أسرى المقولات الاقتصادية كما نقلت اليهم •

وهذا ماركس يظهر على المسرح • وان وجهة نظره لمناقضة بصورة مباشرة لوجهات نظر سائر السابقين له • فما يعتبرونه **حلا** لايعتبره سوى **مشكلة** • لقد رأى انه لايواجه هنا الهواء المنتزع فلوجيستينه ، ولا الهواء النار ، بل الاوكسجين ـ رأى ان المقصود هنا ليس هو تقرير حقيقة اقتصادية فحسب ، او الاشارة الى النزاع القائم بين هذه الحقيقة وبين العدالة الابدية والاخلاق النبيلة ، بل المقصود هو تفسير واقع سوف يقلب الاقتصاد كله ، وهو يزود من يعرف كيف يستعمله بالقدرة على فهم الانتاج

الرأسمالي برمته • ولقد عمد ، وتلك الحقيقة هي نقطة انطلاقه ، الى دراسة سائر المقولات الاقتصادية التي وجدهـا في متناول يده ، تماماً كمـا فعل لافوازيه الذي انطلق من الأوكسجين ليدرس مقولات الكيمياء الفلوجيستينية التي وجدها في متناول يده • وكي يستطيع ماركس ان يفهم ماهية القيمة الفائضة لم يكن له بد من فهم ماهية القيمة قبلا ، ولم يكن له مناص من انتقاد النظرية الريكاردية عن القيمة قبل كل شيء • وهكذا فقد حلل خاصية العمل المنتجة للقيمة ، وكان سباقاً الى تقرير **ماهو** العمل الذي ينتج القيمة ، وكيف ولماذا ينتجها • ولقد وجد أن القيمة لا تعدو كونها عمـلا مجمداً من **هذا** النوع ، وذلك شيء لم يدركه رودبرتوس حتى يوم وفاته • ودرس ماركس العلاقة بين البضائع والنقد ، وبرهن كيف ولماذا يجب أن تولد البضائع والتبادل السلعي ، بفضل خاصية القيمة اللاصقة بالبضائع ، التضاد بين البضاعة والنقد • وان نظريته عن النقد ، القائمة عـلى هـذا الاساس ، هي أول نظرية كاملة في هذا الشأن ، كما أنها مقبولة بكل تقدير عند الجميع • ولقد حلل تحول المال الى رأسمال وأثبت ان هذا التحول يقوم على شراء قوة العمل وبيعها • وحين أحل قوة العمل ، الخاصية المنتجة للقيمة ، مكان العمل ، فقد حل بضربة واحدة احدى الصعوبات التي أدت الى سقوط مدرسة ريكاردو ، يعني استحالة التوفيق بين المبادلة المتبادلة لرأس المال والعمل وبين القانون الريكاردي الذي ينص على أن القيمة تتحدد بالعمل • وحين ميز بين الرأسمال الثابت والرأسمال المتحول ، فقداستطاع اذن ان يرسم المجرى الحقيقي لعملية تكون القيمة الفائضة في أدق تفاصيلها ، وبالتالي ان يفسرها ، وهو سبق لم يبلغ اليه أي من السابقين له • وبنتيجة ذلك فقد انشأ تمييزاً ضمن رأس المال نفسه ، وهو ما لم يكن رودبرتوس او الاقتصاديون البورجوازيون يعرفون البتة ما عساهم يصنعون به ، لكنه كان يعطينا المفتاح من أجل حل سائر المشاكل الاقتصادية الاشد تعقيداً ، كما يبرهن على ذلك مرة أخرى الكتاب الثاني بصورة بارزة ، ويثبته اكثر من ذلك أيضاً الكتاب الثالث • ولقد ذهب أبعد من ذلك في تحليل القيمة الفائضة ، فوجد الشكلين الخاصين بها : القيمة الفائضة المطلقة والقيمـة الفائضة النسبية • ولقد بين ان هاتين القيمتين الفائضتين قد لعبتا دوراً

هاماً ، وهو دور حاسم على الدوام ، في التطور التاريخي للانتاج الرأسمالي٠ ولقد طور على أساس هذه القيمة الفائضة اول نظرية عقلانيـة لدينـا عن الاجور ، ورسم للمرة الاولى مخططاً عن تاريخ التجميع الرأسمالي وعرضاً لاتجاهه التاريخي ٠

كتبت من قبل انجلز في الخامس من ايار عـام ١٨٨٥ من أجل الكتاب الثاني من « رأس المال » الذي نشر في هامبورغ عام ١٨٨٥ ٠

نقلت الى العربية عن الترجمة الانكليزية ٠

* * *

فريدريك انجلز

مسألة الاسكان

مقدمة الطبعة الثانية

ان المؤلف الراهن يعيد نشر ثلاث مقالات كتبتها عام ١٨٧٢ من أجل صحيفة **فولكستات** (٥٥) الصادرة في ليبزغ • ولقد تدفقت في ذلك الوقت بالضبط المليارات الفرنسية على ألمانيا ، ودفعت الديون العامـــة ، وشيدت القلاع والبراكات ، وجددت ترسانات الاسلحة والعتاد الحربي ، كما ازداد الرأسمال المتوفر ، مثله مثل حجم النقد المتداول ، بصورة هائلة على حين غرة ، وذلك كله بالضبط حين كانت ألمانيا تدخل الحلبـــة العالمية ليس بوصفها « امبراطورية موحدة » فحسب ، بل بوصفها بلدا صناعيا كبيرا في الوقت نفسه • ومنحت تلك المليارات زخما قويا لصناعتها الفتية الواسعة النطاق ، وهي التي كانت مسؤولة قبل كل شيء عن تلك المرحلة القصيرة من الرخاء ، الثرة بالاوهام ، التي أعقبت الحرب ، وعن الانهيار العظيم الذي وقع بعد ذلك مباشرة في ١٨٧٣ ـ ١٨٧٤ ، والذي أثبتت ألمانيا به أنها بلد صناعي قادر على تثبيت أقدامه في السوق العالمية •

ان الفترة التي يحقق خلالها بلد عتيق الحضارة مثل ذلك الانتقال من المانيفاكتورة والانتاج الضيق الى الصناعة الواسعة النطاق ، وهو انتقال تعجل فيه فضلا عن ذلك مثل تلك الظروف المواتية ، هي في الوقت نفسه فترة تسود فيها « أزمة السكن » •

فمن جهة واحدة تنجذب جماهير غفيرة من العمال الريفيين ، بصورة مفاجئة ، الى المدن الكبرى التي تتطور الى مراكز صناعية ، كما أن تدابير العمران في هذه المدن القديمة لم تعد من جهة أخرى تتوافق بعد الآن مع شروط الصناعة الجديدة الواسعة النطاق والحركة التجارية الموافقة لها : فالشوارع تعرض ، وشوارع جديدة تفتح عبرهـــا ، والسكك الحديدية تخترقها بصورة مباشرة • وفي حين يتدفق العمال بأعداد غفيرة على المدن ، تهدم مساكن العمال فيها على نطاق واسع • ومن هنا كانت أزمة السكن

---

(٥٥) فولكستات (دولة الشعب) هي الصحيفة المركزية للحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني ، وقد صدرت في ليبزغ في ١٨٥٩ ـ ١٨٧٦ •

المباغتة بالنسبة الى العمال وبالنسبة الى التجـــار الصغار والى الاعمال الصناعية الصغيرة التي تعتمد على العمال كزبائن لها • وتكون هذه الازمة في المساكن ذات نفع عميم بقدر ما هي مجهولة في المدن التي نشأت منذ البدء باعتبارها مراكز صناعية : مانشستر مثلا ، أو ليدس ، أو برادفورد ، أو بارمن ـ ليبرفيلد ، وبالمقابل ، فقد أصبحت الازمة حادة في ذلك الحين في لندن وباريس وفيينا ، وهـــي لا تبرح مستمرة حتى درجـــة بعيدة في شكل مزمن •

وهكذا فان هذه الازمة الحـــادة في المساكن ، هـــذا العرض للثورة الصناعية الجارية في ألمانيا ، هي التي ملأت الصحافة وقتذاك بالمقالات عن « مسألة الاسكان » وتسببت في مختلف أنواع الدجل الاجتماعي • ولقد وجدت مجموعة من مثل هذه المقالات سبيلها الى **الفولكسستات** أيضا • ان الكاتب المجهول الاسم ، الذي تبين فيما بعد أنه أ • مولبيرجر ، الطبيب في دورتمبرغ، قد وجد أن الفرصة سانحة من أجل تنوير العمال الالمان، عن طريق هذه المسألة ، بخصوص النتائج العجائبية لعقاقير برودون الاجتماعية • وحين أبديت دهشتي لمحرري الصحيفـــة بسبب قبولهم مثل تلك المقالات المخصوصة ، فقد تحدوني للرد عليها ، وهذا ما فعلته (أنظر القسم الاول : كيف يحل برودون مسألة الاسكان) • وسرعان ما أعقبت تلك المجموعة من المقالات مجموعة أخرى درست فيها وجهة النظر البورجوازية الغيرية الى المسألة على أساس مؤلف وضعه الدكتور اميل ساكس (أنظر القسم الثاني : كيف تحل البورجوازية مسألة الاسكان) • ولقد شرفني الدكتور مولبيرجر، بعد صمت طويل بالاحرى ، بالجواب على مقالاتي ، الامر الذي اضطرني الى الرد عليه (انظر القسم الثالث : ملحق عن برودون ومسألة الاسكان) • ولقد كان هذا الرد ختاما للمشادة ولاهتمامي الخاص بالمسألة على حد سواء• تلك هي قصة نشوء هذه المجموعات الثلاث من المقالات التي نشرت أيضا في كراسة على حدة • أما أن طبعة جديدة قـــد أضحت ضرورية اليوم ، فذلك ما أدين به دون أدنى ريب الى العطف المتسامح من جانب الحكومة الالمانية التي عملت على زيادة المبيعات من كتابي حين حظرته ، كما هي العادة • واني أكتسب الفرصة هنا كي أعبر لها عن امتناني العميق •

ولقد راجعت النص من أجل هذه الطبعة الجديدة ، وأدخلت اليه بعض الاضافات والملاحظات، كما صححت خطيئة اقتصادية صغرى في القسم الاول، وهي الخطيئة التي لم يوفق خصمي الدكتور مولبيرجر ، لسوء الحظ ، الى اكتشافها • ولقد تأثرت خلال هذه المراجعة بما حققته حركة الطبقة العالمية من تقدم عملاق خلال السنوات الاربع عشرة الماضية • وفي ذلك الوقت كانت الحقيقة القائمة كما يلي ، ألا وهـــي أن « العمال الناطقين باللغات الرومانية لم يتزودوا طوال عشرين عامـا بأي قوت ذهني غـــير مؤلفات برودون » ، ولم يكن زادهم ، عند الضرورة ، سوى تلك النسخة الاضيق من البرودونية كما يعرضها أبو « الفوضوية » باكونين ، هذا الذي كان يعتبر برودون « أســـتاذنا جميعـــــا ، Notre maître à nous tous .

وعلى الرغم من كون البرودونيين في فرنسا مجرد شيعة صغرى بين العمال ، فقد كانوا بعد الوحيدين الذين يملكون برنامجا مصاغا بصورة محددة والذين كانوا قادرين في الكومونة على استلام القيادة في الحقل الاقتصادي • وفي بلجيكا ، كانت البرودونية سائدة دون منازع بين عمال فالون ، وفي اسبانيا وايطاليا ، باستثناء بعض الحالات المنعزلة ، كان كل شيء في حركة الطبقة العاملة برودونيا بصورة جازمة ، هذا اذا لم يكن فوضويا • واليوم ؟ لقد صرف برودون بصورة نهائية من بين العمال في فرنسا ، ولم يحتفظ بالانصار سوى بين البورجوازيين والبورجوازيين الصغار الراديكاليين الذين يسمون أنفسهم « اشتراكيين » أيضا ، وذلك باعتبارهم برودونيين ، لكن العمال الاشتراكيين يخوضون ضدهم نضالا عينفا جـــدا • وفي بلجيكـــا ، طرد الفلمنكيون الفالونيين من قيادة الحركة ، وصرفوا البرودونيـــة ، ورفعوا مستوى الحركة حتى درجة كبيرة • أما في اسبانيا ، كمـــا هي الحال في ايطاليا ، فقد انكفأ المد الفوضوي العـــالي للسبعينيات وكنس معـــه بقايا البرودونية • وبينما يجتاز الحزب الجديـــد في ايطاليا عمليـــة الايضاح والتكون بعد ، فانّ النواة الصغيرة التي بقيت في اسبانيا ، بوصفها « الاتحاد المدريدي الجديد » Nueva Eederaciôn Madrilena مخلصة لمجلس الاممية العام قد نمت وتحولت الى حزب قوي يدمر ، كما يتبين من الصحافة الجمهورية نفسها ، نفوذ الجمهوريين البورجوازيين على العمال بفعالية أعظم

بما لا يقاس مما توصل اليه قط السابقون الفوضويون الصاخبون له • وان مؤلفات برودون المنسية قد أفسحت مكانها بين العمال اللاتينيين **لرأس المال ، والبيان الشيوعي** ، وعدد من المؤلفات الاخرى من المدرسة الماركسية ، وقد أصبح اليوم مطلب ماركس الرئيسي ـ استيلاء الطبقة العاملة التي ارتفعت الى السلطة السياسية الوحيدة على سائر ومسائط الانتاج باسم المجتمع ـ مطلب كل الطبقة العاملة الثورية في البلدان اللاتينية أيضا •

وبالتالي فاذا كانت البرودونية قد أزيحت أخيرا من بين عمال البلدان اللاتينية أيضا ، واذا كانت لا تخدم ـ وفقا لمقصدها الفعلي ـ سوى الراديكاليين البورجوازيين الفرنسيين والاسبانيين والايطاليين والبلجيكيين بوصفها تعبيرا عن رغباتهم البورجوازية والبورجوازية الصغيرة ، فلم الارتداد اليها اليوم ؟ ما الغاية من قتال خصم ميت مجددا ، وذلك باعادة نشر هذه المقالات ؟

أولا ، لان هذه المقالات لا تقتصر على مجرد مشادة ضد برودون وممثله الالماني • لقد كان من نصيبي ، بنتيجة تقسيم العمل الذي كان قائما بين ماركس وبيني ، أن أعرض آراءنا في الصحافة الدورية ، وبالتالي في النضال بالخاصة ضد الآراء المعارضة كيما يتوفر الوقت لماركس من أجل اتمام مؤلفه الاساسي العظيم • ولقد اضطرني ذلك أن أعرض آراءنا في قسمها الاعظم ، على شكل مجادلة ، في تعارض مع الانواع الاخرى من الآراء • وهكذا فان القسمين الاول والثالث من المؤلف الراهن لا يشتملان على نقد المفهوم البرودوني عن هذه المسألة فحسب ، بل على عرض لمفهومنا الخاص أيضا •

ثانيا ، لقد لعب برودون دورا فائق المغزى في تاريخ حركة الطبقة العاملة الاوروبية ، بحيث لا يمكن أن يبتلعه النسيان دون مزيد من الضوضاء • فعلى الرغم من دحضه نظريا واهماله عمليا ، فانه لايبرح يحتفظ بأهميته التاريخية ، وكل من يعنى بأي من تفاصيل الاشتراكية الحديثة يجب أن يتعرف كذلك الى « المواقف المذللة » من الحركة • ان كتاب ماركس **بؤس الفلسفة** قد صدر قبل سنوات عديدة من تقديم برودون مقترحاته

العملية بشأن الاصلاح الاجتماعي • ولم يكن في مقدور ماركس ان يكتشف وينتقد مصرف المقايضة الذي يقترحه برودون الا في حالة مضغية • وبالتالي فان مؤلفي ، من هذه الزاوية ، يكمل كتاب ماركس ، لكن بصورة ناقصة كثيرا من سوء الحظ • لقد كان في مكنة ماركس أن ينجز هذه الامور جميعا بصورة أفضل وأكثر اقناعا بما لايقاس •

وأخيرا ، فان الاشتراكية البورجوازية والبورجوازية الصغيرة لاتبرح ذات تمثيل قوي في المانيا حتى يومنا الحاضر • فهنـــاك من جهة واحدة اشتراكيو كاثيدر (٥٦) والغيريون من مختلـــف الاصناف ، الذين لا يبرح الطموح الى جعل العمال مالكين مساكنهم يلعب معهم دورا كبيرا ، والذين لايبرح مؤلفي بالتالي صالحا ضدهم • ومن جهة أخرى فان نوعا من الاشتراكية البورجوازية الصغيرة يجد له تمثيلا في الحزب الاشتراكي الديموقراطي نفسه ، بل حتى في صفوف فريق الريخستاغ • ويتم ذلك على المنوال التالي: ففي حين يعترف بأن مطلب تحويل وسائط الانتاج الى ملكية اجتماعية هو مطلب عادل ، ينادي بأن تحقيق ذلك لا يمكن أن يكون ممكنا الا في المستقبل البعيد ، وهو مستقبل لا يقع مطلقا في حيز الرؤية بالنسبة إلى كل ما يتعلق بالاغراض العملية • وهكذا لا بد للمرء في الوقت الراهن من اللجوء الى مجرد الترقيع الاجتماعي ، كما لايمكن الا اظهار العطف ، وفقا للظروف ، حتى تلقاء أكثر الجهود رجعية من أجل ما يسمى « رفع مستوى الطبقة الكادحة » • ان وجود مثل هذا الاتجاه أمر محتوم تماما في المانيا ، وهـــي أرض الرياء الممتازة ، وبالخاصة حين يجتث التطور الصناعي بكل عنف ، وعلى صعيد جماهيري ، ذلك الرياء العتيق والعميق الجذور • وان هذا الاتجاه لعديم الضرر مطلقا بالنسبة الى الحركة ، وذلك بفضل ما يمتاز به عمالنا من حس سليم رائع ، الامر الذي اتضح على أبهر صورة بالضبط خلال السنوات الثماني الاخيرة من الصراع ضد القانون المناهض للاشتراكية ، والشرطة ،

---

(٥٦) Katheder-Socialism اتجاه في الاقتصاد السياسي البورجوازي قام في السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر • وكان ممثلو هذا الاتجاه يبشرون من كراسي الجامعة ، تحت قناع الاشتراكية ، بالاصلاحية البورجوازية الليبرالية •

والمحاكم • لكنه من الضروري بكل وضوح أن ندرك وجود مثل ذلك الاتجاه •• واذا ما اتخذ هذا الاتجاه في وقت لاحق صورة أثبت وحدودا أوضح ، كما هو ضروري بل مرغوب فيه ، فانه سيضطر أن يرجع الى السابقين له من أجل صياغة برنامجه ، ولن يستطيع عندئذ ان يتجنب برودون أبدا •

ان جوهر كلي الحلين البورجوازي الكبير والبورجوازي الصغير « لمسألة الاسكان » هو وجوب امتلاك العامل مسكنه الخاص • ومهما يكن من أمر ، فتلك نقطة أظهرها التطور الصناعي في المانيا خلال السنوات العشرين الماضية في ضوء مخصوص جدا • فليس في أي بلد آخر هذا العدد الكبير من العمال المأجورين الذين لا يملكون مساكنهم الخاصة فحسب ، بل يملكون بالاضافة اليها حديقة أو حقلا • وهناك الى جانب هؤلاء العمال عدد كبير من العمال الآخرين الذين يتصرفون بمنزل ذي حديقة أو حقل بوصفهم مستأجرين،ولديهم في واقع الامر ملكية مضمونة بصورة حسنة•ان الصناعة المنزلية الريفية المطبقة بالاشتراك مع البستنة الخاصة بحاجيات المطبخ أو الزراعة الضيقة النطاق تشكل الاساس العريض للصناعة الجديدة الواسعة النطاق في ألمانيا • ويملك معظم العمال في الغرب مساكنهم الخاصة ، كما أن العمال في الشرق هم مستأجرون بصورة رئيسية • ولسنا نجد هذا التوفيق بين الصناعة المنزلية مع البستنة المطبخية والزراعة ، وبالتالي مع مسكن مضمون ، حيث لا تبرح الحياكة اليدوية تناضل ضد النول الآلي فحسب ، في أراضي الرين الواطئة وفي ويستفاليا ، وفي مناطق الساكس وفي سيليسيا ، بل كذلك حيث توطدت الصناعة المنزلية من أي نوع كانت بوصفها شاغلا ريفيا ، كما في غابة توريغلان وفي منطقة الرون على سبيل المثال • وحين نوقش احتكار التبغ ، تبين كم كانت صناعة اللفائف الكبيرة سارية سلفا باعتبارها صناعة منزلية ريفية • وحيثما كان البؤس ينتشر بين الفلاحين الصغار ، كما في منطقة ايفل قبل بضع سنوات على سبيل المثال ، فان الصحافة البورجوازية تسرع على الفور فتطالب بادخال صناعة منزلية مناسبة بوصفها العلاج الوحيد • وفي الحقيقة أن الحالة النامية من العوز عند الفلاحين الالمان من أصحاب الحصص الصغيرة من الارض ووضع

الصناعة الالمانية العام يتطلبان على السواء توسيعا متواصلا للصناعة المنزلية الريفية • وتلك ظاهرة خاصة بألمانيا ، فلا نجد ما يماثلها ، في فرنسا على سبيل المثال ، الا بصورة استثنائية تماما ، وذلك في مناطق استثمار الحرير • أما في انكلترا حيث ينعدم الفلاحون الصغار ، فان الصناعة المنزلية الريفية ترتبط بعمل النسوة والاطفال من عائلات العمال الزراعيين اليوميين • ولا يمكننا سوى في ايرلندا أن نشاهد الصناعة المنزلية الريفية لخياطة الملابس تنفذ ، كما في ألمانيا ، من قبل عائلات فلاحية فعلية • وطبيعي أننا لا نتحدث هنا عن روسيا والبلدان الاخرى غير الممثلة في السوق الصناعية العالمية •

وهكذا تقوم حاليا ، فيما يخص الصناعة ، أوضاع في مناطق واسعة الارجاء في ألمانيا يبدو للوهلة الاولى أنها تشبه الاوضاع التي كانت سائدة على العموم قبل ادخال الآلات • ومهما يكن من أمر ، فليست تلك هي حقيقة الامر الا لاول وهلة • فقد كانت الصناعة المنزلية الريفية للازمان السابقة ، الممتزجة بالبستنة المطبخية والزراعة ، أساسا لوضع مادي محتمل ، بل مريح هنا وهناك ، بالنسبة الى الطبقة العاملة ، وذلك على الاقل في البلدان حيث كانت الصناعة في سبيل التطور ، لكنها كانت في الوقت نفسه أساسا لتفاهة هذه الطبقة الفكرية والسياسية • لقد كان المنتج اليدوي ونفقاته تحدد سعر السوق ، وبسبب من انتاجية العمل الضئيلة جدا بالقياس الى الوقت الراهن ، فقد كانت السوق تنمو على العموم بصورة أسرع من العرض • وكان هذا صحيحا حوالي منتصف القرن الاخير بالنسبة الى انكلترا ، وجزئيا بالنسبة الى فرنسا ، وبالخاصة في صناعة النسيج • وعلى أية حال، فقد كان الوضع يختلف طبعا بصورة كلية في المانيا التي لم تكن تفعل في ذلك الحين سوى استرداد قواها من دمار حرب الثلاثين سنة وتشق طريقها في ظروف منافية جدا • وكانت الصناعة المنزلية الوحيدة المنتجة في المانيا للسوق العالمية ، وهي حياكة الكتان ، مثقلة حتى درجة بالغة بالضرائب والفرائض الاقطاعية بحيث لم ترفع الحائكين الفلاحين فوق المستوى الخفيض جدا الذي تعيش فيه بقية الطبقة الفلاحية • ومع ذلك ،

فقد كان العامل الصناعي الريفي في ذلـــك الوقت يتمتع ببعض الطمأنينة في حياته ·

وتبدلت سائر هذه الامور مع تطبيق الآلات · فقد أصبحت الاسعار تحدد بالمنتج الذي صنعته الآلة ، فانخفض أجر العامل الصناعي المنزلي مع انخفاض ذلك السعر · ومهما يكن من أمر ، فانه لم يكن بد للعامل من قبول ذلك الاجر أو البحث عن عمل آخر ، الامر الذي ما كان يستطيعه دون أن يصير بروليتاريا، يعني دون أن يتنازل عن بيته الصغير ،وحديقته أو حقله، سواء أكانت ملكيته أم بالايجار ، الامر الذي لم يكن مستعدا له الا في أندر الحالات فحسب · وهكذا فان البستنة المطبخية والزراعة اللتين كان عمال الحياكة اليدويون الريفيون القدامى يمارسونهما قد أصبحتا العلة التي طال كثيرا بسببها ، في كل مكان ، صراع النول اليدوي ضد النول الآلي ولم ينته بعد الى نتيجة في ألمانيا · ولقد اتضح في هذا الصراع للمرة الاولى ، وبالخاصة في انكلترا ، أن نفس الظروف التي عملت من قبل كقاعدة من أجل رخاء العامل النسبي ـ أي ملكيته وسائط انتاجه ـ قد أصبحت الآونة عقبة في طريقه وكارثة عليه · ان النول الآلي قد هزم نوله اليدوي في الصناعة ، كما أن الفلاحة الواسعة النطاق قد طردت في الزراعة فلاحته الضيقة النطاق من الميدان · وعلى أية حال ، ففي حين أصبح العمـــل التعاوني بين الكثيرين وتطبيق الآلات والعلم القاعدة الاجتماعية في كلي حقلي الانتاج ، كان العامل مقيدا الى الاسلوب البالي في الانتاج الفردي والعمـــل اليدوي بسبب بيته الصغير ، وحديقته ، وحقله ، ونوله اليدوي · لقـــد كانت ملكية البيت والحديقة أقل نفعا بما لا يقاس ، في الوقت الراهن ، من امتـــلاك الحرية المطلقـــة في الحركـــة (Vogelfeele Beweglichkeit) . ولم يكن هناك عامل واحد في المصانع مستعدا لتبادل مكانه مع الحائك اليدوي الريفي الذي يجوع على مهلته ، لكن يجوع بصورة مؤكدة ·

لقد ظهرت ألمانيا متأخرة في السوق العالميـــة · فصناعتنا الواسعة النطاق يعود تاريخها الى الاربعينيات ، وقد تلقت زخمها الاول من ثورة عام ١٨٤٨ ، ولم تتمكن من التطور كليا الا بعـدما أطاحت ثورتا ١٨٦٦

و ١٨٧٠ على الاقل بأسوأ العقبات السياسية القائمة في وجهها • بيد أنها وجدت أن السوق العالمية محتلة بصورة مسبقة حتى درجة بعيدة • لقد كانت انكلترا تقدم سلع الاستهلاك الجماهيري ، وفرنسا السلع الترفية الانيقة • ولم يكن في مستطاع المانيا أن تتفوق على السلع الاولى في السعر او السلع الاخيرة في النوعية ،وهكذا لم يعد أمامها ما تفعله ، مؤقتا ، سوى سلوك الطريق المعبدة للانتاج الالماني حتى ذلك الحين ، أي حشر نفسها في السوق العالمية بسلع هي حقيرة جدا بالنسبة الى الانكليز ورثة جدا بالنسبة الى الفرنسيين • ومن الطبيعي أن عادة الغش المفضلة عند الالمان ، أعني بها ارسال نماذج جيدة بادىء الامر ومن بعد سلع أدنى نوعية ، سرعان ما تعرضت لعقوبة صارمة في السوق العالمية بحيث تم الاعراض عنها نهائيا • وبالمقابل ، فان منافسة فرط الانتاج قد اضطرت بصورة تدريجية حتى الانكليز المحترمين على سلوك الدرب المنحدرة الخاصة بافسادنوعية البضائع، الامر الذي منح التفوق للالمان الذين لا يقهرون في هذا المجال • وهكذا انتهينا في آخر المطاف الى ان نملك صناعة واسعة النطاق وأن نلعب دورا في السوق العالمية • بيد أن صناعتنا **الواسعة النطاق** تكاد لا تصلح سوى للسوق الداخلية وحدها (باستثناء صناعة الحديد التي تنتج فائضا عظيما على الطلب الداخلي) ، وتصديرنا الضخم يقتصر على عدد هائل من السلع الصغرى التي لا توفر الصناعة الواسعة النطاق ، على الاكثر ، سوى المنتجات الضرورية نصف الجاهزة لها ، في حين أن الصناعة المنزلية الريفية هي التي تؤمن بصورة رئيسية تلك السلع الصغرى نفسها •

واننا لنشاهد هنا « نعمة » امتلاك البيت والارض في كل مجدها بالنسبة الى العامل الحديث • فلسنا نجد في أي مكان ، حتى ولا في الصناعات المنزلية الايرلندية تقريبا ، مثل تلك الاجور المنخفضة بصورة شائنة كما في الصنلعات المنزلية الالمانية • ان المنافسة تمكن الرأسمالي أن يحذف من سعر قوة العمل ما تكسبه العائلة من حديقتها الصغيرة الخاصة أو حقلها الصغير الخاص • وان العمال مضطرون أن يقبلوا بأية أجور بالقطعة تعرض عليهم ، لانهم لن يحصلوا على أي شيء البتة اذا لم يفعلوا ذلك ، وهم

لا يستطيعون أن يعيشوا من منتجات زراعتهم وحدها ، ولان هاتين الزراعة والملكية العقارية هما بالضبط اللتان تقيدانهم، بالمقابل، الى أمكنتهم وتمنعانهم من البحث عن عمل آخر • وذلك هو الاساس الذي حافظ على قدرة المانيا على المنافسة في السوق العالمية في مجموعة كاملة من السلع الصغرى • **ان الربح كله حاصل من حسم على الاجور الطبيعية بحيث يمكن اهداء كل القيمة الفائضة الى الشاري** • ذلك هو سر الرخص العجيب لمعظم سلع التصدير الالمانية •

وهذا الظرف هو السبب الرئيسي في بقاء أجور العمال الالمان وشروطهم الحياتية في ميادين صناعية أخرى أيضا دون مستوى البلدان الاوروبية الغربية • ان الثقل الميت لمثل هذه الاسعار الخاصة بالعمل ، المبقاة تقليديا تحت قيمة قوة العمل بكثير ، يخفض كذلك أجور العمال المدنيين، وحتى أجور العمال في المدن الكبرى ، تحت قيمة قوة العمل • وينطبق ذلك أكثر فأكثر لان الصناعة المنزلية السيئة الاجور قد احتلت مكان الحرف اليدوية القديمة في المدن أيضا ، وهي تخفض في هذا المجال أيضا مستوى الاجور العام •

اننا نرى هنا بكل وضوح أن ما كان يشكل في مرحلة تاريخية سابقة أساسا من أجل رفاهية العمال النسبية، أعني التوفيق بين الزراعة والصناعة، وامتلاك البيت والحديقة والحقل ، وموضع للسكن بكل تأكيد ، لا يصبح اليوم ، تحت سيطرة الصناعة الواسعة النطاق ، أسوأ العوائق فحسب بالنسبة الى العامل ، بل أعظم الكوارث بالنسبة الى مجموع الطبقة العاملة ، وأساسا من أجل انخفاض في الاجور لا مثيل له دون مستواها الطبيعي ، وان ذلك لا ينطبق على مناطق منعزلة وبعض فروع العمل فحسب ، بل على البلاد بأسرها : فلا عجب اذا كانت البورجوازيتان الكبيرة والصغيرة ، اللتان تعيشان وتثريان من هذه الحسوم غير الطبيعية ، متحمستين للصناعة الريفية وللعمال الذين يملكون بيوتهم الخاصة ، وكانتا تعتبران ادخال صناعات منزلية جديدة العلاج الوحيد من أجل البؤس الريفي !

ذلك جانب من الموضوع ، لكن له جانبه المقابل أيضا • ان الصناعة المنزلية قد أصبحت الاساس العريض لتجارة التصدير الالمانية ، وبالتالي

لكل الصناعة الواسعة النطاق • ولقد انتشرت من جراء ذلك على مناطق واسعة من ألمانيا ، وهي تمتد أكثر فأكثر يوميا • ان خراب الفلاح الصغير ، هذا الخراب المحتوم منذ تعرض انتاجه الصناعي المنزلي الخاص باستخدامه الشخصي للدمار بفعل العمل الرخيص والمنتجات الآلية ، كما حدث لفلاحته الحيوانية ، وبالتالي لانتاجه السماد أيضا ، بفعل انحلال نظام المارشات ، والغاء المارش المشترك والتناوب الالزامي في المحاصيل ، هذا الخراب يرمي بالضرورة بالفلاح الصغير ، الذي سقط ضحية المرابي ، بين ذراعي الصناعة المنزلية الحديثة • ان الفائدة على رهينة المرابي في المانيا ، مثلها مثل أجرة الارض التي ينالها السيد الاقطاعي في ايرلندا ، لا يمكن أن تدفع من محصول التربة ، بل من أجور الفلاح الصناعي وحدها • ومهما يكن من أمر ، فان المناطق الفلاحية تنجرف الواحدة تلو الاخرى ، مع امتداد الصناعة المنزلية ، في الحركة الصناعية الراهنة • وان هذا القلب الثوري للمناطق الريفية بفعل الصناعة المنزلية هو الذي ينشر الثورة الصناعية في ألمانيا على أرض أوسع كثيرا مما جرى في انكلترا أو فرنسا • ان حركة الطبقة العاملة الثورية قد انتشرت بعنف فائق في الجزء الاعظم من البلاد بدلا من اقتصارها على المراكز المدنية وحدها ، الامر الذي يفسر بدوره تقدم الحركة الهادىء ، الاكيد ، الذي لا يقاوم • وانه لمن الواضح تماما أن الصعود الظافر للعاصمة وللمدن الكبرى الاخرى في ألمانيا لن يكون ممكنا الا حين تصير غالبية المدن الصغرى وقسم كبير من الاقاليم الريفية ناضجة من أجل التحول الثوري ، واذا ما سلمنا بوجود تطور طبيعي ، فاننا لن نكون قط في مركز يمكننا من كسب انتصارات للطبقة العاملة كتلك التي كسبها الباريسيون عام ١٨٤٨ وعام ١٨٧١ ، لكننا لن نتعرض كذلك ، لهـذا السبب نفســه ، للهزائم التي ستلحقها الاقاليم الرجعية بالعاصمة الثورية ، كما عانت باريس في كلتا الحالتين • ففي فرنسا ، كانت الحركة تنطلق من العاصمة دائما ، وفي ألمانيا كانت تنطلق من مناطق الصناعة الكبرى ، والمانيفاكتورة ، والصناعة المنزلية ، ولا يتم غزو العاصمة الا في وقت لاحق • وبالتالي فلعل المبادرة ستظل ، في المستقبل أيضا ، بين أيدي الفرنسيين ، لكن الامر لن يحسم الا في المانيا •

وبعد ، فان هذه الصناعة المنزلية الريفيــة والمانيفاكتورة ، التي

أصبحت بسبب من امتدادها الفرع الحاسم من الانتاج الالماني ، وهكذا فهي تقلب ثوريا طبقة الفلاحين بصورة متعاظمة ، لا تعدو كونها هي نفسها على أية حال المرحلة الاولية لتحول ثوري لاحق ٠ وكما أثبت ماركس من قبل (**رأس المال** ، الكتاب الاول ، الطبعة الثالثة ، ص ٤٨٤ ـ ٤٩٥ (٥٧) ، فان ساعة سقوطها بفضل الآلات وانتاج المعامل ستحين بالنسبة اليها أيضا في مرحلة معينـــــة في التطـــور ٠ ولسوف تبدو هـــذه الساعة قريبة في متناول اليد ٠ بيد أن دمار الصناعة المنزلية الريفية والمانيفاكتورة في ألمانيا بنتيجة الآلات وانتاج المعامل يعني دمار معيشـــة الملايين من المنتجين الريفيين ، ونزع ملكية قرابة نصف الفلاحين الالمـــان الصغار ، وتحويل الصناعة المنزلية من جهة واحدة الى انتاج معملي ، والفلاحة الفلاحية من جهة ثانية الى زراعة رأسمالية واسعة النطاق ، والملكيـــة العقارية الصغيرة الى ملكيات ضخمة ـ وهي ثورة صناعية وزراعية في مصلحة رأس المال والملكية العقارية الكبرى على حساب الفلاحين٠والامر الذي لا مراء فيه هو أننا سنبلغ نقطة التحول فيما اذا كان مقدرا لالمانيا أن تجتاز أيضاهذا التحول وهي بعد في ظل الشروط الاجتماعية القديمة ، واذا لم تكن الطبقة العاملة في أي بلد آخر قد أخذت زمام المبادرة في هذه الاثناء ، فمن المؤكد أن ألمانيا ستكون سباقة الى توجيه الضربة، ووقتذاك فان الابناء الفلاحين«للجيش المجيد» (٥٨) سوف يقدمون يد المعونة ٠

وعندئذ فان الطوباوية البورجوازية الصغيرة ، التي تريد أن تعطي كل عامل ملكية بيته الصغير الخاص وتقيده هكذا باسلوب نصف اقطاعي الى رأسماليه المخصوص ، سوف تتخذ ملامح مختلفة كليا ٠ فبدلا من تحقيقها يبرز تحول سائر ملاكي البيوت الريفيين الصغار الى عمال منزليين صناعيين، ودمار الانعزال القديم ، ومعه دمار التفاهة السياسية للفلاحين الصغار الذين انجروا الى « الدوامة الاجتماعية » ، وامتداد الثورة الصناعيـــة الى المناطق

---

(٥٧) أنظر ماركس : **رأس المال** ، الكتاب الاول المجلد الثالث ، منشورات دار اليقظة العربية بدمشق ٠

(٥٨) جيش الفلاحين ابان حرب الفلاحين في ألمانيا

الريفية ، وبذلك تحويل الطبقة الاكثر استقرارا ومحافظة من السكان الى مرتع ثوري ، وأخيرا ـ كتتويج لذلك كله ، نزع ملكية الفلاحين المنخرطين في الصناعة المنزلية من قبل الآلات ، الامر الذي يدفعهم بصورة الزامية الى العصيان ٠

اننا نستطيع بكل طيبة خاطر أن ندع للمتفائلين البورجوازيين الاشتراكيين استمتاعهم الفردي بمثلهم الاعلى ما ثابروا في وظيفتهم العامة كرأسماليين على تحقيقه على هذه الصورة المقلوبة ، وذلك لمنفعة الثورة الاجتماعية وتقدمها ٠

فريديريك انجلز

لندن ، ١٠ كانون الثاني ١٨٨٧ ٠

★ ★ ★

القسم الاول

كيف يحل برودون مسألة الاسكان

يمكن أن نجد في العدد العاشر والاعداد التالية من **الفولكستات** مجموعة من ست مقالات عن مسألة الاسكان • ولا تستحق هذه المقالات الاهتمام الا لانها المحاولة الاولى ، باستثناء بعض الكتابات الادبية المزعومة العائدة الى الاربعينيات والمنسية منذ زمن طويل ، من أجل نقل المدرسة البرودونية الى ألمانيا • وان ذلك ليشكل خطوة هائلة الى الوراء بالقياس الى مجموع مجرى تطور الاشتراكية الالمانية التي وجهت ضربة قاضية الى الافكار البرودونية بالضبط ، وذلك قبل خمسة وعشرين عاما مضى (٥٩) ، بحيث يجدر بنا الرد على تلك المحاولة في الحال •

ان ما يسمى أزمة السكن ، هذه التي تلعب مثل ذلك الدور العظيم في الصحافة في هذه الايام ، لا تقوم في كون الطبقة العاملة تقيم على العموم في مساكن رديئة ، مزدحمة ، وغير صحية • فليست **هذه** الازمة شيئا خاصا بالحاضر ، بل ليست هي أحد الآلام المخصوصة بالبروليتاريا الحديثة ، بصورة مخالفة لسائر الطبقات المضطهدة السابقة • ان الامر على النقيض من ذلك ، اذ أن سائر الطبقات المضطهدة في سائر العصور قد عانت منها بصورة منتظمة بالاحرى • ولا توجد في سبيل وضع حد **لهذه** الازمة في

---

(٥٩) في كتاب ماركس Misère de la philosoprhie (بؤس الفلسفة) ، بروكسل ١٨٤٧ • (ملاحظة من انجلز) •

السكن سوى طريقة **واحدة** ، ألا وهي الالغاء التام لاستثمار الطبقة العاملة واضطهادها من قبل الطبقة الحاكمة • ان ما يقصد اليوم من أزمة السكن هو الاحتداد المخصوص لشروط السكن الرديئة بالنسبة الى العمال كنتيجة لتدفق السكان المفاجيء على المدن الكبرى والزيادة الهائلة في الايجارات والازدحام المتعاظم أبدا في المنازل المنفصلة ، واستحالة العثور مطلقا ، بالنسبة الى البعض ، على مكان يقيمون فيه • وانما يدور الحديث كثيرا عن **هذه** الازمة في السكن لانها لم تقتصر على الطبقة العاملة وحدها ، بل ان البورجوازية الصغيرة تعاني منها أيضاً •

ان أزمة السكن التي يعاني منها العمال وقسم من البورجوازية الصيرة في مدننا الكبرى الحديثة هي أحد الشرور العديدة **الصغرى** ، الثانوية ، الناجمة عن الاسلوب الرأسمالي الحالي في الانتاج • انها ليست في حال من الاحوال نتيجة مباشرة لاستثمار العامل **بوصفه** عاملا من قبل الرأسمالي • ان هذا الاستثمار هو الشر الاساسي الذي تسعى الثورة الاجتماعية الى الغائه اذ تلغي الاسلوب الرأسمالي في الانتاج • ومهما يكن من أمر ، فان حجر الزاوية في الاسلوب الرأسمالي للانتاج هو ان نظامنا الاجتماعي الحالي يمكن الرأسمالي من شراء قوة العمل من العامل بقيمتها ، لكنه يستخرج منها ما ينوف كثيرا على قيمتها اذ يجعل العامل يشتغل فترة أطول مما هو ضروري من أجل تجديد السعر المدفوع لقاء قوة العمل ، وتقسم القيمة الفائضة المنتجة على هذا الغرار بين مجموع طبقة الرأسماليين والملاكين العقاريين ، ومعهم خدمهم المأجورون منذ البابا والقيصر حتى الحارس الليلي وما دون ذلك • ولا يعنينا هنا كيف يتم ذلك التوزيع ، لكن الامر التالي مؤكد جدا : ان سائر أولئك الذين لا يعملون لا يستطيعون أن يعيشوا الا على ما يلتقطونه من هذه القيمة الفائضة ويمكنهم الحصول عليه بطريقة أو أخرى • (راجع كتاب ماركس **رأس المال** حيث شرحت هذه الحقيقة للمرة الاولى) •

ان توزيع هذه القيمة الفائضة ، المنتجة من قبل الطبقة العاملة والمنتزعة منها دون مقابل ، بين الطبقات غير العاملة يتم في ملء مشاحنات عظيمة العبرة جدا ، يصاحبها غش متبادل • وبقدر ما يجري هذا التوزيع

عن طريق البيع والشراء ، فان احدى طرقه الرئيسية هو احتيال البائع على الشاري ، الامر الذي أصبح الشرط المطلق لوجود البائع في التجارة بالمفرق، وبالخاصة في المدن الكبرى • وعلى أية حال ، فحين يخدع العامل من قبل بقاله أو خبازه ، سواء فيما يتعلق بسعر البضاعة أم بنوعيتها ، فهذا الامر لا يحدث له في قدرته النوعية بوصفه عاملا ، بل الامر على النقيض من ذلك ، اذ لا يكاد مقدار وسطي معين من الغش يصبح القاعدة الاجتماعية في أي مكان حتى يصير من الضروري بمكان ، مع الايام ، تعديله بفعل زيادة موافقة في الاجور • ان العامل يظهر أمام البقال بوصفه شاريا ، يعني بوصفه مالكا للمال أو للاعتماد ، وبالتالي فانه لا يظهر أمامه مطلقا في قدرته كعامل ، يعني بوصفه بائعا لقوة العمل • ولعل الغش يؤذيه ، ويؤذي الطبقة الاكثر فقرا في مجموعها ، بصورة أقسى مما يؤذي الطبقات الاجتماعية الاخرى ، بيد أنه ليس شرا يصيبه من دون الآخرين ، أو موقوفا على طبقته فحسب •

وكذلك هو الامر فيما يتعلق بأزمة السكن • ان توسع المدن الحديثة الكبرى يمنح الارض في بعض أقسام هذه المدن ، وبالخاصة في تلك الاقسام الواقعة في المركز منها ، قيمة متزايدة مصطنعة ، وتكون هذه الزيادة على الاغلب هائلة • وان الابنية المرفوعة في هذه المناطق تخفض تلك القيمة بدلا من أن تزيدها ، لانها لم تعد تتوافق بعد الآن مع الظروف المتبدلة • وهكذا تهدم ويستعاض عنها بسواها • ويحدث هذا قبل كل شيء بالنسبة الى منازل العمال الواقعة في مركز المدينة ، وهي منازل لا يمكن لاجورها قط ، أو يمكنها ذلك بصورة بطيئة جدا ، أن ترتفع فوق حد أعلى معين حتى في حال اشتداد الازدحام حتى الدرجة القصوى • وهكذا تهدم ، وتبنى مكانها الدكاكين ، والمخازن ، والابنية العامة • ولقد استثمرت البونابرتية هذا الاتجاه بصورة هائلة ، بواسطة عملائها هوسمان في باريس ، من أجل الاحتيال والاثراء الخاص • بيد أن روح هوسمان قد حلت في الخارج أيضا ، في لندن ومانشستر وليفربول ، ويبدو أنها تشعر كما لو كانت في بيتها في برلين وفيينا أيضا • وينجم عن ذلك أن يخرج العمال من مركز المدن الى ضواحيها ، وأن تصبح مساكن العمال ، والمساكن الصغيرة بصورة عامة ، نادرة وباهظة، وفي كثير من الاحيان متعذرة كليا ، اذ أن صناعة العمران التي توفر لها

منازل السكن الباهظة ميدانا أفضل للربح لا تعمد ، في هذه الظروف ، الى بناء مساكن العمال الا في حالات استثنائية ·

وهكذا فان أزمة السكن هذه تصيب العامل بصورة مؤكدة أقسى مما تصيب أية طبقة أكثر رخاء ، لكنها ليست شرا موقوفا على الطبقة العاملة الا بقدر ما يشكل غش البقال مثل هذا الشر · وبقدر ما يتعلق الامر بالطبقة العاملة فانه لا بد لهذا الشر أيضا ، حين يصل الى مستوى معين ويبلغ شيئا من الثبات ، أن يجد بعض التقويم الاقتصادي ·

وتفضل الاشتراكية البورجوازية الصغيرة التي ينتسب برودون اليها أن تعنى بالضبط بمثل هذه الآلام التي تعانيها الطبقة العاملة بالاشتراك مع طبقات أخرى ، وبالخاصة مع البورجوازية الصغيرة · وهكذا فانه ليس من قبيل الصدفة مطلقا أن يطبق صاحبنا البرودوني الالماني بصورة رئيسية على مسألة الاسكان التي لا يمكن أن تكون في حال من الاحوال ، كما رأينا ، مسألة موقوفة على الطبقة العاملة وحدها ، وأن ينادي بها ، على النقيض من ذلك ، مسألة موقوفة على الطبقة العاملة حقا وفعلا :

« ان **المستأجر** يقف تلقاء **صاحب المنزل** في مثل موقف **العامل المأجور** تلقاء الرأسمالي » ·

هذا باطل تماما ·

ان لدينا في مسألة الاسكان فريقين متجابهين : المستأجر والمالك أو صاحب المنزل · فالاول يرغب في أن يبتاع من الثاني الاستخدام المؤقت لمسكن يقيم فيه ، وهو يملك مالا أو اعتمادا ، حتى اذا اضطر الى ابتياع هذا الاعتماد من صاحب المنزل نفسه بسعر فاحش على صورة زيادة على الايجار · ذلك مبيع بضاعة بسيطة ، وليس هو صفقة بين برولتياري وبورجوازي ، أو بين عامل ورأسمالي · ان المستأجر ـ حتى اذا كان عاملا ـ يبدو بوصفه **رجلا ذا مال** · ولا بد أنه باع سلفا بضاعته ، وهي بضاعة خاصة به ، قوة عمله ، كي يستطيع أن يظهر بايراده بوصفه شاريا منفعة المسكن ، أو يجب أن يكون في وضع يمكنه من اعطاء ضمانة عن البيع الوشيك

لقوة العمل هذه • وان الظروف المخصوصة التـــي تلازم بيع الرأسمالي قوة العمل تنعدم تماما هنا • فالرأسمالي يحمل قوة العمل المشتراة على انتاج قيمتها الخاصة بادىء الامر ، ومن بعد على انتاج قيمة فائضة تبقى في حوزته مؤقتا ، وهي خاضعة للتوزيع بين الطبقة الرأسمالية • وبالتالي فان قيمة زائدة تنتج في هذه الحال ، كما أن الحصيلة العامة للقيمة الموجودة تزداد • لكن الوضع مختلف كل الاختلاف في عقد للايجار • فمهما احتال الملاك على المستأجر ، يظل الامر مجرد انتقال لقيمة موجودة مسبقا ، لقيمة منتجة من قبل ، وتظل الحصيلة العامة للقيم التي يملكها الملاك والمستأجر معاً من بعد مثلما كانت من قبل • ويسلب العامل على الدوام جزءاً من منتج عمله ، سواء أدفع الرأسمالي ثمن هذا العمل ما يساوي قيمته أم أكثر أم أقل منها ، أما المستأجر فلا يسلب شيئاً الا حين يضطر أن يدفع ايجار مسكنه بما يزيد على قيمته • وهكذا فاننا نخطىء التصور كليا حين نريد أن نجعل العلاقة بين الملاك والمستأجر معادلة للعلاقة بين العامل والرأسمالي • بل الامر على النقيض من ذلك ،اذ نحن نعالج ههنا صفقة سلعية عادية تماما بين مواطنين ، وتتم هذه الصفقة وفقا للقوانين الاقتصادية التي تتحكم في مبيع البضائع بصورة عامة ، وفي مبيع البضاعة التي هي « الملكية العقارية » بصورة خاصة • وان نفقات البناء والمحافظة على المنزل أو ذلك القسم من المنزل الذي هو موضع البحث تدخل أولا في الحساب ، أما قيمة الارض ، المحددة حسب موقع البيت الموافق بصورة تزيد أو تنقص ، فتأتي في المحل الثاني ، في حين أن العلاقة بين العرض والطلب القائمة في أية برهة تحسم الامر في آخر المطاف • وان هذه العلاقة الاقتصادية البسيطة تتظاهر في ذهن صاحبنا البرودوني كما يلي :

«حين يتم بناء المنزل، فانه يخدم بوصفه **سندا قانونيا أبديا في ملكية جزء محدد من العمل الاجتماعي** على الرغم من أن القيمة الفعلية قد دفعت لصاحبه قبل زمن طويل بصورة أكثر من كافية على صورة الايجار • وهكذا يحدث أن منزلا شيد قبل خمسين عاما على سبيل المثال قد غطى خلال هذه الفترة سعر نفقاته مرتين أو ثلاث أو خمس أو عشر مرات ونيفا بمحصول ايجاره» •

ههنا نجد برودون في كليته دفعةواحدة ٠٠ فأولا ينسى أنه لايتوجبعلى الايجار أن يدفع الفائدة على تكاليف البناء فحسب ، بل يتوجب عليه كذلك أن يغطي تكاليف الاصلاحات والمقدار الوسطي للديون السيئة والايجارات غير المدفوعة ، وكذلك للفترات العارضة حيث يبقى المنزل دون ايجار ، وأخيرا أنه يتوجب عليه أن يسدد على أقساط سنوية الرأسمال العمراني الموظف في منزل قابل للفناء من جهة ، كما أنه يصبح في بعض الاوقات غير قابل للسكن وعديم القيمة ٠ وثانيا ينسى أنه يتوجب على الايجار ان يدفع الفائدة على القيمة المتعاظمة للارض التي شيد البناء عليها ، وبالتالي أن قسما منه يتكون من ايجار الارض ٠ وصحيح أن صاحبنا البرودوني يعلن على الفور أنه مادامت العلاوة تتحقق دون أدنى مساهمة من جانب الملاك ، فالانصاف يقضي بألا تخصه شخصيا ، بل تخص المجتمع بمجموعه ٠ ومهما يكن من أمر ، فانه يتغاضى عن الحقيقة التاليـــة ، ألا وهي أنه يطالب هكذا بالغاء الملكية العقارية في واقع الامر ، وهي نقطة تقودنا بعيدا جدا اذا ما ناقشناها هنا ٠٠ وأخيرا فانه يتغاضى عن الحقيقة التالية ، ألا وهي أن الصفقة كلها ليست في حال من الاحوال صفقة ابتياع المنزل من صاحبه ، بل مجرد ابتياع الانتفاع به لبعض الزمن ٠ وان برودون ، الذي لم يتعب نفسه قط بشأن الظروف الواقعية ، الظروف الفعلية التي تحدث أية ظاهرة اقتصادية في ظلها ، ليعجز كذلك بصورة طبيعية عن تفسير كيف يسترجع السعر الاصلي لتكاليف المنزل ، في بعض الظروف ، عشر مرات أكثر في سياق السنوات الخمسين على صورة الايجار ٠ وبدلا من أن يعمد برودون الى دراسة هذه المسألة الاقتصادية غير الصعبة على الاطلاق ، وتقرير ما اذا كانت تناقض القوانين الاقتصادية حقا ، واذا كانت تناقضها فكيف تفعل ذلك ، فانه يلجأ الى قفزة جريئة من الاقتصاد الى الحقوق الشرعية ٠ « حين يتم بناء المنزل ، فانه يخدم بوصفه **سندا قانونيا أبديا** » في ملكية أجرة سنوية معينة ٠ كيف يحدث ذلك ، **كيف يصير** المنزل سندا قانونيا ، هذا ما ما يسكت برودون عنه ٠ ومع ذلك ، فان هذا الامر هو بالضبط ما كان يتوجب عليه ايضاحه ٠ ولو أنه درس هذه المسألة لوجد أنه ليس في مقدور سائر السندات القانونية المتوفرة في هذه الدنيا ، مهما كانت أبدية ، أن تمنح المنزل القوة على تحصيل

سعر نفقاته **عشر مرات** ، خلال فترة خمسين عاما ، على صورة الايجار » لكن الشروط الاقتصادية وحدها (التي يمكن أن تنال الاعتراف الاجتماعي في صورة سندات قانونية) تستطيع أن تحقق ذلك • وعندئذ فانه سيعود من جديد الى النقطة التي انطلق منها •

ان كل التعاليم البرودونية تقوم في قفزة الانقاذ هذه من الواقع الاقتصادي الى اللغو القانوني • فكلما فقد صاحبنا الطيب برودون المغزى الاقتصادي للاشياء – وهذا ما يحدث له في كل قضية خطيرة ، لجأ الى مجال القانون واستغاث **بالعدالة الابدية** •

« يستقي برودون مثله الاعلى عن العدالة ، عن العدالة الابدية Zustice Éternelle ، من العلاقات الحقوقية التي منشؤها المجتمع القائم على أساس الانتاج التجاري ، وبالتالي فانه يبرهن ، مواسيا هكذا – بالمناسبة – سائر المواطنين الصالحين ، على أن هذا الانتاج للبضائع هو شكل من الانتاج سيدوم طوال ديمومة العدالة نفسها • ومن ثم فانه يجعل من هذا المثل الاعلى ، المستمد من المجتمع الراهن ، نقطة استناد له في اصلاح الانتاج التجاري القائم والنظام الحقوقي الموافق له • ما عسى أن يكون رأينا في كيموي يعمد ، بدلا من دراسة القوانين الفعلية للتبدلات الذرية في تركيب المادة وتحللها ، وحل بعض القضايا المعينة على هذا الاساس ، الى محاولة تنظيم تركيب المادة وتحللها بواسطة « الافكار الابدية » ، بواسطة « الطبيعية Naturalite والتجاذب Affinite » ؟ وهل تزداد معرفتنا حقا « بالربا » حين نقول أنه يتناقض مع « العدالة الابدية Zustice Éternelle » و « الانصاف الابدي Équité Éternelle » و « التبادل الابدي Mutualité Éternelle و « الحقائق الابدية Vérités Éternelles » الاخرى ، عما كان يعرفه آباء الكنيسة في هذا الموضوع حين كانوا يقولون انه متناف مع « النعمة الابدية Gràce Éternelle » و « الايمان الابدي Foi Éternelle » و « ارادة الله الابدية La Volonté Éternelle de Dieu » • (ماركس ..

رأس المال ، الكتاب الاول ص : ٤٥ (٥٩)) • وليس حظ صاحبنا البرودوني بأفضل من حظ سيده ومعلمه :

« ان اتفاق الايجار هو واحدة من المبادلات الالف الضرورية في حياة المجتمع الحديث ضرورة الدوران الدموي في أبدان الحيوانات • ومن الطبيعي أنه يكون في مصلحة هذا المجتمع أن تشتمل سائر هذه المبادلات **بمفهوم عن الحق** ، يعني اذا جرت في كل مكان وفقا لمتطلبات العدالة الصارمة • وباختصار فانه يتوجب على حياة المجتمع الاقتصادية ، على حد تعبير برودون، أن ترتفع الى أعالي **الحق الاقتصادي** • ونحن نعلم أن العكس تماما هو ما يجري في واقع الامر » •

أيصدق أن يكون بعد في مقدور المرء ، بعد خمس سنوات من وسم ماركس للبرودونية بمثل ذينك الاقتضاب والاقناع من هذه الزاوية الحاسمة بالضبط ، أن ينشر مثل هذه البضاعة الغامضة باللغة الالمانية ؟ ما معنى هذا الهراء ؟ لا شيء سوى أن النتائج العملية للقوانين الاقتصادية التي تتحكم في المجتمع الراهن تناقض حس العدالة عند المؤلف ، وأنه ينطوي على الرغبة التقية في أن تنظم الامور بحيث تصلح هذه الاوضاع • لو أن للضفادع ذيولا لما بقيت ضفادع اذن ؟ وهل أن الاسلوب الرأسمالي في الانتاج غير « مشتمل بمفهوم عن الحق » ، ألا وهو حقه الخاص في استثمار العمال ؟ واذا قال المؤلف لنا ان ذلك ليس هو مفهومه عن الحق ، فهل نكون قد تقدمنا خطوة واحدة ؟

لكن فلنعد الى مسألة الاسكان • ان صاحبنا البرودوني يطلق الآونة العنان « لمفهومه عن الحق » ، ويدعونا الى النداء المؤثر التالي :

« اننا لا نتردد في التأكيد بأنه ليس في كل حضارة قرننا المجد سخرية أعظم هولا من الحقيقة التالية ، ألا وهي أن ٩٠

---

(٥٩) كارل ماركس : رأس المال ، الكتاب الاول ، المجلد الاول ، ص : ١٢٦ ، منشورات دار اليقظة العربية بدمشق •

بالمائة ونيفا من السكان في المدن الكبـــرى لا يملكون موضعا يمكنهم أن يسموه ملكا لهم • ان العقدة الفعلية للاخلاق وللحياة العائلية ، وللمأوى والبيت ، تنجرف في الدوامة الاجتماعية ••• ونحن من وجهة النظر هذه دون المتوحشين بقدر عظيم • ان للانسان الحجري كهفه ، وللاوسترالي كوخه المبني من الطين ، وللهندي مأواه الخاص ، ولكن البروليتاري الحديث معلق عمليا في الهواء » الخ •

ان لدينا في هذه المرثاة البرودونية فيجماع شكلها الرجعي• لقد كان من الضروري بصورة مطلقة ، في سبيل خلق طبقة البروليتاريا الثورية الحديثة، أن يقطع الحبل السري الذي كان يربط عامل الزمن الغابر الى الارض • ان الحائك اليدوي الذي كان يملك بيته الصغير ، وحديقته وحقله بالاضافة الى نوله ، قد كان رجلا هادئا ، راضيا ، « ورعا وشريفا » رغما عن كل بؤسه ورغما عن كل الضغط السياسي • لقد كان يرفع قبعته للغني ، وللكاهن ، ولموظفي الدولة ، وكان في باطنه عبدا خالصا • وان الصناعة الحديثة الواسعة النطاق هي بالضبط التي حولت العامل ، المقيد الى الارض فيما مضى ، الى برولتياري لا يملـــك شروى نقير ، محرر من سائر القيود التقليدية ، الى **طريد حر** • وان هذه الثورة الاقتصادية بالضبط هي التي خلقت الشروط الوحيدة التي يمكن لاستثمار الطبقة العاملة في شكله النهائي، في الانتاج الرأسمالي ، أن يقلب في ظلها • والآن يأتينا هذا البرودوني الباكي ويندب طرد العمال من المأوى والبيت فكأنه تخلف عظيم بدلا أن يكون الشرط الاولي تماما من أجل تحررهم الفكري •

قبل سبعة وعشرين عاما وصفت في **أوضاع الطبقة العاملة في انكلترا** بالضبط الصفات الرئيسية لهذه العملية الخاصة بطرد العمال من المأوى والبيت كما جرت في القرن الثامن عشر في انكلترا • وان الرذائل التي ارتكبها أصحاب الارض والمعامل حين فعلوا ذلك ، والنتائج الوبيلة ، المادية والمعنوية ، التي تعرض لها بصورة محتومة ، من جراء ذلك الطرد ، العمال أصحاب العلاقة في المحل الاول ، لموصوفة في ذلك الكتاب أيضا مثلما ينبغي •

لكنه هل كان يمكن أن يخطر في بالي أن أعتبر ذلك الامر الذي كان في تلك الظروف عملية تطورية تاريخية ضرورية بصورة مطلقة تراجعا الى ما « دون المتوحشين » ؟ ذلك محال ! ان البروليتاري الانكليزي في عام ١٨٧٢ ليقف في مستوى أعلى بما الايقاس من الحائك الريفي في عام ١٧٧٢ « بمأواه وبيته » . وهل يمكن للانسان الحجري بكهفه ، والاوسترالي بكوخه المبني من الطين ، والهندي بمأواه الخاص ، أن يحققوا قط شيئا من قبيل عصيان حزيران أو كومونة باريس ؟

أما أن أوضاع العمال قد ساءت ماديا على العموم منذ ادخال الانتاج الرأسمالي على نطاق واسع ، فذلك ما لا يرتاب فيه سوى البورجوازيين وحدهم . لكن أيتوجب علينا نتيجة ذلك أن نرجع أبصارنا في لهفة الى صناعة الآجر في مصر (وهي هزيلة جدا أيضا) ، أو الى الصناعة الريفية الضيقة النطاق التي لم تكن تنتج سوى نفوس ذليلة، أو الى «المتوحشين» ؟ ان الامر على النقيض من ذلك . ان البروليتاريا التي خلقتها الصناعة الحديثة الواسعة النطاق ، المتحررة من سائر القيود الموروثة ــ بما في ذلك تلك القيود التي تربطها الى الارض ــ والمتجمعة في المدن الكبرى، تستطيع وحدها بحكم مركزها أن تحقق التحويل الاجتماعي العظيم الذي سيقضي على كل استثمار طبقي وكل حكم طبقي . ان الحائكين الريفيين القدماء بمأواهم وبيتهم لن يتمكنوا قط أن يفعلوا ذلك ، وما كانوا يستطيعون قط أن يدركوا مثل هذه الفكرة ، فما بالكم بالرغبة في تحقيقها .

وبالمقابل ، فان الثورة الصناعية للسنوات المائة الاخيرة ، وادخال القوة البخارية والانتاج الصناعي الواسع النطـــاق الذي يستبدل العمل اليدوي بالآلات ويضاعف انتاجية العمل ألف مرة ، هي بالنسبة الى برودون وقائع كريهة جدا ، هي أمور ما كان يجب أن تحدث في حقيقة الامر . ان البورجوازي الصغير برودون يتوق الى عالم ينتج فيـــه كل شخص منتجا منفصلا ومستقلا قابلا للاستهلاك والمبادلة بصورة فورية في السوق . ومن ثم ، مادام كل شخص يتلقى كامل قيمة عمله على صورة منتج آخر ، فان « العدالة الابدية » تتحقق ، كما يخلق أفضل العوالم الممكنة . بيد أن هذا

العالم الخاص ببرودون ، والذي هو أفضل العوالم الممكنة ، قد قتل في مهده وديس بالاقدام بنتيجة تقدم التطور الصناعي الذي دمر منذ زمن طويل العمل الفردي في سائر الفروع الكبرى من الصناعة والذي يدمره كل يوم أكثر فأكثر في الفروع الاصغر ، بل في الفروع الصغرى ، والذي يقيم في مكانه العمل الاجتماعي المؤيد بالآلات وقوى الطبيعة المذللة ، والذي ينشأ منتجه الجاهز ، القابل للمبادلة والاستهلاك بصورة فورية ، عن العمل المشترك لعدد من الافراد لم يكن له بد من المرور بين أيديهم جميعا • وان هذه الثورة الصناعية بالضبط هي التي رفعت القوة الانتاجية للعمل الانساني الى مثل ذلك المستوى العالي بحيث تتوفر الامكانية للمرة الاولى في تاريخ الجنس البشري ، في حال تحقيق تقسيم عقلاني للعمل بين الجميع ، ليس من أجل انتاج ما يكفي للاستهلاك الوافي لسائر أعضاء المجتمع ولاعتماد احتياطي غزير فحسب ، بل كذلك من أجل توفير الوقت الكافي لكل فرد بحيث أن ما يستحق الابقاء عليه فعلا في الحضارة الموروثة تاريخيا – العلم ، والفن ، وأشكال المخالطة – لن يحافظ عليه فحسب ، بل سيحول أيضا من احتكار موقوف على الطبقة الحاكمة الى ملكية جماعية للمجتمع بأسره ويمكن تطويره بصورة لاحقة • وهذه هي النقطة الحاسمة : فحالما ترتفع القوة الانتاجية للعمل الانساني الى مثل هذا العلو ، تتلاشى كل ذريعة من أجل وجود طبقة حاكمة • ومهما يكن من أمر ، فان الاساس الاخير للدفاع عن الفوارق الطبقية قد كان على الدوام كما يلي : لا بد من وجود طبقة لايضطرهاالامر الىالمضايقة الذاتية بانتاج معيشتها اليومية ، وذلك كيما يتوفر لها الوقت من أجل العناية بعمل المجتمع الفكري • ان هذا الكلام ، الذي كان له حتى الآن تبريره التاريخي العظيم ، قد اجتث من جذوره بصورة حاسمة بفعل الثورة الصناعية للسنوات المائة الاخيرة • ان وجود طبقة حاكمة يصبح يوميا ، أكثر فأكثر ، عائقا في سبيل تطور القوة الانتاجية الصناعية ، وكذلك في سبيل تطور العلم والفن ، وبالخاصة أشكال المخالطة الثقافية • أبدا لم يكن هناك أجلاف أشد فظاظة من بورجوازيينا المحدثين •

هذا كله لا يعني شيئاً بالنسبة الى صديقنا برودون • انه يطلب

« العدالة الابدية » ، ولا يطلب شيئاً آخر • يجب أن يتلقى كل واحد ، لقاء منتجه ، محصول عمله الكامل ، قيمة عمله الكاملة • بيد أن تقدير مثل هذا الشيء في منتج للصناعة الحديثة قضية معقدة • ذلك أن الصناعة الحديثة تطمس نصيب الفرد المخصوص في المنتج الكلي ، وهو الذي كان يتمثل في الحرفة اليدوية الفردية القديمة بالمنتج الجاهز • وفيما عدا ذلك ، فان الصناعة الحديثة تقضي بصورة متزايدة على المبادلة الفردية التي يقوم كل نظام برودون عليها ، أعني بها المبادلة المباشرة بين منتجين يأخذ كل منهما منتج الآخر كيما يستهلكه • وبنتيجة ذلك ، فان خيطا رجعيا يخترق مجمل البرودونية ، ألا وهو الكراهية للثورة الصناعية ، والرغبة المعبر عنها بصراحة أحيانا وبالخفاء أحيانا في طرد كل الصناعة الحديثة من الهيكل — المحركات البخارية ، والانوال الآلية ، وكل الاشياء الاخرى — وفي العودة الى العمل اليدوي القديم المحترم• أما أننا سنفقد عندئذ تسعمائة وتسعة وتسعين بالالف من قوتنا الانتاجية ، وأما أن الانسانية بأسرها ستخضع اذن لاسوأ عبودية ممكنة للعمل ، وأن الجوع سيصبح القاعدة السائدة — فما أهمية ذلك كله اذا نجحنا فقط في تنظيم المبادلة بطريقة يتمكن كل واحد معها من تناول « كل محصول عمله » ، وتتحقق معها « العدالة الابدية » ؟

فلتتحق العدالة ولو فني العالم كله !

وان العالم سيفنى في هذه الثورة المضادة البرودونية لو كان تحقيقها ممكنا •

وعلى أية حال ، فانه من البدهي أنه يمكن ، حتى اذا كان الانتاج الاجتماعي مشروطا بالصناعة الحديثة الواسعة النطاق ، أن يؤمن كل شخص « كل محصول عمله » ، وذلك بقدر ما تملك هذه العبارة من معنى • وانها لتملك معنى في حالة واحدة ، ألا وهي توسيعها بحيث لا تعني فحسب أن يصير كل عامل فرد مالكا « لكل محصول عمله » ، بل أن يصير المجتمع بأسره ، المشكل كليا من العمال ، مالكا للمنتج الكلي لعملهم ، هذا المنتج الذي يوزع قسما منه بين أعضائه من أجل الاستهلاك ، ويستخدم قسما منه

من أجل استبدال وسائط انتاجه وزيادتها ، ويخزن القسم الثالث منه كاعتماد احتياطي من أجل الانتاج والاستهلاك ٠

★ ★ ★

بعد ما قيل أعلاه ، أصبحنا نعرف سلفا كيف سيحل صاحبنا البرودوني مسألة الاسكان الكبرى ٠ فلدينا من جهة واحدة المطلب الذي ينص على حصول كل عامل على منزله الخاص وامتلاكه اياه كي لا نبقى بعد الآن**دون المتوحشين** ، ولدينا من جهة أخرى التأكيد بأن التعويض مرتين أو ثلاث أو خمس أو عشر مرات عن السعر الاصلي لنفقات المنزل على صورة الايجار ، كما يحدث في واقع الامر ، قائم على أساس **السند القانوني** ، وأن هذا السند القانوني متناقض مع « **العدالة الابدية** » ٠ ان الحل بسيط : اننا نلغي السند القانوني ونعلن بمقتضى العدالة الابدية أن الايجار المدفوع هو دفعة على حساب نفقات البناء نفسه ٠ اذا كان المرء قد رتب مقدماته بحيث تحتوي سلفا على النتيجة ، فانه من الطبيعي اذن ألا يتطلب الامر أي مهارة تفوق ما يتحلى به أي مشعوذ كي يخرج من الكيس النتيجة ، المجهزة سلفا ، ويشير بكل فخر الى المنطق الوطيد الذي هي عاقبة له ٠

وهذا ما يحدث هنا ٠ ان الغاء الابنية المؤجرة يعلن كضرورة ملحة ، ويقدم على صورة المطالبة بأن يحول كل مستأجر الى مالك مسكنه ٠ وكيف نفعل ذلك ؟ ان الامر بسيط جدا :

« ان المساكن المؤجرة سيعوض عنها ٠٠٠ فالملاك السابق سينال قيمة منزله حتى الفلس الاخير ٠ وبينما يمثل الايجار ، مثلما كانت الحال من قبل ، الاتاوة التي يدفعها المستأجر للسند الابدي الخاص برأس المال ، فان المبلغ المحدد بصورة مضبوطة والمدفوع من قبل المستأجر سوف يصبح ، منذ اليوم الذي يعلن فيه التعويض عن المساكن المؤجرة ، القسط السنوي المدفوع من أجل المسكن الذي انتقل الى ملكيته ٠٠٠ وان المجتمع ٠٠٠ ليحول نفسه بهذه الطريقة الى جماعية من ملاكي المساكن المستقلين والاحرار ٠ »

ان البرودوني يجد أنه من الاجرام بحق العدالة الابدية أن يستطيع صاحب المنزل الحصول دون عمل على ايجار الارض وعلى الفائدةمن الرأسمال الذي وظفه في المنزل • وانـه ليرسم وجوب الانقطـاع عن ذلك ، وتوقف الرأسمال الموظف في المنازل عن تحصيل الفائدة بعد الآن ، أو ايجار الارض، وذلك بقدر ما يمثـل ملكية عقاريـة مشتراة • ولقد رأينا أن الأسلوب الرأسمالي في الانتاج ، وهو أساس المجتمع الراهن ، لا يتأثر بذلك في حال من الاحوال • ان المحور الذي يدور استثمار العامل عليه هو بيعه الرأسمالي قوة عمله وما يحصل عليه الرأسمالي من منفعة هذه الصفقة ، أي كونه يجبر العامل على انتاج ما يزيد كثيرا على القيمة المدفوعة التي تساويها قوة عمله•• وان هذه الصفقة بين الرأسمالي والعامل هي التي تنتج كل القيمة الفائضة التي تقسم فيما بعد على صورة الايجار الارضي ، والربح التجاري ، والفائدة على رأس المال ، والضرائب ، الخ ••• بين الاصناف المتنوعة من الرأسماليين وخدمهم • وهذا صاحبنا البرودوني يأتينا ويعتقد أننا اذا حظرنا **نوعا وحيداً** من الرأسماليين ، وهم بالاضافـة الى ذلك أولئـك الرأسماليون الذين لا يبتاعون أية قوة عمل بصورة مباشرة ، وبالتالي لا يتسببون في انتاج أية قيمة فائضة ، اذا حظرناهم من تحقيق الربح أو الحصول على الفائدة ، فان ذلك سيكون خطوة الى الامام ! ان كتلة العمل غير المدفوع الاجرة ، هذه الكتلة المأخوذة من الطبقة العاملة ، سوف تبقى على حالها بالضبط حتى اذا ما حرم أصحاب المنازل غدا من امكانية الحصول على ايجار الارض والفائدة• ومهما يكن من أمر ، فان ذلك لا يمنع صاحبنا البرودوني من أن يعلن :

> « ان الغاء المساكن المؤجرة هو هكذا أحد **المطامح الاكثر خصبا وروعة** التي انبثقت في أي وقت من الاوقات من أحشاء الفكرة الثوريـة ، ويجب أن يصبـح أحـد **المطالب الاولية** للاشتراكية الديموقراطية » •

ذلك هو بالضبط نموذج الصياح المسجل باسم المعلم برودون نفسه ، الذي كان صياحه يتناسب على الدوام عكسا مع حجم البيوض التي يبيضها •

وتصوروا الآونة كم ستكون الامور رائعة اذا ما اضطر كل عامل ،

وبورجوازي صغير ، وبورجوازي ، أن يدفع أقساطاً سنوية ، أن يصبح مالكاً جزئياً لمسكنه باديء الامر ، ومن ثم مالكاً مطلقاً له ! لعله يكون لذلك بعض المعنى في المناطق الصناعية في انكلترا ، حيث توجد صناعة واسعة النطاق ، لكنه لا يوجد سوى منازل صغيرة للعمال ، وحيث يشغل كل عامل متزوج منزلا صغيراً هو صاحبه • بيد أن الصناعة الضيقة النطاق في باريس وفي معظم المدن الكبرى في القارة تترادف مع منازل كبرى تحيا في كل منها عشر أو عشرون أو ثلاثون عائلة سوية • فلنفترض أن بطرس يشتغل في مصنع للمحركات في برلين في يوم صدور المرسوم الذي سيخلص العالم ، حين اعلان التعويض عن المساكن المؤجرة • انه سيكون بعد سنة واحدة من ذلك ، اذا شئتم ، مالكاً لجزء من خمسة عشر جزءاً من جناحه المؤلف من غرفة صغيرة في الطابق الخامس في أحد المنازل القائمة في ضاحية مدينة هامبورغ • وانه ليفقد عمله بعدئذ وما أسرع أن يجد نفسه في جناح مماثل في الطابق الثالث من منزل في هانوفر يطل على منظر رائع من باحة الدار • ولقد حصل بالضبط على ١/٣٦ جزءاً من هذه الملكية بعد اقامة خمسة أشهر فيها حين يرسله أحد الاضرابات الى مونيخ ويجبره بنتيجة اقامة استمرت أحد عشر شهرا على تحصيل ملكية ١١/١٨٠ بالضبط من مسكن أقرب الى الكآبة يقوم على سوية الشارع خلف الاوبرا أنجرغاس • وان تنقلات لاحقة ما أكثر ما يضطر اليها العمال في أيامنا الحاضرة تحمله ملكية ٣٦٠/٧ من مسكن لايقل ارضاء عن ذلك في سانغالن ، و ١٨٠/٢٣ من مسكن آخر في ليدس ، و ٥٦٢٢٣/٣٤٧ من مسكن ثالث في سيرينغ ــ وقد حسب هذا الرقم بصورة مضبوطة بحيث لا يتبقى « للعدالة الابدية » ما تشكو منه • وبعد ، فما منفعة سائر هذه الحصص في الاجنحة بالنسبة الى صاحبنا بطرس ؟ من ذا سيعطيه القيمة الفعلية لهذه الحصص ؟ وأين يمكنه أن يجد صاحب أو أصحاب الحصص الباقية في هذه الاجنحة المتنوعة التي كانت له في يوم من الايام ؟ وما هي بالضبط علاقات الملكية الخاصة بأي منزل كبير تضم طوابقه ، على سبيل المثال ، عشرين جناحا ، ولعله يخص عند انتهاء فترة التعويض والغاء الاجنحة المؤجرة ثلاثمائة مالك جزئي قد تبعثروا في مختلف أرجاء العالم ؟ ان صاحبنا البرودوني سيجيب على ذلك بأن مصرف المبادلة البرودوني سيكون موجوداً

في هذه الاثناء ، وهذا المصرف سيدفع لكائن من كان وفي أي وقت كان كل محصول العمل لقاء أي منتج للعمل ، وبالتالي فانه سيدفع كذلك كل القيمة الخاصة بحصة مخصوصة في جناح للسكن · بيد أننا غير معنيين قبل كل شيء بمصرف المبادلة البرودوني هنا ، مادام لم يرد ذكره في أي موضع من المقالات بشأن مسألة الاسكان ؛ ثم انه يرتكز على هذه الخطيئة المخصوصة ، ألا وهي أنه لا بد بالضرورة لاي شخص يرغب في بيع سلعة ما أن يجد شاريا لها لقاء كامل قيمتها ؛ وأخيراً فانه أفلس في انكلترا أكثر من مرة واحدة باسم سوق مبادلة العمل (٦٠) قبل أن يخترعه برودون ·

ان مجمل المفهوم عن اقدام العامل على **ابتياع** مسكنه يرتكز من جديد على وجهة النظر الاساسية الرجعية البرودونية ، وقد سبق لنا الاصرار عليها، وهي تنص على أن الشروط التي خلقتها الصناعة الحديثة الواسعة النطاق هي دمامل مرضية ، وأنه يجب ارجاع المجتمع بالقوة ، يعني بصورة مضادة للاتجاه الذي اتبعه طوال مائة عام ، الى شرط تكون فيـــه الحرفة اليدوية المستقرة القديمة للانسان الفرد هي القاعدة ، وهذا الشرط ليس على العموم سوى تجديد مجلبب بجلباب المثالية للمشروع الضيق النطاق الذي ذهب ولا يبرح يذهب الى الاهمال والخراب · واذا ما رد العمال قسرا الى تلك الشروط الثابتة وتم القضاء بكل نجاح على « الدوامة الاجتماعية » ، فانه سيكون في مقدور العامل طبعاً أن يستخدم من جديد ملكية « المأوى والبيت »، وعندئذ تبدو نظرية التعويض المذكورة أعلاه أقل سخفاً · ولا ينسى برودون الا شيئاً واحداً ، الا وهو أن عليه في سبيل تحقيق هذه الأمور جميعا أن يعيد ساعة التاريخ العالمي مائة عام الى الخلف ، وأنه اذا ما فعل ذلك يحول العمال الحاليين الى نفوس ذليلة ، زاحفة ، متذللة ، ضيقة الفكر ، مثلما كان أجداد أجداد أجدادهم ·

ومهما يكن من أمر ، فان هذا الحل البرودوني لمسألة الاسكان هو قيد

---

(٦٠) يشير انجلز الى محــاولات الاشــتراكي الخيالي الانكليزي روبرت أوين تأسيس أسواق للعمل من أجل مبادلة المنتجات بوساطة لوائح للعمل وحدة قيمتها ساعة واحدة من العمــل ·

التطبيق حالياً ، وذلك بقدر ما يحتوي على أي مضمون عقلاني وقابل للتطبيق عمليا ، لكن هذا التنفيذ لا ينبثق من « أحشاء الفكرة الثورية » ، بل من ٠٠٠ البورجوازيين الكبار أنفسهم ٠ فلنصغ الى صحيفة اسبانية ممتازة ، Emancipaciôn (٦١) ، الصادرة في مدريد ، في عدد ١٦ آذار ١٨٦٢ :

« هناك بعد وسيلة أخرى من أجل حل مسألة الاسكان ، وهي الطريقة المقترحة من قبل برودون ، التي تذهل للوهلة الاولى ، لكنها تكشف عند امعان النظر فيها عن عجزها المطلق ٠ لقد اقترح برودون تحويل المستأجرين الى شارين على أساس مشروع التقسيط ، وأن يعتبر الايجار المدفوع سنوياً قسطا من مدفوعات التعويض عن قيمة المسكن المخصوص ، بحيث أن المستأجر يصبح بعد فترة من الوقت صاحب هذا المسكن ٠ ان هذه الطريقة التي يعتبرها برودون ثورية جداً هي موضع التنفيذ في سائر البلدان من قبل شركات المتاجرين الذين يحصلون هكذا على ضعف قيمة المنازل وثلاثة أضعافها بفعل رفع الايجارات ٠ وان السيد دوليوس وصناعيين كباراً آخرين في شمالي شرقي فرنسا لم يطبقوا هذا النظام قصد كسب المال فحسب ، بل وفي مؤخرة أذهانهم فكرة سياسية بالاضافة الى ذلك ٠

وان القادة الاكثر فطنة من الطبقة الحاكمة قد وجهوا جهودهم بصورة دائمة نحو زيادة عدد أصحاب الملكيات الصغيرة كيما يجندوا هكذا جيشا لهم ضد البروليتاريا ٠ ان الثورات البورجوازية في القرن الماضي قد قسمت الملكيات الكبرى للنبالة والكنيسة الى حصص صغيرة ، تماما مثلما يقترح الجمهوريون الاسبانيون عمله اليوم بالملكيات الكبرى القائمة بعد ، وخلقت بذلك طبقة من الملاكين الصغار أصبحت منذ ذلك الحين العنصر

---

(٦١) **التحرر** ، جريدة اسبوعية ، وهي الناطقة بلسان الجماعات الماركسية للاممية الاولى في اسبانيا ، وقد ظهرت في مدريد من حزيران ١٨٧١ حتى ١٨٧٣ ٠

الاكثر رجعية في المجتمع وعقبة دائمة في وجه الحركة الثورية للبروليتاريا المدنية • وكان نابليون الثالث يستهدف خلق طبقة مماثلة في المدن عن طريق تخفيض القيمة الاسمية لأسناد الدين العام ، وقد سعى السيد دوليوس وزملاؤه الى خنق كل روح ثورية عند عمالهم • اذ باعوهم مساكن صغيرة يدفع ثمنها بأقساط سنوية ، والى تقييد العمال في الوقت نفسه ، بواسطة هذه الملكية ، الى المعمل حين يعملون فيه مرة • وهكذا فان مشروع برودون ، وهو أبعد ما يكون عن توفير الراحة للطبقة العاملة ، ينقلب ضدها بصورة مباشرة » (٦٢) •

كيف يمكن حل مسألة الاسكان اذن ؟ بالضبط كما تحل أية مسألة اجتماعية أخرى في مجتمعنا الراهن ، أي بالتسوية الاقتصادية التدريجية للعرض والطلب ، وهو حل يجدد المسألة نفسها بصورة دائمة ، وبالتالي فهو ليس حلا في حال من الأحوال • أما كيف ستحل الثورة الاجتماعية هذه المسألة ، فذلك ما لا يتعلق بالظروف المخصوصة في كل حالة على حدة فحسب ، بل يرتبط كذلك بمسائل أبعد مدى بما لا يقاس ، ومن أهمها الغاء التضاد بين المدينة والريف • ولما لم تكن مهمتنا هي خلق أنظمة خيالية من أجل تنظيم المجتمع المقبل ، فان دخولنا في المسألة هنا أكثر من عقيم اذن • لكن ثمة شيئاً واحداً أكيداً : ان في المدن الكبرى منذ الآن مباني كافية من

---

(٦٢) أما كيف أن هذا الحل لمسألة الاسكان بواسطة تقييد العامل الى « منزله » الخاص ينشأ بصورة عفوية في جوار المدن الاميركية الكبرى أو المدن الناشئة بسرعة ، فذلك ما يتبين من المقطع التالي من رسالة لاليانور ماركس ــ أفيلينغ ، مؤرخة في انديانا بوليس في الثامن والعشرين من تشرين الثاني ١٨٨٦ : « اننا نشاهد في كانساس سيتي ، أو بالاحرى الى جوارها ، بعض الاكواخ الخشبية الصغيرة البائسة ، وكل منها يشتمل على حوالي ثلاث غرف ، القائمة في العراء بعد • وتكلف الارض ٦٠٠ دولار ، ومساحتها لا تكفي لاقامة المنزل عليها الا بكل صعوبة • ويكلف المنزل ٦٠٠ دولار أيضا ، يعني أن المجموع يبلغ ٤٨٠٠ مارك ، وذلك لقاء ذلك الشيء الزهيد البائس ، الذي يبعد ساعة عن المدينة في صحراء موحلة » • وهكذا لا بد للعمال من تحمل ديون رهائنية ثقيلة كي يحصلوا حتى على هذه المساكن ، وبذلك يصبحون عبيدا عند مستخدميهم بصورة نهائية • وانهم لمرتبطون بمنازلهم ، فلا يستطيعون الذهاب ، بل يجب أن يقبلوا بأية شروط للعمل تعرض عليهم • (ملاحظة من انجلز لطبعة عام ١٨٨٧) •

أجل السكن بحيث تغطي على الفور أية « أزمة سكن » حقيقية ، وذلك في حال استخدامها بصورة عقلانية • ومن الطبيعي أن ذلك لا يمكن أن يحدث الا بنزع ملكية المالكين الحاليين ، يعني بايواء العمال الذين لا مسكن لهم أو العمال المزدحمين بشدة في بيوتهم الحالية في منازل أولئك المالكين • وحالما تستولي البروليتاريا على السلطة السياسية ، فان مثل هذا الاجراء الذي تمليه المصلحة سيكون سهل التنفيذ ، مثله مثل اجراءات نزع الملكية الأخرى وتدابير التمويل من قبل الدولة القائمة •

★ ★ ★

ومهما يكن من أمر ، فان صاحبنا البرودوني غير راض عن انجازاته السابقة في مسألة الاسكان ، بل لا بد له أن يرفع المسألة من على مستوى الارض الى مجال الاشتراكية العليا كيما تثبت هنالك أيضا « قسماً جزئياً جوهرياً من المسألة الاجتماعية » :

« فلنفترض الآونة أن انتاجيـــة رأس المال قد روضت فعلياً ، كما ينبغي أن يكون الأمر عاجلا أو آجـــلا ، مثال ذلك بقانون انتقالي يحدد **الفائدة على كل الرساميل بواحد بالمائة** ، لكن مع الاتجاه ـ ولننتبه لذلك جيداً ـ الى جعـــل حتى هذا المعدل من الفائدة مقارباً أكثر فأكثر الى نقطة الصفر ، بحيث لا يدفع آخر الامر ما يزيد البتة على **العمل الضروري من أجل تدوير رأس المال** • ومن الطبيعي أن المنـــازل والمساكن ، مثلها مثل سائر المنتجات الأخرى ، تدخل في صلب هذا القانون ••• ولسوف يكون الملاك نفسه أول من يوافق على المبيع ، والا ظل منزله دون استخدام وبقي الرأسمال الموظف فيه عديم الجدوى بكل بساطة » •

ان هذه الفقرة تنطوي على أحد مبادىء الايمان الرئيسية من التعليم البرودوني ، وتقدم لنا مثالا بارزاً على الاضطراب السائد في تلك المبادىء •

ان « انتاجية رأس المال » سخافة أخذها برودون بصورة لا نقدية عن

الاقتصاديين البورجوازيين • وصحيح ان الاقتصاديين البورجوازيين يبدأون أيضا بالفرضية القائلة ان العمل هو مصدر كل ثروة ومقياس قيمة سائر البضائع • لكنه لا بد لهم كذلك أن يوضحوا كيف يحدث أن الرأسمالي الذي يوظف رأسمالا من أجل مشروع صناعي أو حرفي لا يحصل في ختامه على الرأسمال الذي وظفه فحسب ، بل كذلك على ربح عليه وفوقه • وبنتيجة ذلك فانهم مضطرون الى التعثر في مختلف صنوف التناقضات ، وكذلك الى عزو بعض الانتاجية الى رأس المال • وليس ما يثبت مبلغ تعثر برودون الدائم في الايديولوجية البورجوازية أفضل من الحقيقة التالية ، ألا وهي تمسكه بهذه العبارة عن انتاجية رأس المال • ولقد رأينا منذ البدء أن ما يسمى « انتاجية رأس المال » لا يعدو كونه خاصة لاصقة به (في العلاقات الاجتماعية القائمة في الوقت الراهن ، والتي ما كان يصير بدونها رأسمالا في حال من الاحوال) ، وهي خاصة قدرته على تملك عمل العمال المأجورين غير المدفوع الاجرة •

ومهما يكن من أمر ، فان برودون يختلف عن الاقتصاديين البورجوازيين في رفضه « انتاجية رأس المال » هذه ، بل هو على النقيض من ذلك يكتشف فيها خرقاً « للعدالة الابدية » • ان هذه الانتاجية هي التي تمنع العامل من الحصول على كل ايراد عمله ، وبالتالي فانه يجب الغاؤها • لكن كيف السبيل الى ذلك ؟ بتخفيض معدل الفائدة بتشريع الزامي وارجاعها في آخر الامر الى الصفر • وعندئذ يكف رأس المال ، في رأي صاحبنا البرودوني ، عن أن يكون منتجاً •

وليست الفائدة على الرأسمال **النقدي** المقترض سوى جزء من الربح ؛ وليس الربح ، سواء على الرأسمال الصناعي أم التجاري ، سوى جزء من القيمة الفائضة التي تأخذها الطبقة الرأسمالية من الطبقة العاملة على صورة العمل غير المدفوع الاجرة • ان القوانين الاقتصادية التي تتحكم في معدل الفائدة لمستقلة عن القوانين التي تتحكم في معدل القيمة الفائضة بقدر مايمكن أن تكون تلك حال القوانين في نفس الشكل الواحد من المجتمع • لكنه بقدر ما يتعلق الامر بتوزيع هذه القيمة الفائضة بين الرأسماليين الفرادى ، فانه من الواضح أن معدل الربح بالنسبة الى الصناعيين والتجار الذين تضم

مشاريعهم مقادير كبيرة من الرأسمال الموظف من قبـــل رأسماليين آخرين يجب أن يرتفع ـ مع بقاء سائر الاشياء الاخرى على حالها ـ بمقدار ماينخفض معدل الفائدة ، وبالتالي فا نانقاص الفائدة وابطالها النهائي لن « يروضا » فعلياً ، في حال من الاحوال ، ما يسمى « انتاجية رأس المال » • ان ذلك لن يفعل أكثر من اعادة تنظيم توزيع القيمة الفائضة غـــير المدفوعة الاجرة ، المأخوذة من الطبقة العاملة ، بين الرأسماليين الفرادي • ولن يعطي ذلك امتيازاً للعامل ضد الرأســمالي الصناعي ، بـل للرأسمالي الصناعي ضد صاحب الايرادات •

ان برودون يفسر ، من وجهة نظره القانونية ، معدل الفائدة ـ كما يفسر سائر الحقائق الاقتصادية ـ ليس بظروف الانتاج الاجتماعي ، بل بقوانين الدولة التي تتلقى تلك الظروف فيها تعبيرها العام • ومن وجهةالنظر هذه ، وهي المفتقرة الى كل فكرة عن الترابط بين قوانين الدولة وشروط الانتاج في المجتمع ، تتظاهر تلك القوانين الدولية بالضرورة كأوامر اعتباطية خالصة يمكن في أي لحظة استبدالها بالاوامر المضادة لها تماما • وبالتالي فليس أسهل على برودون من أن يصدر مرسوماً ـ حالما يملك السلطة على ذلك ـ ينقص معدل الفائدة الى واحد بالمائة • واذا ما ظلت سائر الشروط الاجتماعية الاخرى مثلما كانت عليه ، فان هذا المرسوم البرودوني سيوجد على الورق فقط • ان معدل الفائدة سيظل خاضعاً للقوانين الاقتصادية التي يخضع لها حالياً ، رغماً عن سائر المراسيم • وسوف يواصل الاشخاص الذين يملكون الاعتماد على اقتراض المال بفائدة اثنين وثلاثة وأربعة وأكثر بالمائة ، وفقاً للظروف ، تماماً مثلما كانت الحال من قبل ، ولن يكون الفارق الوحيد سوى أن **أصحاب الايرادات** سيكونون حذرين جداً بحيث لا يوظفون المال الا عند الأشخاص الذين لا تنتظر أية منازعة من جانبهم • وفيما عدا ذلك ، فان هذا المشروع العظيم المستهدف حرمان رأس المال من انتاجيتهقديم قدم الزمان ، قديم قدم ـ **قوانين الربا** التي لا تستهدف سوى تحديد معدل الفائدة ، والتي ألغيت منذ ذلك الحين في كل مكـــان لانها كانت تتعرض باستمرار في الممارسة للخرق أو الاحتيال ، وكانت الدولة مضطرة للاعتراف

بعجزها تلقاء قوانين الانتاج الاجتماعي • وان اعادة العمل بهذه القوانين الوسيطية وغير الفعالة هو « ترويض لانتاجية رأس المال » ؟ ان المرء ليرى اننا كلما تفحصنا البرودونية عن كثب أعظم اتضحت لنا رجعيتها أكثر فأكثر •

وبناء عليه فانه حين يرجع معدل الفائدة الى الصفر على هذا الغرار ، وبالتالي تلغى الفائدة على رأس المال ، فانه « لن يدفع ما يزيد البتة على العمل الضروري من أجل تدوير رأس المال » • ومن المفروض ان هذا يعني أن الغاء الفائدة معادل لالغاء الربح ، بل معادل لالغاء القيمة الفائضة • ولكنه اذا كان من الممكن **بالفعل** الغاء الفائدة بواسطة المراسيم ، فما عسى تكون عاقبة ذلك ؟ ان طبقة **أصحاب الايرادات** لن يجدوا بعد الآن حافزاً يحفزهم الى اقراض رأسمالهم على صورة تسليفات ، بل سوف يوظفونه لحسابهم الخاص في مشاريعهم الصناعية الخاصة أو في الشركات المساهمة ، وسوف تظل كتلة القيمة الفائضة التي تستخرجها الطبقة الرأسمالية من الطبقة العاملة هي نفسها ، سوى أن توزيعها سوف يتبدل ، بل ان هذا التوزيع نفسه لن يتبدل كثيراً •

وفي الحقيقة أن صاحبنا البرودوني يعمى عن رؤية الواقع التالي ، ألا وهو أنه لا يدفع وسطياً منذ الآن ، في التعامل السلعي في المجتمع البورجوازي، أكثر من « العمل الضروري من أجل تدوير رأس المال » (وهذا ما يجب أن يقرأ كما يلي : الضروري من أجل انتاج البضاعة المقصودة) • ان العمل هو المقياس القيمي لسائر البضائع ، وانه لمن المحال كلياً في المجتمع الراهن — باستثناء الذبذبات في السوق — أن يدفع بصورة اجمالية لقاء البضائع ، وسطياً ، أكثر من العمل الضروري من أجل انتاجها • لا ، لا ، يا عزيزي البرودوني ، ان الصعوبة تكمن في موضع آخر • ان الصعوبة تقوم في الحقيقة التالية ، ألا وهي أن « العمل الضروري من أجل تدوير رأس المال » (كي نستخدم اصطلاحاتك الغامضة) هو بكل بساطة **غير مدفوع الاجرة كلياً !** أما كيف يحدث ذلك ، فيمكنكم أن تراجعوا من أجله ماركس (**رأس المال** ، الكتاب الأول ، ص : ١٥٨ — ١٦٠) (٦٣) •

---

(٦٣) أنظر كارل ماركس ، **رأس المال** ، الكتاب الاول ، المجلد الاول من : ٢٦٥ — ٢٩٥ • منشورات دار اليقظة العربية بدمشق •

لكن هـــذا لا يكفي • فـــاذا ما ألغيت الفائـــدة **علـى رأس المال** (Kapitalzins) فان ايجـــار **المنـــزل** (Mietzins) (٦٤) يلغى معهـــا ، لأن « المنازل والأبنية ، مثلها مثـل ســائر المنتجـات الأخرى ، مشمولة هي الأخرى بصورة طبيعية بأحكـام هـــذا القانون • » وان هذا لأشبه بذلك الضابط العجوز الذي استدعى مجنده المتطوع الذي لا يبرح في السنة الأولى من خدمته وعالنه :

« أنظر ، لقد بلغني أنك دكتور ؛ فيمكنك اذن أن تحضر من وقت لآخر الى مسكني • حين يكون للمرء زوج وسبعة أولاد ، فان هناك دائماً شيئاً يحتاج الى الترقيع • »

المجند : « عفوك ، ياحضرة الضابط ، لكنني دكتور في الفلسفة • »
الضابط : « سيان لدي ، فالدكاترة جميعاً سواء • »

ان صاحبنا البرودوني يتصرف بالطريقـــة نفســـها : فايجار المنزل (Mietzins) أو الفائدة على رأس المال (Kapitalzins) ذلك سيان لديه • ان الفائدة هي فائدة ، والدكتور دكتور • ولقد شاهدنا أعلاه أن سعر الايجار (Mietpreis) المسمى عموماً ايجار المنزل (Mietzins) يترتب كما يلي : ١ ـ قسم هو ايجار الارض ؛ ٢ ـ قسم هو الفائدة عـلى الرأسمال العمراني ، بما في ذلـــك ربـح البنـــاء ؛ ٣ ـ قسم يصرف على الاصلاحات والتأمين ؛ ٤ ـ قسم مهمته استهلاك الرأسمال العمراني بما فيه الربح على صورة أقساط سنوية وفقاً لمعدل تلف المنزل التدريجي •

ولا بد أنه قد اتضح الآونة حتى بالنسبة الى أشد الناس عمى أن « الملاك نفسه سيكون أول من يوافق على البيع لان منزله سيظل بدون ذلك عاطلا ويكون رأس المال الموظف فيه عديم النفع بكل بساطة » • ومما لا ريب فيه أنه اذا ألغيت الفائدة على رأس المال المقروض ، فان أي ملاك لن يستطيع بعدئذ أن يحصل على فلس واحد من ايجار منزله ، وذلك بكل بساطة لأنه يمكن الحديث عن ايجار المنزل (Miete) بوصعه **فائدة** الايجـــار (Mietzins) ولأن مثل هذه « الفائدة الخاصة بالايجار » تحوي جزءاً هو

---

(٦٤) (Mietzins) ، حرفياً الفائدة على الايجار •

في واقع الامر فائدة على رأس المال • ان الدكتور هو دكتور • وفي حين أن قوانين الربا المتعلقة بالفائدة العادية على رأس المال لايمكن ان تشل فعاليتها الا بالتلاعب عليها ، فانها لم تنل مع ذلك قط معدل ايجار المنزل حتى من بعيد • ولقد كان مقدرا لبرودون أن يتخيل أن قانونه الجديد عن الربا لن ينظم دون مزيد من الضوضاء الفائدة البسيطة على رأس المال فحسب ويلغيها تدريجياً، بل كذلك ايجار المنزل المعقد الخاص بالمساكن (Mietzins) لم ينبغي اذن ابتياع المنزل « العديم النفع بكل بساطة » لقاء المال الرنان من صاحب المنزل ، وكيف يحدث أن صاحب المنزل لن يدفع هو نفسه المال في مثل هذه الظروف كي يتخلص من هذا المنزل « العديم النفع بكل بساطة » كيما يوفر عن نفسه مصاريف الاصلاحات ـ هذا ما نظل نتخبط في الظلام بشأنه •

وان صاحبنا البرودوني ، بعد هذا الانجاز الظافر في مجال الاشتراكية العليا (ان المعلم برودون يسميها فوق الاشتراكية) ، ليعتبر نفسه على حق اذ يحلق الى أعلى من ذلك :

« كل ما تبقى لنا الآن هو استنتاج بعض النتائج كيما نلقي نوراً تاماً من مختلف الجوانب على موضوعنا الهام » •

وما هي هذه النتائج ؟ أمور تتأتى عما سبق قوله بقدر ما يتأتى عدم جدوى منازل السكن عن الغاء الفائدة • واذا نحن جردناها عن اللغو الفخم والمتبجح لمؤلفنا ، فانها لا تعني سوى أن الأمور التالية مرغوب فيها من أجل تسهيل عملية التعويض عن المساكن المؤجرة : ١ ـ الاحصاءات المضبوطة في الموضوع ؛ ٢ ـ قوة تفتيش صحي صالحة ؛ ٣ ـ تعاونيات من عمال البناء من أجل العمل على تشييد منازل جديدة • ومن المؤكد أن سائر هذه الأمور رائعة وجيدة جداً ، لكنها رغما عن سائر العبارات الصاخبة التي غلفت بها لا تلقي في حال من الاحوال « نوراً تاماً » في تلك العتمة الخاصة بالاضطراب الذهني البرودوني •

وان من حقق مثل هذه الأشياء العظيمة يملك الحق في توجيه هذا النداء الجدي الى العمال الألمان :

« وانه ليبدو لنا أن هذه الأشياء وما شابهها تستأهل تماماً اهتمام الاشتراكية الديموقراطية ··· ألا فلتسع الى ايضاح ذهنها ، كما فعلت بشأن مسألة الاسكان هنا ، بخصوص المسائل الأخرى التي لا تقل عنها أهمية ، مثل مسائل **الائتمان ، وديون الدولة، والديون الخاصة، والضرائب** »، الخ·

وهكذا فان صاحبنا البرودوني يجابهنا هنا بامكانية سلسلة كاملة من المقالات عن « مسائل مشابهة » ، واذا هو عالجها جميعاً بالتمام والكمال كما عالج « الموضوع البالغ الاهمية » الذي بين أيدينا ، فانه سيكون لدى **الفولكستات** مواد كافية من أجل عام كامل · بيد أننا في مركز يمكننا أن نتنبأ بالامور ـ لسوف يكون فحوى ذلك كله مماثلا لما قيل من قبل : انه ينبغي الغاء الفائدة على رأس المال ، وعندئذ سوف تتلاشى الفائدة على الديون العامة والخاصة ، ويصبح الائتمان مجانياً ، الخ · ان الصيغة السحرية نفسها تطبق على أي موضوع لا على التعيين ويتم الحصول في كل حالة مخصوصة على نفس النتيجة المذهلة بمنطق لا يرحم ، ألا وهي أنه لن يبقى ، بعد الغاء الفائدة على رأس المال ، أي فائدة أخرى تدفع على المال المقترض ·

وبالمناسبة ، فانها مسائل رائعة تلك التي يهددنا صاحبنا البرودوني بها : **الائتمان !** وأي ائتمان يحتاج العامل اليه بالاضافة الى ذلك الائتمان من أسبوع لأسبوع ، أو الائتمان الذي يحصل عليه في دكان الودائع المرهونة ؟ وسواء حصل على هذا الائتمان مجاناً أو بالفائدة، حتى اذا كانت تلك الفائدة الربوية التي يفرضها دكان الرهائن ، فأي فارق ينجم عن ذلك بالنسبة اليه ؟ وحتى في حال حصوله ، على العموم ، على أية منفعة من ذلك ، يعني في حال انقاص كلفة انتاج قوة العمل ، أفلن يكون سعر قوة العمل ملزماً بالانخفاض اذن ؟ بيد أن الائتمان قضية هامة بالنسبة الى البورجوازي ، وبصورة مخصوصة بالنسبة الى البورجوازي الصغير ، وانه ليكون من روائع الأمور بالنسبة الى البورجوازي الصغير بالخاصة اذا كان الائتمان أمراً سهل المنال في كل الاوقات ، ودون أية فائدة بالاضافة الى ذلك · « ديون الدولة ! »

ان الطبقة العاملة تعرف أنها ليست هي التي صنعت هذه الديون ، وحين تستلم السلطة فانها ستترك أمر دفعها لاولئك الذين عقدوها • « الديون الخاصة ! » ــ راجع الائتمان • « الضرائب ! » ذلك موضوع يثير اهتمام البورجوازية كثيراً ، لكنه لايهم العامل الا قليلا جدا • ان ما يدفعه العامل كضرائب يذهب مع الزمن في كلفة انتاج قوة العمل ، وبالتالي فان من واجب الرأسمالي التعويض عنه • ان سائر هذه الأمور التي يلوح بها أمامنا هنا بوصفها مسائل رفيعة الأهمية بالنسبة الى الطبقة العاملة لا تملك في واقع الأمر أهمية أساسية الا بالنسبة الى البورجوازي وحده ، وأكثر من ذلك أيضاً بالنسبة الى البورجوازي الصغير ، ونحن نصر رغماً عن برودون على أن الطبقة العاملة ليست مدعوة للمحافظة على مصالح تينك الطبقتين •

وليس لدى صاحبنا البرودوني كلمة واحـــدة يقولها بشأن المسألة الكبرى التي تعني العمال حقاً ، ألا وهي مسألة العلاقـــة بين الرأسمالي والعامل المأجور ، مسألة كيف حـــدث أن يثري الرأسمالي بواسطة عمل عماله • وصحيح أن سيده ومعلمه قد عني بهذا الموضوع ، لكنـــه لم يحمل اليه أي ايضاح البتة ، بل انه لم يذهب حتى في كتاباته الاخيرة ، جوهرياً ، أبعد مما وصل اليه في **بؤس الفلسفة** ، هذا الكتاب الذي جعله ماركس هباء منثوراً عام ١٨٤٧ •

انه لمن المؤسف حقاً ألا يجد عمال البلدان اللاتينية تقريباً ، طوال خمسة وعشرين عاماً ، غذاء ذهنياً اشتراكياً سوى كتابات هذا « الاشتراكي من الامبراطورية » ، وانه ليزيد الطين بللا أن تجتاح النظرية البرودونية ألمانيا في الوقت الحاضر • ومهما يكن من أمر ، فلا خوف من ذلك مطلقاً • ان وجهة النظر النظرية للعمال الالمان تسبق وجهة نظر البرودونية بخمسين عاماً ، ويكفي ان نقدم مثالا واحدا على ذلك ، ألا وهو مثال هذه المســألة وحدها ، مسألة الاسكان ، كي نوفر أية متاعب أخرى بهذا الشأن •

القسم الثاني

كيف تحل البورجوازية مسألة الاسكان

١

بينا في القسم الخاص بالحل **البرودوني** لمسألة الاسكان مبلغ ما تكنه البورجوازية الصغيرة من اهتمام مباشر بهذه المسألة • ومهما يكن من أمر ، فان البورجوازية الكبيرة أيضاً مهتمة بها اهتماما عظيما ، وان يكن بصورة غير مباشرة • ولقد أثبت العلم الطبيعي الحديث أن ما يسمى « المناطق الفقيرة » حيث يتجمع العمال مزدحمين هي أماكن نشوء تلك الوافدات التي تجتاح مدننا من وقت لآخر • فالهيضة ، والتيفوس ، والحمى التيفية ، والجدري ، وغيرها من الامراض القاضية تنشر بذورها في الهواء الموبوء والمياه المسمومة لتلك الأحياء الخاصة بالطبقة العاملة ، وما أندر ما تموت البذور هنا بصورة تامة ، ولا تواتيها الفرص حتى تتطور الى وافدات ومن ثم تنتشر ما وراء أماكن نشوئها الى الأقسام الاكثر تهوية والأفضل صحة من المدينة التي يسكنها الرأسماليون • ولا يستطيع الحكم الرأسمالي أن يتهاون حيال الأدواء السارية الناشئة بين العمال دون أن يتحمل وزر ذلك ، بحيث تسقط العواقب على عاتقه ، فيصول ملاك الموت في صفوفه بمثل القسوة التي يصول بها في صفوف الطبقة العاملة •

ولم تصبح هذه الحقيقة ثابتة علمياً حتى تأرث البورجوازيون الغيورون بروح نبيلة من المنافسة في مجال عنايتهم بصحة عمالهم • وتأسست الجمعيات ، وألفت الكتب ، ووضعت الاقتراحات ، ونوقشت القوانين وقررت ، وذلك بغية ايقاف مصادر الوافدات المتكررة أبداً • واستقصيت شروط سكن العمال وبذلت المساعي في سبيل معالجة الشرور الأشد خطراً • وبدأ نشاط واسع على هذا الصعيد في انكلترا بالخاصة ، حيث يتوفر أكبر عدد من المدن الكبرى ، وبالتالي حيث تتعرض البورجوازية نفسها للخطر

الداهم • وعينت لجان حكومية من أجل التحقيق في الشروط الصحيةللطبقات العاملة ، وقد وفرت تقاريرهـا ، التي تتميـز في اعتزاز عن سائر المصادر القارية بدقتهاوكمالها وعدمتحيزها، الاساسمنأجل قوانينجديدة نفذ مفعولها بصورة تزيد أو تنقص • ورغما عن النقائص التي تعتور هذه القوانين ، فانها لا تبرح تتفوق بصورة غير محدودة على كل الاجراءات المتخـــذة حتى الآن في هذا الاتجاه في القارة • ومهما يكن من أمر ، فان نظام المجتمع الرأسمالي يجدد مرة بعد مرة الشرور الواجب علاجها ، وهو يفعـــل ذلك في ضرورة محتومة جداً بحيث لم يتقـــدم علاجهـــا خطوة وحيـــدة تقريباً حتى في انكلترا نفسها •

ولقد احتاجت ألمانيا ، كما هي العادة ، الى زمن أطول كثيراً قبل أن تبلغ مصادر الانتان المزمنة الموجودة هناك المرحلة الحادة الضرورية من أجل ايقاظ البورجوازية الكبيرة الناعسة • بيد أن من يسير على مهلته يتقدم بصورة مضمونة ، بحيث نشأت أخيرا فيما بيننا أيضاً أدبيات بورجوازية بخصوص الصحة العامة ومسألة الاسكان ، وهي خلاصة مائعة عن الادبيات الاجنبية السابقة لها ، وبالخاصة الانكليزية منها ، وقد سعي في رياء الى اسباغ مظهر من الادراك الأعلى عليها بواسطة عبارات دسمة رائعة الرنين • وان كتاب الدكتور أميل ساكس الصـــادر في فيينا عـــام ١٨٦٩ بعنوان **ظروف اسكان الطبقات العاملة واصلاحها** (٦٥) لينتسب الى هذه الأدبيات •

ولقد انتقيت هذا الكتاب من أجل عرض المعالجة البورجوازية لمسألة الاسكان لمجرد أنه يقوم بمحاولة تستهدف تلخيص الأدب البورجوازي في هذا الموضوع قدر الامكان • وانه لأدب رائع ذلك الذي يخدممؤلفنا«كمصادر» له ! انه لا يذكر الا بصورة عابرة التقارير البرلمانيـــة الانكليزية ، وهي المصادر الرئيسية الحقيقية ، وعددها ثلاثة تقارير ، وهي أقدمها على الاطلاق؛ وان الكتاب برمته ليبرهن على أن المؤلف **لم يكلف نفسه قط عناء القاء نظرة**

---

(٦٥) اميل ساكس : Die Wohnungszustunde der Arbeltenden Klassen und Ihre Reform

وحيدة عليها • وبالمقابل ، فانه يعدد مجموعة كاملة من الكتابات البورجوازية المبتذلة ، المرائية عن حسن نيـــة والغيورة بكل صفاقـــة ، دوكبيتيو ، وروبرتس ، وهول ، وهوبر ، وأعمـــال المؤتمرات الانكليزية عن العلم الاجتماعي (أو الهراء الاجتماعي بالأحرى) ، ومجلة جمعية رخاء الطبقات الكادحة في بروسيا ، والتقرير السنوي الرسمي عن معرض باريس العالمي ، والتقارير البونابرتية الرسمية عن الموضوع نفسه، **وأخبار لندن المصورة**(٦٦) **وشؤون الأرض والبحر** (٦٧) ، وأخيراً « رجل ثقة معترف به » ، رجل « ذو ادراك عملي حاد » ، « ذو تأثرية مقنعة في الحديث » ، ألا وهو ـ **جوليوس فوشه** ! ولا ينقص هـــذه اللائحـــة من المصـــادر سوى **المظلـــة** (٦٨) و Kladoeradatsch ، وكوتشوك العسكري حامل البندقية(٦٩) •

وتفادياً لوقوع أي التباس بشأن وجهة نظر الهرساكس ، فانه يعلن في الصفحة ٢٢ :

« اننا نقصد بالاقتصاد الاجتماعي مذهب الاقتصاد الوطني في تطبيقه على المسائل الاجتماعية،أو بصورة أوضح مجموع الطرق والاساليب التي يقدمهاهذا العلم الينا **من أجل رفع مايسمى(!) الطبقات غير المالكة الى مستوى الطبقات المالكـــة ، على أساس قوانينه « الحديدية » ضمن اطار النظـــام الاجتماعي السائد في الوقت الحاضر** » •

ولن نخوض في الفكرة الغامضة القائلة ان « مذهب الاقتصاد الوطني»، أو الاقتصاد السياســـي ، يعالـــج أمورا غير المســـائل « الاجتماعية » ، بل سنذهب الى النقطة الرئيسية من فورنا • ان الدكتور ساكس يطالب بأن تستمر « القوانين الحديدية » للاقتصاد البورجوازي ، و « اطار النظام

---

(٦٦) Illustrated London News ، مجلة بورجوازية أسبوعية واسعة الانتشار تأسست عام ١٨٤٢ •

(٦٧) Uber Lund und Meer مجلة أدبية مصورة صدرت في ستوتغارت اعتباراً من ١٨٥٨ •

(٦٨) Qartenlaube ، مجلة حقيرة خاصة بالأسرة •

(٦٩) المقصود هنا هو الشاعر غوتهلف هوفمان الذي نظم أنشودة وطنية أثناء الحرب الفرنسية البروسية في ١٨٧٠ ـ ١٨٧١ •

الاجتماعي السائد في الوقت الحاضر » ، وبكلام آخـــر أن يستمر الأسلوب الرأسمالي في الانتاج قائماً دون تغير ، لكنه يجب مع ذلك رفع « ما يسمى الطبقات غير المالكة » الى « مستوى الطبقات المالكة » • لكنه من الشروط الاولية المحتومة لاسلوب الانتاج الرأسمالي أن توجد طبقة غير مالكة حقيقية، لا مزعومة ، طبقة لا تملك ما تبيعه سوى قوة عملها ، وهي بالتالي مجبرة أن تبيع الرأسماليين الصناعيين قوة عملها • وهكذا فان مهمة العلم الجديد للاقتصاد الاجتماعي الذي ابتدعه الهرساكس أن يجد الطرق والاساليب ـ في حالة من المجتمع المؤسس على التضاد من جهة واحدة بين الرأسماليين ، أصحاب كل المواد الخام وأدوات الانتاج ووسائط المعيشة ، ومن جهة أخرى بين العمال غير المالكين الذين يدعون قوة عملهم ، وقوة عملهم من دون أي شيء آخر ، ملكية لهم ـ التي تمكننا ، ضمن هذا النظام الاجتماعي ، من تحويل سائر العمال المأجورين الى رأسماليين دون أن يكفوا عن كونهم عمالا مأجورين • ويظن الهرساكس أنه حل هذه المسألة • لعله يتلطف فيبين لنا كيف يمكن لسائر جنود الجيش الفرنسي ، الذين يحمل كل منهم عصا الماريشالية في جعبته منذ أيام نابليون القديم ، ان يتحولوا الى فيلد ماريشالات دون أن يكفوا في الوقت نفسه عن كونهم عساكر في الصف • أو كيف يمكن أن يحدث أن يصير الأربعون مليوناً جميعاً من رعايا الريخ الألماني قياصرة ألمانيين •

ان من جوهر الاشتراكية البورجوازية الرغبة في الابقاء على أساس سائر الشرور في المجتمع الراهن ، وفي الوقت نفسه الرغبة في القضاء على هذه الشرور نفسها • ان الاشتراكيين البورجوازيين لتواقون ، كما ورد في **البيان الشيوعي** ، الى « تصحيح الحيف الاجتماعي ضماناً لاستمرار وجود المجتمع البورجوازي » ، فهم يريدون « **بورجوازية دون بروليتاريا** » • ولقد رأينا أن الهر ساكس يصوغ المشكلة بالطريقة عينها بالضبط ، وهو يجد الحل لها في حل مسألة الاسكان • وانه لمن ذلك الرأي القائل انه « يمكن من جراء تحسين سكن الطبقات الكادحة أن نعالج بكل نجاح البؤس المادي والروحي الموصوف أعلاه ، ونتيجة ذلك ـ بفعل التحسن الجذري لشروط السكن **وحدها** ـ أن نرفع القسم الأعظم من هذه الطبقات خارج مستنقع شروط وجودهم التي تكاد في أغلب الاحيان أن تكون لا انسانية الى القمم

الظاهرة للرخاء المادي والروحي ٠ » (ص : ١٤) ٠ وبالمناسبة ، فانه من مصلحة البورجوازية أن تتجاوز الحقيقة التالية ، ألا وهي وجود بروليتاريا خلقتها علاقات الانتاج البورجوازية وهي تقرر استمرار وجود هذه العلاقات٠ وبالتالي فان الهر ساكس يخبرنا (ص : ٢١) أن عبارة الطبقات الكادحة يجب أن تفهم على أنها تشمل سائر «الطبقات الاجتماعية المعدمة » ، « وعلى العموم الناس الرقيقي الحال ، مثـل الحرفيين اليـدويين ، والأرامل ، والمتقاعدين (!) ، والموظفين المرؤوسين ، الخ » ، كما تشمل العمال الفعليين٠ ان الاشتراكية البورجوازية تمد يدها الى التنوع البورجوازي الصغير ٠

أين أزمة السكن اذن ؟ كيف تقوم هـذه الازمة ؟ ليس مفروضا في الهر ساكس ، بوصفه بورجوازيا صالحا ، أن يعرف انهـا نتاج ضروري للنظام الاجتماعي البورجوازي ، وانها لا يمكن أن تغيب عن الحضـور في مجتمع حيث تحيا الجماهير الكادحة الغفيرة على الاجور ، يعني على كميـة وسائط المعيشة الضرورية من أجل وجودها ومن أجل استمرار نوعها ، وحيث تلقي تحسينات الآلات ، الـخ ٠٠ جماهير العمـال باستمرار الى الطرقات دون عمل ، وحيث تؤدي الذبذبات الصناعية العنيفـة والمتكررة بانتظام الى وجود جيش احتياطي كبير من العمال غير المستخدمين من جهـة واحدة ، وتطرد من جهة أخرى جمهرة العمال من حـين لأخر الى الشوارع دون عمل ، وحيث يتجمع العمال بأعداد غفيرة في المدن الكبرى بنسق أسرع من توفر المساكن من أجلهم في الشروط السائدة ، وحيث لا بد بنتيجة ذلك من وجود مستأجرين حتى لأرذل زريبة خنازير ، وحيث صـاحب المنزل أخيرا ، في قدرته كرأسمالي ، لا يملك الحق فحسب ، بفعل المنافسة ، بل هو ملزم أيضا حتى درجة ما بأن يربح دونما رحمة قدر امكانه من ملكيته في ايجار المنزل ٠ ان أزمة السكن في هذا المجتمع ليست أمرا عارضا ، بل هي مؤسسة ضرورية ، ولا يمكن أن تلغى كليا مع سائر آثارها في الصحة ، الخ ٠٠ الا اذا أعيد ، بصورة أساسية ، تكوين مجمل النظـام الاجتمـاعي الذي تنبثق عنه ٠ ومهما يكن من أمر ، فـان الاشتراكية البورجوازية لا تتجرأ على معرفة هذه الحقيقة ٠ انها لا **تتجرأ** على تعليل أزمة السـكن كنتيجة للشروط القائمة ٠ وبالتالي فليس من سبيل أمامها الا أن تفسر أزمة السكن بالوعظ الاخلاقي بوصفها نتيجة لطلاح الانسان ، نتيجـة للخطيئة الاصلية اذا جاز التعبير ٠

« وهنا لايمكننا الا أن نعترف – وبالتالي لايمكننا أن ننكر » (يا للاستنتاج الجريء) – « ان اللوم ··· يقع جزئيا على **العمال أنفسهم** ، هؤلاء الذين يحتاجون الى المنازل ، وجزئيا – وصحيح انه الجزء الاعظم – على أولئك الذين يأخذون على عاتقهم أمر سد الحاجة أو أولئك الذين لا يقومون بأي مسعى، رغما عن توفر الوسائط الكافية لديهم ، من أجل سد الحاجة، أعني بهم **الطبقات الاجتماعية العليا المالكة** · ان هذه الطبقات الاخيرة ملومة ··· لانها لا تأخذ على عاتقها مهمة تأمين العدد الكافي من المساكن الجيدة » ·

ومثلما يأخذنا برودون من مجال الاقتصاد الى مجال العبارات القانونية ، هكذا يأخذنا صاحبنا الاشتراكي البورجوازي من المجال الاقتصادي الى المجال الاخلاقي · وان ذلك لامر طبيعي بصورة لامزيد عليها · ان ذلك الذي يعلن ان الاسلوب الرأسمالي في الانتاج و « القوانين الحديدية » للمجتمع البورجوازي القائم حاليا هي ذات حصانة ، ومع ذلك يود في الوقت نفسه أن يقضي على عواقبها المكدرة والضرورية ، لن يجد سبيلا آخر سوى القاء المواعظ الاخلاقية على الرأسماليين ، وهي مواعظ أخلاقية تتبخر آثارها العاطفية في الحال تحت تأثير المصلحة الخاصة ، وتحت تأثير المنافسة اذا اقتضى الامر · ان مفعول هذه المواعظ الاخلاقية لأشبه ما يكون بمفعول تلك المواعظ التي تلقيها الدجاجة عند حافة الحوض حيث ترى جماعة فراخ البط التي فقستها تسبح في سرور عظيم · ان فراخ البط تنطلق الى الماء على الرغم من افتقارها الى التدريب ، كما ان الرأسماليين ينقضون على الربح على الرغم من كونه عديم الرحمة · ولقد سبق للعجوز هانسمان أن قال : « ليس في القضايا المالية محل للعواطف » ، ولقد كانت معرفته بهذه الامور أعظم من معرفة الهر ساكس ·

« ان المساكن الجيدة تكلف غاليا جدا بحيث **يستحيل مطلقا** على القسم الاعظم من العمال أن ينتفعوا بها ··· ان الرأسمال الضخم ··· ينفر أن يتوظف في منازل من أجل الطبقات العاملة ··· وبنتيجة ذلك فان هذه الطبقات وحاجاتها السكنية تقع على الاغلب فريسة بين أيدي المضاربين » ·

يا للمضاربة المقرفة ·· ان الرأسمال الضخم لا يضارب طبعا على

الاطلاق ! لكنها ليست الارادة السيئة ما يمنع الرأسمال الضخم من المضاربة في منازل العمال ، بل الجهل وحده ٠

« ان أصحاب المنازل لا **يعرفون** مطلقا أي دور هام عظيم ٠٠ يلعبه الاكتفاء الطبيعي للحاجات السكنية ، **انهم لا يعرفون ما يعملون للشعب** حين يعرضون عليه ، بصورة غير مسؤولة البتة على العموم ، مساكن سيئة وضارة ، وأخيرا فانهم لا **يعرفون** كيف يسيئون بذلك لأنفسهم » ٠ (ص : ٢٧) ٠

ومهما يكن من أمر ، فلا بد أن يزود جهل الرأسماليين بجهل العمال قبل أن تنشأ أزمة في السكن ٠ وبعد ما يعترف الهر ساكس بأن « أدنى فئات» العمال «مضطرة (!) للبحث عن مقام ليلي أيا كان وكيفما استطاعت العثور عليه كي لا تظل دون مأوى على الاطلاق ، وهي من هذه الجهة عزلاء وعاجزة كليا » ، فانه يقول لنا :

« ذلك انه من المعروف جيدا ان الكثيرين منهم (العمال) يحرمون أنفسهم من جراء اللامبالاة ، لكن من جراء الجهل بصورة رئيسية ، من شروط النمو الطبيعي والوجود الصحي ، ويميل المرء تقريبا الى أن يقول انهم يفعلون ذلك بمهارة ، وذلك **لأنهم لا يملكون أدنى فكرة** عن فن الصحة العقلاني ، وبالخاصة عن الاهمية الهائلة الموقوفة على المسكن في فن الصحة هذا ٠ » (ص : ٢٧) ٠

وعلى أية حال ، فان أذني الحمار البورجوازي تستطيلان هنا ٠ فحيث يكون الرأسماليون هم المقصودين ، يتبخر « اللوم » الى مجرد الجهل ، أما حيث العمال هم المقصودون ، يصير الجهل سببا لاثمهم ٠٠ اسمعوا :

« وهكذا يحدث (يعني بفعل الجهل) أنهم اذا ما تمكنوا من توفير بعض المال من الايجار ، فانهم ينتقلون الى مساكن معتمة ، رطبة ، غير صالحة ، هي باختصار استهزاء بسائر متطلبات الصحة ٠٠٠ وان أسراً عديدة تستأجر في الغالب مسكنا وحيدا ، بل غرفة وحيدة ــ وهذا كله كي يصرفوا على الايجار أقل قدر ممكن ، بينما هم من جهة أخرى **يبذرون**

دخلهم **بطريقة آثمة حقا على الشراب ومختلف أصناف الملذات العقيمـــة** » •

ان المال الذي « ينفقه العمال على الخمور والتبغ » (ص : ٢٨) ، و « الحياة في المحلات العامة بكل عواقبها المؤسفة ، هذه الحياة التي تجر العمال مرارا وتكرارا مثل ثقل ميت الى الوحل من جديد » ، تقع في الحقيقة مثل ثقل ميت في معدة الهر ساكس ، ان الحقيقة التاليـــة ، ألا وهي أن السكر بين العمال في الظروف السائدة هو نتاج ضروري لظروف حياتهم، لا يقـــل ضرورة عن التيفوس ، والاجرام ، والهوام ، ومأمور التنفيذ ، والادواء الاجتماعية الاخرى ، وهو في واقع الامر ضروري جدا بحيث يمكن أن نقدر سلفا الارقام الوسطية لاولئك الذين سيتهالكون في السكر ، هذه الحقيقة هي أيضـا شيء لا يستطيع الهر ساكس ان يسمح لنفسه بمعرفته• وبالمناسبة ، فقد كان المعلم العجوز في مدرستي الابتدائية يكرر دائما : « ان عامة الناس يذهبون الى المحلات العامة والناس الراقين يذهبون الى الاندية » ، وبما اني قصدت المكانين جميعا ، فاني أستطيع أن أؤكد ذلك •

ان الحديث كله عن « جهل » كلي الفريقين لا يزيد عن كونه تلك العبارات العتيقة بخصوص تناسق المصالح بين العمل ورأس المال • لو أن الرأسماليين يعرفون مصالحهم الحقيقة لأعطوا العمال منازل جيدة وحسنوا أوضاعهم بصورة عامة ، ولو أن العمال يفهمون مصالحهم الحقيقية لمـــا نظموا الاضرابات ، ولما عنوا بالديموقراطية الاجتماعية ، ولما اشـــتغلوا بالسياسة ، بل لكانوا لطفاء وتبعوا من هم أفضل منهم ، أي الرأسماليين• ومن سوء الحظ أن كلي الطرفين يجدان مصالحهما بعيدا جدا عن مواعظ الهر ساكس والسابقين غير المعدودين له • ان أنجيل الانسجام بين رأس المال والعمل يبشر به منذ أكثر من خمسين عـــاما ، وقـــد صرفت الغـيرية البورجوازية مبالغ كبرى من المال كي تبرهن على هذا الانسجام بتشييد المؤسسات النموذجية • ومع ذلك فاننا لا نبرح اليوم ، كما سيتبين لنا في سياق البحث ، بالضبط حيث كنا قبل خمسين عاما •

ويعمد مؤلفنا الآن الى حل المشكلة العملي • أما ان اقتراح برودون الخاص بجعل العمال **ملاكا** لمساكنهم قد كان أبعد ما يمكن عن الثورية ، فهذا ما يتضح من الحقيقة التالية ، ألا وهي أن الاشتراكية البورجوازية قد حاولت ، حتى قبل اقتراحه ، تنفيذ هذا الاقتراح عمليا ولا تزال تسعى

الى تنفيذه • فالهر ساكس يعلن هو الآخر انه لا يمكن حل مسألة الاسكان كليا الا بنقل ملكية المساكن الى العمال • (ص : ٥٨ و ٥٩) • والاكثر من ذلك انه يستخفه طرب شعريَ لهذه الفكرة ، فينفس عن مشاعره في هذا الانفجار من الحماسة :

« ان في الحنين اللاصق بالانسان الى تملك الارض شيئا مخصوصا : ذلك حافز لم تتمكن حتى **الحياة العملية النابضة بصورة محمومة** في الزمن الحاضر من كبحه • انه التقدير اللاشعوري لمغزى الانجاز الاقتصادي كما يتمثل في الملكية العقارية • وان الفرد ليحصل بها على موطىء قدم مضمون ، هكذا تصبح له جذور ثابتة في التربة ، اذا صح التعبير ، ويصبح لكل مشروع (!) أساسه الاثبت فيها • وعلى أية حال، فان بركات الملكية العقارية تمتد الى أبعد كثيرا من هذه الفضائل المادية • فذلك الذي أسعفه الحظ بقدر كاف بحيث يستطيع أن يسمي قطعة من الارض ملكية له **يبلغ أعلى مرحلة معقولة من الاستقلال الاقتصادي** ، ان له ميدانا يستطيع أن يحكم فيه بسلطان **مطلق** ، وهو **سيد نفسه** ، يملك بعض القوة **ودعما أكيدا** في وقت الحاجة ، وتنمو ثقته بالذات وتنمو معها قوته الاخلاقية • ومن هنا كان المغزى العميق للملكية في المسألة التي نبحثها ••• ان العامل الذي يتعرض عاجزا ، في الوقت الراهن ، لسائر تقلبات الحياة الاقتصادية ، والذي هو في تبعية دائمة حيال مخدومه ، سيتخلص اذن حتى درجة ما من ذلك الوضع المقلقل ، **لسوف يصبح رأسماليا** ويكون محميا ضد أخطار البطالة أو العجز كنتيجة للاعتماد الذي تفتحه له ملكيته الفعلية • **وهكذا يرتفع من صفوف الطبقة غير المالكة الى الطبقة المالكة** • » (ص : ٦٣) •

ويبدو ان الهر ساكس يفترض ان الانسان فلاح في جوهره ، والا لما عزا زورا الى عمال مدننا الكبرى حنينا الى تملك الارض ، حنينا لم يكتشفه عندهم أي شخص آخر • ان حرية الحركة هي شرط الوجود الاولي بالنسبة الى عمالنا في المدن الكبرى ، ولا يمكن للملكية العقارية أن تكون سوى قيد يربطهم • أعطوهم منازلهم الخاصة ، قيدوهم مرة أخرى الى

التربة ، فتحطموا قوتهم على مقاومة قطع الاجور من قبل أصحاب المعامل. وقد يستطيع العامل الفرد أن يبيع بيته اذا سنحت له الفرصة ، لكن سائر المنازل التي يملكها العمال الذين يعانون الحرمان أثناء اضرا بعام أو خلال أزمة اقتصادية عامة سوف تعرض للبيع ، وعندئذ لن تجد الشارين مطلقا، أو انها تباع دون سعر كلفتها كثيرا • وحتى اذا وجدت شارين لها جميعا، فان الاصلاح السكني العظيم الذي يطبقه الهر ساكس سوف يذهب كله هباء منثورا ، فيضطر اذن أن يبدأ مرة أخرى من البداية • ومهما يكن من أمر ، فان الشعراء يحيون في عالم خيالي ، وهكذا يحيا الهر ساكس الذي يتخيل ان الملاك العقاري « يبلغ أعلى مرحلة من الاستقلال الاقتصادي » ، وانه يملك « دعما أكيدا » ، وانه « **سوف يصبح رأسماليا** ويكون محميا ضد أخطار البطالة أو العجز كنتيجة للاعتماد الذي تفتحه له ملكيته الخاصة » ، الخ •• ينبغي للهر ساكس أن يلقي نظرة على الفلاحين الفرنسيين الصغار والفلاحين الصغار في مناطقنا الرينانية الخاصة • ان منازلهم وحقولهم مثقلة بالرهائن ، ومواسمهم تخص دائنيهم قبل حصادها، وليسوا هم الذين يحكمون بسلطان مطلق على « أراضيهم » بل المرابي والمحامي ومأمور التنفيذ • وان ذلك ليشكل بكل تأكيد أعلى مرحلة معقولة من الاستقلال الاقتصادي ـ بالنسبة الى المرابي ! وكي يستطيع العمال أن يضعوا بأقصى ما يمكن من السرعة منازلهم الصغيرة تحت سلطان المرابي، يشير الهر ساكس الصادق النية ، بكل عناية ، الى **الاعتماد** الذي يمكن **لملكيتهم الفعلية** أن تؤمنه لهم في أوقات البطالة أو العجز بدلا أن يصيروا عبئا على اغاثة الفقير •

وعلى أية حال ، فقد حل الهر ساكس المسألة التي أثيرت في البدء : ان العامل « **يصبح رأسماليا** » بالحصول على منزله الصغير الخاص •

ان رأس المال هو التسلط على عمل الآخرين غير المدفوع الاجرة • وبالتالي فان منزل العامل الصغير لا يمكن أن يصبح رأسمالا الا اذا أجره لشخص ثالث وتملك قسما من منتج عمل هذا الشخص الثالث على صورة الايجار •• بيد ان المنزل يمنع من الصيرورة رأسمالا بالضبط نتيجة الواقع التالي ، ألا وهو اقامة العامل نفسه فيه ، تماما مثلما يكف المعطف عن كونه رأسمالا حالما أبتاعه من الخياط وأرتديه • وصحيح ان العامل

الذي يملك منزلا صغيرا تبلغ قيمته الف تالر لا يبقى بروليتاريا ، لكنه لا بد من الهر ساكس كي يدعوه رأسماليا .

ومهما يكن من أمر ، فان لهذا العرق الرأسمالي عند عاملنا جانبا آخر . فلنفترض ان القاعدة السائدة في منطقة صناعية معينة قد أصبحت امتلاك كل عامل منزله الصغير الخاص . ففي هذه الحال ستعيش الطبقة العاملة لتلك المنطقة طليقة من الايجار ، وبالتالي فان مصاريف الاسكان لن تدخل في صلب قيمة قوة عملها . وان كل انقاص في كلفة انتاج قوة العمل ، يعني كل انقاص دائم في سعر ضروريات حياة العامل ، يعادل « على أساس القوانين الحديدية لمذهب الاقتصاد الوطني » انخفاضا في قيمة قوة العمل ، وسوف يؤدي بالتالي الى هبوط موافق في الاجور . وهكذا فان الاجور ستنخفض وسطيا بنسبة المبلغ الوسطي المدخر في الايجار ، يعني ان العامل سيدفع الايجار من أجل منزله الخاص ، لكنه لن يدفعه كما كان الامر من قبل مالا الى صاحب المنزل ، بل عملا غير مدفوع الاجرة الى صاحب المصنع الذي يشتغل لحسابه . وبهذه الطريقة تصبح مدخرات العامل الموظفة في منزله الصغير رأسمالا بمعنى ما ، لكنه على أية حال ليس رأسمالا له بل للرأسمالي الذي يستخدمه .

وهكذا يفتقر الهر ساكس الى القدرة على تحويل عامله الى رأسمالي حتى على الورق .

وبالمناسبة ، فان ما قيل آنفا ينطبق على سائر الاصلاحات الاجتماعية المزعومة التي يمكن ارجاعها الى مخططات للادخار أو الى تخفيض أسعار وسائط معيشة العامل . واما أن تصبح هذه الاصلاحات عامة ، وعندئذ يعقبها انقاص موافق في الاجور ، واما أن تظل تجارب منعزلة كليا ، وعندئذ فان نفس وجودها بوصفها تجارب منعزلة يثبت أن تحقيقها على نطاق واسع لا يتلاءم مع الاسلوب الرأسمالي القائم في الانتاج . فلنفترض ان تعميم تعاونيات المستهلكين نجح في منطقة معينة في انقاص كلفة وسائط المعيشة بالنسبة الى العمال بنسبة ٢٠٪ . عندئذ ستنخفض الاجور في هذه المنطقة في سياق الزمن ، بحوالي ٢٠٪ ، يعني بمثل نسبة دخول وسائط المعيشة المذكورة في ميزانية العمال . فاذا كان العامل ينفق على سبيل المثال ثلاثة ارباع أجرته الاسبوعية على وسائط المعيشة هذه ، فان الاجور ستنخفض

مع الوقت بنسبة ٣/٤ × ٢٠ = ١٥ بالمائة ، وباختصار فان مثل هذا الاصلاح الادخاري لا يكاد يتعمم حتى تنقص أجور العامل بقدر ما تسمح له مدخراته بأن يعيش بصورة أرخص . أعطوا كل عامل دخلا مستقلا يبلغ ٥٢ تالرا، يحققه بفضل ادخاره ، ولا بد لأجرته الاسبوعية أن تنخفض آخر الامر تالرا واحدا . وبالتالي فبقدر ما تزداد مدخراته ينقص ما يتناوله كأجور له ، بحيث انه لا يدخر في مصلحته الخاصة ، بل في مصلحة الرأسمالي . ماذا يطلب غير ذلك « من أجل تحريض » ... « الفضيلة الاقتصادية الاولى فيه ، ألا وهي التوفير ... وذلك بأقصى الشدة » ؟ (ص : ٦٤) .

والاكثر من ذلك أن الهر ساكس يخبرنا بعد ذلك مباشرة ان العمال سيصبحون ملاكا للمنازل ليس في مصلحتهم الخاصة بقدر ما هو في مصلحة الرأسماليين .

« ومهما يكن من أمر ، فانه ليس من مصلحة الطبقة العاملة وحدها ، بل من مصلحة المجتمع بأسره حتى درجة عظمى أن يكون أكبر عدد ممكن من أعضائه مرتبطين (!) بالارض » (لأود أن أشاهد الهر ساكس نفسه في مثل هذه الوضعية ولو لمرة واحدة فقط) « ... ان سائر القوى الخفية التي تلهب البركان المسمى المسألة الاجتماعية التي تتقد تحت أقدامنا ، المرارة البروليتارية ، والحقد ، واضطراب الافكار الخطير ... يجب أن تتلاشى جميعا مثل الضباب أمام شمس الصباح حين ... يدخل العمال أنفسهم على هذا الغرار الى صفوف الطبقة المالكة » (ص : ٦٥) .

وبكلام آخر ، فان الهر ساكس يأمل أن يفقد العمال أيضا ، بفعل ذلك التغيير في وضعهم البروليتاري الذي سينجم عن حصولهم على منزل ، خاصيتهم البروليتارية فيصبحون من جديد متزلفين طيعين مثل أسلافهم السابقين الذين كانوا ملاكا للمنازل . لقد كان هذا الامر يقع موقعا حسنا في قلوب البرودونيين .

ويعتقد الهر ساكس انه حل هكذا المسألة الاجتماعية :

« **توزيع للسلع أكثر عدلا** ، هذا اللغز الذي يطرحه الوحش والذي حاول الكثيرون من قبل عبثا أن يحلوه ، أفلا

يقوم الآونة أمامنا كواقع ملموس ، وهلا انتزع هكذا من أجواء المثل العليا وحمل الى مملكة الواقع ؟ واذا ما تحقق ، أفلا يعني ذلك تحقيق أحد الاهداف الاسمى ، هذا الهدف الذي **يصوره حتى الاشتراكيين الاشد تطرفا بوصفه النقطة الغمية لنظرياتهم ؟** (ص : ٦٦) ٠

انه لمن حسن الحظ حقا أننا شققنا طريقنا حتى هذه المسافة البعيدة، لان هذه الصيحة من الظفر هي « ذروة » الكتاب الساكسي ٠ واننا نهبط من جديد بكل لطف ، من الآن فصاعدا ، من « أجواء المثل العليا » الى الواقع التافه ، وحين نصل الى الاسفل سنجد أن ليس شيء ، أي شيء على الاطلاق ، قد تبدل أثناء غيابنا ٠

ويخطو بنا دليلنا الخطوة الاولى هبوطا اذ ينبئنا بأن هناك نظامين في مساكن العمال : نظام الاكواخ حيث تملك كل أسرة عمالية بيتها الصغير الخاص وحديقة صغيرة أيضا اذا أمكن ذلك ، كما هي الحال في انكلترا ، ونظام البراكات الخاص بالعمارات السكنية الكبرى التي تضم مساكن عمالية عديدة ، كما هي الحال في باريس وفيينا ، الخ ٠ ويقوم بين هذين النظامين النظام السائد في شمالي ألمانيا ٠ وبعد ، فانه يخبرنا ان نظام الاكواخ هو حقا النظام الصحيح الوحيد ، **والنظام الوحيد** الذي يستطيع العامل بفضله أن يكتسب ملكية منزله الخاص ، ويستطرد قائلا ان نظام البراكات ، فيما عدا ذلك ، يملك مساوىء عظيمة جدا فيما يتعلق بالصحة والاخلاق ، والسلام البيتي ٠ لكنه يقول ، وآسفاه وواحسرتاه ! ان نظام الاكواخ لا يمكن تحقيقه في المراكز التي تشكو من أزمة السكن ، في المدن الكبرى ، وذلك بسبب مصاريف الارض الباهظة ، وبالتالي يجب أن نغتبط اذا ما شيدت منازل من أربعة الى ستة طوابق بدلا من البراكات الكبرى ، أو اذا خففت المساوىء الرئيسية لنظام البراكات بواسطة مختلف الابتكارات العمرانية الحاذقة ٠ (ص : ٨٧-٩٢) ٠

لقد هبطنا حتى الآن مسافة لا بأس بها ، أليس كذلك ؟ لقد تركنا تحويل العمال الى رأسماليين ، وحل المسألة الاجتماعية ، والمنزل الخاص بكل عامل ـ تركنا هذه الاشياء جميعا خلفنا ، هناك عاليا في « أجواء المثل

العليا » . ولم يتبق لنا ما نفعل سوى ادخال نظام الاكواخ الى الارياف ، وجعل براكات العمال في المدن مقبولة قدر الامكان .

وهكذا فان الحل البورجوازي لمسألة الاسكان ، باعترافه الخاص ، قد تضعضع ــ ولقد تضعضع من جراء **التضاد بين المدينة والريف** . وبذلك نبلغ لب القضية . إن مسألة الاسكان لا يمكن أن تحل الا حين يبلغ المجتمع مرحلة من التحول كافية من أجل بدء الانطلاق نحو الغاء التضاد بين المدينة والريف ، هذا التضاد الذي بلغ أقصاه بفعل المجتمع الرأسمالي الراهن . ان المجتمع الرأسمالي لأبعد ما يكون عن الغاء هذا التضاد ، بل هو مجبر على النقيض من ذلك على تشديده يوما بعد يوم . وبالمقابل ، فان الاشتراكيين الخياليين الاولين قد اعترفوا بذلك مصيبين ، اذ لم يعد للتضاد بين المدينة والريف وجود في تنظيماتهم المثالية . والنتيجة من ذلك ان ما يجري فعلا هو بالضبط نقيض ما يدافع الهر ساكس عنه : فليس حل مسألة الاسكان هو الذي يحل في الوقت نفسه المسألة الاجتماعية ، بل ان حل المسألة الاجتماعية ، يعني الغاء النظام الرأسمالي في الانتاج ، هو وحده ما يجعل حل مسألة الاسكان أمرا ممكنا . أما الرغبة في حل مسألة الاسكان ، المترافقة بالرغبة في الابقاء على المدن الكبرى ، فذلك سخف خالص . ومهما يكن من أمر ، فان المدن الكبرى الحديثة لن تلغى الا بالغاء الاسلوب الرأسمالي في الانتاج ، فاذا ما تحقق ذلك كانت هناك حلول أخرى غير تزويد كل عامل بمنزل خاص يكون ملكا له .

وعلى أية حال ، فلا بد لكل ثورة ، بادىء الامر ، أن تأخذ الامور مثلما تجدها وتبذل قصاراها كي تتخلص من أعظم الشرور بما يتوفر لديها من وسائط . ولقد رأينا من قبل انه يمكن مداراة **أزمة** السكن على الفور بانتزاع ملكية قسم من المساكن المترفة التي تخص الطبقات المالكة وبالايواء الالزامي في القسم الآخر .

أما اذا عمد الهر ساكس الآن مرة أخرى ، مستطردا ، الى التغاضى عن المدن الكبرى والقاء موعظة مملة عن مستعمرات الطبقة العاملة التي ينبغي انشاؤها **قرب** المدن ، واذا راح يصف سائر محاسن مثل هذه

المستعمرات »، « بامداداتها المائية المشتركة ، وانارتها الغازية ، وتدفئتها الهوائيــة أو بالماء الحار ، ومغاسلها ، وغرفها الخاصــة بالتنشيف ، وحماماتها ، الخ٠٠» ، ولكل منها « مستوصفها، ومدرستها ، ومصلاها(!)، وغرفة مطالعتها ومكتبتها ٠٠ ومقصفها ، ومرقصها وقاعــة موسيقاها ، وجميعها في أحسن حال » ، مع القوة البخارية الموصلة الى سائر المنـــازل بحيث « يمكن حتى درجة ما العودة بالانتاج من المعمل الى الدكان المنزلية» ـ فذلك لا يغير في الوضع شيئا على الاطلاق ٠ ان المستعمرة التي يصفها قد استعارها السيد هوبر بصورة مباشرة عن الاشتراكيين أوين وفورييه ، وهي قد جعلت بورجوازية خالصة بمجرد نبذ كل ما هو اشتراكي فيها ٠ ومهما يكن من أمر ، فقد أضحت من جراء ذلك خيالية حقا ٠ فليس ثمـة رأسمالي واحد يهتم بانشاء مثل هذه المستعمرات ، والحقيقة انه ليس في أي مكان من هذا العالم مستعمرة من هذا القبيـــل ، اللهم الا في غيزا في فرنسا ، وهذه المستعمرة قد بناها أحد أتباع فورييه ليس بوصفها عملية رابحة ، بل بوصفها تجربة اشتراكية(٧٠) ٠ ولقـــد كان في مقدور الهر ساكس أيضا أن يستشهد ، تأييدا لمشروعه البورجوازي ، بمثال المستعمرة الشيوعية « هارموني هول » التي أسسها أوين في هامبشاير في أوائـــل الاربعينيات والتي لاقت حتفها منذ زمن طويل ٠

وعلى كل حال ، فليس كل هـــذا الحديث عن تشييد المستعمرات سوى مجرد محاولة عرجاء من أجل التحليق مجددا في «أجواء المثل العليا» ، وما أسرع أن يهمل أمره من جديد بعدئذ ٠ اننا ننحدر في سرعة مرة أخرى٠ ان أبسط الحلول الآن هو أن « يقدم المستخدمون ، أصحاب المعامل ، على مساعدة العمال في الحصول على مساكن ملائمة ، سواء فعلوا ذلك بالاقدام هم أنفسهم على بنائها أم بتشجيع العمال ومعونتهم على القيام بالبناء هـم أنفسهم ، مزودين اياهم بالارض ، ومقدمين اليهم الرأسمال العمراني ، الخ٠» (ص : ١٠٦) ٠

---

(٧٠) ولقد أصبحت هذه المستعمرة أيضا ، في آخر الامر ، مجرد بقعة من أجل استثمـار الطبقة العاملة ٠ (أنظر جريدة الاشتراكي الباريسية لعام ١٨٨٦) ٠ (ملاحظة من انجلز لطبعة عام ١٨٨٧) ٠

ان هذا يخرج بنا مرة أخرى من المدن الكبرى ، حيث لا يمكن أن تكون مثل هذه الامور موضع البحث ، ويعود بنا الى الريف • وان الهر ساكس ليبرهن الآونة على انه في مصلحة أصحاب المعامل أنفسهم هنا أن يساعدوا عمالهم في الحصول على مساكن مقبولة ، لان ذلك يشكل توظيفا حسنا لاموالهم من جهة واحدة ، ومن جهة أخرى لان « رقي العمال الذي سينجم عن ذلك بصورة حتمية ••• لا بد أن يؤدي الى زيادة قدرتهم الذهنية والبدنية على العمل ، ومن الطبيعي أن ذلك ••• لا يقل •• فائدة للمستخدمين • وعلى أية حال ، فان ذلك يحدد وجهة النظر الصحيحة بشأن مساهمة هؤلاء المستخدمين في حل مسألة الاسكان • هكذا تبدو كحاصل **مشاركة كامنة** ، كحاصل عناية المستخدمين برفاهية عمالهم البدنية ، والاقتصادية ، والذهنية ، والاخلاقية ، هذه العناية التي تختفي حتى درجة بعيدة تحت رداء المساعي الخيرية ، والتي تشكل مكافأتها المالية الخاصة بسبب من نتائجها الناجحة ، ألا وهي انتاج طبقة عاملة يقظة ، حاذقة ، راضية ، مريدة ، **ومخلصة** ، والمحافظة على مثل هذه الطبقة العاملة » • (ص : ١٠٨) •

أن عبارة « المشاركة الكامنة » التي يحاول هوبر بها أن يسبغ على هذا الهذر البورجوازي الخيري « مغزى أسمى » لا تغير في الوضع شيئا على الاطلاق • ان أصحاب المعامل الريفية الكبرى ، وبالخاصة في انكلترا ، قد أدركوا منذ زمن طويل ، حتى بدون تلك العبارة ، ان بناء المساكن العمالية ليس ضرورة فحسب ، ليس جزءًا من تجهيزات المعمل نفسها ، بل هو يدر ربحا جيدا • ان قرى كاملة قد نشأت في انكلترا على هذا الغرار ، وقد تطورت بعضها فيما بعد فصارت مدنا • ومهما يكن من أمر ، فقد رفع العمال دائما ، بدلا من أن يكونوا شاكرين لهؤلاء الرأسماليين الغيريين ، اعتراضات عظيمة جدا ضد « نظام الاكواخ » هذا • فليسوا هم مجبرين فحسب على دفع أسعار احتكارية لقاء هذه المنازل لانه ليس من مزاحم لصاحب المعمل ، بل يكفي أن يقوم اضراب حتى يجد العمال أنفسهم على الفور دون مأوى ، لان صاحب المعمل يطردهم من منازله دون مزيد من الضوضاء ويجعل بذلك كل مقاومة أمرا عسيرا جدا • ويمكن أن تدرس

التفاصيل بهذا الخصوص في كتابي **أوضاع الطبقة العاملة في انكلترا** ، ص : ٢٢٤-٢٢٨ · وعلى أية حال ، فان الهر ساكس يعتقد أن هـــذه الاعتراضات « تكاد لا تستأهل الدحض » (ص : ١١١) · لكن ألا يريد أن يجعل العامل مالكا لمنزله الصغير ؟ بكل تأكيد ، لكنه بما أن المستخدمين يجب أن يكونوا بصورة دائمة في مركز يمكنهم من التصرف بالمسكن بحيث يتوفر لهم حين يسرحون عاملا مكان من أجل العامل الذي سيحل في موضعه» ، فليس أمامنا اذن سوى أن « نحتاط لمثل هذه الحالات بأن **نشترط نقض** الملكية · » (ص : ١١٣) (٧١) ·

لقد انحدرنا هذه المرة بمباغتة لم تكن في الحسبان · لقد قيل بادىء الامر انه يتوجب أن يملك العامل منزله الصغير الخاص · ثم قيل لنا ان ذلك محال في المدن ، ولا يمكن تنفيذه الا في الريف · وهؤلاء نحن يقال لنا ان الملكية حتى في الريف يجب أن تكون « **قابلة للنقض** حسب الاتفاق » ! ولقد وصلنا من جديد ، مع هذا النوع الجديد من الملكية الخاصة بالعمال التي اكتشفها الهر ساكس ، مع هـــذا التحويل للعمال الى رأسماليـــين « قابلين للنقض حسب الاتفاق » ، وصلنا الى سطح الارض سالمين ، ولا بد لنا هنا أن نتفحص ما قام به الرأسماليون والغيريون الآخرون **حقا وفعلا** من أجل حل مسألة الاسكان ·

---

(٧١) لم يحقق الرأسماليون الانكليز ، في هذا المجال أيضا ، ستائر رغبات الهر ساكس العزيزة منذ زمن طويل فحسب ، بل لقد تجاوزوها بعيدا أيضا · ففي يوم الاثنين الرابع عشر من تشرين الاول عام ١٨٧٢ ، كان على محكمة موربيث من أجل تنظيم لوائح الناخبين البرلمانيين أن تقضى بشأن عريضة باسم الفين من عمال المناجم تطالب بتسجيل أسمائهم في لائحة المقترعين البرلمانيين · ولقد تبين أن معظم عمال المنـــاجم هؤلاء ، وفقـــا لتنظيمـــات المنجم حيث يستخدمون ، يجب **الا يعتبروا مستأجرين** للمساكن حيث يعيشون ، بل هم يشغلون هذه المنازل **على أساس المسامحة** ، ويمكن طردهم منها في أية لحظة دونما سابق انذار · (وكان صاحب المنجم وصاحب المنازل هو نفس الشخص الواحد طبعا) · وقرر القاضى أن هؤلاء الرجال ليسوا مستأجرين بل **أجراء** ، وعلى هذا الاساس لا يحق لهم أن يشكلوا قسما من لائحة المقترعين · (ديلي نيوز ، عدد ١٥ تشرين الاول ١٨٧٢ ·) (ملاحظة من انجلز) ·

- ٢ -

اذا صــدقنا صاحبنا الدكتور ساكس ، فــان هؤلاء الســادة ، الرأسماليين ، قد فعلوا حتى الآن الشيء الكثير من أجل معالجة أزمــة السكن ، وقد قدم البرهان على امكانية حل قضية الاسكان عــلى أساس الاسلوب الرأسمالي في الانتاج ٠

ويورد لنا الهر ساكس ، قبل كل شيء ، مثال ـ فرنسا البونابرتية! ومن المعروف أن لويس بونابرت قد عين لجنة زمن معرض باريس العالمي ، في الظاهر كي تقدم تقريرا عن أوضاع الطبقات العاملة في فرنسا ، لكن مهمتها كانت في حقيقة الامر وصف أوضاعهم على أنها مغبوطة حتى الدرجة القصوى ، الامر الذي يضاعف من أمجاد الامبراطورية ٠ وان الهر ساكس ليستشهد بتقرير **هذه** اللجنة ، المشكلة من أكثر أدوات البونابرتية فسادا وتفسخا ، وذلك بالخاصة لان نتائج عملها هي ، « وفقا **لتقرير** اللجنــة المسؤولة **الخاص** ، كاملة بصورة عادلة من أجل فرنسا » ٠ وما هي هــذه النتائج ؟ ان واحدا وثلاثين من أصل تسعة وثمانين رأسماليا كبيرا أو شركة مساهمة قدموا المعلومات لم يبنوا **أية** مساكن عمالية على الاطلاق ٠ وتنص تقديرات ساكس الخاصة على أن المساكن المشيدة تؤوي عــلى الاكثر من ٥٠٠٠٠ الى ٦٠٠٠٠ شخص ، وهي تكاد تتشكل مما لا يزيد على وجــه التقريب على غرفتين الكل أسرة !

وانه لمن الواضح أن كل رأسمالي يرتبط بمنطقة ريفية مخصوصة بفعل الشروط الخاصة بصناعته ـ القوة المائية ، أو موقع مناجم الفحم ، أو ترسوبات الفلز الحديدي والمناجم الاخرى ، الخ٠٠ ـ ملزم بتشييد المساكن لعماله اذا لم تكن هذه المساكن متوفرة سلفا ٠ أما أن نرى في ذلك برهانا على « المشاركة الكامنة » ، و « شهادة بليغة على الفهم المتعاظم للمسألــة ومداها الواسع » و « بداية تبشر بأشياء كثيرة » (ص : ١١٥) ، فان ذلك يتطلب قدرة فائقة على الخداع الذاتي ٠ وفيما عدا ذلك ، فان صناعيي

البلدان المختلفة يختلفون عن بعضهم بعضا في هذا المجال أيضا ، وذلك وفقا لصفاتهم القومية • ومثال ذلك ان الهر ساكس يخبرنا (ص:١١٧):

« لم يشاهد **في انكلترا** نشاط زائد من جانب المستخدمين في هذا الاتجاه **الا مؤخرا** • ونقصد بذلك بصورة مخصوصة الاكواخ غير المعتادة في المناطق الريفية ••• ولما كان العمال مضطرين ، لولا ذلك ، أن يسيروا مسافة طويلة من أقرب قرية الى المعمل كي يصلوا اليه منهكي القوى جدا بحيث لا ينجزون ما يكفي من العمل ، فان هذا الوضع هو **الحافز** الرئيسي عند المستخدمين **من أجل بناء** المساكن الخاصة بعمالهم • ومهما يكن من أمر ، فان عدد أولئك الذين يحوزون **تفهما أعمق** للظروف والذين يشركون قضية **الاصلاح** السكني بصورة تزيد أو تنقص مع سائر العناصر الاخرى للمشاركة الكامنة يزداد أيضا ، ونحن ندين لهؤلاء الناس بفضل تأسيس تلك المستعمرات المزدهرة ••• وان أسماء أشتون في هايد ، وأشوورت في تورتن ، وغرانت في بيوري ، وغريغ في بولنغتن ، ومارشال في ليدس ، وسترافت في بيلبر ، ومسالت في سالتير ، وأكرويد في كوبليي ، وآخرين غيرهم هي أسماء معروفة جيدا لهذا السبب في مختلف أنحاء المملكة المتحدة » •

يا للبساطة المباركة ، والجهالة الاكثر بركة أيضا ! ان أصحاب المعامل الريفية الانكليز لم يشيدوا مساكن للعمال الا « مؤخرا » ! لا ، يا عزيزي الهر ساكس ، ان الرأسماليين الانكليز صناعيون كبار حقا ، لا فيما يتعلق بأكياس نقودهم فحسب ، بل فيما يتعلق بأدمغتهم أيضا • ولقد أدركوا قبل زمن طويل من قيام صناعة واسعة النطاق حقا في ألمانيا أن نفقات مساكن العمال هي ، من أجل الانتاج الصناعي في المناطق الريفية ، قسم ضروري من الرأسمال الاجمالي الموظف ، وقسم يدر ربحا كبيرا ، بصورة مباشرة وغير مباشرة على السواء • ولقد حصل أصحاب المعامل والمناجم وأفران الصهر الانكليز ، قبل زمن طويل من حصول العمال الالمان على الحق في التجمع بنتيجة الصراع بين بسمارك والبورجوازيين الالمان ، على تجربة عملية بشأن ما يمكن أن يمارسوه من ضغط على العمال المضربين

اذا كانوا هم أنفسهم أصحاب منازل هؤلاء العمال في الوقت نفسه • ان « المستعمرات المزدهرة » لأمثال غريغ وأشتون وأشوورت « لحديثة » جدا بحيث حيتها البورجوازية حتى قبل أربعين عاما على اعتبارها نماذج تحتذي، الامر الذي دونته شخصيا قبل ثمانية وعشرين عاما ، (**أوضاع الطبقة العاملة في انكلترا** ، هامش الصفحات ٢٢٨ ـ ٢٣٠) • ان مستعمرات مارشال وأكرويد (هكذا يتهجأ الرجل اسمه) قديمة ذلك القدم على وجه التقريب ، أما مستعمرة سترات فأقدم من ذلك أيضا ، اذ ترجع أصولها الى القرن المنصرم • ولما كان من المعترف به أن الديمومة الوسطية للمسكن العمالي هي أربعون سنة في انكلترا ، فان الهر ساكس يستطيع أن يحسب على أصابعه حالة الخراب التي تعانيها هذه « المستعمرات المزدهرة » اليوم• وفيما عدا ذلك ، فان غالبية هذه المستعمرات ليست في الريف بعد اليوم• ذلك أن توسع الصناعة العملاق قد أحاط العدد الاكبر منها بالمعامل والمنازل حتى درجة بعيدة ، بحيث هي تقع حاليا في وسط مدن قذرة داخنة تعد عشرين الى ثلاثين ألفا ونيفا من السكان • بيد أن ذلك كله لا يمنع العلم الالماني ، كما يمثله الهر ساكس ، من أن يردد اليوم بكل خشوع أناشيد المديح القديمة لعام ١٨٤٠ ، هذه الاناشيد التي لم يبق لها بعد الآن أي تطبيق •

وأن نقدم أكرويد العجوز قدوة ! ان هذا المحترم قد كان بكل تأكيد غيريا من الطراز الاول • لقد كان يحب عماله ، وبالخاصة مخدوماته ، حتى ان مزاحميه الاقل غيرية في يوركشاير كانوا يقولون عنه انه يشغل مصانعه بأيدي أبنائه الخاصين وحدهم ! وصحيح أن الهر ساكس ينادي بأن « الابناء غير الشرعيين يصبحون أندر يوما بعد يوم » في هذه المستعمرات المزدهرة" (ص: ١١٨)، • أجل، الابناء غير الشرعيين **المولودون خارج القران** ، لان الفتيات الجميلات يتزوجن في سن مبكرة جدا في المناطق الصناعية الانكليزية •

لقد كان انشاء مساكن العمال قريبا من كل معمل ريفي كبير وبصورة متوافقة مع المعمل القاعدة السارية المفعول في انكلترا طوال ستين عاما ونيف • ولقد أصبح عدد كبير من هذه القرى الخاصة بالمعامل ، كما

أسلفنا أعلاه ، النواة التي نمت حواليها فيما بعد مدينة عمالية كاملة ، بكل الشرور التي تجلبها مدينة عمالية معها . وبالتالي فان هذه المستعمرات لم تحل مسألة الاسكان ، بل على النقيض من ذلك قد **خلقتها فعليا للمرة الاولى** في مواقعها .

وبالمقابل فان الوضع يختلف في البلدان التي لا تفعل في مجال الصناعة الواسعة النطاق سوى أن تتعثر خلف انكلترا ، والتي لم تعرف ما هي الصناعة الواسعة النطاق حقا وفعلا الا بعد عام ١٨٤٨ ، كما هي الحال في فرنسا ، وبالخاصة في ألمانيا . ان الافران والمعامل العملاقة وحدها قد قررت هنا ، بعد تردد طويل ، أن تشيد عددا من مساكن العمال - مصانع شنايدر في كروزو مثلا ، ومصانع كروب في ايسن . أما الغالبية العظمى من الصناعيين الريفيين فقد تركوا عمالهم يدبون أميالا طوالا عبر القيظ والثلج والامطار جيئة كل صباح الى المعامل وآوية كل مساء الى منازلهم من جديد . وتلك هي الحال بالخاصة في المناطق الجبلية ، في منطقتي الفوج الفرنسية والالزاسية ، وفي وديان فوبر ، وسيبغ ، وآغر ، ولين ، والانهار الرينانية الويستفالية الاخرى . والارجح ان الاوضاع ليست بأفضل من ذلك في منطقة ايرزجيبرغ . ان الشح الحقير نفسه يقع بين الالمان والفرنسيين على السواء .

ويعرف الهر ساكس جيدا أن البداية الغنية بالوعود والمستعمرات المزدهرة على حد سواء تعني أقل من لا شيء . ولذا فانه يسعى الآونة أن يثبت للرأسماليين أن في مقدورهم الحصول على ايجارات رائعة اذا شيدوا مساكن للعمال . وبكلام آخر ، فانه يسعى كي يدلهم على أسلوب جديد من أجل اختلاس العمال .

وقبل كل شيء ، فانه يقدم اليهم مثال عدد من جمعيات البناء اللندنية ، الغيرية جزئيا والتجارية جزئيا ، التي حققت ربحا صافيا يتراوح بين ٤-٦ بالمائة ونيف . ولا حاجة بالهر ساكس مطلقا كي يبرهن لنا على أن الرأسمال الموظف في منازل العمال يثمر ربحا حسنا ، ان السبب الذي يحمل الرأسماليين على عدم توظيف المزيد من أموالهم في مساكن الشغيلة هو أن المساكن الاغلى تدر على أصحابها أرباحا أعظم من ذلك . وبالتالي

فان النصيحة التي يقدمها الهر ساكس الى الرأسماليين لا تزيد مرة أخرى عن كونها موعظة أخلاقية ·

وبعد ، وبقدر ما يتعلق الامر بجمعيات البناء اللندنية هذه ، التي يبوق الهر ساكس بكل هذه الضوضاء ، مصفقا لنجاحاتها اللامعة ، فهي قد ضمنت السكن وفقا للارقام التي يأتي بها هو نفسه ـ وانها لتشمل كل نوع من تجارة البناء ـ من أجل مجموع يتألف من ٢١٣٢ عائلة و٧٠٦ رجال عازبين ، يعني من أجل أقل من ١٥٠٠٠ شخص ! أيكون هذا النوع من الولدنة هو بالضبط ما يراد بكل جد تقديمه في ألمانيا بوصفه نجاحا عظيما ، على الرغم من أن مليونا من العمال يعيشون ، في الويست اند في لندن وحدها ، في الظروف السكنية الاشد بؤسا ؟ ان سائر هذه الجهود الغيرية هي في حقيقة الامر عقيمة بصورة بائسة حتى ان التقارير البرلمانية الانكليزية التي تعالج أوضاع العمال لا تأتي على ذكرها مطلقا ·

ولن نتحدث هنا عما يدلل عليه هذا المقطع برمته من جهل مضحك بلندن · لكنه لا بد على كل حال من ايراد نقطة واحدة · ان الهر ساكس يعتقد ان « نزل العازبين » في سوهو قد أفلس لانه « ليس ثمة رجاء في الحصول على عدد كبير من الزبائن » في ذلك الجوار · ان الهر ساكس يتوهم أن الويست اند في لندن هو برمته مدينة كبيرة مترفة واحدة ، ولا يعرف اننا نصادف بالضبط خلف الشوارع الاكثر أناقة أحياء العمـــال الاشد قذارة ، وسوهو أحد هذه الاحياء على سبيل المثـــال · ان النزل النموذجي في سوهو ، هذا النزل الذي يأتي عـــلى ذكره والذي سبقت معرفتي به قبل ثلاث وعشرين سنة ، قد كان عامرا بادىء الامر ، لكنه أغلق أبوابه لان أحدا لم يتحمله هناك ، ومع ذلك فقد كان من أفضـــل البيوتات ·

لكن المدينة العمالية في مولهاوسن في الالزاس ـ هذا نجاح باهـر بالتأكيد ، أليس كذلك ؟

ان المدينة العمالية في مولهاوسن هي الاستعراض العظيم للبورجوازيين القاربين ، كما ان مستعمرات أشتون وأشوورث وغريغ وشركاهم التـــي

كانت مزدهرة في يوم من الايام هي الاستعراض العظيم للبورجوازيين الانكليز • ومن سوء الحظ أن مثال مولهاوسن ليس نتاجا للمشاركة « الكامنة » ، بل للمشاركة العلنية بين الامبراطورية الفرنسية الثانية والرأسماليين الالزاسيين • لقد كانت احدى تجارب لويس بونابرت الاشتراكية ، وقد قدمت الدولة من أجلها ثلث الرأسمال • ولقد شيدت خلال أربعة عشر عاما (حتى عام ١٨٦٧) ٨٠٠ منزل صغير وفقا لنظام معيب ، نظام مستحيل في انكلترا حيث يفهمون مثل هذه الامور بصورة أفضل ، وتسلم هذه المنازل الى العمال كي تصير ملكيتهم الخاصة بعد ثلاثة عشر حتى خمسة عشر عاما من المدفوعات الشهرية لايجارات متزايدة• ولم يكن البونابرتيون في الالزاس مضطرين الى ابتكار هذا الاسلوب في اكتساب الملكية ، بل ان جمعيات البناء التعاونية الانكليزية هي التي أدخلته قبل زمن طويل كما سنرى • واذا ما قيس الايجار الزائد المدفوع من أجل الحصول على هذه المنازل الى الايجار المدفوع في انكلترا ، تبين انه مرتفع جدا • ومثال ذلك ان العامل يحصل ، بعد أن يدفع ٤٥٠٠ فرنك على أقساط خلال خمسة عشر عاما ، على منزل كان يساوي ٣٣٠٠ فرنك قبل خمسة عشر عاما • واذا أراد العامل أن يغادر المكان أو اذا تأخر عن دفع قسط شهري واحد (وفي هذه الحال يمكن طرده) ، فان ستة وثلثين بالمائة من قيمة المنزل الاصلية تقتطع باعتبارها الاجرة السنوية (١٧ فرنكا شهريا ، على سبيل المثال ، من أجل منزل قيمته ٣٠٠٠ فرنك) ، وتدفع البقية اليه ، لكن **دون فائدة فلس واحد** • وانه لمن الواضح تماما أن في مقدور الجمعية أن تسمن في مثل هذه الظروف ، وذلك دون أي اعتبار « للمساعدة الحكومية » • وانه لمما لا يقل عن ذلك وضوحا أن المنازل المقدمة في هذه الظروف هي أفضل من المنازل القديمة القائمة في العمارات الكبيرة في المدينة نفسها ، ولو لمجرد أنها مشيدة خارج المدينة في جوار نصف ريفي •

ولا حاجة بنا الى أن نقول شيئا عن التجارب القليلة البائسة المجراة في ألمانيا ، فالهر ساكس نفسه يعترف ، في الصفحة ١٥٧ ، بسخافتها المحزنة •

ما الذي تثبته اذن ، على وجه الدقة ، هذه الامثلة جميعا ؟ انها تثبت بكل بساطة أن بناء المساكن العمالية عملية رابحة من وجهة النظر الرأسمالية ، حتى اذا لم تدس سائر قوانين الصحة بالاقدام • لكن هذا لم يتعرض للانكار قط ، الامر الذي نعرفه جميعا منذ زمن طويل • ان اي توظيف لرأس المال يرضي حاجة قائمة يدر ربحا اذا ما سير بصورة عقلانية • ومهما يكن من أمر ، فان القضية على وجه الدقة هي لماذا تظل أزمة السكن قائمة **مع ذلك** ، لماذا لا يوفر الرأسماليون مع ذلك مساكن صحية كافية من أجل العمال • وهنا لا يملك الهر ساكس مرة أخرى سوى النصائح يقدمها الى رأس المال دون أن يزودنا بأي جواب • ولقد سبق لنا فأعطينا أعلاه الجواب الحقيقي عن هذا السؤال •

ان رأس المال لا **يريد** أن ينهي أزمة السكن حتى في حال قدرته على ذلك ، هذا ما تقرر حاليا بصورة قاطعة • وبالتالي فلا يتبقى سوى وسيلتين أخريين : العون الذاتي من جانب العمال والمعونة الحكومية •

وان الهر ساكس ، هذا العابد المتحمس للعون الذاتي ، يستطيع أن يورد أمورا عجائبية عنه حتى فيما يتعلق بأزمة السكن • ومن سوء الحظ انه ملزم بأن يعترف منذ البدء بأن العون الذاتي لا يستطيع أن يحقق شيئا الا حيث يقوم نظام الاكواخ بصورة مسبقة أو حيث تمكن اقامته ، يعني مرة أخرى في المناطق الريفية وحدها • أما في المدن الكبرى ، حتى في انكلترا ، فلا يمكن أن يكون فعالا الا ضمن حدود ضيقة • ومن ثم يتنهد الهر ساكس : « ان الاصلاح بهذه الطريقة (بالعون الذاتي) لا يمكن أن يتحقق الا **بطريقة ملتوية** ، وبالتالي بصورة ناقصة **دائما** ، يعني فقط بقدر ما يقوى مبدأ الملكية الخاصة بحيث يكون له رد فعله على نوعية المسكن » • ويمكن للشك أن يحوم حول هذا الامر أيضا ، ومهما يكن من أمر ، فان مبدأ الملكية الخاصة لم يمارس أي تأثير اصلاحي على « نوعية » أسلوب المؤلف • وعلى الرغم من ذلك كله ، فان العون الذاتي في انكلترا قد حقق معجزات عظيمة « بحيث أن كل ما عمل هناك منذ ذلك الحين في سبيل حل قضية الاسكان على أسس أخرى قد **خلف بعيدا** • » ان الهر ساكس يقصد « جمعيات البناء » الانكليزية ، وهو يتوقف عندها طويلا ،

وبالخاصة لان « آراء غير وافية أو خاطئة جدا منتشرة بشأن صفتها وفعالياتها بصورة عامة . ليست جمعيات البناء الانكليزية في حال من الاحوال ... شركات من أجل بناء المنازل أو تعاونيات عمرانية . ويمكننا وصفها ... في الالمانية كشيء أشبه بالاخرى بما يسمى Hauserwerbvreine (جمعيات من أجل تحصيل المنازل) . انها جمعيات غرضها تجميع الاعتمادات من الاشتراكات الدورية التي يدفعها أعضاؤها كي تقدم بعدئذ من أصل هذه الاعتمادات وتبعا لحجومها، القروض لاعضائها من أجل شراء المنازل ... وهكذا فان الجمعية العمرانية هي مصرف ادخار من أجل قسم من أعضائها، ومصرف اقراض من أجل القسم الآخر . وبالتالي فان الجمعيات العمرانية هي مؤسسات ائتمان رهائني الغرض منها تلبية متطلبات العمال الذين يستخدمون بصورة رئيسية ... مدخرات العمال ... من أجل مساعدة أشخاص من المنزلة الاجتماعية نفسها بوصفهم المؤتمنين كي يبتاعوا منزلا أو يشيدوه . ومن المفروغ منه أن مثل هذه القروض تقدم على أساس رهن الملكية الفعلية ذات العلاقة ، وبشرط الوفاء بها في فواصل قصيرة على أقساط تجمع بين الفائدة واستهلاك الدين ... ولا تدفع الفائدة للمؤتمنين، بل **توضع دائما لحسابهم ومركبة** ... ويمكن للاعضاء أن يطالبوا باسترداد المبالغ التي دفعوها بالاضافة الى الفائدة ... في أي وقت ، بعد ارسال انذار مدته شهر واحد . » (الصفحتان ١٧٠ و ١٧٢) . « وهناك ما يزيد على ٢٠٠٠ جمعية من هذا الطراز في انكلترا ... ويبلغ الرأسمال الاجمالي الذي جمعته حوالي ... ١٥٠٠٠ ليرة استرلينية . ولقد حصلت ما ينوف على ١٠٠٠٠٠ عائلة من **الطبقة العاملة** على مأواها الخاص بهذه الطريقة — وهو انجاز اجتماعي من المؤكد انه يصعب مضاهاته . » (ص : ١٧٤) .

ومن سوء الحظ ان كلمة « لكن » تقفز هنا بعد ذلك مباشرة :

« لكن حلا كاملا للقضية **لم يتحقق في حال من الاحوال** بهذه الطريقة ، ولو لمجرد السبب التالي ، اذا لم يكن هناك أي سبب آخر ، ألا وهو أن الحصول على المنزل هو أمر لا يستطيع أن يتصدى له ... سوى العمال **الافضل حالا** ... وكثيرا ما يهمل أمر الشروط الصحية بصورة مخصوصة . » (ص : ١٧٦) . وفي القارة « لا تجد مثل هذه الجمعيات .. سوى مجال ضيق للتطور . » فهي تفترض الوجود السابق لنظام الاكواخ

الذي لا يوجد هنا الا في الارياف ، وفي الارياف لم يتطور العمال بعد بصورة كافية من أجل العون الذاتي ، وبالمقابل فان التعاونيات العمرانية الفعلية التي يمكن أن تتألف في المدن تواجه « مصاعب جدية وعظيمة جدا من مختلف الانواع • » (ص : ١٧٩) • فهي لا تستطيع أن تشيد سوى الاكواخ ، الامر الذي لا يفي بالحاجة في المدن الكبرى • وباختصار ، فان « هذا الشكل من العون الذاتي التعاوني » لا يستطيع « في الظروف الراهنة ــ وبكل صعوبة في المستقبل القريب أيضا ــ أن يلعب الدور الرئيسي في حل القضية المطروحة علينا » • فهذه الجمعيات العمرانية ، كما ترون ، لا تبرح « في مرحلتها البدائية غير المتطورة • » « وان هذا لينطبق حتى على انكلترا • » (ص : ١٨١) •

وهكذا فان الرأسماليين **لا يريدون** والعمال **لا يستطيعون** • وكان في مقدورنا أن نختتم هنا هذا المقطع لو لم يكن من الضرورة بمكان عظيم أن نورد بعض المعلومات عن الجمعيات العمرانية الانكليزية التي يلوح بها البورجوازيون من طراز شولز ــ ديليتش دائما كنماذج تحتذي أمام عمالنا •

ليست هذه الجمعيات العمرانية جمعيات عمالية ، كما ليس غرضها الرئيسي تأمين المنازل الخاصة للعمال • بل الامر على النقيض من ذلك ، اذ سوف نرى أن ذلك لا يقع الا بصورة استثنائية جدا • ان الجمعيات العمرانية ذات طبيعة تجارية في جوهرها ، سواء منها الجمعيات الصغرى التي هي الجمعيات الاصلية أم الجمعيات الكبرى المتشبهة بها • ففي احدى الحانات يجتمع عدد من الزبائن النظاميين وأصدقائهم من بقالين ، وموظفي المكاتب ، والدعاة التجاريين ، والمعلمين الحرفيين، وغيرهم من البورجوازيين الصغار ــ وربما هنا وهناك عامل ميكانيكي أو شغيل آخر ينتسب الى أرستقراطية طبقته ــ يجتمعون بايعاز من الملاك الذي تعقد الاجتماعات الاسبوعية في مكان اقامته بعدئذ ، ويؤسسون تعاونية عمرانية • وتكون المناسبة المباشرة عادة هي أن الملاك قد اكتشف قطعة من الارض رخيصة بالقياس الى غيرها ، وذلك في الجوار أو في أي مكان آخر • وان معظم الاعضاء غير مرتبطين بفعل مشاغلهم بأي موقع محدد • بل ان معظم البقالين والحرفيين لا يملكون في المدينة سوى مقام يتعلق بأعمالهم من دون أي

مسكن يعيشون فيه • وان أي شخص هو في مركز يمكنه من ذلك يفضل أن يقيم في الضواحي بالاحرى منه في مركز المدينة الداخنة • وتشترى بقعة الارض ويرفع عليها أكبر عـدد ممكن من الاكواخ • وان اعتمـاد الاشخاص الاكثر ثروة يجعل شراء الارض أمرا ممكنا ، كما أن الاشتراكات الاسبوعية وبعض القروض الصغيرة تغطي مصاريف البناء الاسبوعية • وان أولئك الاعضاء الذين يستهدفون تملك منزل خاص بهم يحصلون على الاكواخ بالقرعة بصورة متدرجة مع اكتمالها ، وينتفع من الايجار الزائد المناسب من أجل التخفيف من سعر الشراء • ومن ثم فان الاكواخ المتبقية تؤجر أو تباع • ومهما يكن من أمر ، فان الجمعية العمرانية اذا نجحت في أعمالها تجمع مبلغا من المال يزيد أو ينقص • ويظل هذا المبلغ ملكا للاعضاء، بشرط أن يثابروا على دفع اشتراكاتهم ، ويوزع فيما بينهم من حين لآخر ، أو عند حل الجمعية • تلك هي قصة حياة تسع من كل عشر من الجمعيات العمرانية الانكليزية • أما الجمعيات الاخرى فهي شركات أضخم ، مؤلفة أحيانا بدعوى سياسية أو غيرية ، لكن غرضها الرئيسى في آخر الامر هو على الدوام تأمين توظيف رهائني أكثر ربحا من أجل مدخرات **البورجوازية الصغيرة** ، بمعدل جيد من الفائدة ، وبأمل الحصول على أسهم في الملكية الفعلية من جراء المضاربة التجارية •

ويمكننا أن نعرف نوع الزبائن الذين تتاجر هذه الجمعيات عليهم من بيان واحدة من كبرياتها ، ان لم تكن أكبرها جميعا • ان جمعيــة بيركبيك العمرانيــة ، ومركزها في عمــارات ساوثامبتون ، ٢٩ و ٣٠ ، شانسيري لين ، لندن ، التي تبلغ ايراداتها التقريبية منذ تأسيسها ما يزيد على ٠٠٠ ٥٠٠ر١٠ ليرة استرلينية (٠٠٠ ٠٠٠ ٧٠ تالر) ، والتي تملك ما ينوف على ٤١٦٠٠٠ ليرة استرلينية في حسابها المصرفي أو موظفــة في التأمينات الحكومية ، والتي تعد في الوقت الراهن ٢١٤٤٠ عضوا ومؤتمنا ، تتقدم الى الرأي العام بالطريقة التالية :

« يعرف أكثر الناس ما يسمى نظام السنوات الثـلاث لصناعيي البيان الذي ينص على أن كل شخص يستأجر بيـانا لمدة ثلاث سنوات يصبح مالكا لهذا البيان في انتهاء المـدة

المذكورة • وقبل تطبيق هذا النظام كان الحصول على بيان بالنسبة الى ذوي الدخل المحدود أمرا لا يقل صعوبة على وجه التقريب عن الحصول على منزل خاص بهم • ولقد دفع مثل هؤلاء الناس ايجار البيان سنة بعد سنة ، وبذلوا ضعفي أو ثلاثة أضعاف قيمة البيان مالا • وان ما ينطبق على البيان ينطبق على البيت أيضا ••• ومهما يكن من أمر ، فلما كان البيت يكلف أكثر من البيان ••• فان الوفاء بسعر الشراء بواسطة الايجار يتطلب زمنا أطول • وبنتيجة ذلك فقد عقد المدراء اتفاقا مع أصحاب الدور في أجزاء مختلفة من لندن وضواحيها يمكنهم أن يقدموا الى أعضاء جمعية بيركبيك العمرانية وغيرهم عددا كبيرا من المنازل ينتقون بينها في أكثر أجزاء المدينة اختلافا ، وان النظام الذي ينوي مجلس المديرين تطبيقه هو كما يلي : انه سيؤجر هذه المنازل لمدة اثنتي عشرة سنة ونصف السنة ، وفي نهاية هذه الفترة يصبح المستأجر ، بشرط أن يكون الايجار قد دفع بصورة منتظمة ، المالك المطلق للمنزل دون أية مدفوعات لاحقة من أي نوع البتة•• ويستطيع المستأجر أن يتعاقد أيضا الفترة أقصر من الوقت مع ايجار أعلى ، أو الفترة أطول مع ايجار أقل ••• **ان الاشخاص ذوي الدخل المحدود ، من كتبة ، ومستخدمي متاجر** ، وغيرهم يستطيعون ن يستقلوا عن الملاكين فورا اذ يصيرون أعضاء في جمعية بيركبيك العمرانية » •

هذا واضح كل الوضوح • ليس هناك ذكر للعمال ، بل هناك ذكر للاشخاص ذوي الدخل المحدود ، من كتبة ، ومستخدمي متاجر ، الخ •• ويفترض بالاضافة الى ذلك ، كقاعدة ، ان الملتمسين **يملكون بيانا بصورة مسبقة** • وفي الحقيقة انه لا شأن لنا هنا بالعمال مطلقا ، بل علاقتنا هي مع البورجوازيين الصغار وأولئك الذين يودون **ويستطيعون** أن يصبحوا بورجوازيين صغارا : أناس يرتفع دخلهم تدريجيا على العموم ، حتى لو كان ذلك ضمن حدود معينة ، مثل الكتبة والمستخدمين المشابهين • أما دخل العامل فهو ، على النقيض من ذلك ، يظل على ما هو عليه مقدارا في أحسن

الاحوال ، وينخفض في واقع الامر بنسبة زيادة عائلته وحاجاته المتعاظمة ، وفي الحقيقة ان قلة من العمال فقط يستطيعون ، بصورة استثنائية ، الانتساب الى مثل هذه الجمعيات ، ان دخلهم من جهة واحدة منخفض جدا ، وهو من جهة ثانية ذو صفة عظيمة الالتباس بالنسبة اليهم كي يكون في مقدورهم تحمل المسؤوليات من أجل اثنتي عشرة سنة ونصف السنة مقدما . وان الاستثناءات القليلة التي لا ينطبق ذلك عليها هي اما حالات العمال الافضل أجورا واما حالات رؤساء العمال(٧٣) .

وفيما عدا ذلك ، فانه من البين في أعين الجميع ان البونابرتيين من عمال مدينة مولهاوسن ليسوا سوى المقلدين البائسين لهذه الجمعيات العمرانية الانكليزية البورجوازية الصغيرة . وان الفارق الوحيد هو أن أولئك يبالغون في اختلاس زبائنهم ، رغما عن المعونة الحكومية الممنوحة لهم ، أكثر من الجمعيات العمرانية . وعلى العموم ، فان شروطهم أقل ليبرالية من الشروط الوسطية السائدة في انكلترا ، وفي حين تحسب

---

(٧٣) نضيف هنا بعض المعلومات عن طريقة ادارة هذه الجمعيات العمرانية ، وبالخاصة الجمعيات العمرانية اللندنية . من المعروف أن كل الارض التي شيدت لندن عليها هي على وجه التقريب ملك لحوالي اثني عشر أرستقراطيا ، بما فيهم أكثرهم نيافة ، دوق ويستمنستر ، ودوق بدفورد ، ودوق بورتلاند ، الخ . ولقد أجروا في الاصل المواقع العمرانية المنفصلة لفترة تسع وتسعين سنة ، وفي نهاية هذه الفترة استولوا على الارض وكل ما عليها . ومن بعد راحوا يؤجرون المنازل بعقود أقصر ، تسعا وثلاثين سنة على سبيل المثال ، على أساس ما يسمى عقد ترميمي يتوجب على موقع العقد خلاله أن يجعل البيت في حالة صالحة لا تحتاج الى أي اصلاح ويحفظه في مثل هذا الوضع . وحالما يبلغ العقد هذه المرحلة ، يرسل الملاك مهندسه ومراقب المنطقة من أجل تفتيش المنزل وتقرير الترميمات الضرورية . وغالبا ما تكون هذه الترميمات كبيرة جدا ، وقد تشمل تجديد الواجهة بأسرها ، أو السقف ، الخ . ويرهن صاحب العقد الآن عقده كضمانة لدى جمعية عمرانية ويتلقى من هذه الجمعية قرضا بالمال الضروري - حتى ١٠٠٠ ليرة استرلينية ونيف في حالة ايجار سنوي يتراوح بين ١٣٠ و ١٥٠ ليرة استرلينية - من أجل القيام بالترميمات العمرانية على نفقته **الخاصة** . وهكذا أصبحت هذه الجمعيات العمرانية حلقة متوسطة هامة في نظام يستهدف ضمان التجديد المتصل للمنازل اللندنية الخاصة بالارستقراطية العقارية وحفظها في حالة صالحة للسكنى دون أية متاعب بالنسبة الى هذه الارستقراطية ، بل على حساب عامة الناس . ويفترض أن ذلك يشكل حلا لمسألة الاسكان بالنسبة الى العمال ! (ملاحظة من انجلز لطبعة عام ١٨٨٧) .

الفائدة والفائدة المركبة عن كل وديعة في انكلترا ويمكن سحبهما باعلام شهري ، فان أصحاب المعامل في مولهاوسن يستولون على كلي الفائدة والفائدة المركبة ، ولا يردون أكثر من المبلغ الذي دفعه العمال بقطع الفرنكات الخمسة القاسية • ولن يدهش انسان لهذا الفارق أكثر من دهشة الهر ساكس الذي يحتوي كتابه على هذه الاشياء جميعا دون درايته•

وهكذا فان العون الذاتي العمالي لا يجدي فتيلا هو الآخر • ولا يتبقى سوى المعونة الحكومية • ما عسى يقدم الهر ساكس الينا في هذا المجال ؟ ثلاثة أشياء :

« أولا ، ينبغي للدولة أن تحتاط في تشريعها وادارتها على السواء بحيث تلغي أو تعالج بصورة مناسبة سائر هذه الامور التي تؤدي بأية طريقة كانت الى اشتداد أزمة السكن بين الطبقات العاملة • » (ص : ١٨٧) •

وبنتيجة ذلك ، فانه لا بد من مراجعة التشريع العمراني ، واطلاق الحريات للتجارات العمرانية بحيث يصبح العمران أرخص • بيد ان التشريع العمراني في انكلترا قد اقتصر على الحد الادنى ، والتجارات العمرانية فيها حرة مثل طيور الهواء ، ومع ذلك تقوم أزمة السكن ، وبالاضافة الى ذلك ، فان البناء يتم حاليا في انكلترا بصورة رخيصة جدا بحيث ترتج المنازل حين تمر عربة بها ، وينهار بعضها يوميا • ولقد انهار ستة منازل بصورة متواقتة البارحة بالضبط (٢٥ تشرين الاول ١٨٧٢) في مانشستر فأصيب ستة من العمال باصابات خطيرة • وبالتالي ، فلا يشكل هذا أي علاج البتة •

« ثانيا ، ينبغي لسلطة الدولة أن تمنع الافراد من نشر الشر أو اثارته مجددا بدافع من فرديتهم المحدودة الافق • »

وبنتيجة ذلك ، التفتيش الصحي والبوليسي لمساكن العمال ، ومنح السلطات القوة على منع اشغال المنازل المهدمة أو غير الصحية ، كما هي الحال في انكلترا منذ عام ١٨٥٧ • لكن هل أدى ذلك الى أية نتيجة هناك ؟ ان القانون الاول ، قانون عام ١٨٥٥ (قانون ازالة الاضرار) ، قد كان

« حرفا ميتا » باعتراف الهر ساكس نفسه ، كما كان القانون الثاني ـ قانون عام ١٨٥٨ (قانون الحكومة المحلية) · (ص : ١٩٧) · وبالمقابل ـ يعتقد الهر ساكس ان القانون الثالث (قانون مساكن الحرفيين) ، الذي لا ينطبق سوى على المدن التي يزيد عدد سكانها على عشرة آلاف نسمة ، « يقدم بكل تأكيد شهادة موافقة على ما يتحلى به البرلمان الانكليزي من تفهم عظيم للقضايا الاجتماعية · » (ص : ١٩٩) · لكن حقيقة الامر أن هـذا التأكيد لا يفعل سوى « تقديم شهادة موافقة » على ما يتحلى به الهر ساكس من جهل مطلق « بالقضايا » الانكليزية · أما أن انكلترا على العموم تتقدم كثيرا على القارة « في القضايا الاجتماعية » فأمر مفروغ منه · ان انكلترا هي موطن الصناعـة الحديثة الواسعة النطاق ، وقـد تطور الاسلوب الرأسمالي في الانتاج فيها بحرية أعظم واتساع أكبر منه في أي مكان آخر ، ونتائجه تبرز فيها بسطوع أعظم منه في أي مكان آخر ، وبالتالي فهي قـد أنتجت هنا أيضا أول رد فعل لها في مجال التشريع · وان أفضل برهان على ذلك هو تشريع المعامل · واذا كان الهر ساكس يعتقد على أية حال ان القانون الذي يصدره البرلمان لا يتطلب سوى أن يصبح ساري المفعول قانونيا كي ينفذ على الفور بصورة عملية أيضا ، فانه يرتكب خطأ جسيما · وان هذه الحقيقة تنطبق على قانون الحكومة المحلية أكثر منها على أي قانون آخر (طبعا باستثناء قانون الورشات) · لقد عهد بادارة هذا القانون الى السلطات المدنية ، المعترف بها في كل مكان في انكلترا على وجه التقريب كمراكز للفساد من كل نوع ، كمراكز للمحاباة والانتفاع(٧٤) · وان عملاء هذه السلطات المدنية ، الذين يدينون بمراكزهم لمختلف أصناف الاعتبارات العائلية ، اما عاجزون عن تطبيق مثل هذه القوانين الاجتماعية واما راغبون عن تطبيقها · وبالمقابل ، فان الموظفين الحكوميين الذين كلفوا بتهيئـة

---

(٧٤) ان الانتفاع هو استخدام الوظيفة العامة من أجل مصلحة الموظف الشخصية أو مصلحة أسرته · ومثال ذلك انه اذا صار مدير مركز البرق الحكومي في أحد الاقاليم شريكا سريا في معمل للورق ، اوزود هذا المعمل بالاخشاب من غاباته ، ومن ثم أصدر الى المعمل أوامر بتوفير الورق لمراكز البرق ، فان في ذلك « منفعة » قليلة حقا ، لكنها « منفعة » على أية حال ، وذلك بقدر ما تبرهن على تفهم تام لمبادىء الانتفاع ، كما كان ذلك ـ بالمناسبة ـ أمرا مفروغا منه أيام بسمارك ، وأمرا منتظرا في الوقت نفسه (ملاحظة من انجلز) ·

التشريع الاجتماعي وتنفيذه يتميزون في انكلترا بالضبط بذلك الشعور الصارم بالواجب ، وان يكن اليوم بدرجة أقل منها قبل عشرين أو ثلاثين عاما • ان أصحاب المساكن غير المأمونة الجانب والخربة ممثلون بقوة في مجالس المدن في كل مكان على وجه التقريب ، سواء مباشرة أم بصورة غير مباشرة • وان نظام انتخاب مجالس المدن هذه على أساس الاحياء الصغيرة يجعل الاعضاء المنتخبين مرتبطين بأحقر المصالح والمؤثرات المحلية ، فليس هناك مستشار مدني واحد يرغب في اعادة انتخابه يجرؤ على الاقتراع من أجل تطبيق هذا القانون في حرفيته • وهكذا نستطيع أن نفهم ذلك الحقد الذي استقبل به هذا القانون في كل مكان تقريبا من قبل السلطات المحلية، ولماذا لم يطبق حتى الوقت الراهن الا في الحالات الاكثر افتضاحا ـ وعندئذ فانه لم يطبق ، على العموم ، الا بنتيجة انتشار وباء ما ، كما هي حال وافدة الجدري في مانشستر وسالفورد في العام الماضي • ولم تجـد الالتماسات المرفوعة الى وزارة الداخلية حتى اليوم الا في مثل هذه الحالات ، ذلك انه من مبدأ كل حكومـة **ليبرالية** في انكلترا أن تقترح القوانـين الاصلاحيـة الاجتماعية حين تضطر الى ذلك ، وأن تتجنب ما أمكنها ذلك تنفيذ تلـك القوانين الموجودة من قبل • أما القانون الذي نناقشه فلا يتمتع بأيـة أهمية ، مثل قوانين عديدة أخرى في انكلترا ، الا لانه سيكون ، في أيدي حكومة يسيطر العمال عليها أو تخضع لضغطهم ، حكومة سوف تعمد آخر الامر الى تطبيقه بصورة فعلية ، سلاحا جبارا من أجل احداث صدع في الاوضاع الاجتماعية القائمة •

« ثالثا » ، ينبغي لسلطة الدولة ، في رأي الهر ساكس ، « أن تستخدم حتى أقصى درجة ممكنة سائر الوسائط الايجابية التي في متناول يدها من أجل التخفيف من حدة أزمة السكن •»

وهذا يعني أن من واجبها بناء البراكات ، « هذه الابنية النموذجية حقا » ، من أجل « مرؤوسيها وخدمها » (لكن هؤلاء ليسوا عمالا اذن !)، و « منح القروض ••• الى البلديات ، والجمعيات ، والاشخاص الفرادي أيضا ، بغية تحسين الشروط السكنية للطبقات العاملة » (ص : ٢٠٢) ، كما هي الحال في انكلترا وفقا لبنود قانون قروض الاشغال العامة ، وكما

فعل لويس بونابرت في باريس ومولهاوسن • بيـــد أن قانون قروض الاشغال العامة لا يوجد أيضا الا على الورق • فالحكومة تضع تحت تصرف المفوضين ٥٠٠٠٠ ليرة استرلينية كحد أقصى ، يعني مبلغا يكفي على الاكثر من أجل بناء ٤٠٠ كوخ ، أو ما لا يزيد عن ١٦٠٠٠كوخ أو مسكن من أجل ٨٠٠٠٠ شخص على الاكثر ، وذلك خلال أربعين عاما ـ نقطة واحـــدة في بحر ! وحتى اذا افترضنا أن الاعتمادات التي في متناول اللجنة قد تضاعفت خلال عشرين عاما بنتيجة المدفوعات الجديدة ، وبالتالي أن مساكن من أجل ٤٠٠٠٠ شخص آخر قد بنيت خلال الاعوام العشرين الماضية ، فـان ذلك يظل نقطة في بحر بعد • ولما كانت الاكواخ تعمر أربعين عاما على أكثر تعديل ، فان موجودات سيالة تبلـــغ ٥٠٠٠٠ أو ١٠٠٠٠٠ لـــيرة استرلينية يجب أن تصرف كل عام ، بعد أربعين عاما ، من أجل استبدال الاكواخ الاقدم والاشد خرابا • ويعلن الهر ساكس في الصفحة ٢٠٣ أن ذلك يعني تطبيق المبدأ في الممارسة بصورة مضبوطة « وحتى درجة غير محدودة ! » واما يعترف الهر ساكس ان الدولة حتى في انكلترا لم تحقق ، « حتى درجة غير محدودة » ، سوى النذر اليسير جدا ، فانه يختتم كتابه ، لكن ليس دون أن يوجه قبلا موعظة أخرى الى سائر أصحاب العلاقة(٧٥) •

انه لمن الواضح كليا ان الدولة كما هي قائمـــة في الوقت الحاضر لا تستطيع ولا هي تريد أن تحرك ساكنا من أجل معالجة كارثة الاسكان • فليست الدولة شيئا سوى السلطان الجماعي المنظم للطبقات المالكة، الملاكين العقاريين والرأسماليين ، ضـــد الطبقات المستثمرة ، الفلاحين والعمـــال •

---

(٧٥) ان مقدارا ما من الاهتمام يخصص ، في القوانين البرلمانية الانكليزية الحديثة التي تمنح السلطات العمرانية اللندنية الحق في نزع الملكية بغية شق الشوارع الجديدة، للعمال الذين طردوا على هذا الغرار من بيوتهم • فقد حشر نص يقرر أن المساكن الجديدة التي سترفع يجب أن تكون ملائمة من أجل اسكان تلك الطبقات من السكان التي كانت تقيم هنالك من قبل • وهكذا شيدت من أجل العمال خمسة أو ستة منازل كبيرة متعددة الطبقات والاجنحة في المواقع الادنى قيمة ، وبذلك نفذت حرفية القانون • ويبقى أن نرى كيف سيعمل هذا التدبير ، اذ أن العمال لم يألفوه مطلقا ، كما أن هذه المساكن تمثل تطورا غريبا تماما في ملء الظروف القديمة • وفي أفضل الاحوال ، فهي ستوفر مساكن جديدة من أجل أقل من ربع العمال الذين طردتهم فعلا عمليات العمران • (ملاحظة من انجلز من أجل طبعة ١٨٨٧) •

وان ما لا يريـده الرأسماليون الفرادي (وانما المقصود هنـا هم هؤلاء الرأسماليون وحدهم لان الملاك صاحب العلاقة يتصرف أيضا في هذا الشأن بوصفه رأسماليا في المحل الاول) ، لا تريده دولتهم أيضا • وهكذا اذا كان الرأسماليون الفرادي يأسفون من أجل أزمة السكن ، لكنهم لا يحركون على وجه التقريب ساكنا من أجل التخفيف حتى بصورة سطحية من أشد عواقبها رهبة ، فان الرأسمالي آلتجماعي ، أي الدولة ، لن تفعل أكثر من ذلك • وعلى الاكثر فانها ستحرص على تنفيذ ذلك التـدبير من التلطيف السطحي الذي أضحى مألوفا بصورة منتظمة في كل مكان • ولقد رأينا أن ذلك هو واقع الامر •

لكن رب معترض يقول ان البورجوازيين لا يحكمون في ألمانيا بعد • ان الدولة لا تبرح بعد ، حتى درجة ما ، سلطة محلقة بصورة مستقلـة فوق المجتمع ، فهي تمثل لهذا السبب بالضبط مصالح المجتمع الجماعية وليس مصالح طبقة وحيدة • ومما لا ريب فيه ان مثل هذه الدولة تستطيع أن تفعل كثيرا مما لا تستطيع دولة بورجوازية أن تفعله ، ولا بد لنا أن نتوقع من جانبها شيئا مغايرا تماما في الحقل الاجتماعي أيضا ؛•

تلك هي لغة الرجعيين • فالحقيقة ان الدولة كائنة ما كانت حاليا في ألمانيا ، فهي أيضا النتاج الضروري للقاعدة الاجتماعية التي نشأت عنها • ففي بروسيا ـ وبروسيا حاسمة في الوقت الحاضر ـ تقوم جنبا الى جنب مع أرستقراطية عقارية هي قوية بعد بورجوازية فتية بالقياس اليهـا وجبانة حتى الدرجة القصوى ، وهي لم تكسب حتى اليوم لا السيطرة السياسية المباشرة كما هي الحال في فرنسا ، ولا السيطرة غير المباشرة التي تزيد أو تنقص كما هي الحال في انكلترا • ومهما يكن من أمر ، فانه توجد جنبا الى جنب مع هاتين الطبقتين بروليتاريا متعاظمة سراعا ، وهي عالية التطور فكريا ، كما أن تنظيمها يتحسن أكثر فأكثر يوما بعـد يوم • وبالتالي فاننا نجد هنا ، الى جانب الشرط الاساسي للنظام الملكي المطلق القديم ـ وهو توازن بين الارستقراطية العقارية والبورجوازية ـ الشرط الاساسي للبونابرتية الحديثة ـ وهو توازن بين البورجوازية والبروليتاريا • لكن السلطة الحكومية الفعلية هي ، في النظام الملكي المطلق القديم وفي النظـام الملكي

البونابرتي الحديث على حد سواء ، بين أيدي طائفة من الضباط العسكريين والموظفين الحكوميين • وفي بروسيا تتدارك هذه الطائفة عناصرها من صفوفها الخاصة جزئيا ، ومن الارستقراطية الاقل محتدا جزئيا ، وأقل من ذلك من الارستقراطية العليا ، وأقل ما يمكن من البورجوازية • وان استقلال هذه الطائفة ، التي يبدو انها تشغل مركزا خارج المجتمع ، وفوقه اذا جاز التعبير ، يسبغ على الدولة مظهر الاستقلال حيال المجتمع •

ان ذلك الشكل من الدولة الذي تطور مع القوام الضروري له في بروسيا (واقتداء ببروسيا في دستور الرايخ الجديد في ألمانيا) على أساس تلك الظروف الاجتماعية المتناقضة هو النزعة الدستورية الكاذبة ، وهو الشكل الذي يمثل في وقت واحد كلي الشكل الحالي من انحلال النظام الملكي المطلق القديم وشكل وجود النظام الملكي البونابرتي • ان النزعة الدستورية الكاذبة من ١٨٤٨ حتى ١٨٦٦ في بروسيا لم تفعل سوى اخفاء الانقراض البطيء للنظام الملكي المطلق وتسهيل هذا الانقراض • ومهما يكن من أمر، فان جيشان الظروف الاجتماعية منذ عام ١٨٦٦ ، وأكثر من ذلك أيضا منذ عام ١٨٧٠ ، ومعه انحلال الدولة القديمة ، قد حدثا على مرأى من الجميع وعلى نطاق متزايد الاتساع بصورة هائلة • فنمو الصناعة السريع ، وبالخاصة التلاعب في سوق الاوراق المالية ، قد جرا سائر الطبقات الحاكمة الى دوامة المضاربة • وان الفساد بالجملة المستورد من فرنسا عام ١٨٧٠ ليتطور في سرعة لم يسبق لها مثيل • فستروسبرغ وبيريريه يتبادلان التحية بالقبعات • والوزراء والجنرالات والامراء والكونتات يقامرون بالسندات المالية متنافسين مع أخبث ذئاب سوق الاوراق المالية ، وتعترف الدولة بمساواتهم اذ تغدق البارونيات بالجملة على هؤلاء الذئاب المسيطرين على سوق الاوراق المالية • وان النبلاء الذين كانوا صناعيين طوال زمن مديد بوصفهم منتجين لسكر الشمندر ومقطرين للكونياك قد خلفوا منذ زمن طويل الايام المحترمة القديمة خلف ظهورهم وصارت أسماؤهم تنفخ في الوقت الراهن قوائم المدراء لمختلف أنواع الشركات المساهمة المأمونة الجانب وغير المأمونة الجانب • وقد أخذت البيروقراطية تحترف الاختلاس أكثر فأكثر باعتباره الوسيلة الوحيدة من أجل تحسين دخلها ، وجعلت تعرض عن الدولة كي

تطارد المراكز الاكثر ادراراً للربح بما لا يقاس في ادارة المشاريع الصناعية ٠ أما أولئك الذين بقوا في وظائفهم فيقتدون برؤسائهم ويضاربون بالسندات المالية ، أو « يكتسبون الفوائد » في السكك الحديدية ، الخ ٠ بل ان المرء لا يخطىء اذا افترض أن للملازمين أيضا باعهم في بعض المضاربات ٠ وباختصار ، فان انحلال سائر عناصر الدولة القديمة والانتقال من النظام الملكي المطلق الى النظام الملكي البونابرتي هما في ابانهما ٠ وحين تطرق الازمة الكبرى التالية أبواب الصناعة والاعمال ، فلن ينهار الاختلاس الحالي فحسب ، بل الدولة البروسية القديمة في الوقت نفسه (٧٦) ٠

وهذه الدولة ، التي تصير فيها العناصر غير البورجوازية أشد بورجوازية يوما بعد يوم ، هي التي ستحل « المسألة الاجتماعية » ، أو حتى مسألة الاسكان ؟ ان الامر على النقيض من ذلك ٠ ان الدولة البروسية تقع أكثر فأكثر ، في سائر المسائل الاقتصادية ، في أيدي البورجوازية ٠ واذا لم يكيف التشريع في المجال الاقتصادي منذ عام ١٨٦٦ مع مصالح البورجوازية أكثر مما جرى فعليا حتى الآن ، فمن هو الملوم في ذلك ؟ ان البورجوازية نفسها مسؤولة بصورة رئيسية ، أولا لانها أكثر جبنا من أن تفرض مطاليبها بصورة عنيفة ، وثانياً لانها تعارض كل تنازل اذا كان هذا التنازل يزود في الوقت نفسه البروليتاريا المتوعدة بأسلحة جديدة ٠ واذا كانت السلطة السياسية ، يعني بسمارك ، تحاول أن تنظم حرسها الخاص من البروليتاريا كي تعطل نشاط البورجوازية السياسي ، فما عسى أن يكون ذلك اذا لم يكن بوصفة ضرورية ومألوفة تماما لا تقيد الدولة ، بقدر ما يتعلق بالعمال ، بأكثر من بعض العبارات الحبية ، وعلى الاكثر بحد أدنى من المعونة الحكومية من أجل الجمعيات العمرانية **على طريقة** لويس بونابرت ؟

وان أفضل اثبات على ما يمكن أن يتوقعه العمال من الدولة البروسية

---

(٧٦) ان الشيء الوحيد الذي يحقق التماسك بين الدولة البروسية القديمة وقاعدتها ، الاتحاد بين الملكية العقارية الضخمة والرأسمال الصناعي الممهور بالتعرفات الوقائية ، هو حتى في الوقت الراهن ، عام ١٨٨٦ ، الخوف من البروليتاريا التي تطورت بصورة هائلة منذ عام ١٨٧٢ في أعدادها وفي وعيها الطبقي ٠ (ملاحظة من انجلز لطبعة عام ١٨٨٧) ٠

يقوم في استخدام المليارات الفرنسية التي منحت مهلة جديدة وقصيرة لاستقلال آلة الدولة البروسية حيال المجتمع • وهل استخدم تالر واحد من هذه المليارات جميعا من أجل توفير المأوى لتلك العائلات العمالية البرلينية التي رميت الى الشوارع ؟ على العكس • فمع اقتراب الخريف عمدت الدولة الى هدم حتى تلك الزرائب القليلة البائسة التي منحت تلك العائلات سقفا مؤقتا يقي رؤوس أفرادها خلال الصيف • ان المليارات الخمسة تتعرض في سرعة لمصير كل حي ، فتذهب في القلاع ، والمدافع ، والجنود ، ورغما عن سائر حماقات فاغنر ، ورغما عن سائر مؤتمرات ستيببر مع النمسا (٧٧) ، فان العمال الالمان لن ينالوا من تلك المليارات الا أقل مما حصل عليه العمال الفرنسيون من الملايين التي سلبها لويس بونابرت من فرنسا •

٣

الحقيقة انه ليس لدى البورجوازية سوى طريقة واحدة من أجل تسوية مسألة الاسكان **على اسلوبها** – يعني من أجل تسويتها بحيث أن الحل يطرح المسألة مجددا بصورة مستمرة • وتدعى هذه الطريقة « **هوسمان** » •

ولا أقصد بعبارة « هوسمان » مجرد تلك الطريقة البونابرتية بصورة نوعية لهوسمان الباريسي – شق طرقات طويلة ، مستقيمة ، عريضة ، بالضبط عبر الاحياء العمالية ذات المساكن المتقاربة ، ثم صف مساكن ضخمة فخمة على كلي جانبيها ، والمقصود من ذلك بالاضافة الى الهدف الستراتيجي الذي هو جعل قتال المتاريس أمرا أكثر صعوبة ، خلق بروليتاريا موقوفة على تجارة العمران البونابرتية وتابعة للحكومة ، وتحويل المدينة الى مدينة فخمة ، خالصة وبسيطة • اني أقصد من عبارة « هوسمان » تلك الممارسة التي تعممت في الوقت الراهن ، هذه الممارسة القائمة على اقامة الثغرات في الاحياء العمالية في مدننا الكبرى ، وبالخاصة تلك الاحياء الواقعة في مراكز المدن ، دون أي اعتبار للحافز الى هذه الممارسة ، أهو ناجم عن اعتبارات الصحة

---

(٧٧) الاشارة الى مؤتمر الامبراطورين النمسوي والالماني ومستشاريهما المنعقد في غاستن في آب من عام ١٨٧١ من أجل مناقشة التدابير البوليسية اللازمة لمكافحة الاممية الاولى •

العامة والتجميل أم عن الطلب على عقارات ضخمة تقع في المركز وتخصص للاعمال ، أم عن متطلبات حركة المرور ، كتمديد الخطوط الحديدية ، أم شق الشوارع ، الخ • ومهما تغايرت الاسباب ، فان النتيجة واحدة في كل مكان : ان الممرات والازقة الاشد بؤسا تختفي ، ويترافق اختفاؤها بالتمجيد الذاتي السخي من قبل البورجوازية من أجل هذا النجاح الهائل ، لكنها ـ تعاود الظهور في الحال في مكان آخر ، وغالبا ما يكون ذلك في الجوار المباشر •

ولقد عرضت في **أوضاع الطبقة العاملة في انكلترا** صورة عن مانشستر كما كان مظهرها في عام ١٨٤٣ وعام ١٨٤٤ • ومنـــذ ذلك الحين أدى بناء الخطوط الحديدية عبر مركز المدينـــة ، وشـق الشوارع الجديدة وتشييد الابنية الكبيرة العامة والخاصة ، الى اقتحام بعض أسوأ الاحياء الموصوفة هناك ، وكشفها وتحسينها ، كما أن بعض الاحياء الاخرى قد أزيلت تماما ، ومع ذلك فان كثيرا من هذه الاحياء لا تبرح في الحالة نفسها من الخراب ، أو في حالة أسوأ مما كانت عليه من قبل ، وذلك على الرغم من أن التفتيش الصحي البوليسي قد أصبح أشد حزما وصرامة • وبالمقابل ، فان أحياء كانت لا تزال طليقة الهواء ونظيفـــة في ذلك الوقت قـــد أصبحت الآونة ، بفضل الاتساع الهائل في المدينة التي زاد سكانها منذئذ أكثر من النصف ، مثقلة بالابنية بصورة لا تقل عن ذي قبـــل ، وقذرة ومحتقنة بصورة لا تقل عما كانت عليه من قبل أسوأ أقسام المدينة شهرة • وهذا مثال وحيد على ذلك : لقد وصفت في الصفحة ثمانين وما يليها من كتابي مجموعة من المنازل الواقعة في قاع وادي نهر ميدلوك ، وقد كانت طوال أعوام ، تحت اسم ليتل أيرلاند، عار مدينة مانشستر • ولقد اختفت ليتل أيرلاند منذ زمن طويل ، ويقوم مكانها في الوقت الحاضر محطة للسكة الحديدية مشيدة على أساس مرتفع • وكانت البورجوازية تشير في فخر الى الازالة السعيدة والنهائية لليتل أيرلاند باعتبارها ظفرا عظيما • وبعد فقد حدث في الصيف الاخير فيضان كبير ، ذلك أن الانهر التـــي تقوم عـلى ضفـــاف مدننـــا الكبرى تسبب عـلى العموم فيضانات متزايدة الاتساع سنة بعد سنة لاسباب يمكن ايضاحها في يسر • وتبين وقتذاك أن ليتل أيرلاند لم تختف مطلقا ، بل نقلت بكل بساطة من الطرف الجنوبي من أكسفورد رود الى طرفه الشمالي ، وهي لا تبرح تزدهر •

ولنستمع الى ما تقوله **الويكلي تايمز** ، الصادرة في مانشستر ، وهي صحيفة البورجوازية الراديكالية في هذه المدينة ، في عددها الصادر في العشرين من تموز عام ١٨٧٢ :

« ان الكارثة التي حلت بأهالي وادي ميدلوك الادنى يوم السبت الاخير ستؤدي ، فيما يرجى ، الى نتيجة جيدة **واحدة** ، الا وهي أن الاهتمام العام سيلتفت الى السخرية الواضحة التي تتضمنها قوانين الصحة التي طبقت هنالك طويلا جدا تحت أنوف موظفينا البلديين ولجنتنا الصحية البلدية • ولقد فضح مقال لاذع في عدد الامس ، وان يكن بصورة لا تكاد تكون كافية، الحالة المشينة لبعض المساكن القبوية قرب شـــارع تشارلز وشارع بروك اللذين بلغهما الفيضان • وان دراسة مفصلة لاحد الازقة المذكورة في هذا المقال تمكننا من أن نؤكد سائر البيانات المعطاة عنها ، ومن أن نعلن أن المساكن القبوية في هذا الزقاق كان يجب أن تغلق منذ زمن طويل ، أو بالاحرى ما كان يجب أن يرخص لها قط على اعتبارها أمكنة للسكنى البشرية • ان زقاق سكواير يتألف من سبعة أو ثمانيـــة مساكن عند زاوية شارع تشارلز وشارع بروك • وانه يمكن للراجل أن يمر كل يوم ، حتى عند النقطة الأوطأ من شارع بروك ، تحت قنطرة السكة الحديدية ، دون أن يحكم قط بأن كائنات انسانية تعيش هناك في الاسفل بعيدا ، تحت قدميه ، في الكهوف • وان الزقاق نفسه ليختفي عن الانظار العامة فلا يمكن بلوغه الا من قبل أولئك الذين يضطرهم عوزهم الى البحث عن مأوى في عزلته اللحدية • وحتى اذا لم تتجاوز مياه المدلوك الآسنة عادة ، وهي محصورة بين جانبي القناة ، مستواها المألوف ، فان أرضيات هذه المساكن لا ترتفع على وجه التقريب سوى بضعة انشات فوق سطح النهر • وان زخة قوية من المطر تستطيع أن تدفع مياهاً عفنة وقذرة عبر المجاري فتملأ الغرف بغازات وبائية كتلك التي يخلفها كل فيضان خلفه على اعتبارها ذكرى عنه ••• وان

زقاق سكواير ليقع حتى على مستوى أدنى من الاقبية غـــير المسكونة في شارع بروك ••• تحت مستوى الشارع بعشرين قدما ، فالمياه المؤذية المتدفقة أيام الآحاد عبر المجاري تصل حتى السقوف • ولقد كنا نعرف ذلك ، فكنا نتوقع بالتالي أن نجد المكان غير مسكون ، أو مشغولا فقط من قبل الموظفين الصحيين الذين يعملون في غسل الجدران المنتنة وتطهير المنازل • وبدلا من ذلك ، وجدنا رجلا في منزل قبوي لحلاق ••• منهمكا في جرف كوم من الاقذار المتفسخة القائمة في زاوية من المكان ونقلها الى عربة ذات عجلة واحدة ، وأرسلنا الحلاق ، الذي كان قبوه قد سبق فنظف بصورة تزيد أو تنقص ، الى أبعد منه ، حتى عدد من المساكن صرح في معرض حديثه عنهـــا أنه كان يبلغ الصحافة عنها لو كان في مقدوره أن يكتب ، مطالبا بضرورة اغلاقها • وهكذا وصلنا أخيرا الى زقاق سكواير ، حيث وجدنا امرأة ايرلندية ممتلئة الصحة وجميلة المحيا منكبة فوق وعاء الغسيل • لقد عاشت مع زوجها ، الذي يشتغل حارسا ليليا ، طوال ست سنوات في الزقاق ، وهي ربة عائلة كبيرة ••• ولقد ارتفعت المياه في المنزل الذي غادروه لتوهم حتى السقف على وجه التقريب ، في حين تحطمت النوافذ ، وتلف الاثاث تماما • وأعلن الرجل أن ساكن المنزل لم يستطع أن يكبح الروائح بحيث لا تصبح غير قابلة للاحتمال الا بتبييض جدران البيت مرة كل شهرين ••• ولقد وجد مراسلنا في الزقاق الداخلـــي الذي قصده بعد ذلك ثلاثة منازل تتاخم جدرانها الخلفية الجدران الخلفية للمنازل الموصوفة آنفا • وكان منزلان من هذه المنازل الثلاثة مهجورين ، فقد كانت النتانة فيهما رهيبة جدا بحيث أن أسلم الناس بنية كان يصاب بالفتيان هناك خلال برهة قصيرة جدا ••• وكانت هذه الحفرة المقرفة مسكونة من قبل عائلة مؤلفة من سبعة أفراد ، وقد ناموا جميعا في هذا المكان ليلة الثلاثاء (في اليوم الاول لارتفاع المياه) • والاولى أن نقول انهم

لم يناموا ، كما صححت المرأة خطأها على الفور ، لانهـــا ظلت وزوجها يتقيآن باستمرار طوال القسم الاعظم من الليل من جراء الرائحة الرهيبة • ولقد اضطرا يوم السبت أن يخوضا في المياه المرتفعة حتى الصدر كي يحملا أولادهما بعيدا • وفضلا عن ذلك ، فقد كان من رأيها أن المكـــان لا يناسب حتى لاقامة الخنازير ، لكنها رضيت به بسبب من ايجاره المنخفض ـ شلن وستة بنسات في الاسبوع ـ لان زوجها قد تعطل عن العمل مدة طويلة مؤخرا من جراء المرض • ولقد كان الانطباع الذي تركه في المشاهد هذا الزقاق والسكان المزدحمون فيه فكأنهم في قبر سابق لأوانه يعبر عن العجز المطلق • ويجب أن نشير بالمناسبة الى أن زقاق سكواير ، في رأي مراقبينا ، هو نموذجي تماماـوان يكن يمثل حالـــة قصوى ـ لاماكن عديـــدة أخرى في الجوار لا تستطيع لجنتنا الصحية أن تبرر في حال من الاحوال بقاءها في الوجود • واذا ما سمح بتأجير مثل هذه الاماكن في المستقبل، فان اللجنة تتحمل اذن مسؤولية كبرى ، والجوار كله يتعرض لخطر الانتان الوبائي الذي لن نعمد الى الاستطراد في مناقشة خطورته » •

هذا مثال بارز عن كيفية تسوية البورجوازية لمسألة الاسكان عمليا • ان مهود المرض ، الحفر والاقبية الدنيئة التي يحصر الاسلوب الرأسمالي في الانتاج عمالنا فيها ليلة اثر ليلة ، لم تلغ بل **نقلت الى مكان آخر** فحسب! ان نفس الضرورة الاقتصادية التي أنتجتها في المكان الاول تنتجها في المكان الآخر أيضا • وما استمر الاسلوب الرأسمالي للانتاج في الوجود، فانه من الجنون أن نأمل في تسوية منعزلة لمسألة الاسكان أو لاية مسألة اجتماعية أخرى تتعلق بمصير العمال • ان الحل يقوم في الغاء الاسلوب الرأسمالي في الانتاج واستملاك سائر وسائط المعيشة وأدوات العمل من قبل الطبقة العاملة نفسها •

القسم الثالث

ملحق

عن بردون ومسألة الاسكان

١

يكشف أ · مولبيرجر عن نفسه ، في العدد السادس والثمانين من **الفولكستات** ، بوصفه كاتب المقالات التي انتقدتها في العدد الحادي والخمسين والاعداد التالية من الصحيفة · وانه ليغمرني في جوابه بسلسلة عظيمة من التعنيفات ، ويبلبل في الوقت نفسه سائر الامور حتى درجة بعيدة ، بحيث أجدني ملزما ، طائعا أم كارها، بالرد عليه·وسأحاول أن أسبغ على ردي، الذي لا بد من القيام به ، لاسفي الشديد ، حتى درجة بعيدة في مجال المشادات الشخصية التي فرضت علي من قبل مولبيرجر نفسه ، أهمية عامة بتقديم النقاط الرئيسية مرة أخرى ،وبصورة أوضح من ذي قبل اذا تيسر ذلك ، حتى لو تعرضت من جراء ذلك لان يتهمني مولبيرجر مرة أخرى بأن هذا « لا يحتوي على أي شيء جديد سواء بالنسبة اليه أم بالنسبة الى قراء **الفولكستات** » ·

ويشكو مولبيرجر من شكل نقدي ومضمونه · أما بشأن الشكل ، فانه يكفيني أن أجيب بأني لم أكن أملك في ذلك الحين أدنى فكرة عن هوية كاتب المقالات المذكورة · وبالتالي فانه لا يمكن أن تثار مسألة أي « تحامل » شخصي ضد مؤلفها · أما الحل الخاص بمسألة الاسكان والمقترح في تلك المقالات ، فمما لا ريب فيه أني كنت « متحاملا » ضده بقدر ما كنت على اطلاع عليه قبل زمن طويل من لدن برودون ، وكان رأيي فيه محددا بصورة جازمة ·

ولن أتخاصم مع الصديق مولبيرجر بخصوص «لهجة» نقدي • فحين يقضي المرء في حركتنا مثل الوقت الطويل جدا الذي قضيته، فانه يكتسب جلدا ضد الهجمات لا بأس بسماكته ، وبالتالي فان المرء يفترض في كل سهولة أن الامر نفسه قد حدث للآخرين • وسوف أحاول هذه المرة ، ارضاء لمولبيرجر ، أن أجعل « لهجتي » متناسبة مع حساسية بشرته •

ويشكو مولبيرجر في حرارة مخصوصة من اتهامي اياه بالبرودونية ، ويحتج بأنه ليس كذلك • ومن الطبيعي أن من واجبي تصديقه ، لكنني سأورد البرهان على أن المقالات المشار اليها ـ وان شأني هو مع هذه المقالات وحدها ـ لا تحتوي سوى على البرودونية الخالصة •

لكن مولبيرجر يعتقد أيضا أنني انتقدت برودون « بصورة طائشة » ، وأنني ارتكبت بحقه ظلما خطيرا • « ان مذهب البورجوازي الصغير برودون قد أصبح عقيدة معترفا بها في ألمانيا ، وينادي بها الكثيرون حتى من الذين لم يقرأوا له سطرا واحدا » • وحين أعبر عن الاسف لان العمال الذين يتكلمون اللغات الرومانية لم يحصلوا طوال عشرين عاما على أي قوت ذهني سوى مؤلفات برودون ، فان مولبيرجر يجيب بأن « المبادىء التي صاغها برودون هي في كل مكان على وجه التقريب الروح الموجهة للحركة » ، وذلك بقدر ما يتعلق الامر بالعمال اللاتينيين • وهذا ما يتوجب علي انكاره • ففي المحل الاول ، لا تقوم « الروح الموجهة » لحركة الطبقة العاملة في « المبادىء » في أي مكان على الاطلاق ، بل هي تقوم في كل الامكنة في تطور الصناعة الواسعة النطاق ونتائجها ، أي تجميع رأس المال وتمركزه من جهة واحدة ، وتجميع البروليتاريا وتمركزها من جهة ثانية • ثم انه ليس صحيحا ، ثانيا ، أن يقال ان ما يسمى « مبادىء » برودون تلعب في البلدان اللاتينية ذلك الدور الحاسم الذي يخصها مولبيرجر به ، وأن « مبادىء الفوضوية ، وتنظيم **القوى الاقتصادية** (٧٨) ، **والتصفية الاجتماعية** (٧٩) »

---

(٧٨) Forces Économiques

(٧٩) Liquidation Sociale

الخ ·· قد أصبحت هناك ··· الحوامل الرئيسية للحركة الثورية » · واذا تركنا جانبا اسبانيا وايطاليا حيث لم يكتسب العقار البرودوني بعض النفوذ الا في ذلك الشكل الاشد ترقيعا المعروض من قبل باكونين ، فان الحقيقة عند كل من يعرف الحركة الاممية للطبقة العاملة أن البرودونيين في فرنسا يشكلون شيعة زهيدة عدديا ، في حين أن جماهير العمال الفرنسيين يرفضون أن تكون لهم أدنى علاقة بخطة الاصلاح الاجتماعي التي رسمها برودون تحت عنواني **التصفية الاجتماعية وتنظيم القوى الاقتصادية** (٨٠) · ولقد تبين ذلك ، فيما تبين ، في الكومونة · فعلى الرغم من أن البرودونيين كانوا ممثلين بقوة في الكومونة ، فانه لم تبذل أدنى محاولة من أجل تصفية المجتمع القديم وتنظيم القوى الاقتصادية وفقا لمقترحات برودون · بل ان الامر على النقيض من ذلك ، اذ أن من مفاخر الكومونة الكبرى أن « الروح الموجهة » في سائر اجراءاتها الاقتصادية لم تكن أية مجموعة من « المبـــادىء » ، بل الحاجات البسيطة العملية · وبالتالي فان هذه الاجراءات ـ الغاء العمل الليلي في المخابز ، وحظر الغرامات النقدية في المعامل ، ومصادرة المعامل والورشات المغلقة وتسليمها الى المنظمات العمالية ـ لم تكن في حال من الاحوال متفقة مع روح البرودونية ، بل متفقة بالتأكيد مع روح الاشتراكية العلمية الالمانية · وكان الاجراء الاجتماعي الوحيد الذي نفذه البرودونيون هو عدم مصادرة مصرف فرنسا ، وكان هذا الاجراء مسؤولا جزئيا عن سقوط الكومونة · وحين عمد الذين يسمون بلاتكيين الى محاولـــة التحول من مجرد ثوريين سياسيين الى فئة عمالية اشتراكية ذات برنامج محدد ـ كما فعل اللاجئون البلانكيون في لندن في بيانهم **الأممية والثورة** (٨١) ـ فانهم لم ينادوا كذلك « بمبادىء الخطة البرودونية من أجل انقاذ المجتمع ، بل تبنوا ـ وبصورة تكاد تكون حرفية بالاضافة الى ذلك ـ آراء الاشتراكية العلمية الالمانية بشأن ضرورة العمل السياسي من قبل البروليتاريا وضرورة دكتاتوريتها بوصفها الانتقال الى الغاء الطبقات والغاء الدولة مع هذه الطبقات ـ وهي الآراء التي سبق التعبير عنها في **البيان الشيوعي** وفي مناسبات لا تحصى منذ ذلك الحين·

---

(٨٠) بالفرنسية في النص الاصلي ·

(٨١) Internationale et Révolution ، بالفرنسية في النص الاصلي ·

واذا كان مولبيرجر ينتهي من احتقار الالمان لبرودون الى الاستنتاج بأن البلدان اللاتينية قد افتقرت الى تفهم الحركة « حتى كومونة باريس » ، فليخبرنا كاتبات لهذا الافتقار ما هو المؤلف الصادر من الجانب اللاتيني الذي فهم الكومونة ووصفها بصورة مضبوطة تقارب ما حققه في هذا المضمار **نداء مجلس الأممية العام عن الحرب الاهلية في فرنسا** الذي كتبه الالماني ماركس ·

ان البلد الوحيد الذي تخضع حركة الطبقة العاملة فيه بصورة مباشرة لنفوذ « المبادىء » البرودونية هو بلجيكا ، وهذا هو بالضبط السبب في أن الحركة البلجيكية تنتقل ، كما كان هيغل يقول ، « من لا شيء عبر لا شيء الى لا شيء » ·

وحين أعتبر أنه من المؤسف أن يكون عمال البلدان اللاتينية قد اقتاتوا فكريا ، طوال عشرين عاما ، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة ، على برودون وحده ، فاني لا أقصد تلك السيطرة الخرافية الخالصة لوصفة برودون الاصلاحية - التي يسميها مولبيرجر « المبادىء » - بل أقصد الحقيقة التالية ، ألا وهي أن نقدهم الاقتصادي للمجتمع القائم قد تلوث بعبارات برودونية مغلوطة تماما ، وأن أعمالهم السياسية قد تلفقت بالنفوذ البرودوني · أما ما اذا كان « عمال البلدان اللاتينية المتأثرون ببرودون » « ينخرطون في الثورة أكثر » من العمال الالمان الذين يفهمون على أية حال معنى الاشتراكية العلمية الالمانية بصورة أفضل بما لا يقاس من فهم اللاتينيين برودونهم ، فهذا ما لن نتمكن من الجواب عنه الا بعد ما نعرف ما هو المعنى الحقيقي من « الانخراط في الثورة » · لقد سمعنا حديثا عن أناس « انخرطوا في المسيحية ، في الايمان الحقيقي ، في نعمة الله » ، الخ · لكن « الانخراط » في الثورة ، في أشد جميع الحركات عنفا! أتكون «الثورة» اذن ديانة عقائدية لا بد للمرء من الايمان بها ؟

ويلومني مولبيرجر بعدئذ لانني أكدت ، متحديا حرفية مقالاته الواضحة ، انه قد أعلن ان مسألة الاسكان هي مسألة موقوفة على الطبقة العاملة وحدها ·

ان مولبيرجر على حق فعلا هذه المرة ، فقد تغاضيت عن الفقرة المذكورة • وما كان يجدر بي أن أتغاضى عنها ، لانها من أكثر الفقرات تمييزا لمجمل اتجاه نبذته التحليلية • وبالفعل ، فان موليبرجر يكتب في كلام جلي واضح :

« لما كنا قد تعرضنا وبكل اسهاب للتهمة **السخيفة** بأننا نطبق **سياسة طبقية** ، وبأننا نسعى الى **السيطرة الطبقية** ، وقس على ذلك ، فاننا نريد ان نؤكد قبل كل شيء وبكل صراحة ان مسألة الاسكان ليست في حال من الاحوال مسألة تمس البروليتاريا وحدها ، بل انها **على النقيض من ذلك** تهم **حتى درجة بارزة تماما الطبقات المتوسطة بالخاصة** ، رجال التجارة الصغار ، والبورجوازية الصغيرة ، والبيروقراطية برمتها •• ان مسألة الاسكان هي بالضبط تلك النقطة من الاصلاح الاجتماعي التي هي فيما يبدو أكثر مناسبة من أية نقطة أخرى من أجل الكشف عن **الوحدة الباطنة المطلقة** لمصالح البروليتاريا من جهة واحدة ، ومصالح الطبقات المتوسطة بالخاصة من جهة ثانية • ان الطبقات المتوسطة تعاني بقدر ما تعاني البروليتاريا ، **وربما حتى أكثر منها** ، تحت وطأة الاغلال المرهقة للسكنى بالايجار ••• وان الطبقات المتوسطة بالخاصة من المجتمع تواجه مسألة ما اذا كان ••• في مقدورها أن تستجمع ما يكفي من القوة ••• كي تسهم في عملية تحويل المجتمع بالتحالف مع حزب العمال الشاب والقوي والنشيط ، وهو **التحويل الذي ستستمتع هي ببركاته في المحل الاول** » •

وهكذا فان الصديق مولبيرجر يقرر الامور التالية هنا :

١ ـ « اننا » لا نطبق أية « سياسة طبقية » ، ولا نسعى الى « السيطرة الطبقية » • لكن حزب العمال الاشتراكي الديموقراطي الالماني ، **لانه** بالضبط **حزب العمال** ، يطبق بالضرورة « سياسة طبقية » ، سياسة الطبقة العاملة • ولما كان كل حزب سياسي يعمل من أجل تحقيق حكمه في الدولة ، فان حزب العمال الاشتراكي الديموقراطي الالماني يسعى بالضرورة الى تحقيق **حكمه** ، حكم الطبقة العاملة ، وبالتالي « السيطرة

الطبقية » • وبالاضافة الى ذلك ، فان **كل** حزب بروليتاري حقيقي ، من جماعة الميثاق الانكليز(٧٦). وما بعد ، قد طبق سياسة طبقية ، ألا وهي تنظيم البروليتاريا كحزب سياسي مستقل باعتبار ذلك الشرط الاولي لصراعها ، ودكتاتورية البروليتاريا بوصفها الهدف المباشر للصراع • وحين يعلن موليبرجر أن ذلك « سخف » ، فانه يضع نفسه خارج الحركة البروليتارية وداخل معسكر الاشتراكية البورجوازية الصغيرة •

٢ ــ ان لمسألة الاسكان ميزة هي أنها ليست مسألة مقصورة على الطبقة العاملة وحدها، بل مسألة «تهم حتى درجة بارزة تماما »البورجوازية الصغيرة ، اذ أن « الطبقات المتوسطة بالخاصة « تعاني منها « بقدر ما تعاني البروليتاريا ، وربما حتى أكثر منها• » فاذا كان امرؤ يعلن ان البورجوازية الصغيرة تعاني ، حتى من وجهة واحدة فحسب ، « ربما حتى أكثر من البروليتاريا » ، فانه لا يستطيع أن يشكو اذا عد بين الاشتراكيين البورجوازيين الصغار • فهل لموليبرجر اذن أي حق في الشكوى حين أقول :

« ان الاشتراكية البورجوازية الصغيرة ، التي ينتسب برودون اليها، تفضل الاهتمام حتى درجة بعيدة يمثل هذه الآلام بالضبط ، وهي التي تعانيها الطبقة العاملة بالاشتراك مع الطبقات الاخرى ، وبالخاصة البورجوازية الصغيرة • وهكذا ليس من الامور العارضة أن يطبق صاحبنا البرودوني بصورة رئيسية على مسألة الاسكان التي ليست في حال من الاحوال ، كما رأينا ، مسألة موقوفة على الطبقة العاملة وحدها • »

٣ ــ ثمة « وحدة باطنة مطلقة » بين مصالح « الطبقات المتوسطة بالخاصة من المجتمع » ومصالح البروليتاريا ، وليست البروليتاريا ، بل هذه الطبقات المتوسطة بالخاصة ، هي التي « ستستمتع في المحل الاول » « ببركات » عملية تحويل المجتمع القادمة •

---

(٨٢) CHARTISTS

وبالتالي فان العمال سيصنعون الثورة الاجتماعية المقبلة في مصلحة البورجوازية الصغيرة « في المحل الاول » • وفيما عدا ذلك ، فان ثمة وحدة باطنة مطلقة بين مصالح البورجوازية الصغيرة ومصالح البروليتاريا • فاذا كان لمصالح البورجوازية الصغيرة وحدة باطنة مع مصالح العمال ، فان لمصالح العمال اذن وحدة باطنة مع مصالح البورجوازية الصغيرة • وهكذا فان لوجهة النظر البورجوازية الصغيرة الحق في الوجود ضمن الحركة بقدر ما لوجهة النظر البروليتارية ، وان تأكيد هذه المساواة في الحق هو بالضبط ما يسمى الاشتراكية البورجوازية الصغيرة •

وهكذا فان مولبيرجر يظل مخلصا تماما حين يمجد « الصناعة الصغيرة » في الصفحة الخامسة والعشرين من طبعته المنفصلة بوصفها « **ركيزة** المجتمع الفعلية » ، « لانها تجمع في ذاتها ، بصورة متفقة مع ذات طبيعتها ، العوامل الثلاثة : العمل والتحصيل والتملك ، ولانها في جمعها هذه العوامل الثلاثة لا تضع أية حدود على قدرة الفرد على التطور » • وحين يلوم الصناعة الحديثة بصورة مخصوصة لانها تدمر هذا المشتل الخاص بانتاج الكائنات الانسانية الطبيعية ، ولانها « **تجعل** من **طبقة** ذات عنفوان تجدد نفسها باستمرار **ركاما** لا شعوريا من البشر الذين لا يدرون أين يتوجهون بنظرتهم القلقة » • وهكذا فان البورجوازي الصغير هو الكائن الانساني النموذجي عند مولبيرجر والصناعة الصغيرة هي أسلوب الانتاج النموذجي بالنسبة اليه • وبالتالي أأكون عبته حين صنفته بين الاشتراكيين البورجوازيين الصغار ؟

ولما كان مولبيرجر ينكر أية تبعة بالنسبة الى برودون ، فانه من نافلة القول ان نثابر على البحث في كيف تستهدف خطط برودون الاصلاحية تحويل سائر أعضاء المجتمع الى بورجوازيين صغار وفلاحين صغار • ولا أجد ضرورة كذلك للبحث في الوحدة المزعومة بين مصالح البورجوازية الصغيرة ومصالح البروليتاريا ، اذ يمكن أن نجد الامور الضرورية في هذا الشأن في **البيان الشيوعي** (طبعة ليبزغ ، ١٨٧٥ ، الصفحتان ١٢و٢١) •

وبالتالي فان نتيجة بحثنا هي أن حقيقة البورجوازي الصغير مولبيرجر تظهر لنا جنبا الى جنب مع « أسطورة البورجوازي الصغير برودون » •

٢

نصل الآونة الى احدى النقاط الرئيسية: لقد اتهمت مقالات مولبيرجر بتزوير العلاقات الاقتصادية على طريقة برودون اذ تترجمها الى الاصطلاحات القانونية • وأنتقي كمثال على ذلك تقرير مولبيرجر التالي :

« حين يتم بناء المنزل ، فانه يخدم بوصفه **سندا قانونيا أبديا** في ملكية جزء محدد من العمل الاجتماعي على الرغم من أن قيمة المنزل الفعلية قد دفعت لصاحبه قبل زمن طويل بصورة أكثر من كافية على صورة الايجار • **وهكذا يحدث أن منزلا شيد قبل خمسين عاما على سبيل المثال قد غطى** خلال هذه الفترة سعر نفقاته مرتين أو ثلاث أو خمس أو عشر مرات ونيفا بمحصول ايجاره » •

ويشكو مولبيرجر الآن هكذا :

« ان هذا **التقرير البسيط والرشيد للواقع** يحمل انجلز على توجيه اللوم الي لانه كان يتوجب علي أن أوضح **كيف** يصبح المنزل « سندا قانونيا » ـ وهو ما يتجاوز تماما اطار مهمتي ••• ان **الوصف** شيء **والتعليل** شيء آخر • وحين أقول مع برودون ان حياة المجتمع الاقتصادية يجب أن تشمل **بمفهوم عن الحق** ، فاني **أصف** المجتمع القائم حاليا « باعتباره مجتمعا لا ينعدم فيه حقا كل مفهوم عن الحق ، لكنه ينعدم فيه **مفهوم حق الثورة** ، وهي حقيقة لا بد أن يعترف انجلز نفسه بها » •

فلنبق لبرهة من الزمن عند المنزل الذي شيد • حين يؤجر المنزل ، فانه يوفر لبانيه ايجارا عقاريا ، ونفقات التصليح ، والفائدة على الرأسمال العمراني الموظف ، بما في ذلك الربح المحقق على ذلك الاساس في صورة الايجار ، ويمكن للايجار المدفوع بصورة تدريجية أن يبلغ ، وفقا للظروف ، مرتين أو ثلاث أو خمس مرات أو عشر مرات قدر سعر النفقة الاصلي • هذا ، أيها الصديق مولبيرجر ، هو « التقرير البسيط والرشيد » « للحقيقة »،

الحقيقة **الاقتصادية** • واذا شئنا أن نعرف « كيف يحدث » أن توجد هذه الحقيقة ، فانه يتوجب علينا أن نقوم ببحثنا في المجال الاقتصادي • فلننظر اذن عن كثب أكبر الى هذه الحقيقة بحيث لا يمكن حتى لطفل صغير أن يسيىء فهمها بعد الآن • من المعروف ان بيـــع البضاعة يقوم في الحقيقة التالية ، ألا وهي ان صاحبها يتخلى عن قيمتها الاستعمالية ليضع في جيبه قيمتها التبادلية • وان قيم البضائع الاستعمالية لتختلف فيما تختلف به عن بعضها بعضا في المراحل الزمنية المختلفة اللازمة من أجل استهلاكها • ان رغيفا من الخبز يستهلك خلال يوم واحد ، لكن السروال يتطلب سنـة كاملة كي يهترىء ، في حين أن المنزل ، اذا شئت ، لا يبلى الا خلال مائة عام• وهكذا تتوفر الامكانية ، في حالة البضائع الطويلة العمر ، لبيع قيمتهـا الاستعمالية بالمفرق ، ولفترة محددة كل مرة ، يعني **تأجيرها** • وهكذا فان البيع بالمفرق لا يحقق القيمة التبادلية الا بصورة تدريجية • وان البائع ليتقاضى ، كتعويض عن اعراضه عن الاسترداد الفوري للرأسمال الموظف من قبله والربح الناجم عنه ، سعرا زائدا ، فائدة يتقرر معدلها بقوانين الاقتصاد السياسى وليس بأية واسطة في أية طريقة اعتباطية • ويستهلك المنزل في ختام السنوات المائة ، يبلى ولا يبقى صالحا للسكنى بعد ذلك • فاذا ما حسمنا من الايجار الاجمالي المدفوع لقاء المنزل الاشـياء التالية : ١ ــ الايجار العقاري مضافا اليه كل زيادة يمكن أنه تعرض لها خـلال الفترة المذكورة ، و ٢ ــ المبالغ المبذولة في الاصلاحات الجارية ، فاننـا سنجد أن البقية الباقية تتركب بصورة وسطية كما يلي : ١ ــ الرأسمال العمراني الموظف أصلا في المنزل ، ٢ ــ الربح على هذا الرأسمال ، و ٣ ــ الفائدة على الرأسمال والربح الناضجين بصورة تدريجية • وبعد ، فانه صحيح ان المستأجر لا يملك منزلا في ختام هذه الفترة ، لكن صاحب المنزل لا يملك كذلك أي منزل اذن • ان هذا الاخير لا يملك عندئذ سوى قطعـة الارض (بشرط أن تكون ملكا له) ومواد البناء الموجودة عليها ، وليست هي على أية حال منزلا بعد الآن • وعلى الرغم من أن المنزل ربما در خلال هـذه الفترة مبلغا « **يغطي خمس أو عشر مرات سعر النفقة الاصلي** » ، فاننـا سنجد أن مرد ذلك هو الزيادة في الايجار العقاري فحسب • وليس هـذا بالسر الخافي على أحد في مدن مثل لندن حيث الملاك العقاري وصاحب المنزل

شخصان مختلفان في معظم الاحوال · ان مثل هذه الزيادات الهائلة في الايجارات تحدث في المدن النامية بسرعة ، لكنها لا تحدث في قرية زراعية حيث يظل الايجار العقاري الخاص بالمواقع العمرانية ثابتا عمليا لا يتبدل· وانها لحقيقة جديرة بالاهتمام حقا ألا تدر ايجارات المنازل وسطيا ، اذا تركنا جانبا الزيادات الطارئة على الايجار العقاري ، أكثر من سبعة بالمائة في العام الواحد على الرأسمال الموظف (بما في ذلك الربح) لحساب صاحب المنزل ، وهو المبلغ الذي يجب أن تدفع من أصله نفقات الترميم ، الخ · وباختصار ، فان الاتفاق على الايجار هو صفقة سلعية عادية تماما لا تتمتع نظريا بأية أهمية أعظم أو أقل بالنسبة الى العامل من أية صفقة سلعية أخرى ، باستثناء تلك الصفقة المتعلقة بشراء قوة العمل وبيعها ، في حين أن العامل يجابه عمليا الاتفاق على الايجار بوصفه أحد الاشكال الألف للاختلاس البورجوازي الذي ناقشته في الصفحة الرابعة من الطبعة المنفصلة · لكن هذا الشكل عرضة هو الآخر للتنظيمات الاقتصادية كما برهنت هناك ·

وبالمقابل ، فان مولبيرجر يعتبر أن اتفاق الايجار لا يعدو كونه « اعتباطا » خالصا (صفحة ١٩ من الطبعة المنفصلة) ، وحين أثبت له العكس يروح يشكو من أنني لا أروي له « سوى أشياء يأسف اذ يعرفها من قبل هو نفسه » ·

بيد أن سائر الاستقصاءات في ايجار المنزل لن تمكننا أن نحول الغاء السكن المؤجر الى « أحد المطامح الاكثر جدوى وروعة التي انبثقت قط من احشاء الفكرة الثورية » · ولا بد لنا في سبيل تحقيق ذلك أن نترجم الحقيقة البسيطة من الاقتصاد الرشيد الى مجال الفقه التشريعي الاكثر ايديولوجية في حقيقة الامر بما لا يقاس · « ان المنزل يخدم بوصفه سندا قانونيا أبديا » لايجار المنزل ، و « **هكذا يحدث** » أن قيمة المنزل يمكن أن تسترد بالايجار وقد تضاعفت مرتين أو ثلاث أو خمس أو عشر مرات · ان « السند القانوني » لا يساعدنا قيد أنملة على اكتشاف كيف « يحدث » ذلك فعلا ، وبالتالي فاني أقول انه لن يكون في مستطاع مولبيرجر أن يكتشف **كيف** « يحدث » ذلك حقا الا اذا استقصى كيفية صيرورة المنزل

سندا قانونيا • ولن نتبين ذلك الا بعدما نتفحص ، كما فعلت ، الطبيعة **الاقتصادية** الخاصة بايجار المنزل بدلا من النزاع مع التعبير القانوني الذي تكرسه الطبقة الحاكمة به • وان من ينوي اتخاذ خطوات اقتصادية من أجل الغاء الايجار يجب بكل تأكيد أن يعرف عن ايجار المنزل شيئا أكثر قليـــلا من أنه « يمثل الجزية التي يدفعهـــا المستأجر الى السند الابدي للرأسمال » • ويرد مولبيرجر على ذلك : « ان الوصف شيء ، والتعليـــل شيء آخر » •

وهكذا فقد حولنا المنزل ، على الرغم من انه ليس أزليا في حال من الاحوال ، الى سند قانوني أبدي لايجار المنزل • ويتبين لنا ، ولا أهمية لكيفية « حدوث » ذلك ، أن المنزل يدر بفضل هذا السند القانوني ، في شكل الايجار ، ما ينوف عدة مرات على قيمته الاصلية • ومن حسن الحظ اننا بعيدون جدا عن الاقتصاد ، بفضل الترجمة الى اللغو القانوني ، بحيث لا نستطيع الآونة أن نرى أكثر من الظاهرة التالية ، ألا وهي أن في ملكنة المنزل أن يستدر تدريجيا ايجارا اجماليا ينوف على قيمته عدة مرات • ولما كنا نفكر ونتحدث بعبارات قانونية ، فاننا نطبق على هذه الظاهرة عصا الحق القياسية ، عصا العدل ، فنجد انه **غير عادل** ، انه لا يتفق مع « مفهوم حق الثورة » ، كائنا ما كان هذا المفهوم،وبالتالي أن السند القانوني لايجدي فتيلا • وانه ليتبين لنا بعدئذ « ان الامر نفسه ينطبق عـــلى الرأسمال المولد للفائدة وعلى الارض الزراعية المؤجرة ، بحيث تتوفر لنا الذريعة الآونة من أجل فصل هذه الاصناف من الملكية عن الاصناف الاخـــرى واخضاعها لمعاملة استثنائية • وتقوم هذه المعاملة في المطالب التالية : ١ ـ حرمان المالك من حق الانذار بالاخلاء ، حق المطالبـــة باسترداد ملكيته ، ٢ ـ منـــح شاغل العقار ، أكان مستعيرا أم مستأجرا ، الانتفاع المجاني بالشيء الذي نقل اليه وان لم يكن يخصه ، ٣ ـ تعويض المالك بالاقساط خلال مرحلة طويلة دونما فوائد • وبهذا نكون قد استنفدنا « المبادىء » البرودونية من هذه الزاوية ، تلك هي « التصفية الاجتماعية » التي ينادي برودون بها •

وبالمناسبة ، فانه من الواضح أن هذه الخطة الاصلاحية برمتها يقتصر نفعها على وجه التقريب على البورجوازيين الصغار والفلاحين الصغار ، بمعنى

أنها **تثبتهم** في مراكزهم كبورجوازيين صغار وفلاحين صغار • وهكذا فان «البورجوازي الصغير برودون»، الذي يشكل في رأي مولبيرجر وجها اسطوريا، يتخذ هنا على حين غرة وجودا تاريخيا ملموسا جدا •

ويستطرد مولبيرجر :

« حين أقول مع برودون ان حياة المجتمع الاقتصادية يجب أن تشمل **بمفهوم عن الحق** ، فاني **أصف** المجتمع القائم حاليا باعتباره مجتمعا لا ينعدم فيه حقا كل مفهوم عن الحق ، لكنه ينعدم فيه **مفهوم حق الثورة** ، وهي حقيقة لا بد أن يعترف انجلز نفسه بها » •

ومن سوء الحظ أني لست في موقف يمكنني من أن أصنع هذا المعروف لمولبيرجر • ان مولبيرجر يطالب **بوجوب** شمول المجتمع بمفهوم عن الحق، ويسمي ذلك وصفا • اذا أرسلت المحكمة الي مأمور التنفيذ يحمل اخطارا يطالبني بدفع دين علي ، فانها لا تفعل اذن ، في رأي مولبيرجر ، أكثر من **وصفي** باعتباري رجلا لا يدفع ما عليه من ديون ! ان الوصف شيء ، والمطالبة المتغطرسة شيء آخر • وان الفارق الاساسي بين الاشتراكية العلمية الالمانية وبرودون ليقوم ههنا بالضبط • اننا نصف — وكل وصف حقيقي للشيء هو على الرغم من مولبيرجر تعليل له في الوقت نفسه — العلاقات الاقتصادية كما هي قائمة ومثلما تتطور ، ونقدم البرهان ، بصورة اقتصادية صارمة ، على أن تطورها هو في الوقت نفسه تطور لعناصر الثورة الاجتماعية ، تطور من الجهة الواحدة لطبقة تدفعها شروطها الحياتيـــة بالضرورة الى الثورة الاجتماعية ، ألا وهي البروليتاريا ، وتطور من الجهة الثانية لقوى منتجة لا بد لها بالضرورة ، وقد نمت بصورة تتجاوز اطار المجتمع الرأسمالي ، أن تنسف هذا الاطار ، وهي توفر في الوقت نفسه الوسائط من أجل الغاء الفوارق الطبقية بصورة حاسمة في مصلحة التقدم الاجتماعي نفسه • أما برودون فيطالب المجتمع القائم حاليا،على النقيض من ذلك ، بأن يتحول ليس وفقا لقوانين تطوره الاقتصادي الخاص، بل وفقا لمبادىء العدالة (ان « **مفهوم** الحق » لا يخصه بل يخص مولبيرجر) • حيث نبرهن نحن لا يفعل برودون ، ومعه مولبيرجر ، سوى **الوعظ** والانتحاب •

ماهي حقيقة « مفهوم حق الثورة » ، هذا ما أراني عاجزا عن تخمينه بصورة مطلقة • صحيح ان برودون يجعل من « الثورة » نوعا من الالاهة ، حاملة « عدالته » ومنفذتها ، وهو حين يفعـــل ذلك يرتكب ذلك الخطـــأ المخصوص الذي هو الخلط بين الثورة البورجوازية للاعوام ١٧٨٩ ــ ١٧٩٤ وبين الثورة البروليتارية القادمة • وانه ليرتكب ذلك في سائر مؤلفاته على وجه التقريب ، وبالخاصة منذ عام ١٨٤٨ • ولن أستشهد كمثال على ذلك سوى بمؤلف واحد ، وذلك هو **الفكرة العامة عن الثورة** ، في الصفحتين ٣٩ و ٤٠ من طبعة عام ١٨٦٨ (٨٣) • ولما كان مولبيرجر ينكر على أية حال أية تبعة بالنسبة الى برودون ، فانه لن يحق لي أن أفسر « مفهوم حق الثورة » من برودون ، بحيث أظل في الظلمة المصرية •

ويستأنف مولبيرجر فيما بعد :

> « لكن أياً منـــا ، برودون وأنا ، لا يستنجد « بالعدالـــة الابدية » كي **يفسر** بواسطتها الظروف الظالمة القائمة ، أو حتى يتوقع ، كما ينسب انجلز الي ، تحسين هذه الظروف من جراء الاستنجاد بتلك العدالة » •

لابد أن مولبيرجر يعتمد على الفكرة بأن « برودون هو صالح على العموم بقدر ماهو مجهول في ألمانيا » • ان برودون يقيس ، في سائر مؤلفاته ، جميع الفرضيات الاجتماعية والقانونية والسياسية والدينية بمعيار « العدالة » ، ويرفضها أو يقبلها حسبما تكون مطابقة أو غير مطابقة لما يسميه « العدالة » • ولا تبرح هذه العدالة تسمى ، في كتابـــه **التناقضات الاقتصادية** (٨٤) ، « العدالة الابدية » Justice éternelle ، ولـــم يعـــد يقـــول شيئا عن « الابدية » في المؤلفات اللاحقة ، لكن الفكرة باقية في جوهرها • ومثال ذلك أن الفقرة التالية هي نص كل الموعظة التي تستغرق ثلاثة مجلدات من كتابه

---

(٨٣) برودون Idée Générale de la révolution du siécle باريس ، ١٨٦٨ •

(٨٤) الاشارة الى كتاب برودون :
Système des Contradictions économiques ou philosophie de la Misére

العدالة في الثورة وفي الكنيسة (٨٥) ، طبعة عام ١٨٥٨ (المجلد الاول : ص٤٢)

« ماهو مبدأ المجتمعات الاساسي ، المبدأ العضوي ، المنظم ، السائد ، المبدأ الذي يخضع سائر المبادىء الاخرى لحكمه ، الذي يحكم ، ويحمي ، ويقمع ، ويعاقب ، وحتى يقضي عند الحاجة على سائر العناصر المتمردة ؟ أهو الدين ، أم المثل الاعلى ، أم **المصلحة** ؟ ٠٠ في رأيي أن هذا المبدأ هو **العدالة** ٠ وما هي العدالة ؟ **انها جوهر الانسانية بالذات** ٠ وماذا كانت منذ بدء العالم ؟ لا شيء ٠ ماذا ينبغي أن تكون ؟ كل شيء » ٠

والعدالة التي هي جوهر الانسانية بالذات ، ماعساها أن تكون اذا لم تكن العدالة **الأبدية ؟** العدالة التي هي المجتمعات الاساسي ، العضوي ، المنظم ، السائد ، والتي لم تكن مع ذلك شيئا حتى الوقت الراهن ، لكن التي ينبغي أن تكون كل شيء ، ماعساها أن تكون اذا لم تكن العصا التي يجب أن تقاس بها سائر القضايا الانسانية ، اذا لم تكن الحكم الاخير الذي ينبغي الاستنجاد به في سائر النزاعات؟ وهل أكدت شيئا آخر سوى أن برودون يجلب جهالته وعجزه الاقتصاديين بالحكم على سائر العلاقات الاقتصادية ليس وفقا للقوانين الاقتصادية ، بل وفقا لما اذا كانت مطابقة أم غير مطابقة لمفهومه عن هذه العدالة الابدية ؟ وما هو الفارق بين مولبيرجر وبرودون اذا كان مولبيرجر يطالب بأن « سائر هذه التغيرات في حياة المجتمع الحديث » يجب أن « تشمل **بمفهوم عن الحق** ، يعني » أنها يجب « أن تحقق في كل مكان وفقا **لمطالب العدالة الصارمة** ؟ » أتراني لا أستطيع القراءة ، أم أن مولبيرجر لا يستطيع الكتابة ؟

ويضيف مولبيرجر بعدئذ :

« يعرف برودون بقدر معرفة ماركس وانجلز ان الروح الموجهة الفعلية في المجتمع الانساني هي العلاقات الاقتصادية وليس العلاقات الحقوقية ٠ وانه ليعرف أيضا أن المفاهيم المعطاة

---

(٨٥) برودون : De la justice dans la révolution et dans l'eglise المجلدات ١ ـ ٣ ـ باريس ، ١٨٥٨ ٠

عن الحق عند شعب ماليست هي سوى مجرد التعبيرعن العلاقات الاقتصادية ، أو هي طابعها ونتاجهـــا ، وبالخاصــة العلاقات الانتاجية ٠٠٠ وبكلمة واحدة ، **ان الحق عند برودون هو منتج** اقتصادي تكون تاريخيا » ٠

اذا كان برودون يعرف هذه الاشياء جميعا (اني مستعد للتجاوز عن التعابير الغامضة التي يستخدمها مولبيرجر واعتبار نواياه الطيبة على أنهـا الحقيقة الواقعة) ، اذا كان برودون يعرف ذلك كله « بقدر معرفة ماركس وانجلز » ، فماذا تبقى من أشياء نتنازع بشأنها ؟ لكن المشكلة هي أن الوضع فيما يتعلق بمعرفة برودون يختلف نوعا ما ٠ ان العلاقات الاقتصادية في مجتمع معين تمثل بوصفها **مصالح** في المحل الاول ٠ ولكـــن برودون يقول مطولا في الفقرة التي وردت أعلاه من مؤلفه الضخم ان « مبدأ المجتمعات الاساسي ، العضوي ، المنظم ، السائد ، المبدأ التي يخضع سائر المبادىء الاخرى لحكمه » ، ليس هو **المصلحة** بل **العدالة** ٠ وانه ليكرر الشيء نفسه في جميع الفقرات الحاسمة من سائر مؤلفاته ، الامر الذي لا يمنع مولبيرجر من الاسترسال :

> « ٠٠٠ ان فكرة الحق الاقتصادي ، كما شرحها برودون بأقصى ما يمكن من العمق في كتـــاب **الحرب والسلم** (٨٦) ، تتطابق كليا مع تلك الفكرة الاساسية التي ينادي لاسال بها ، والتي عبر عنها بصورة ممتازة جــدا في تقديمه كتابه **نظام الحقوق المكتسبة** » ٠

لعل **الحرب والسلم** أسخف جميع مؤلفات برودون السخيفة العديدة ، لكنني ما كنت أستطيع أن أتوقع تقديمه كبرهان على التفهم المزعوم عند برودون للمفهوم المادي الالماني عن التاريخ ، هذا المفهوم الذي يفسر سائر الاحداث والافكار التاريخية ، وسائر السياسات ، والفلسفات ، والاديان ، على أساس الشروط الحياتية المادية والاقتصادية الخاصة بالمرحلة التاريخية المطروحة على بساط البحث ٠ ان الكتاب لضئيل النزعـــة المادية بحيث لا يستطيع حتى أن يبني مفهومه عن الحرب دون أن يستنجد **بالخالق** :

---

(٨٦) برودون : La guerre et la paix المجلدان ١ ـ ٢ ، باريس ، ١٨٥٩ ٠

« ومهما يكن من أمر ، فان الخالق الذي اختار هذا الشكل من الحياة لنا قد كانت له أغراضه الخاصة » (المجلد الثاني ، ص ١٠٠ ، طبعة عام ١٨٦٩) ٠

أما المعرفة التاريخية التي يقوم الكتاب عليها ، فانه يمكن الحكم عليها من الحقيقة التالية ، ألا وهي ايمانه بالوجود التاريخي للعصر الذهبي :

« في البدء ، حين كان النوع البشري لا يبرح منتشرا بصورة مشتتة على سطح الارض ، كانت الطبيعة تلبي حاجاته دونما صعوبة ٠ ذلك كان العصر الذهبي ، عصر السلام والوفرة » ٠ (المصدر نفسه ، ص : ١٠٢) ٠

أما وجهة نظره الاقتصادية فهي وجهة نظر المالتوسية الاشد سماجة :

« حين يتضاعف الانتاج ، فان السكان سيتضاعفون سريعا أيضا » ٠ (ص : ١٠٥) ٠

فيم تقوم مادية هذا الكتاب اذن ؟ في اعلانه أن سبب الحرب قد كان دائما ولما يزل : « العوز » (الصفحة ١٤٣) على سبيل المثال) ٠ لقد كان العم براسيغ (٨٧) مثل هذا المادي المكتمل بالضبط حين نطق بكل رصانة ، في خطابه لعام ١٨٤٨ ، بهذه الكلمات العظيمة : « ان سبب البؤس الاكبر هو **الفقر** (٨٨) الاعظم !

ان كتاب لاسال **نظام الحقوق المكتسبة** لا يحمل انطباع أوهام رجل التشريع فحسب ، بل الهيغلي القديم أيضا ٠ ففي الصفحة ز يعلن لاسال بكل جلاء أن « مفهوم الحق المكتسب هو القوة الموجهة لكل التطور اللاحق في **الاقتصاد** » أيضا ، ويسعى كي يبرهن على أن « الحق هو عضوية عقلانية تنمو **من ذاتها** » (وليس من منطلقات اقتصادية اذن) ٠ (ص : ط) ٠ فليس المقصود بالنسبة الى لاسال اشتقاق الحق من العلاقات الاقتصادية ،

---

(٨٧) **العم براسيغ** : شخصية هزلية وردت في مؤلفات الروائي الالماني البورجوازي الساخر نرفريتز رويتر ٠

(٨٨) Pauvreté بالفرنسية في النص الاصلي ٠

بل من « مفهوم المشيئة نفسها ، هذه التي لا تعدو فلسفة القانون أن تكون مجرد تطور وعرض لها » • (ص : ي) • وهكذا ، من أين يأتي هذا الكتاب الى هنا ؟ ان الفارق الوحيد بين برودون ولاسال هو أن هذا الاخير قد كان قانونياً وهيغلياً حقيقيا ، في حين لم يكن برودون في كلي فقه التشريع والفلسفة ، كما هي حاله في سائر القضايا الاخرى ، سوى هاو ليس غير •

اني أعرف أتم المعرفة أن هذا الرجل برودون ، الذي يناقض بصورة مرموقة نفسه باستمرار ، قد يتفوه عرضا بنطق يلوح فكأنه يفسر الافكار على أساس الحقائق • لكن مثل هذه المنطوقات تتجرد عن كل معنى حين تواجه باتجاه تفكير الاساسي • أضف الى ذلك أنها تكون ، حيثما وردت ، غامضة حتى الدرجة القصوى ، ومتناقضة مع ذاتها على الدوام •

تنشأ في مرحلة معينة ، بدائية جدا ، من تطور المجتمع الحاجة الى وضع الافعال المتكررة يوميا والخاصة بانتاج المنتجات وتوزيعها ومبادلتها تحت قاعدة مشتركة ، الى الحرص على أن يخضع الفرد نفسه لشروط الانتاج والمبادلة الجماعية • وان هذه القاعدة ، التي كانت عادة في البدء ، سرعان ما تصبح **قانونا** • وحين ينشأ القانون ، فانه تنشأ بالضرورة الاجهزة المكلفة بتطبيقه • ألا وهي السلطة العامة أو الدولة • ومع التطور الاجتماعي اللاحق، يتطور القانون الى نظام تشريعي أكثر أو أقل شمولا ، وبقدر ما يزداد هذا النظام القانوني تعقيدا ، فان أسلوبه في التعبير ينأى أكثر فأكثر عن ذلك الاسلوب الذي يتم به التعبير عن الشروط الاقتصادية المألوفة لحياة المجتمع• انه يبدو فكأنه عنصر مستقل يشتق تبرير وجوده والضرورة الملحة الخاصة بتطوره اللاحق ليس من العلاقات الاقتصادية بل من أسسه الباطنة الخاصة، أو اذا شئتم من « مفهوم المشيئة » • ان الناس ينسون أن حقهم يشتق من شروط حياتهم الاقتصادية ، تماما مثلما نسوا أنهم مشتقون هم أنفسهم من العالم الحيواني • ومع تطور النظام القانوني الى كل معقد وجامع يصبح تقسيم جديد للعمل أمرا ضروريا ، وينشأ سلك من الحقوقيين المحترفين ، ومع هؤلاء يولد علم القانون الى الوجود • وان هذا العلم ، في تطوره اللاحق، يقارن الانظمة الحقوقية الخاصة بالشعوب المختلفة والازمان المختلفة ليس بوصفها

انعكاسا للعلاقات الاقتصادية المعينة ، بل بوصفها أنظمة تجد حوافزها الجوهرية في ذواتها • وتفترض المقارنة وجود نقاط مشتركة ، وهذه النقاط المشتركة يعثر عليها الحقوقيون الذين ينسقون الاشياء المشتركة بصورة تزيد أو تنقص بين سائر هذه الانظمة القانونية ويسمونها **الحق الطبيعي** • وان العصا المستخدمة من أجل قياس ما هو حق طبيعي وما ليس هو حقا طبيعيا هي التعبير الاشد تجريدا عن الحق نفسه ، أعني بها **العدالة** • وبالتالي فان تطور الحق بالنسبة الى الحقوقيين ، وبالنسبة الى أولئك الذين يؤمنون بكلامهم ايمانا أعمى ، لا يعدو كونه منذ تلك اللحظة السعي الى جلب الشروط الانسانية ، بقدر ما يصير التعبير عنها باصطلاحات قانونية ، أقرب فأقرب الى المثل الاعلى عن العدالة ، الى العدالة **الابدية** • وليست هذه العدالة على الدوام سوى التعبير الذي ألبس مسوح المثاليـــة ، التعبير الممجد عن العلاقات الاقتصادية القائمة ، من زاويتها المحافظة تارة ، ومن زاويتها الثورية تارة أخرى • لقد كانت عدالة الاغريق والرومان تعتبر العبودية أمرا عادلا ، كما أن عدالة البورجوازيين عام ١٧٨٩ قد طالبت بالغاء النظام الاقطاعي على أساس أنه لم يكن عادلا • وان قانون النواحي (٨٩) نفسه هو ، بالنسبة الى الاقطاعي البروسي الكبير ، عدوانا على العدالة الابدية • وبالتالي فان مفهوم العدالة الابدية لا يختلف مع الزمان والمكان فحسب ، بل مـــع الاشخاص أصحاب العلاقة أيضا ، وهو ينتسب الى تلك الاشياء التي يصيب مولبيرجر حين يقول عنها : « ان كل واحد يفهم شيئا مختلفا » • وفي حين أن التعابير من أمثال الصواب ، والخطأ ، والعدالة ، وحس الحق ، تقبـل في الحيـــاة اليومية دون أن يشوبها أدنى سوء فهم حتى بخصوص القضايا الاجتماعية ، وذلك نتيجة بساطة العلاقـــات المطروحة عـــلى بساط المناقشة ، فانها تخلق كما رأينا في أي استقصاء علمي للعلاقات الاقتصادية ، نفس الغموض الميئوس منه الذي كان ينشأ في الكيمياء الحديثة على سبيل المثال فيما لو أستبقيت اصطلاحات نظرية الفلوجيستين • ويتفاقم الغموض أكثر فأكثر اذا كان شخص مثل برودون يؤمن بهذا الفلوجيستين الاجتماعي ، « العدالة » ،

---

(٨٩) Kreisordnung يشير انجلز هنا الى الاصلاح الاداري لعام ١٨٥٣ في بروسيا ، هذا الاصلاح الذي خول الجماعيات الحق في انتخاب الشيوخ الذين سبقت تسميتهم من قبل الملاكين العقاريين •

أو اذا كان شخص مثل مولبيرجر يجزم بأن نظرية الفلوجيستين صحيحة بصورة لا تقل عن نظرية مولد الحموضة (٩٠) ٠

٣

ويشكو مولبيرجر فضلا عن ذلك من أنني دعوت قوله « القاطع » بأنه « ليس هناك سخرية من مجموع حضارة قرننا الموفور الثناء أشد رهبة من الحقيقة التالية ، ألا وهي أن تسعين بالمائة ونيفا من السكان في المدن الكبرى لا يملكون مكانا يمكنهم ان يسموه خاصا بهم » ـ دعوت ذلك مرثاة رجعية ٠ بالتأكيد ٠ ولو أن مولبيرجر اقتصر حسبما يدعي ، على وصف « أهوال الزمان الحاضر » ، فمن المؤكد أني ما كنت أنطق بكلمة رديئة واحدة « عنه وعن كلماته المتواضعة » ٠ ومهما يكن من أمر ، فانه يفعل في الحقيقة شيئا مختلفا تماما ٠ انه يصف هذه « الاهوال » على أنها **نتيجة** كون العمال « **لا يملكون مكانا يمكنهم أن يسموه خاصا بهم** » ٠ وسواء ندب المرء « أهوال الزمان الحاضر » بسبب أن ملكية المنازل من قبل العمال قد ألغيت أم كما يفعل الملاكون الكبار بسبب أن النظام الاقطاعي والنقابات الحرفية قد ألغيت ، فانه لايتأتى عن ذلك شيء في كلتا الحالتين سوى مرثاة رجعية ، سوى أنشودة من الحزن لوقوع ما هو محتوم لا مفر منه ، ما هو ضروري تاريخيا ٠ وان صفتها الرجعية لتقوم بالضبط في هذه الحقيقة ، ألا وهي أن مولبيرجر يريد أن يقيم منجديد ملكية المنازلالفردية من أجلالعمال ـ وهي قضية وضع التاريخ لها نهاية منذ زمن طويل ـ وأنه لا يستطيع أن

---

(٩٠) كان الكيميائيون قبل اكتشاف مولد الحموضة يفسرون احتراق المواد في الهواء الجوي بافتراض وجود مادة نارية مخصوصة ، الفلوجيستين ، تفلت خلال عملية الاحتراق ٠ ولما اكتشفوا أن المواد البسيطة في حالة الاحتراق تزن بعد احتراقها أكثر مما كانت تزن من قبل ، فقد أعلنوا أن للفلوجيستين وزنا سلبيا بحيث أن المادة المجردة عن فلوجيستينها تزن أكثر منها حين تكون حاوية عليه ٠وهكذا فانسائر خصائص مولد الحموضة الرئيسية قدنسبت الى الفلوجيستين بصورة تدريجية ، لكن في شكل **مقلوب** جميعا ٠ وحين اكتشف ان الاحتراق يقوم في تركيب بين المادة المحترقة ومادة أخرى هي مولد الحموضة ، ثم اكتشفت هذه المادة التي هي مولد الحموضة ، فقد استغنى عن الفرضية الاصلية ، ولكن بعد مقاومة طويلة من جانب الكيميائيين الاقدم (ملاحظة من انجلز) ٠

يتصور تحرر العمال في أية طريقة أخرى غير تصيير كل واحد منهم مجددا مالكا منزله الخاص ·

ومن بعد :

« اني أعلن بصورة قاطعة تماما أن الصراع الحقيقي يجب أن يشن ضد الاسلوب الرأسمالي في الانتاج · ولا يمكننا أن نتوقع تحسينا لشروط الاسكان الا **من تحويله** فقط · ولا يرى انجلز شيئا من هذا كلـــــه ··· اني أفترض بصورة مسبقة التسوية النهائية للمسألة الاجتماعية كيما يمكن الانتقال الى الغاء السكن بالايجار » ·

ومن سوء الحظ أنني لا أبرح حتى الآن لا أرى شيئا من هذا كله · ومن المؤكد انه من المحال علي أن أعرف ما يفترضه بصورة مسبقة شخص لم أسمع باسمه قط في خفايا ذهنه السرية · كل ما كان في مقدوري أن أفعله هو التمسك بمقالات مولبيرجر المطبوعة · واني لاجد هناك حتى هذا اليوم (الصفحتان ١٥ و ١٦ من النسخة المطبوعة) أن مولبيرجر ، كي يستطيع الانتقال الى الغاء السكن بالايجار ، لا يفترض أي شيء بصورة مسبقة سوى السكن بالايجار · ولا يمسك « انتاجية رأس المال من القرنين » الا في الصفحة السابعة عشرة ، وهذا ما سوف نعود اليه فيما بعد · وانه ليؤكد هذا حتى في رده حين يقول :

« لقد كان المقصــود بالاحــرى هو أن نبين كيف يمكن ، **انطلاقا من الظروف القائمة** ، تحقيق تحويل كامل في مسألة الاسكان » ·

انطلاقــا من الظـروف القائمـــة ، وانطلاقا من تحويـــل (اقــرؤا ذلك : الغاء) الاسلوب الرأسمالي في الانتاج ، من المؤكد أن هذين أمران على طرفي نقيض تماما · ولا عجب أن يشكو مولبيرجر حين أعتبر المساعي الغيرية التي يبذلها الهر دولفوس والصناعيون الآخرون لمساعدة العمال على الحصول على منازل خاصة بهم باعتبارها التحقيق العملي الممكـــن الوحيد لمشاريعه البرودونية · ولو أنه يدرك أن خطة برودون من أجل خلاص المجتمع هي وهم

يرتكز كليا على أساس المجتمع **البورجوازي** ، فمن الطبيعي انه لن يؤمن بها اذن · وأنا لم أشكك قط ، في أي وقت كان ، في نواياه الطيبة · لكن لم يمتدح اذن الدكتور ريشوير لاقتراحه على مجلس مدينة فيينا اتباع مشاريع دولفوس ؟

وفضلا عن ذلك ، فان مولبيرجر يعلن :

« بقدر ما يتعلق الامر بالتضاد بين المدينة والريف بصورة مخصوصة ، فانه من الوهم الخالص الطموح الى الغائه · ان هذا التضاد تضاد طبيعي ، أو بصورة أصح تضاد نشأ تاريخيا ··· وليس المقصود **الغاء** هذا التضاد ، بل ايجاد أشكال سياسية واجتماعية يكون **عديم الضرر فيها** ، بل **خصبا** في الحقيقة · وبهذه الطريقة يصبح في الامكان توقع تسوية سليمة ، وتوازن تدريجي في المصالح » ·

وهكذا فان الغاء التضاد بين المدينة والريف وهم خالص ، **لأن** هذا التضاد تضاد طبيعي ، أو بصورة أصح تضاد نشأ تاريخيا · ولنطبق هذا المنطق نفسه على التضادات الاخرى في المجتمع الحديث ولنر أين يحط المطاف بنا · مثال ذلك :

« يقدر ما يتعلق الامر ، بصورة مخصوصة، بالتضاد بين « الرأسماليين والعمال المأجورين » ، فانه من الوهم الخالص الطموح الى الغائه · ان هذا التضاد تضاد طبيعي ، أو بصورة أصح تضاد نشأ تاريخيا · وليس المقصود **الغاء** هذا التضاد ، بل ايجاد أشكال سياسية واجتماعية يكون **عديم الضرر** فيها ، بل **خصبا** في الحقيقة · وبهذه الطريقة يصبح في الامكان توقع تسوية سلمية ، وتوازن تدريجي في المصالح » ·

وبذلك نصل مرة أخرى الى شولز ـ ديليش ·

ليس الغاء التضاد بين المدينة والريف وهما خالصا أكثر أو أقل من الغاء التضاد بين الرأسماليين والعمال المأجورين · انه يصبح أكثر فأكثر ، يوما بعد يوم ، مطلبا عمليا لكلي الانتاجين الصناعي والزراعي · ولم يطالب أحد بذلك بصورة أعنف من ليبيغ في كتاباته عن كيمياء الزراعة حيث كان

مطلبه الاول على الدوام أن يرد الانسان الى الارض ما يتلقاه منها ، وحيث يثبت أن وجود المدن ، وبالخاصة المدن الكبرى ، هو العائق الوحيد في سبيل ذلك • وحين يشاهد المرء هنا في لندن وحدها كيف أن كمية من الدمن أكبر مما تنتجه مملكة سكسونيا كلها تصب يوميا في البحر مع صرف مبالغ طائلة، ويشاهد العمارات العملاقة الضرورية من أجل منع هذا الدمن من تسميم لندن كلها ، فان وهم الغاء الفارق بين المدينة والريف يمنح اذن قاعدة عملية بصورة مرموقة • بل ان برلين ، وهي تافهة بالقياس الى لندن ، قد اختنقت بالروائح الكريهة لاقذارها الخاصة طوال ثلاثين عاما على الاقل • وبالمقابل ، فانه من الوهم الخالص الطموح ، على غرار برودون ، الى التصعيد بالمجتمع البورجوازي القائم حاليا مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالفلاح بوصفه فلاحا بالضبط • ان توزيعا منتظما بقدر الامكان للسكان في البلاد كلها ، والرابطة الوثيقة بين الانتاج الصناعي والانتاج الزراعي مع ما ينجم عن ذلك بالضرورة من اتساع وسائل المواصلات ـ على فرض الغاء الاسلوب الرأسمالي في الانتاج ـ يستطيعان وحدهما أن يخلصا السكان الريفيين من العزلة والبلادة اللتين رزحوا تحت وطأتهما دون أدنى تغير على وجه التقريب طوال آلاف السنين • أن يكون المرء خياليا لا يعني الاصرار على أن تحرر الانسانية من الاغلال التي صنعها ماضيها التاريخي لن يكتمل الا بعد الغاء التضاد بين المدينة والريف ، بل ان الوهم يبدأ فقط حين يغامر المرء ، انطلاقا « من الشروط القائمة » ، كي يصف **الشكل** الذي سيحل فيه هذا التضاد أو أي تضاد آخر قائم في المجتمع الحالي • وهذا ما يفعله مولبيرجر حين يتبنى الصيغة البرودونية من أجل تسوية مسألة الاسكان •

ويشكو مولبيرجر بعدئذ من أنني جعلته حتى درجة ما شريكا في المسؤولية من أجل « آراء برودون الشيطانية عن رأس المال والفائدة »، ويعلن:

> « **اني أفترض بصورة مسبقة** تغير علاقات الانتاج **بوصفه حقيقة واقعة** ، والقانون الانتقالي الذي ينظم معدل الفائدة لا يعالج علاقات الانتاج بل الدورة الاجتماعية ، أي علاقات التداول ••• ومن المؤكد أن تغير علاقات الانتاج ، أو حسب تعبير المدرسة الالمانية الاصح الغاء الاسلوب الرأسمالي في

الانتاج ، لا ينجم ، **كما يحاول انجلز أن يحملني على القول ،** عن القانون الانتقالي الذي يلغي الفائدة، بل عن **الاستيلاء الفعلي على سائر أدوات العمل** ، عن الاستيلاء على الصناعة برمتها من قبل الشعب العامل • أما ما اذا كان الشعب العامل في هذه الحال سيعبد (!) الاسترداد بصورة أسرع من نزع الملكية المباشر ، فذلك مالن يقرره انجلز ولا أنا » •

اني أفرك عيني دهشة • اني أعيد قراءة مقالة مولبيرجر مرة أخرى من أولها الى آخرها كيما أجد الفقرة التي يقول فيها ان استرداده للسكن بالايجار يفترض بصورة مسبقة ، على اعتبار ذلك حقيقة واقعة ، « الاستيلاء الفعلي على سائر أدوات العمل ، الاستيلاء على الصناعة برمتها من قبـــل الشعب العامل » ، لكني لا أستطيع أن أعثر على مثل هذه الفقرة مطلقا • انها غير موجودة • فليس ثمة اشارة في أي مكان الى « الاستيلاء الفعلي » ، الخ •••، بل هناك المقطع التالي في الصفحة السابعة عشرة :

« فلنفترض الآن أن انتاجية رأس المال قد **أمسكت حقا من قرنيها** ، كما لا بد أن يحدث عاجلا أو آجلا ، ومثال ذلك **بواسطة قانون انتقالي يحدد الفائدة على جميع الرساميل بواحد في المائة** ، ولكن مع الاتجاه الى تقريب حتى هذا المعدل من الفائدة أكثر فأكثر من نقطة الصفر ••• وان المنازل والمساكن ، مثلها مثل سائر المنتجات الاخرى ، مشمولة طبعا هي الاخرى في صلب هذا القانون ••• وهكذا نرى من هـــذه الزاوية أن استرداد السكن بالايجار هو **عاقبة ضرورية لالغاء انتاجية رأس المال بصورة عامة** » •

وهكذا يصرح هنا بكلمات جلية ، بصورة مضادة تماما لآخر تبدل في رأي مولبيرجر ، بأن انتاجية رأس المال ، وهي عبارة غامضة يقصد بهـــا الاسلوب الرأسمالي في الانتاج ، قد « أخذت من قرنيها » حقا بواسطـــة قانون يلغي الفائدة ، وانه من نتائج مثل هذا القانون بالضبط أن يكون « استرداد السكن بالايجار عاقبة ضرورية لالغاء انتاجية رأس المال بصورة عامة •» أبدا ، يقول مولبيرجر الآن • ان ذلك القانون الانتقالي « لا يعالج

علاقات **الانتاج بل علاقات التداول** • » وحيال هذا التناقض السمج « الغامض بالنسبة الى الحكماء والمجانين على حد سواء » كما كان غوته يقول ، فانه لا يتبقى لي ما أفعله سوى الافتراض بأني أعالج مولبيرجرين منفصلين متميزين ، أحدهما يشكو بحق من أني « حاولت حمله على قول » ما دفعه الآخر الى المطبعة •

وانه لصحيح بكل تأكيد ان الشعب العامل من يسألني أو يسأل مولبيرجر ما اذا كان « سيعبد الاسترداد بصورة أسرع من نزع الملكية المباشر » في حال الاستيلاء الفعلي • وانه لمن المرجح تماما أنه سيفضل ألا « يعبد » مطلقا • ومهما يكن من أمر ، فانه لم تطرح مطلقا مسألة الاستيلاء الفعلي على سائر أدوات العمل من قبل الشعب العامل ، بل مسألة تأكيد مولبيرجر فقط (ص : ١٧) بأن « كل مضمون حل مسألة الاسكان متضمن في كلمة **الاسترداد** » • فاذا هو أعلن الآن أن هذا **الاسترداد** أمر مشكوك فيه جدا ،فما معنى أن يسبب اذن لكلينا ولقرائنا كل هذه المتاعب ؟ وفضلا عن ذلك يجب أن نشير الى أن هذا « الاستيلاء الفعلي » على سائر ادوات العمل ، الاستيلاء على الصناعة برمتها من قبل الشعب العامل ، هو بالضبط نقيض « الاسترداد » البرودوني • ففي هذا الاسترداد الاخير يصبح **العامل الفرد** صاحب المسكن ، والمزرعة الفلاحية ، وأدوات العمل • أما في الاستيلاء فان « الشعب العامل » يظل المالك الجماعي للمنازل والمعامل وأدوات العمل ، ولن يسمح مطلقا باستخدامها ، خلال مرحلة انتقالية على الاقل ، من قبل الافراد أو الجمعيات دون تعويض من أجل النفقات • وكما أن الغاء الملكية العقارية ليس الغاء لايجار الارض بل تحويلا له الى المجتمع ، وان يكن في شكل معدل ، فان الاستيلاء الفعلي على سائر أدوات العمل من قبل الشعب العامل لن ينفي مطلقا علاقة الايجار •

وعلى العموم ، فليست المسألة ما اذا كانت البروليتاريا حين تستلم الحكم سوف تستولي بالقوة على أدوات العمل والمواد الخام ووسائط المعيشة بكل بساطة ، وما اذا كانت ستدفع تعويضا فوريا عنها أم ستفتدي الملكية الخاصة بها بمدفوعات مقسطة صغيرة • ان محاولة الجواب على

مثل هذا السؤال سلفا ومن أجل كل الحالات سيكون من مجال صنع الاوهام ، وهو ما أدعه لغيري من الناس ٠

٤

لم يكن بد من استهلاك كل هذا الحبر وهذا الورق كيما نخترق سبيلا عبر دورانات مولبيرجر وتلوياته المتنوعة حتى الغاية الحقيقية ، وهي الغاية التي يتفاداها مولبيرجر بكل عناية في جوابه ٠

وماذا كانت بيانات مولبيرجر الايجابية في مقاله ؟

أولا ، أن « الفارق بين سعر الكلفة الاصلي للمنزل ، أو موقع البناء، الخ ٠٠ وقيمته الحاضرة » يخص المجتمع قانونيا ٠ وان هذا الفارق ليسمى في لغة الاقتصاد ايجار الارض ٠ ويريد برودون أيضا أن يستملك هذا الايجار لحساب المجتمع ، كما يمكن للمرء أن يقرأ في كتابه **الفكرة العامة للثورة** ، الصفحة ٢١٩ من طبعة عام ١٨٦٨ ٠

ثانيا ، أن حل مسألة الاسكان يقوم في أن يصير كل واحد مالكا مسكنه بدلا من أن يكون مستأجرا اياه ٠

ثالثا ، أن هذا الحل يجب أن يطبق باتخاذ قانون يحول مدفوعات الاجرة الى مدفوعات مقسطة على سعر شراء المسكن ٠ وان النقطتين الثانية والثالثة مستعارتان جميعا من برودون ، كما يتبين للجميع من **الفكرة العامة للثورة** ، الصفحة ١٩٩ وما يليها ، حيث يمكن أن نجد في الصفحة ٢٠٣ مسودة جاهزة للقانون المطروح على بساط البحث ٠

رابعا ، أن انتاجية رأس المال مأخوذة من قرينها بقانون انتقالي يرجع معدل الفائدة بصورة مؤقتة الى واحد في المائة ، وهو معدل عرضة للانقاص التالي فيما بعد ٠ ولقد أخذت هذه النقطة أيضا من برودون ، كما يمكن أن نقرأ بصورة مفصلة في الصفحات ١٨٢ حتى ١٨٦ من **الفكرة العامة** ٠

ولقد أوردت ، بشأن كل من هذه النقاط ، الفقرة من مؤلفات برودون حيث نجد الاصل الذي أخذت نسخة مولبيرجر عنه ، وأسأل الآن ما اذا كنت محقا أم لا ، حين دعوت مؤلف مقالة تحتوي على آراء برودونية تماما

ولا تحتوي سوى على مثل هذه الآراء البرودونية كاتبا برودونيا ؟ ومع ذلك ، فليس ما يشكو مولبيرجر منه بمزيد من المرارة هو تسميتي اياه برودونيا لأني « عثرت على بعض **التعابير** الخاصة ببرودون ! » ان الامر على النقيض من ذلك • ان « التعابير » تخص مولبيرجر جميعا ، **ومضمونها** يخص برودون • وحين أكمل بعدئذ هـــذه المقالة البرودونية ببرودون ، يروح مولبيرجر يشكو من أني أنسب اليه « الآراء الشيطانية » الخاصة ببرودون ! ماذا كان جوابي على هذا المشروع البرودوني ؟

أولا ، ان تحويل ايجار الارض الى الدولة يضارع الغاء الملكية الفردية العقارية •

ثانيا ، ان استرداد السكن بالايجار وتحويل ملكية المسكن الى الفريق الذي كان مستأجرا حتى ذلك الحين لا يؤثران مطلقا في الاسلوب الرأسمالي للانتـــاج •

ثالثا ، ان هذا الاقتراح ، مع التطور الحالي للصناعة الواسعة النطاق والمدن ، هو اقتراح سخيف بقدر ما هو رجعي ، وأن اعادة العمل بالملكية الفردية للمسكن من قبل كل فرد على حدة هي خطوة الى الوراء •

رابعا ، ان الانقاص الالزامي لمعدل الفائدة على رأس المال لن يهاجم في حال من الاحوال الاسلوب الرأسمالي في الانتاج ، وانه على النقيض من ذلك قديم بقدر ما هو مستحيل ، كما تثبت قوانين الربا •

خامسا ، ان الغاء الفائدة على رأس المال لا يلغي في حال من الاحوال دفع الايجار من أجل المنازل •

ولقد قبل مولبيرجر الآن بالنقطتين الثانية والرابعة • أما النقـــاط الباقية فانه لا يقدم أي رد عليها مطلقا • ومع ذلك فانها بالضبط النقاط التي يتركز النقاش كله حولها • ومهما يكن من أمر ، فليس رد مولبيرجر دحضا ، اذ هو يتفادى بكل حذر معالجة سائر النقاط الاقتصادية ، وهي النقاط الحاسمة في آخر المطاف • تلك شكوى شخصية ، لا أكثر من ذلك• ومثال ذلك انه يشكو حين أستبق الحل الذي يعلنه من أجل المسائـــل الاخرى ، كديون الدولة ، والديون الخاصة ، والائتمان ، وأقول ان حله

هو نفسه في كل مكان ، ألا وهو الغاء الفائدة ، وتحويل مدفوعات الفائدة الى مدفوعات مقسطة على مبلغ رأس المال ، والائتمان الحر ، كما هو الحال في مسألة الاسكان تماما ٠ ومع ذلك ، فأنا لا أزال مستعدا للرهان على أنه اذا شاهدت مقالات مولبيرجر هذه نور النهار ، فان مضمونها الجوهري سيتطابق مع كتاب برودون **الفكرة العامة** : الائتمان ، صفحة ١٨٢ ، وديون الدولة ، صفحة ١٨٦ ، والديون الخاصة ، صفحة ١٩٦ ، تماما مثلما تتطابق مقالاته عن مسألة الاسكان مع الفقرات التي اقتطفتها من الكتاب نفسه ٠

وينتهز مولبيرجر هذه الفرصة كي يخبرني أن مثل هذه المسائل المتعلقة بالضرائب ، وديون الدولة ، والديون الخاصة ، والائتمان ، التي أضيفت اليها الآونة مسألة الاستقلال البلدي الذاتي ، هي ذات أهمية عظمى بالنسبة الى الفلاح ومن أجل الدعاية في المناطق الريفية ٠ واني لأوافق على ذلك حتى درجة بعيدة ، لكنه ، ١ ــ لم تجر حتى الآن أية مناقشة عن الفلاح ، و ٢ ــ ان « الحلول » البرودونية لسائر هذه القضايا هي سخيفة اقتصاديا وبورجوازية جوهريا بقدر حله لمسألة الاسكان ٠ وليس ثمة حاجة بي مطلقا الى الدفاع عن نفسي ضد اقتراح مولبيرجر بأني أفشل في تقدير ضرورة اجتذاب الفلاحين الى الحركة ٠ ومهما يكن من أمر ، فمن المؤكد أني أعتبر من الجنون الخالص أن أوصيهم بالتدجيل البرودوني من أجل هذا الغرض ٠ ولا تزال في ألمانيا ملكية عقارية ضخمة جدا ٠ وانه لينبغي ، حسب نظرية برودون ، أن تقسم هذه الملكية كلها الى مزارع فلاحية صغيرة ، وهو ما سوف يكون تدبيرا رجعيا بصورة ايجابية في الحالة الراهنة من الزراعة العلمية وبعد تجربة الحصص الارضية الصغيرة في فرنسا وألمانيا الغربية ٠ ان الملكيات العقارية الضخمة التي لما تبرح موجودة لتوفر لنا بالاحرى أساسا مقبولا من أجل تطبيق الزراعة على نطاق واسع ــ وهو النظام الوحيد من الفلاحة الذي يستطيع استخدام سائر التسهيلات الحديثة ، والآلات ، الخ ٠ ــ من قبل عمال متحدين ، الامر الذي سيبين للفلاحين الصغار امتيازات العملية الواسعة النطاق بواسطة الاتحاد ، وان الاشتراكيين الدانمركيين ، الذين يتقدمون الجميع في هذا المجال ، قد أدركوا هذه الحقيقة منذ زمن طويل ٠

كذلك لا أجد أية ضرورة كي أدافع عن نفسى ضد الايحاء بأني أعتبر الشروط السكنية الدنيئة القائمة بالنسبة الى العمال « تفصيلا تافها » • وبقدر معرفتي ، فقد كنت سباقا الى وصف هذه الشروط في ألمانيا في شكلها الكلاسيكي كما هي قائمة في انكلترا • ولم يكن ذلك لأنها « **انتهكت احساسى بالعدالة** » كما يزعم مولبيرجر – ان من يصر على تأليف الكتب بشأن سائر الوقائع التي تنتهك احساسه بالعدالة سيعاني الأمرين من الارهاق – بل كي أوفر ، اذ أصف الشروط الاجتماعية التي تخلقها الصناعة الحديثة الواسعة النطاق ، أساسا واقعيا من أجل الاشتراكية العلمية التي كانت في حالة صعود وقتذاك ، وكانت تبدد قواها في عبارات جوفاء – وهي أمور يستطيع المرء أن يقرأها في مقدمة كتابي • ومهما يكن من أمر ، فانه لم يجل في خاطري قط أن أحاول تسوية ما يسمى **مسألة** الاسكان أكثر مما راودتني نفسى على الاهتمام بتفاصيل **المسألة الغذائية** التي تفوق تلك المسألة في أهميتها • واني أكون راضيا اذا استطعت أن أثبت أن انتاج مجتمعنا الحديث يكفي كي يزود سائر أعضائه بكفايتهم من الطعام ، وان في الوجود ما يكفي من المنازل لتزويد الجماهير العاملة في الوقت الراهن بمعدات الاقامة الفسيحة والصحية • أما اعمال الفكر في كيفية تنظيم المجتمع المقبل لتوزيع الغذاء والمساكن ، فذلك ما يقودنا الى **الوهم** بصورة مباشرة • ان أقصى ما يمكننا أن نفعله هو أن نقرر على أساس فهمنا للشروط الاساسية لسائر أساليب الانتاج حتى وقتنا الراهن أن بعض أشكال الاستملاك التي كانت موجودة في المجتمع حتى اليوم سوف تصبح مستحيلة مع سقوط الاسلوب الرأسمالي في الانتاج • بل ان التدابير الانتقالية نفسها سوف تكون متوافقة في كل مكان مع العلاقات القائمة في ذلك الحين • ولسوف تكون في جوهرها مختلفة في البلدان ذات الملكية العقارية الصغيرة عنها في تلك البلدان حيث تسود المكية العقارية الضخمة ، الخ • وان مولبيرجر نفسه ليبين لنا بصورة أفضل من أي شخص آخر أين ينتهي المرء اذا هو حاول أن يجد حلولا منفصلة من أجل ما يسمى القضايا العملية مثل مسألة الاسكان • فقد استغرق بادىء الامر ثماني وعشرين صفحة كي يوضح أن « مضمون كل حل مسألة الاسكان مشتمل في كلمة **الاسترداد** » ، ومن بعد ، حين تعرض لضغط شديد ، راح يتلعثم في

ضيق قائلا انه من المشكوك فيه حقا ما اذا كان « الشعب العامل سيعبد الاسترداد » بصورة أسرع من أي شكل آخر من نزع الملكية ، وذلك عند استيلائه على المنازل بصورة فعلية ·

ان مولبيرجر يطالبنا بأن من واجبنا أن نصبح **عمليين** ، وبأنه من واجبنا ألا « نتقدم بمجرد صيغ ميتة ومجردة » حين « نجابه علاقات عملية فعلية » ، وان من واجبنا أن « نتجاوز الاشتراكية المجردة **ونقترب من علاقات المجتمع العيانية المحددة** » · ولو فعل مولبيرجر ذلك ، فلعله كان يسدي خدمة عظيمة للحركة · ومن المؤكد أن الخطوة الاولى في سبيل الاقتراب من علاقات المجتمع العيانية المحددة هو أن نتعلم ماهية هذه العلاقات ، وأن ندرسها وفقا لترابطاتها الاقتصادية القائمة · لكن ما الذي نجده في مقالات مولبيرجر ؟ اننا نجد جملتين كاملتين ، ألا وهما :

١ ـ « ان المستأجر هو بالنسبة الى صاحب المنزل في مثل مركز العامل المأجور بالنسبة الى الرأسمالي » ·

ولقد برهنت في الصفحة ٦ من طبعة الكتاب أن هذا مغلوط تماما ، ولم يكن لدى مولبيرجر كلمة واحدة يرد بها ·

٢ ـ « ومهما يكن من أمر ، فان الثور الذي يجب أن يؤخذ من قرنيه (في الاصلاح الاجتماعي) هو **انتاجية رأس المال** ، كما تسميها المدرسة الليبرالية للاقتصاد السياسي ، وهو أمر **لا وجود له في حقيقة الامر** ، لكنه يفيد **في وجوده الظاهري** كمعطف من أجل كل التفاوت الذي يثقل على المجتمع الراهن» ·

وهكذا فان الثور الذي يجب أن يؤخذ من قرنيه « **لا وجود له في حقيقة الامر** » ، وبالتالي فلا « قرون » له مطلقا · وليس الثور نفسه ما يشكل الشر ، بل **وجوده الظاهري** · وعلى الرغم من ذلك، فان « ما يسمى انتاجية (رأس المال) تستطيع أن تخلق بقدرة قادر منازل ومدنا » ليس وجودها الا « ظاهريا » · (ص : ١٢) · وان رجلا يثرثر ، على الرغم من أن كتاب ماركس **رأس المال** « مألوف لديه أيضا » ، بمثل هذه الطريقة الغامضة بصورة ميئوس منها عن علاقة رأس المال والعمل ، يأخذ على عاتقه أن يبين للعمال الالمان طريقا جديدة وأفضل ، ويقدم نفسه بوصفه « المعلم

المعماري » الذي « يعرف خفايا البنية الهندسية للمجتمع المقبل ، على الاقل في خطوطها الرئيسية » !

ليس هناك انسان قد « اقترب » من « علاقات المجتمع العيانية والمحددة » أكثر من ماركس في **رأس المال** • لقد قضى خمسا وعشرين سنة يستقصيها من مختلف الزوايا ، وان نتائج نقده لتحتوي في كل مكان أيضا على بذور ما يسمى الحلول ، وذلك بقدر ما تكون هذه الحلول ممكنة في اليوم الحاضر • لكن هذا غير كاف من أجل الصديق مولبيرجر • فهذا كله اشتراكية مجردة ، صيغ ميتة ومجردة • وان الصديق مولبيرجر ليكتفي ، بدلا من دراسة « علاقات المجتمع العيانية والمحددة » ، بأن يطالع بعض مؤلفات برودون التي لا تقدم اليه أي شيء على وجه التقريب فيما يتعلق بعلاقات المجتمع العيانية والمحددة ، لكنها تقدم اليه على النقيض من ذلك علاجات عجائبية عيانية ومحددة جدا من أجل سائر الادواء الاجتماعية • ومن ثم فانه يقدم هذه الخطة الجاهزة من أجل الخلاص الاجتماعي ، هذا **النظام** البرودوني ، الى العمال الالمان بحجة **أنه** يريد « أن يقول وداعا **للانظمة** » ، في حين أني « اخترت الطريق المعاكسة»! ولا بد لي أن أفترض ، كيما أدرك ذلك ، أني أعمى وأن مولبيرجر أصم ، بحيث أن أي تفاهم ما بيننا هو أمر محال تماما •

ولكن كفى • فاذا لم تفد هذه المشادة في أي شيء آخر ، فقد كانت لها على أية حال هذه القيمة ، ألا وهي تقديمها البرهان على ما هي حقيقة الممارسة التي يطبقها هؤلاء الاشتراكيون « العمليون » الذاتيو الاسلوب • ان هذه المقترحات العملية من أجل الغاء سائر الشرور الاجتماعية ، هذه العقاقير الاجتماعية العمومية ، قد كانت في كل مكان وفي كل زمان من عمل مؤسسي الشيع الذين ظهروا حين كانت الحركة البروليتارية في مرحلتها الطفولية بعد • وان برودون لينتسب اليهم أيضا • وسرعان ما سوف يلقي تطور البروليتاريا بهذه القمامات جانبا ويولد في الطبقةالعاملة نفسها الادراك بأنه ليس شيء أقل عملية من هذه « الحلول العملية » الملفقة سلفا

والمطبقة بصورة عمومية ، وان الاشتراكية العملية تقوم بالأحرى في معرفة حسية لاسلوب الانتاج الرأسمالي من مظاهره المختلفة • وان طبقة عاملة تدرك خفايا الامور في هذا المجال لن يراودها الشك مطلقا في أية حالة بشأن المؤسسات الاجتماعية التي يجب أن تكون أهدافا لهجماتها الرئيسية ، وبشأن الطريقة التي يجب أن تنفذ هذه الهجمات بها •

كتب من قبل انجلز في حزيران ١٨٧٢ ـ شباط ١٨٧٣ •
نشر في الاصل في صحيفة فولكستات في ١٨٧٢ ـ ١٨٧٣ •
أصدر في طبعة ثانية منقحة من قبل انجلز عام ١٨٨٧ •
نقل الى العربية بالاستناد الى الترجمة الانكليزية •

* * *

كارل ماركس

نقد برنامج غوتا

تقديم لفريديريك انجلز

ان المخطوطة المنشورة هنا(٩١) – الرسالة الافتتاحية الى براك ونقد مسودة البرنامج على السواء – قد أرسلت عام ١٨٧٥ ، قبل وقت قصير من مؤتمر غوتا التوحيدي(٩٢) ، الى براك ليطلع جيلب وأوير وبيبل وليبكنخت عليها ومن بعد تعاد الى ماركس • وما دام مؤتمر الحزب المنعقد في هال قد طرح مناقشة برنامج غوتا في جدول أعمال الحزب ، فاني أعتقد اني أرتكب اثم الطمس اذا أنا ثابرت وقتا أطول على اخفاء هذه الوثيقة الهامة – وربما الوثيقة الاهم – المتعلقة بتلك المناقشة •

لكن للمخطوطة مغزى آخر بعد ، وهو مغزى أبعد مدى • فهنا يحدد ماركس موقفه بكل وضوح وثبات من الخط الذي تبناه لاسال في تحريضه منذ البدء ، وذلك بالنسبة الى مبادىء لاسال الاقتصادية وتكتيكه على حد سواء •

ان الشدة العديمة الرحمة التي تشرح مسودة البرنامج بها هنا ، والقسوة التي تصاغ بها النتائج الحاصلة وتعرى بها نقائص المسودة – هذه الامور جميعا ما عاد يمكن أن تسيىء الى أحد اليوم ، بعد مرور

---

(٩١) نشر كتاب ماركس **نقد برنامج غوتا** من قبل انجلز خلافا لرغبات القيادة الانتهازية للحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني • ويتبين من رسالة انجلز الى كاوتسكي ، المنشورة في الصفحات التالية في هذا الكتاب ، أنه لم يكن بد لانجلز من التغلب على معارضة هذه القيادة ومن الموافقة على تلطيف بعض المقاطع الاشد لذعا قبل أن يتمكن من نشر **نقد برنامج غوتا في النيويريت** • أما المنشور هنا ، فهي المخطوطة الاصلية كما دبجها ماركس نفسه •

(٩٢) في مؤتمر غوتا (٢٢–٢٧ أيار ، ١٨٧٥) ، اتحدت المنظمتان العماليتان الالمانيتان القائمتان وقتذاك – حزب العمال الاشتراكي الديموقراطي الذي يقوده ليبكنخت وبيبل (ايزناخ) والمنظمة اللاسالية التي يقودها هازنكلفر وهاسيلمان وتولك (الاتحاد العام للعمال الالمان) – كي تؤلفا حزبا وحيدا ، حزب العمال الاشتراكي في ألمانيا •

خمس عشرة سنة • ان اللاساليين بالخاصة لا وجود لهم حاليا الا في الخارج كخرائب متفرقة ، كما أن برنامج غوتا قد أعرض عنه في هال حتى من قبل واضعيه بوصفه غير واف بالغرض منه(٩٣) •

ومهما يكن من أمر ، فقد حذفت بعض التعابير والاحكام الشخصية الحادة حيث لم يكن لها أهمية كبيرة واستبدلتها بالنقاط • ولقد كان ماركس نفسه يفعل ذلك لو انه نشر المخطوطة اليوم • ولقد تسبب عنف اللغة في بعض المقاطع عن ظاهرتين • فأولا ، كان ماركس وأنا شخصيا أوثق رابطة بالحركة الالمانية من أي شخص آخر ، وبالتالي فقد كان لزاما علينا أن نضطرب بصورة مخصوصة من جراء الخطوة الرجعية الاكيدة التي تعبر مسودة البرنامج هذه عنها • وثانيا ، فقد كنا في ذلك الحين ، بعد أقل من عامين من مؤتمر الأممية في هاغ(٩٤) ، منهمكين في صراع عنيف جدا ضد باكونين وجماعته الفوضويين ، هؤلاء الذين حملونا مسؤولية كل ما جرى في الحركة العمالية في ألمانيا • وهكذا لم يكن لنا بد من أن نتوقع تحميلنا الابوة السرية لهذا البرنامج • ولم تعد هذه الاعتبارات قائمة حاليا ، ولذا فليس ثمة ضرورة للمقاطع المشار اليها •

ولقد أشير الى بعض الجمل بالنقاط وحدها أيضا ، وذلك لاسباب تتعلق بقانون الصحافة • وحيث اضطررت الى اختيار تعبير ألطف ، فقد وضعته بين قوسين كبيرين • وفيما عدا ذلك ، فان النص قد طبع بصورة حرفية •

لندن ، ٦ كانون الثاني ١٨٩١

---

(٩٣) ان مؤتمر الاشتراكيين الديموقراطيين الالمان في هال ــ وهو المؤتمر الاول بعد نقض القانون الاستثنائي المضاد للاشتراكيين ــ قد قرر في ١٦ تشرين الاول ١٨٩٠ ، بناء على اقتراح من ليبكنخت ، المؤلف الرئيسي لبرنامج غوتا ، تحضير مسودة برنامج جديد من أجل مؤتمر الحزب التالي • وان البرنامج الجديد (برنامج ايرفورت) قد اتخذ في مؤتمر ايرفورت المنعقد في شهر تشرين الاول عام ١٨٩١ •

(٩٤) ان مؤتمر الاممية الاولى في هاغ ، المنعقد في ايلول ١٨٧٢ ، قد ساده الصراع ضد الباكونينيين • وقد أيدت غالبية المؤتمر المجلس العام بقيادة ماركس ، أما باكونين فقد طرد من الأممية •

رسالة كارل ماركس الى و . براك

لندن ، ٥ أيار ، ١٨٧٥

عزيزي براك

حين تنتهي من قراءة الملاحظات الهامشية النقدية على برنامج التوحيد ، أرجو أن تتلطف فترسلها الى جيلب وأوير وبيبل وليبكنخت كي يدرسوها بدورهم . اني مشغول بصورة فائقة ، وقد تجاوزت حتى الآن حدود العمل التي سمح الطبيب لي بها . وهكذا فقد كان أبعد ما يكون عن « السرور » بالنسبة الي كتابة مثل هذا البيان الطويل . ومهما يكن من أمر ، فقد كان ذلك ضروريا كي لا يخطىء أصدقاؤنا في الحزب الذين وجه هذا البلاغ اليهم فهم الخطوات التي سأتخذها فيما بعد .

وبعدما ينعقد مؤتمر التوحيد، سنذيع انجلز وأنا بيانا قصيرا فحواه أن مركزنا بعيد تماما عن برنامج المبادىء المذكور وأنه لا علاقة لنا به مطلقا .

وهذا أمر لازب لان الناس يتناقلون في الخارج الرأي ــ الرأي الخاطىء كليا ــ الذي يغذيه أعداء الحزب ، ومفاده أننا نوجـــه سريا من هنا حركة مايسمى حزب ايزناخ(٩٥) . ولا يزال باكونين مثلا يحملني ، في كتـــاب روسي صدر حديثا ، ليس مسؤولية سائر البرامج الخ .. ، الخاصة بذلك الحزب فحسب، بل حتى مسؤولية كل خطوة اتخذها ليبكنخت منذ اليوم الذي تعاون فيه مع حزب الشعب (٩٦) .

---

(٩٥) حزب ايزناخ هو حزب العمال الاشتراكي الديموقراطي الذي كان يتزعمه ليبكنخت وبيبل ..

(٩٦) تأسس حزب الشعب في ايلول ١٨٦٥ في دار مشتاد وتنظم بصـــورة رسمية في مؤتمر شتوتغارت في ايلول ١٨٦٨ ، وكان حزب البورجوازية الصغيرة ، وبالخاصة في جنوبي المانيا . وكان هذا الحزب يعارض سياسة بسمارك الهادفة الى توحيد المانيا تحت سيادة بروسيا والاقطاعيين الكبار ، وينادي بالمبدأ البورجوازي الصغير عن الفدرالية .

وفيما عدا ذلك فانه من واجبي ألا أمنح الاعتراف ، حتى بالسكوت الدبلوماسي ، لما أعتقد أنه برنامج مرفوض كليا سوف يحطم معنويات الحزب •

ان كل خطوة واحدة من الحركة الفعلية لاهم من عشرة برامج • وبالتالي فانه اذا كان من غير المستطاع - وان ظروف ذلك الحين لم تكن تسمح بذلك - **تجاوز** برنامج ايزناخ ، فقد كان من الواجب ، بكل بساطة ، عقد اتفاق من أجل العمل ضد العدو المشترك • لكنه حين يضع المرء برنامجا من المبادىء (بدلا من تأجيل ذلك حتى يتم التحضير له بمرحلة كبيرة من النشاط المشترك) ، فانه يضع اذن أمام العالم كله معالم يقيس بها مستوى الحركة الحزبية • ان القادة اللاساليين قد أتوا لان الظروف أجبرتهم على المجيء • ولو قيل لهم بصورة مسبقة انه لن تكون هناك أية مساومة بشأن المبادىء ، فقد كانوا **يضطرون** اذن للاكتفاء ببرنامج للعمل أو خطة للتنظيم من أجل العمل المشترك • وبدلا من ذلك ، نسمح لهم بالمجيء مسلحين بالمطالب ، ونعترف بهذه المطالب بوصفها صالحة بالنسبة الينا ، وبذلك نستسلم دون قيد أو شرط الاولئك الذين يحتاجون هم أنفسهم الى المساعدة • وهؤلاء هم ، تتويجا للعملية كلها ، يعقدون مؤتمرا **قبل مؤتمر المواطأة** ، في حين أن حزبنا يعقد مؤتمره الخاص **بعد فوات الاوان**(٩٧) • من الواضح انه كانت الدينا رغبة في خنق كل نقد ممكن ، وفي عدم توفير أية فرصة لحزبنا الخاص من أجل التفكير • واننا لنعرف أن حقيقة التوحيد المجردة تلبي رغبات العمال ، لكنه من الخطأ أن نعتقد أن هذا النجاح المؤقت لم يدفع ثمنه غاليا جدا •

وفيما عدا ذلك ، فان البرنامج فاسد برمته ، حتى اذا تركنا جانبا أمر تكريسه بنود الايمان اللاسالية •

سوف أرسل اليك في المستقبل القريب الاجزاء الاخيرة من الطبعة الفرنسية من **رأس المال**(٩٨) • لقد توقف الطبع فترة طويلة من جراء

---

(٩٧) Post Festum ، باللاتينية في النص الاصلي •

(٩٨) ان الطبعة الفرنسية من الكتاب الاول من **رأس المال** ، التي أصدرها ماركس نفسه ، قد ظهرت على أجزاء في باريس في الاعوام ١٨٧٢ - ١٨٧٥ •

الحظر الذي فرضته الحكومة الفرنسية . وسوف يكون ذلك جاهزا هذا الاسبوع أو في مطلع الاسبوع القادم . هل تسلمت الاجزاء الستة السابقة؟ أرجو ان تزودني بعنوان برنارد بيكر الذي يتوجب علي أن أرسل اليه الاجزاء الاخيرة أيضا .

ان لمكتبة **الفولكستات**(٩٩) أساليب مخصوصة في انجاز الاعمال . ومثال ذلك انه لم يرسل الي حتى هذه اللحظة نسخة وحيدة من المنشورات عن محاكمة الشيوعيين في كولونيا .

مع أطيب تمنياتي

المخلص

كارل ماركس

* * *

(٩٩) الاشارة الى دار النشر التابعة لحزب العمال الاشتراكي الديموقراطي . وكان مركزها في ليبزغ ، وتعمل بادارة هيئة تحرير **الفولكستات (دولة الشعب ١٨٦٩ـ١٨٧٥)** ، وهي جريدة الحزب المركزية .

كارل ماركس

ملاحظات هامشية على برنامج حزب العمال الالماني

١

١ ـ « العمل مصدر كل الثروة وكل الحضارة · **وما دام** العمل النافع لا يتم الا في المجتمع وبواسطة المجتمع ، فـــان ايرادات العمل غير المنقوصة تخص بحقوق متساوية ســـائر أعضاء المجتمع · »

القسم الاول من الفقرة : « العمل مصدر كل الثروة وكل الحضارة · »

ليس العمل **مصدر** كل الثروة · **فالطبيعة** مصدر للقيم الاستعمالية (ومن المؤكد أن الثروة المادية تتشكل من مثل هـذه القيم الاستعمالية) بصورة لا تقل عن العمل الذي لا يعدو كونه ، بحد ذاته ، مجرد تظـاهرة لاحدى القوى الطبيعية ، ألا وهي قوة العمل الانساني · ونجد العبـــارة الآنفة الذكر في سائر كتب الاطفال الاولية ، وهي صحيحة بقدر ما **يضمن** فيها أن العمل ينجز بمواده وأدواته الملحقة · بيد أن برنامجا اشتراكيـا لا يمكن أن يسمح لمثل هذه العبارات البورجوازية بأن تسكت عن **الشروط** التي تستطيع وحدها أن تمنح تلك العبارات المعنى · وبقـدر ما يتصـرف الانسان منذ البدء حيال الطبيعة ، وهي المصدر الاولي لسائر أدوات العمل ومواده ، بوصفه مالكا ويعاملها باعتبارها ملكا له ، فان عمله يصبح مصدرا للقيم الاستعمالية، وبالتالي مصدرا للثروةأيضا· وان للبورجوازي الحق كل الحق في أن يعزو للعمل بصورة كاذبة **قوة خلاقة فوق طبيعية** ، ما دامينجم بالضبط عن هذه الحقيقة ، ألا وهي أن العمل تابع للطبيعة ، ان الانسان الذي لا يحوز أية ملكية أخرى غير قوة عمله ملزم ، في سائر ظروف المجتمع والحضارة ، بأن يكون عبدا للناس الآخرين الذين جعلوا من أنفسهم مالكين لشروط العمل المادية · **وانه لا يستطيع** أن يعمل الا باذن منهم ، وبالتالي لا يستطيع أن يعيش الا باذن منهم ·

ولندع الآن العبارة كما جاءت ، أو بالاحرى كما عرجت · ما عسى أن يتوقع المرء كنتيجة الذالك ؟ من الجلي أن النتيجة هي كما يلي :

« ما دام العمل هو مصدر كل الثروة ، فليس في مكنة كائن من كان في المجتمع أن يستملك الثروة الا كمنتج للعمل · وبالتالي فاذا لم يعمل هو نفسه ، فانه يعيش من عمل الآخرين ، ويكسب كذلك حضارته على حساب عمل الآخرين · »

وبدلا من ذلك ، فان فرضية ثانية تضاف بواسطة المسمار الشفهي « **وما دام** » بغية استخراج النتيجة من هذه الفرضية وليس من العبارة الاولى ·

القسم الثاني من الفقرة : « العمل النافع لا يتم الا في المجتمع وبواسطة المجتمع · »

كان العمل وفقا للفرضية الاولى مصدر كل الثروة وكل الحضارة ، وبالتالي فقيام أي مجتمع أمر محال بدون العمل · وها نحن نتعلم الآن ، على النقيض من ذلك ، أن أي عمل « نافع » أمر محال بدون المجتمع·

ويستطيع المرء أن يقول كذلك أن العمل العديم الجدوى ، بل الضار اجتماعيا ، يستطيع في المجتمع وحده أن يصير فرعا من الشغل الرابح ، وان المرء يستطيع في المجتمع وحده أن يحيا بأن يكون عاطلا عن العمل ، الخ ·· ــ وباختصار ، فقد كان في مقدورنا كذلك أن ننسخ روسو برمته ·

وما هو العمل « النافع » ؟ من المؤكد انه لا يعدو كونه العمل الذي ينتج النتيجة المقصودة · ان المتوحش ــ ولقد كان الانسان متوحشا بعد ما لم يبق قردا ــ الذي يقتل حيوانا بحجر ، والذي يجمع الثمار ، الخ·· ينجز عملا « نافعا » ·

ثالثا ــ النتيجة : « وما دام العمل النافع لا يتم الا في المجتمع وبواسطة المجتمع ، فان ايرادات العمل غير المنقوصة تخص بحقوق متساوية سائر أعضاء المجتمع · »

نتيجة رائعة ! اذا كان العمل النافع لا يتم الا في المجتمع وبواسطة المجتمع ، فان ايرادات العمل تخص المجتمع — ومن هنا فان العامل الفرد لا ينال الا ذلك القدر الذي لا يتطلبه الحفاظ على « شرط » العمل ، أي المجتمع ·

وفي الحقيقة أن هذه الفرضية قد استخدمت في سائر الاوقات من قبل دعاة **حالة المجتمع السائدة في أي زمن معين** · وهكذا تأتي في المحل الاول مطالب الحكومة وكل ما يلتصق بها ، ما دامت الجهاز الاجتماعي الخاص بالحفاظ على النظام الاجتماعي · ومن ثم تأتي مطالب الاصناف المتنوعة من الملكية الخاصة ، اذ أن الأصناف المتنوعة من الملكية الخاصة هي أسس المجتمع ، الخ ·· وانه ليتبين أن مثل هذه الجمل الجوفاء يمكن أن تلوى وتقلب حسبما هو مطلوب ·

ولا يملك القسمان الاول والثاني من الفقرة أي ارتباط مفهوم الا في النص التالي :

« يصبح العمل مصدر الثروة والحضارة بوصفه عملا اجتماعيا فقط» ، أو « في المجتمع وبواسطته » ، وهو ما يؤدي المعنى نفسه ·

وهذه الفرضية صحيحة بصورة لا مراء فيها ، لانه على الرغم من أن العمل المنعزل (مع افتراض شروطه المادية سلفا) يمكن أن يخلق قيما استعمالية ، فانه لا يستطيع أن يخلق أيا من الثروة أو الحضارة ·

لكن هذه الفرضية الاخرى صحيحة بصورة لا تقل ثبوتا عن ذلك :
« بنسبة ما يتطور العمل اجتماعيا ، ويصبح من جراء ذلك مصدرا للثروة والحضارة ، يتطور البؤس والاملاق بين العمال ، والثروة والحضارة بين غير العاملين · »

ذلك هو قانون التاريخ بأسره حتى الآن · وبالتالي فان ما كان ينبغي عمله هنا ، بدلا من تدبيج عبارات عامة عن « العمل » و « المجتمع » ، هو البرهان بصورة حسية كيف توفرت أخيرا في المجتمع الرأسمالي الراهن الشروط المادية ، الخ ·· التي تمكن العمال وتلزمهم برفع هذه اللعنة الاجتماعية ·

ومهما يكن من أمر ، فالحقيقة ان الفقرة برمتها ، المرقعة أسلوبا ومضمونا ، لا تقوم هناك الا في سبيل تدوين الوصلة اللاسالية عن «ايرادات العمل غير المنقوصة » كشعار في قمة الراية الحزبية • وسوف أعود فيما بعد الى « ايرادات العمل » و « الحقوق المتساوية » ، الخ •، ما دام الشيء نفسه يتكرر في شكل مختلف نوعا ما في تالي البرنامج •

٢ ـ « ان أدوات العمل هي احتكار للطبقة الرأسمالية في المجتمع الراهن ، وما ينجم عن ذلك من تبعية الطبقة العاملة هو سبب البؤس والعبودية في سائر أشكالهما • »

ان هذه العبارة المستعارة من أنظمة الأممية ، مغلوطة في هذه الطبعة « المحسنة » •

ان أدوات العمل في المجتمع الراهن هي احتكار للملاكين العقاريين (بل ان احتكار الملكية العقارية هو أساس احتكار رأس المال) والرأسماليين • ولا تأتي أنظمة الأممية ، في المقطع المذكور ، على ذكر أي من هذه الطبقة أو تلك من الاحتكاريين • انها تتحدث عن « **محتكر وسائط العمل** ، يعني **موارد الحياة** » • وان هذه الاضافة ، « **موارد الحياة** » ، توضح بصورة كافية أن الارض مشتملة في أدوات العمل •

وقد أدخل هذا التصحيح لأن لاسال يهاجم ، لأسباب أصبحت معروفة على العموم ، الطبقة الرأسمالية **وحدها** وليس الملاكين العقاريين • وفي انكلترا ليس الرأسمالي عادة صاحب الارض التي ينهض معمله عليها •

٣ ـ « ان تحرير العمل يتطلب رفع أدوات العمل الى ملكية المجتمع الجماعية والتنظيم التعاوني للعمل الاجمالي مع توزيع عادل لايرادات العمل » •

من الواضح ان جملة « رفع أدوات العمل الى ملكية المجتمع الجماعية » كان يجب أن تقرأ كما يلي : « تحويلها الى الملكية الجماعية » • لكن هذا شيء عابر •

ما هي « ايرادات العمل » ؟ نتاج العمل أم قيمته ؟ وفي الحالة الاخيرة

أتكون القيمة الاجمالية للمنتج أم مجرد ذلك القسم من القيمة الذي أضافه العمل حديثا الى قيمة وسائط الانتاج المستهلكة ؟

ان « ايرادات العمل » مفهوم غامض وضعه لاسال في مكان مفاهيم اقتصادية محددة ·

وما هو « التوزيع العادل » ؟

أفلا يؤكد البورجوازيون ان التوزيع الحالي هو توزيع « عادل » ؟ أوليس هو في حقيقة الامر التوزيع « العادل » الوحيد على أساس أسلوب الانتاج الحالي ؟ أفلا تنتظم العلاقات الاقتصادية بالمفاهيم القانونية أم أن العلاقات القانونية تنجم ، على العكس من ذلك ، من العلاقات الاقتصادية ؟ أفلا يملك المنشقون الاشتراكيون أيضا أشد المفاهيم تنوعا عن التوزيع « العادل » ؟

وكي نفهم ما هو المقصود في هذه المناسبة بعبارة « التوزيع العادل » ، يجب أن نأخذ الفقرة الاولى وهذه الفقرة معا · ان الفقرة الاخيرة تفترض مجتمعا حيث « أدوات العمل هي ملكية جماعية والعمل الاجمالي منظم تعاونيا » ، في حين نعرف من الفقرة الاولى أن « ايرادات العمل غير المنقوصة تخص بحقوق متساوية سائر أعضاء المجتمع · »

« سائر أعضاء المجتمع » ؟ أولئك الذين لا يعملون أيضا ؟ ماذا يتبقى اذن من « ايرادات العمل غير المنقوصة » ؟ أولئك الاعضاء من المجتمع الذين يعملون فقط؟ ماذا يتبقى اذن من «الحقوق المتساوية» لسائر أعضاء المجتمع»؟

بيد انه من الجلي أن « سائر أعضاء المجتمع » و « الحقوق المتساوية» هما عبارتان ليس غير · ان اللب يقوم فيما يلي ، ألا وهو أن كل عامل يجب أن يتلقى في هذا المجتمع الشيوعي « ايرادات العمل » اللاسالية « غير المنقوصة » ·

فلنأخذ بادىء الامر الكلمات « ايرادات العمل » بمعنى منتج العمل · وعندئذ فان ايرادات العمل التعاونية هي **المنتج الاجتماعي الاجمالي** ·

ويجب أن نحسم من ذلك الآن :

أولا ، التغطية الخاصة باستبدال وسائط الانتاج البالية ·

ثانيا ، الحصة الاضافية المخصصة لتوسيع الانتاج ·

ثالثا ، الاعتمادات الاحتياطية أو التأمينية المخصصة للاحتياط ضد الطوارىء ، وضد التشويشات المسببة عن الكوارث الطبيعية ، الخ ·

ان هذه الحسميات من « ايرادات العمل غير المنقوصة » هي ضرورة اقتصادية ، ويتحدد مقدارها وفقا للوسائل والقوى المتوفرة ، وجزئيا بفعل تقدير الاحتمالات، لكنها لا تقدر في حال من الاحوال بالعدل والانصاف·

ويتبقى القسم الآخر من المنتج الاجمالي ، المعين كي يخدم كوسائط للاستهلاك ·

وقبل أن يقسم هذا القسم بين الافراد ، لا بد أن نحسم منه من جديد:

أولا ، المصاريف العامة للادارة غير المنتسبة الى الانتاج ·

ولسوف يقلص هذا القسم حتى درجة كبيرة منذ البدء بالقياس الى المجتمع الراهن ، وسوف يتناقص مع تطور المجتمع الجديد ·

ثانيا ، تلك المصاريف المعينة من أجل التلبية الجماعية للحاجات ، كالمدارس ، والخدمات الصحية ، الخ ·

وان هذا القسم سينمو حتى درجة كبيرة منذ البدء بالقياس الى المجتمع الراهن ، وهو ينمو نسبيا مع تطور المجتمع الجديد ·

ثالثا ، الاعتمادات المخصصة للعاجزين عن العمل، الخ ·· وباختصار لما تشمله عبارة اغاثة الفقراء الرسمية اليوم ·

ونصل الآن فقط الى « التوزيع » الذي يأخذه البرنامج ، تحت النفوذ اللاسالي ، بعين الاعتبار وحده على طريقته الضيقة ، يعني ذلك القسم من وسائط الاستهلاك المقسم بين المنتجين الفرادى في المجتمع التعاوني ·

ان « ايرادات العمل غير المنقوصة » قد حولت منذ الآن ، بصورة غير محسوسة ، الى ايرادات العمل « المنقوصة » ، على الرغم من أن ما يحرم

العامل منه بوصفه انسانا فردا ينتفع به بصورة مباشرة أو غير مباشرة بوصفه عضوا في المجتمع ٠

ومثلما زالت عبارة « ايرادات العمل غير المنقوصة » ، كذلك تزول الآن عبارة « ايرادات العمل » تماما ٠

ان المنتجين لا يتبادلون منتجاتهم في المجتمع التعاوني القائم على أساس الملكية الجماعية لوسائط الانتاج ، تماما كما لا يبدو هنا العمل المستخدم في المنتجات **بوصفه قيمة** هذه المنتجات ، بوصفه صفة مادية تتمتع بها ، ما دام لم يبق هناك وجود للعمل الفردي الآن بصورة غير مباشرة ، بل بصورة مباشرة باعتباره جزءا لا يتجزأ من العمل الاجمالي ، وذلك على النقيض مما يحدث في المجتمع الرأسمالي ٠ وهكذا فان عبارة « ايرادات العمل » ، المرفوضة اليوم أيضا بسبب من التباسها ، تفقد كل معنى ٠

ان ما نناقشه هنا هو المجتمع الشيوعي، ليس كما **تطور** على أسسه الخاصة ، بل على العكس من ذلك كما ينبثق من المجتمع الرأسمالي ، وهكذا فهو مدموغ بعد من مختلف وجهات النظر ، اقتصاديا وأخلاقيا وفكريا ، بالعلامات الولادية للمجتمع القديم الذي انبثق من رحمه ٠ ووفقا لذلك ، فان المنتج الفرد يتقاضى من المجتمع ــ بعد اجراء الحسميات ــ ما أعطاه اياه بالضبط ٠ وان ما أعطاه اياه هو كميته الفردية من العمل ٠ ومثال ذلك ان يوم العمل الاجتماعي يتألف من حصيلة ساعات العمل الفردية ، وزمن العمل الفردي الخاص بالمنتج الفرد هو قسم من يوم العمل الاجتماعي الذي يسهم فيه ، هو حصته في هذا اليوم ٠ وانه ليتلقى من المجتمع شهادة تنص على أنه قدم كذا مقدارا من العمل (بعد حسم عمله من أجل الاعتمادات الجماعية) ، ويسحب بفضل هـذه الشهادة من المخزون الاجتماعي لوسائط المعيشة قدرا يعادل المقدار نفسه من العمل ٠ فالمقدار نفسه من العمل الذي أعطاه المجتمع في شكل واحد يسترده في شكل آخر ٠

ومن الواضح انه يسود هنا نفس المبدأ الذي ينظم مبادلة البضائع ، وذلك بقدر ما هي مبادلة قيم متعادلة ٠ ولقد تبدل المضمون والشكل ،

لانه ليس في مكنة أي امرىء ، في ظل الظروف المتبدلة ، أن يعطي شيئا سوى عمله ، ولأنه لا يمكن من جهة أخرى أن ينتقل أي شيء الى ملكية الافراد باستثناء وسائط المعيشة الفردية · لكنه بقدر ما يتعلق الامر بتوزيع وسائط المعيشة هذه بين المنتجين الفرادى ، فانه يسود نفس المبدأ السائد في مبادلة المتعادلات السلعية : ان مقدارا معينا من العمل في شكل واحد يبادل بمقدار معادل من العمل في شكل آخر ·

وهكذا فان **الحق المتساوي** هنا لا يبرح مبدئيا ـ **الحق البورجوازي**، على الرغم من ان المبدأ والممارسة لم يبقيا في حالة خصام ، في حين انه لم يبق لمبادلة المعادلات في مبادلة البضائع وجود الا **بصورة وسطية** ، وليس في الحالات الفردية ·

وعلى الرغم من هذا التقدم ، فان هذا **الحق المتساوي** لايبرح مدموغا باستمرار بتحديد بورجوازي · ان حق المنتجين **متناسب** طردا مع مايقدمون من العمل : فالمساواة قائمة في هذه الحقيقة ، ألا وهي أن القياس يتم بواسطة **مقياس متساو** ، وذلك هو العمل ·

بيد أن الناس يختلفون حكميا وذهنيا ، فأحدهم يقدم مزيدا من العمل في الوقت نفسه ، أو يستطيع أن يكدح لفترة أطول من الزمن · وبالتالي فلا بد من تحديد العمل ، آكي يستطيع أن يفيد كمقياس ، بديمومته أو بشدته ، والا يكف عن كونه معيارا للقياس · ان هذا الحق **المتساوي** هو حق متفاوت من أجل عمل متفاوت · انه لا يعترف بأية فوارق طبقية ، الان كل امرىء هو مجرد عامل مثله كمثل أي امرىء آخر · بيد انه يعترف ضمنيا بالمواهب الفردية المتفاوتة ، وبالتالي بالقدرة الانتاجية بوصفها امتيازا طبيعيا · **وهكذا فانه في مضمونه حق في التفاوت ، مثله مثل كل حق آخر** · ان الحق ، بفعل ذات طبيعته ، إلا يمكن أن يقوم الا في تطبيق معيار متساو · لكل الافراد المتفاوتين (وهم لا يمكن أن يكونوا أفرادا مختلفين اذا هم لم يكونوا متفاوتين) لا يمكن قياسهم الا بمعيار متساو بقدر ما تطبق عليهم وجهة نظر متساوية ، بقدر ما يؤخذون بعين الاعتبار من جانب **محدد** واحد فحسب ، ومثال ذلك بقدر ما يؤخذون بعين الاعتبار ، في الحالة الراهنة ، **بوصفهم عمالا فحسب** ، فلا يرى اشيء آخر

فيهم ، بل يعرض عن كل شيء آخر فيهم · وفيما عدا ذلك ، فان هـذا العامل متزوج ، في حين ان ذاك العامل أعزب ، كما ان لهذا العامل عـددا من الاولاد أكثر مما لذاك العامل ، وهكذا دواليك · وهكذا فان هذا العامل سيتقاضى في الحقيقة ، على الرغم من الانجاز المتساوي في العمل ، وبالتالي عن الحصة المتساوية في الذخيرة الاستهلاكية الاجتماعية ، أكثر مما يتقاضى ذاك العامل ، وسيكون أغنى منه ، وهلم جرا · فلا بد في سبيل تجنب سائر هذه العيوب من أن يكون الحق متفاوتا بدلا من أن يكون متساويا ·

بيد أن هذه العيوب لا مفر منها في المرحلة الاولى من المجتمع الشيوعي كما تكون حاله حين ينبثق بعد مخاض مديد من المجتمع الرأسمالي · ان الحق لا يمكن أن يكون قط أعلى من بنية المجتمع الاقتصادية وما يترتب عنها من تطور ثقافي ·

وفي مرحلة أعلى من المجتمع الشيوعي ، بعد ما يزول خضوع الفرد المذل لتقسيم العمل ، ويزول معه أيضا التفاوت بين العمل الذهني والعمل الجسدي ، بعد ما يصير العمل لا وسيلة للحيـــاة فحسب ، بل الحاجـة الاولية في الحياة ، وبعد ما تزداد القوى الانتاجية أيضا مع تطور الفرد من مختلف الجوانب ، وتتدفق سائر ينابيع الثروة التعاونية بمزيد من الغزارة ـ عندئذ فقط يمكن اجتيـاز الافق الضيق للحق البـورجوازي بكليتـه ، فيستطيع المجتمع أن يسجل على راياته : من كل حسب قدرته ، ولكـــل حسب حاجاته !

لقد عالجت مطولا « ايرادات العمل غير المنقوصة » من جهة ، و « الحق المتساوي » و « التوزيع العادل » من جهة أخرى ، كيما أبين مبلغ الجـرم الكامن في المساعي المبذولة من جهة واحدة كي يفرض من جديد على حزبنا ، كعقائد ، أفكار كان لها بعض المغزى في مرحلة معينة ، لكنها أضحت الآن هراء لفظيا باطلا ، في حين تحرف من جديد ، من جهة ثانية ، النظـــرة الواقعية التي كلف بثها في الحزب جهدا فائقا ، لكن التي ثبتت جذورها حاليا في هذا الحزب ، وذلك بواسطة هراء ايديولوجي عن الحق ولغو آخر كثير الانتشار بين الديموقراطيين والاشتراكيين الفرنسيين ·

واذا تركنا جانبا التحليل المقدم حتى الآن ، فقد كان من الخطأ على العموم اثارة كل هذه الضوضاء بشأن ما يسمى **التوزيع** والتشديد عليه بوصفه النقطة الرئيسية في الموضوع ٠

ان أي توزيع لوسائط المعيشة لا يعدو كونه نتيجة لتوزيع شروط الانتاج نفسها ٠ ومهما يكن من أمر ، فان هذا التوزيع الاخير هو احدى خصائص أسلوب الانتاج نفسه ٠ ومثال ذلك ان الاسلوب الرأسمالي في الانتاج يعتمد على الحقيقة التالية ، ألا وهي أن شروط الانتاج المادية هي بين أيدي غير العاملين في صورة الملكية رأسمالا وعقارا ، في حين لا تملك الجماهير سوى الشرط الشخصي للانتاج ، سوى قوة العمل ٠ فاذا كانت عناصر الانتاج موزعة على هذا الغرار ، فانه ينتج عنها اذن بصورة آلية التوزيع الراهن لوسائط المعيشة ٠ واذا كانت شروط الانتاج المادية هي الملكية التعاونية للعمال أنفسهم ، فانه ينتج عنها اذن ، بالطريقة نفسها ، توزيع لوسائط المعيشة مغاير للتوزيع الحالي ٠ ان الاشتراكية المبتذلة (ومنها قسم من الديموقراطية بدورها) قد ورثت عن الاقتصاديين البورجوازيين اعتبار التوزيع ومعالجته بوصفه مستقلا عن أسلوب الانتاج، وبالتالي عرض الاشتراكية بوصفها تدور بصورة رئيسية حول التوزيع ٠ فلم الرجوع القهقرى اذن ، بعد ما أصبحت العلاقة الفعلية جلية منذ زمن طويل ؟

٤ ــ « ان تحرير العمل يجب أن يكون عمل الطبقة العاملة التي لا تعدو سائر الطبقات الاخرى أن تكون بالنسبة اليها **كتلة رجعية واحدة ليس غير** ٠ »

ان الفقرة الاولى مأخوذة من أنظمة الأممية ، لكنها « محسنة » ٠ ولقد ورد هناك : « ان تحرير الطبقة العاملة يجب أن يكون من عمل العمال أنفسهم ٠ » أما هنا فعلى النقيض من ذلك ، اذ على « الطبقة العاملة » أن تحرر ــ ماذا ؟ « العمل » ٠ فليفهم من يستطيع الى الفهم سبيلا ٠

وتعديلا لذلك ، فان الفقرة المضادة هي بالمقابل استشهاد لاسالي خالص : « سائر الطبقات الاخرى بالنسبة اليها (الطبقة العاملة) **كتلة رجعية واحدة ليس غير** » ٠

لقد جاء في **البيان الشيوعي** ما يلي : « ان البروليتاريا وحدها ، من بين سائر الطبقات التي تقف وجها لوجه مع البورجوازيـــة اليوم ، هي **طبقة ثورية حقا** • ان الطبقات الاخرى تتفسخ وتزول أخيرا أمام الصناعة الحديثة ، أما البروليتاريا فهي منتجها الخاص والاساسى • »

وتعتبر البورجوازية هنا طبقة ثورية ــ بوصفها حاملة الصناعـــة الواسعة النطاق ــ بالقياس الى السادة الاقطاعيين والطبقة المتوسطةالدنيا الذين يرغبون في الابقاء عـلى سائر المراكز الاجتماعية التي هي وليـــدة أساليب في الانتاج بليت وعفا الزمان عليها • وهكذا فانهم لا يشـــكلون سوية مع **البورجوازية** كتلة رجعية واحدة •

وبالمقابل ، فان البروليتاريا ثورية بالقياس الى البورجوازية لأنهـا تجهد ، اذ نشأت هي نفسها على أساس الصناعة الواسـعة النطـاق ، كي تنزع عن الانتاج تلك الصفة الرأسمالية التي تسـعى البورجوازية الى تأبيدها • بيد أن **البيان** يضيف أن « الطبقة المتوسطة الدنيا » تصبـح ثورية « من جراء تحولها العتيد الى البروليتاريا » •

هكذا فانه من السخف مرة أخرى ، من وجهة النظر هذه ، أن يقال انها والبورجوازية ، والسادة الاقطاعية فضلا عن ذلك ، « يشكلون كتلة رجعية واحدة » بالقياس الى الطبقة العاملة •

أثمة من أعلن للحرفيين ، والصناعيين الصغار ، الخ •• **والفلاحين** خلال الانتخابات الاخيرة : أنتم لا تشكلون بالقياس الينا ، مع البورجوازية والاسياد الاقطاعيين ، سوى كتلة رجعية واحدة ؟

ان لاسال يحفظ **البيان الشيوعي** عن ظهر قلب مثلما يحفظ أتباعه المؤمنون الاناجيل التي كتبها • وبالتالي فاذا هو زوره على هذه الطريقـة الفظة ، فما ذلك الا كي يصبغ بلون ازاه اتحاده مع الخصوم الاقطاعيـين والمتحكمين ضد البورجوازية •

وفضلا عن ذلك ، فان قوله الملتبس في الفقرة الآنفة الذكر قد أقحم عنوة دون أدنى ارتباط بالشاهد الملصوق المنتزع من أنظمـة الاممية • وهكذا فهو مجرد سفاهة هنا ، وفي الحقيقة انه لا يسىء مطلقـا الى الهر

بسمارك • انه احدى تلك الوقاحات التي يتعامل بها مارا البرليني (١٠٠)•

٥ ـ « ان الطبقة العاملة تناضل من أجل تحررها أولا **ضمن اطار الدولة القومية الراهنة**، واعية أن النتيجة الضرورية لجهودها ، هذه الجهود المشتركة بين عمال سائر البلدان المتحضرة ، سوف تكون الاخوة الأممية للشعوب • »

لقد اتصور لاسال، بصورة مناقضة **للبيان الشيوعي** ولكل الاشتراكية السابقة ، حركة العمال من وجهة النظر القومية الاضيق • وان هناك من يتأثر خطاه في هذا المجال ، وذلك بعد العمل الذي أنجزته الاممية !

وانه لمن البدهي تماما انه لا بد للطبقة العاملة ، كي يكون في مكنتها أن تقاتل ، أن تنتظم في الداخل **بوصفها طبقة** وان بلادها الخاصة هي الحلبة المباشرة لصراعها • وان صراعها الطبقي هو صراع قومي ضمن هذا النطاق ، لا في جوهره ، بل على حد تعبير **البيان الشيوعي** « في الشكل » • بيد أن « اطار الدولة القومية الراهنة » ، الامبراطورية الالمانية على سبيل المثال ، ليقع بدوره اقتصاديا « ضمن اطار » نظام الدولة • ويعرف كل رجل أعمال ان التجارة الالمانية هي في الوقت نفسه تجارة خارجية ، ومن المؤكد ان عظمة الهر بسمارك تقوم بالضبط في اتباعه نوعا من السياسة **الدولية** •

والام يرجع الحزب العمالي الالماني أمميته ؟ انه يرجعها الى الوعي بأن نتيجة جهوده سوف تكون «الاخوة الاممية للشعوب» — وهي عبارة مأخوذة من عصبة السلم والحرية(١٠١) البورجوازية التي يقصد منها أن تكون ندا للاخوة الاممية الخاصة بالطبقات العاملة في الصراع المشترك ضد الطبقات الحاكمة وحكوماتها • وهكذا لا تقال كلمة واحدة **عن الوظائف الاممية**

---

(١٠٠) لا ريب ان « مارا البرليني » اشارة ساخرة الى هاسيلمان ، رئيس تحرير **الاشتراكي الديموقراطي الجديد** ، جريدة اللاساليين المركزية •

(١٠١) ان **العصبة الاممية للسلم والحرية** قد نظمت في جنيف عام ١٨٦٧ من قبل بعض الديموقراطيين وأنصار السلم البورجوازيين • ولقد ناضلت **الاممية** بحزم ، بالحاح من ماركس وتحت قيادته ، ضد الشعارات الديماغوجية للعصبة التي كانت تلهي البروليتاريا عن الصراع الطبقي •

للطبقـــة انعاملة الالمانية ! وانه ليطلب منها أن تجابه على هـــذا الغرار بورجوازيتها الخاصة ـ التي ارتبطت بالاخوة سلفا مع البورجوازيين في البلدان الاخرى ـ وسياسة التآمر الدولية التي يطبقها الهر بسمارك ٠

وفي الحقيقة ان أممية البرناج تقف **بصورة أوطأ بما لا يقاس حتى** من أممية حزب التجارة الحرة ٠ ان هذا الحزب يؤكد هو الآخر أن نتيجة جهوده سوف تكون « الاخوة الامية للشعوب » ٠ لكنـــه **يفعل** في الوقت نفسه شيئاً كي يجعل التجارة أممية ولا يرضى بالوعي وحده في حال من الاحوال ـ الوعي بأن سائر الشعوب تمارس التجارة في داخل بلدانها ٠

ان النشاط الاممي للطبقات العاملة لا يرتبط في حال من الاحوال بوجود **جمعية الشغيلة الاممية** ٠ لقد كانت هذه الجمعية المحاولة الاولى من أجل خلق جهاز مركزي خاص بذلك النشاط ، وهي محاولة شكلت نجاحا دائما من جراء الزخم الذي أدت اليه والذي لم يبق ممكن التحقيـــق في **شكله التاريخي الاول** بعد سقوط كومونة باريس ٠

ولقد كانت **النورد دوتش** ، جريدة بسمارك ، على حق تام حين أعلنت ، الامر الذي حاز رضا سيدها ، أن حزب العمال الالماني **قد** تنكر للاممية في برنامجه الجديد ٠

٢

« لان حزب العمال الالماني ، انطلاقا من هـــذه المبادىء الاساسية ، يناضل بسائر الوسائل المشروعة من أجل **الدولة الحرة** ـ **و** ـ المجتمع الاشتراكي : الغاء نظام الاجرة **مع قانون الاجور الحديدي في وقت واحد** ـ و ـ الاستثمار في أي شكل كان ، والقضاء على كل تفاوت اجتماعي أو سياسي ٠ »

سوف أعود الى الدولة « الحرة » فيما بعد ٠

وهكذا فان من واجب حزب العمال **الالماني** في المستقبـــل أن يؤمن « بقانون الاجور الحديدي » اللاسالي ! وكيما لا يذهب هذا أدراج الرياح ، يقترف هراء الحديث عن « الغاء نظام الاجرة » (يجب أن يقرأ ذلك كما يلي : نظام العمل المأجور) « **مع** قانون الاجور الحديدي **في وقت واحد** » ٠ فاذا الغيت العمل المأجور ، فاني الغي بصورة طبيعية قوانينه أيضا ، سواء أكانت من « حديد » أم من اسفنج ٠ بيد أن هجوم لاسال على العمل المأجور

يتركز على هذا القانون المزعوم وحده على وجه التقريب • وبالتالي فانه من الواجب ، في سبيل البرهان على أن الشيعة اللاسالية قد ظفرت ، الغاء « نظام الاجرة » ، « **مع** قانون الاجور الحديدي **في وقت واحد** » وليس من دونه •

ومن المعروف جيدا أن شيئا من « قانون الاجور الحديدي » لا يخص لاسال باستثناء كلمة « حديدي » المأخوذة من « قوانين غوته الحديدية ، العظيمة والابدية » • ان كلمة « **حديدي** » علامة يعرف المؤمنون الحقيقيون بعضهم بعضا بواسطتها • لكنني اذا أخذت القانون وعليه طابع الاسال ، وبالتالي بالمعنى الذي يقصده هو ، فانه لابد لي اذن أن آخذه أيضا بحجته منه • وماهي هذه الحجة ؟ انها النظرية المالتوسية عن السكان ، كما سبق أن برهن لانج على ذلك بعد موت الاسال بوقت قصير (وهي النظرية التي يبشر بها لانج نفسه) • لكنه اذا كانت هذه النظرية صحيحة ، فأنا اذن **لن** أستطيع أن ألغي القانون حتى اذا ألغيت نظام الاجرة مائة مرة ، لان القانون لا يسود في هذه الحال نظام العمل المأجور فحسب ، بل **كل** نظام اجتماعي ؟ واما اعتمد الاقتصاديون على هذه الحقيقة بصورة مباشرة ، فقد برهنوا طوال خمسين عاما ونيفا ان الاشتراكية لا يمكن أن تلغي الفقر **الذي يقوم أساسه في الطبيعة** ، لكنها لا تستطيع سوى تعميمه ، اذ توزعه على مجمل سطح المجتمع بصورة متوافقة !

لكن هذا كله لا يشكل النقطة الرئيسية • فاذا **تركنا جانبا** الصيغة اللاسالية **الكاذبة** عن القانون ، فان التقهقر المهين حقا يقوم فيما يلي :

لقد تأكد في **حزبنا** ، منذ وفاة لاسال ، الفهم العلمي بأن الاجور ليست في حقيقة الامر كما هو **مظهرها** ، يعني **قيمة العمل أو سعره** ، بل هي مجرد شكل مقنع **لقيمة قوة العمل أو سعرها** • وبذلك فقد قضي بصورة حاسمة على كل المفهوم البورجوازي عن الاجور حتى ذلك الحين ، وقضي في الوقت نفسه على النقد الموجه ضد هذا المفهوم حتى ذلك الحين ، واتضح أن العامل المأجور لا ينال الاذن بالعمل من أجل معيشته الخاصة ، يعني الاذن **بالعيش** ، الا بقدر ما يعمل بعض الوقت مجانا لحساب الرأسمالي (وبالتالي لحساب شركاء هذا الرأسمالي في استهلاك القيمة الفائضة أيضا) ، وان نظام الانتاج الرأسمالي كله يدور حول زيادة هذا

العمل المجاني باطالة يوم العمل او بتطوير الانتاجية ، يعني زيادة شدة قوة العمل ، الخ ٠٠ وان نظام العمل المأجور هو بنتيجة ذلك نظام من العبودية ، وفي الحقيقة انها عبودية تزداد قسوة بنسبة تطور قوى العمل الانتاجية الاجتماعية ، سواء تقاضى العامل أجرة أفضل أم أسوأ ٠ وبعدما توطد هذا الفهم أكثر فأكثر في حزبنا ، ها نحن نرجع الى عقائد لاسال ، على الرغم من معرفتنا بأن الاسال لم يكن يعرف ما هي الاجور ، بل كان يأخذ المظهر على أنه جوهر القضية ، سائرا بذلك في أذيال الاقتصاديين البورجوازيين ٠

ذلك أشبه بما لو قام عبد لا يبرح مسترقا لمفاهيم باطلة ، من بين عبيد اخترقوا أخيرا سر العبودية وأعلنوا العصيان ، فكتب في برنامج هذا العصيان : يجب الغاء العبودية لان تغذية العبيد في نظام العبودية لايمكن أن يتجاوز حدا أقصى منخفضا !

أفلا تثبت هذه الحقيقة بحد ذاتها ، ألا وهي ان ممثلي حزبنا أمكن أن يرتكبوا مثل هذا التهجم الفظيع على الفهم الذي انتشر في صفوف حزبنا ، بأي طيش اجرامي وبأي انعدام للوعي قد عملوا في رسم هذا البرنامج المشبوه !

لقد كان من الواجب أن يقال ، بدلا من العبارة الغامضة التي تختتم الفقرة « القضاء على كل تفاوت اجتماعي وسياسي » ، انه مع الغاء الفوارق الطبيعية سيزول من تلقاء ذاته كل تفاوت اجتماعي وسياسي ناشىء عنها ٠

٣

« ان حزب العمال الالماني يطالب ، **كي يمهد السبيل أمام حل المسألة الاجتماعية** ، بانشاء جمعيات المنتجين التعاونية **مع مساعدة الدولة تحت الرقابة الديموقراطية للشعب الكادح ٠ ويجب ان تنشأ** جمعيات المنتجين التعاونية من أجل الصناعة والزراعة على نطاق واسع جدا **بحيث ينشأ عنها التنظيم الاجتماعي للعمل الاجمالي ٠** »

هذه جرعة النبي بعد « قانون الاجور الحديدي » اللاسالي ٠ وان السبيل اليها « ممهد » بطريقة فاضلة ٠ ففي مكان الصراع الطبقي القائم

تظهر عبارة ركيكة صحفية : « **المسألة** الاجتماعية » التي « يمهد السبيل » أمام « **حلها** » • وان « التنظيم الاجتماعي للعمل الاجمالي » ، بدلا من أن ينشأ عن العملية الثورية لتحويل المجتمع ، « ينشأ » عن « مساعدة الدولة » التي تقدمها الدولة الى جمعيات المنتجين التعاونية والتي « **تنشئها** » **الدولة** لا العامل • وانه ليليق بمخيلة لاسال ان يكون في الامكان بناء مجتمع جديد بالقروض الحكيمة مثلما يبنى خط جديد للسكة الحديدية !

ولقد وضعت « مساعدة الدولة » ، من جراء بقية باقية من الخجل ، تحت الرقابة الديموقراطية « للشعب الكادح » •

فأولا ، تتألف غالبية « الشعب الكادح » في ألمانيا من الفلاحين وليس من البروليتاريين •

وثانيا ، تعني كلمة « ديموقراطية » في المانيا Volksherrs'shaftlich (« بحكم الشعب ») • لكنه ما معنى «الرقابة بحكم الشعب للشعب الكادح»؟ وبالخاصة في حالة شعب كادح يعبر ، بواسطة هذه المطالب التي يرفعها الى الدولة ، عن وعيه الكامل بأنه لا يحكم كما أنه ليس ناضجا من أجل الحكم !

وانه ليكون من نافلة القول ان نعالج هنا نقد الوصفة التي وصفها بوشيز أيام حكم لويس فيليب **معارضة** للاشتراكيين الفرنسيين والتي رضي بها عمال **الورشة** (١٠٢) الرجعيون • ان الاساءة الرئيسية لا تقوم في تسجيل هذا العقار النوعي في البرنامج ، بل على العموم في الرجوع خطوة الى الوراء من وجهة نظر الحركة الطبقية الى وجهة نظر الحركة الشعبية •

أما أن العمال يرغبون في اقامة الشروط من أجل الانتاج التعاوني على صعيد اجتماعي ، وبالدرجة الاولى على صعيد قومي ، في بلادهم الخاصة ، فان ذلك لا يعني سوى أنهم يعملون من أجل القلب الثوري لشروط الانتاج الراهنة ، ولا علاقة له مطلقا بتأسيس الجمعيات التعاونية بمساعدة الدولة• لكنه بقدر ما يتعلق الامر بالجمعيات التعاونية الراهنة ، فانها ليست ذات قيمة **الا** بقدر ما تكون ابداعات العمال المستقلة ، وليست صنيعة الحكومات ولا البورجوازيين •

---

(١٠٢) Atelier ، وهي مجلة عمالية شهرية صدرت في باريس في ١٨٤٠ ـ ١٨٥٠، وكانت تخضع لنفوذ الاشتراكية الكاثوليكية التي ينادي بها بوشيز •

٤

انتقل الآن الى القسم الديموقراطي ٠

آ ـ « **الاساس الحر للدولة** »

قبل كل شيء ، يناضل حزب العمال الالماني ، وفقا للفقرة ٢ ، من أجل « الدولة الحرة » ٠

الدولة الحرة ـ ما معنى هذا ؟

انه ليس من أهداف العمال في حال من الاحوال ، وقد تخلصوا من الذهنية الضيقة للرعايا الاذلاء ، ان يحرروا الدولة ٠ « فالدولة » في الامبراطورية الالمانية « حرة » على وجه التقريب كما هي في روسيا ٠ ان الحرية تقوم في تحويل الدولة من جهاز مفروض على المجتمع من عل الى جهاز خاضع له كليا ، كما أن أشكال الدولة هي اليوم أيضا أكثر أو أقل حرية في حدود تحديدها « حرية الدولة » ٠

ويبين حزب العمال الالماني ـ على الاقل اذا تبنى البرنامج ـ أن أفكاره الاشتراكية لم تتجاوز حتى الجلد الخارجي ٠ ذلك أنه بدلا من أن يعامل المجتمع القائم (وهذا ينطبق على أي مجتمع مقبل) بوصفه **أساس** الدولة القائمة (أو الدولة المقبلة في حالة المجتمع المقبل) ، فانه يعامل الدولة بالحري بوصفها وحدة مستقلة تملك **أسسها الخاصة ، الفكري والاخلاقي والمختص بحرية الافراد** ٠

وماذا عن اساءة الاستخدام المسرفة التي يلجأ البرنامج اليها بشأن الكلمات « **الدولة الحالية** » و « **المجتمع الحالي** » ، وعن سوء الفهم الاشد اسرافا الذي يخلقه حيال الدولة التي يوجه اليها مطاليبه ؟

ان « المجتمع الحالي» هو المجتمع الرأسمالي الذي يقوم في سائر البلدان المتحضرة ، المتحررة بصورة تزيد أو تنقص من الخليط الاقطاعي ، والمتبدلة بصورة تزيد أو تنقص من جراء التطور التاريخي الخاص بكل بلد على حدة ، والنامية بصورة تزيد او تنقص ٠ وبالمقابل ، فان « الدولة الحالية » تتغير

لكن شيئا واحدا قد غمره النسيان • فما دام حزب العمـــال الالماني يصرح جهارا بأنه يعمل ضمن «الدولة القومية الحالية»، وبالتالي ضمن دولته **الخاصة** ، الامبراطورية البروسية الالمانية ـ وفي الحقيقة أن مطاليبه دون ذلك سوف تكون هراء حتى درجة بعيدة مادام المرء لايطالب الا بالاشياء التي لم يحصل عليها ـ فقد كان من واجبه ألا ينسى الامر الرئيسي ، ألا وهو أن جميع هذه السفاسف التافهة جدا تعتمد عـــلى الاعتراف بما يسمى سيادة الشعب ، وبالتالي فهي ليست في مكانها الا في **جمهورية ديموقراطية** •

وما دام المرء لا يملك الشجاعة ـ وانه مصيب في ذلك ، لان الظروف تتطلب الحيطة ـ للمطالبة بالجمهورية الديموقراطية ، كما فعلت برامج العمال الفرنسيين في ظل حكم لويس فيليب ولويس بونابرت ، فقد كان من واجبه ألا يلجأ أيضا الى هذه الخدعة التي ليست هي « شريفة » (١٠٣) ولا لائقة ، فيطالب بأشياء لاتملك معنى الا في جمهورية ديموقراطية ، وذلك من دولة لاتعدو كونها طغيانا عسكريا تحميه قوى الشرطة ، وقد زين بالاشكال البرلمانية ، وزيف بالخليط الاقطاعي ، وتأثر سلفا بالبورجوازية ، ونجر بيروقراطيا ، ثم يؤكد لهذه الدولة فضلا عن ذلك بأنه يتوهم أن في قدرته أن يفرض عليها مثل هذه الامور « بالوسائل المشروعة » •

وان الديموقراطية المبتذلة نفسها ، هذه التي تشـــاهد العصر الالفي السعيد في الجمهورية الديموقراطية ولا ترتاب مطلقا في أن الصراع الطبقي يجب أن يخاض حتى خاتمته بالضبط في هذا الشكل الاخير للدولة الخاصة بالمجتمع البورجوازي ـ تشيد الجبال فوق هــذا الصنف من النزعـة الديموقراطية التي لا تحيد عن حدود ما تسمح الشرطـة به وما يسمح المنطق بـــه •

أما أنه يقصد حقا من كلمة « الدولة » الآلة الحكومية ، أو الدولة بقدر ما تشكل جهازا مخصوصا منفصلا عن المجتمع من جراء تقسيم العمل ، فهذا ماتبينه هذه الكلمات : « ان حزب العمال الالماني يطالب **كأساس اقتصادي**

---

(١٠٣) كان نعت « الشريف » يطلق على حزب اللاساليين • ومن الواضح أن ماركس يتلاعب هنا بالالفاظ •

للدولة بضريبة للدخل وحيدة تصاعدية » ، الخ ٠ ان الضرائب هي الاساس الاقتصادي للآلية الحكومية من دون أي شيء آخر ٠ ولقد نفذ هذا المطلب على خير وجه في دولة المستقبل ، الموجودة في سويسرا ٠ ان ضريبة الدخل تفترض مصادر مختلفة لدخل الطبقات الاجتماعية المختلفة ، وبالتالي فهي تفترض المجتمع الرأسمالي ٠ وبالتالي فليس ما يدعو الى العجب اذا كان الاصلاحيون الماليون في ليفربول، وهم بورجوازيون يتزعمهم أخو غلادستون، يقدمون نفس المطلب الذي ينادي البرنامج به ٠

ب ـ « ان حزب العمال الالماني يطالب كأساس فكري وأخلاقي للدولة :

١ ـ **التعليم الابتدائي المتكافيء** والعمومي من قبل الدولة، والمواظبة العمومية الاجبارية على المدرسة ، والتعليم المجاني » ٠

التعليم الابتدائي المتكافيء ؟ ما هي الفكرة الكامنة خلف هذه الكلمات؟ أيصدق أن التعليم يمكن أن يتكون **متكافئاً** من أجل جميع الطبقات في المجتمع الحالي (وهو المجتمع الوحيد الذي يتوجب التعامل معه) ؟ أم أنه يطلب قصر الطبقات العليا أيضا بصورة الزامية عـــلى اليسير من التعليم ـ المدرسة الابتدائية ـ الذي هو الشيء الوحيد الذي لا يناسب الشروط الاقتصادية للعمال المأجورين فحسب ، بل الفلاحين أيضا ؟

« المواظبة العمومية الاجبارية على المدرسة ، والتعليم المجاني » ٠ ان تلك المواظبة متوفرة حتى في ألمانيا ، أما هـذا التعليم المجاني فمتوفـر في سويسرا ، وفي الولايات المتحدة بشـــأن المدارس الابتدائيــة ، واذا كانت المؤسسات التربوية العليا هي « مجانية » أيضا في بعض ولايات هذا البلد الاخير ، فذلك لا يعني في حقيقة الامر سوى تسديد نفقات التعليم الخاصة بالطبقات العليامن ايرادات الضرائب العامة٠ وبالمناسبة،فان الامر نفسه ينطبق على « ادارة العدل الحرة » التي يطالب بها في المادة الخامسة ٠ ان ادارة العدل الاجرامي يجب أن تكون مجانية في كل مكان ، أما ادارة العدل المدني فلا تعنى سوى بالنزاعات حول الملكية ، وبالتالي فهي لا تمس على وجه التقريب سوى الطبقات المالكة وحدها ٠ أتراها تطبق مقاضاتها على نفقة الخزينة الوطنية ؟

لقد كان يتوجب ان تطالب الفقرة الخاصة بالمدارس على الاقل بالمدارس الفنية (النظرية والعملية) بالاشتراك مع المدرسة الابتدائية ·

أما « **التعليم الابتدائي من قبل الدولة** » فأمر خاضع للاعتراض تماما · ان تحديد النفقات الخاصة بالمدارس الابتدائية ، ومؤهلات الهيئة التعليمية ، وفروع التعليم ، الخ ·· ، وذلك كله بفعل قانون عام ، والاشراف كما هي الحال في الولايات المتحدة على تنفيذ هذه المواصفات القانونية من قبل مفتشي الدولة – ان هذه الامور جميعا شيء يختلف عن تعيين الدولة في مركز مربي الشعب ! الاحرى أن تستبعد الحكومة والكنيسة على السواء من أي نفوذ على المدرسة · وان الدولة في حقيقة الامر لتحتاج على النقيض من ذلك، وبالخاصة في الامبراطورية البروسية الالمانية (وينبغي ألا يلتجىء المرء الى الحيلةالمتعفنة بأنه يتكلم عن « دولة المستقبل » ، فقد رأينا حقيقة الموقف في هذا المجال) ، الى تربية صارمة جدا من قبل الشعب ·

لكن البرنامج كله ، رغما عن كل طنينه الديموقراطي ، مشبع بالايمان العبودي بالدولة السائد عند الشيعة اللاسالية ، أو هو مشبع – وليس ذلك بالامر الافضل – بايمان ديموقراطي بالعجائب ، أو الاحرى أنه مواطأة بين هذين الصنفين من الايمان بالعجائب ، وكلاهما سواء في الابتعاد عن الاشتراكية ·

« **حرية العلم** » ، هذا ما تقوله فقرة من الدستور البروسي · فلم التكرار هنا اذن ؟

« **حرية الوجدان !** » اذا ما رغب المرء في هذا الوقت من **الصراع من أجل الثقافة** (١٠٤) أن يذكر الليبرالية بشعاراتها القديمة ، فمن المؤكد أن ذلك لا يمكن أن يتم الا في الشكل التالي : يمكن لاي امرىء أن يلتفت الى حاجاته الدينية وحاجاته البدنية على حد سواء دون أن يدس رجال الشرطة أنوفهم فيها · لكنه كان من واجب حزب العمال على أية حال ، **في هذا** المضمار ، أن يعبر عن وعيه الحقيقة التالية ، ألا وهي أن « **حرية الوجدان**»

---

(١٠٤) Kulturkampf ، هو صراع بسمارك في السبعينيات ضد الحزب الكاثوليكي الالماني ، حزب « الوسط » ، بواسطة الاضطهاد البوليسي للكاثوليكية ·

البورجوازية ليست سوى التساهل حيال سائر الانواع الممكنة من **حرية الوجدان الدينية** ، وأنه يسعى بالاحرى من طرفه الى تحرير الوجدان من سحر الدين. لكنهم اختاروا ألا يتخطوا المستوى « البورجوازي » .

وهذا أنا بلغت الخاتمة، لان الملحق الذي يأتي في أعقاب ذلك في البرنامج لا يشكل جزء مركباً مميزا منه . ولذا يمكنني أن أكون مقتضبا جدا هنا .

٢ – **يوم عمل** طبيعي ؟

لم يقتصر حزب العمال نفسه في أي بلد آخر على مثل هذا المطلب الغامض ، بل لقد حدد دائما طول يوم العمل الذي يعتبره طبيعيا في ظروف معينة .

٣ – « تحديد العمل الانثوي وحظر عمل الاطفال »

ان تقنين يوم العمل يجب أن يشتمل على تحديد العمل الأنثوي، وذلك بقدر ما يقرر ديمومة يوم العمل ، وفرصه ، الخ .. ، والا فان المقصود منه لا يمكن أن يكون سوى استبعاد العمل الأنثوي من فروع الصناعة غير الصحية بصورة مخصوصة بالنسبة الى الجسد الأنثوي أو المرفوضة أخلاقيا بالنسبة الى الجنس المؤنث . واذا كان ذلك هو المقصود ، فقد كان يجب أن يقال ذلك.

« **حظر عمل الاطفال** » . لقد كان من الامور الجوهرية بصورة مطلقة هنا تقرير الحد الاعلى للعمر .

ان **حظرا عاما** لعمل الاطفال لا يتلاءم مع وجود الصناعة الواسعة النطاق ، وبالتالي فهو رغبة تقية فارغة . وسوف يكون تحقيق هذه الرغبة ، في حال امكانه ، أمرا رجعيا ، مادام الجمع المبكر بين العمل المنتج والتربية ، مع التحديد الصارم ليوم العمل وفقا لمجموعات الاعمال المختلفة وتدابير السلامة الاخرى الخاصة بحماية الاطفال ، يشكل احدى الوسائل الاكثر فعالية من أجل تحويل المجتمع الحالي .

٤ – اشراف الدولة على المعمل والورشة والصناعة المنزلية » .

لقد كان من الواجب أن يطالب بصورة محددة ، فيما يتعلق بالدولة البروسية الالمانية ، بألا يكون في الامكان اقصاء المفتشين الا بحكم صادر عن القضاء ، وأن يكون في مستطاع أي عامل أن يقاضيهم بسبب اهمال واجبهم، وأنه يجب أن ينتسبوا الى الحرفة الطبية ٠

٥ ـ « تنظيم عمل السجون »

مطلب سخيف في برنامج عمالي عام ٠ ومهما يكن من أمر ، فقد كان يجب ان يقرر في وضوح أنه ليس ثمة أية نية للسماح ، من جراء الخوف من المنافسة ، لمعاملة المجرمين العاديين كأنهم عجماوات، وبالخاصة أنه ليس ثمة رغبة في حرمانهم من الوسيلة الوحيدة المتوفرة لديهم من أجل تحسين أحوالهم ، ألا وهي العمل المنتج ٠ ومن المؤكد أن ذلك هو أقل ما يستطيع المرء انتظاره من قوم اشتراكيين ٠

٦ ـ « قانون فعال عن المسؤولية »

لقد كان يجب أن يقرر ما هو المقصود بالقانون « الفعال » عن المسؤولية ٠

ولنلاحظ بالمناسبة انه عند الكلام عن يوم العمل الطبيعي قد غض النظر عن ذلك القسم من تشريع العمل الذي يعالج الانظمة الصحية وتدابير السلامة ، الخ ٠٠ ان قانون المسؤولية لا ينتقل الى حيز التنفيذ الا في حال خرق تلك الانظمة ٠

وباختصار ، فان هذا الملحق يتميز أيضا بتحريره المهمل ٠

لقد تكلمت وخلصت نفسي (١٠٥)٠

كتب من قبل ماركس في أوائل أيار عام ١٨٧٥ ٠
نشر في الاصل من قبل انجلز (مع بعض الاسقاطات)
في صحيفة نيوزيت عام ١٨٩١ ٠

نقل الى العربية عن الترجمة الانكليزية الموافقة للمخطوطة الاصلية ٠

---

(١٠٥) Dixi et salvavi animum meam ، باللاتينية في النص الاصلي ٠

لقد كان من الواجب أن يطالب بصورة محددة ، فيما يتعلق بالدولة البروسية الالمانية ، بألا يكون في الامكان اقصاء المفتشين الا بحكم صادر عن القضاء ، وأن يكون في مستطاع أي عامل أن يقاضيهم بسبب اهمال واجبهم، وأنه يجب أن ينتسبوا الى الحرفة الطبية ٠

٥ – « تنظيم عمل السجون »

مطلب سخيف في برنامج عمالي عام ٠ ومهما يكن من أمر ، فقد كان يجب ان يقرر في وضوح أنه ليس ثمة أية نية للسماح ، من جراء الخوف من المنافسة ، لمعاملة المجرمين العاديين كأنهم عجماوات، وبالخاصة أنه ليس ثمة رغبة في حرمانهم من الوسيلة الوحيدة المتوفرة لديهم من أجل تحسين أحوالهم ، ألا وهي العمل المنتج ٠ ومن المؤكد أن ذلك هو أقل ما يستطيع المرء انتظاره من قوم اشتراكيين ٠

٦ – « قانون فعال عن المسؤولية »

لقد كان يجب أن يقرر ما هو المقصود بالقانون « الفعال » عن المسؤولية ٠

ولنلاحظ بالمناسبة انه عند الكلام عن يوم العمل الطبيعي قد غض النظر عن ذلك القسم من تشريع العمل الذي يعالج الانظمة الصحية وتدابير السلامة ، الخ ٠٠ ان قانون المسؤولية لا ينتقل الى حيز التنفيذ الا في حال خرق تلك الانظمة ٠

وباختصار ، فان هذا الملحق يتميز أيضا بتحريره المهمل ٠

لقد تكلمت وخلصت نفسي (١٠٥)٠

كتب من قبل ماركس في أوائل أيار عام ١٨٧٥ ٠
نشر في الاصل من قبل انجلز (مع بعض الاسقاطات)
في صحيفة نيوزيت عام ١٨٩١ ٠

نقل الى العربية عن الترجمة الانكليزية الموافقة للمخطوطة الاصلية ٠

---

(١٠٥) Dixi et salvavi animum meam ، باللاتينية في النص الاصلي ٠

فريديريك أنجلز

رسالة الى أ • بيبل

لندن في ١٨ ـ ٢٨ آذار ١٨٧٥

عزيزي بيبل

تلقيت رسالتك المؤرخة في ٢٣ شباط ، وأنا سعيد لانك تتمتع بمثل هذه الصحة الجيدة •

تسألني ما رأينا في قضية التوحيد • لقد كان نصيبنا مماثلا من سوء الحظ لنصيبك ، اذ لم يرسل الينا اليبيكنخت أو أي شخص آخر أيـــة معلومات ، وبالتالي فنحن لا نعرف أيضا سوى ما تنشره الصحف التي لم تقل شيئا حتى نشرت مسودة البرنامج قبل حوالي أسبوع ! ومن المؤكد ان دهشتنا لهذه المسودة لم تكن زهيدة •

لقد قدم حزبنا مرات عديدة عروضا من أجل المصالحة ، أو على الاقل من أجل التعاون ، الى اللاساليين ، لكن أمثال هيسنكليفر ، وهاسيلمان ، وتولك، قد رفضوها مرارا وبكل ازدراء بحيث لا بد لأي غلام أن يستنتج انه اذا كان هؤلاء السادة قد جاؤوا الآونة وراحوا يعرضون المصالحة من تلقاء أنفسهم ، فلا بد أن يكونوا في مأزق حرج • لكنه اذا أخذنا بعـــين الاعتبار الخاصية الشهيرة لهؤلاء القوم ، فانه من واجبنا أن ننتفع من مأزقهم كي نشترط كل ضمانة ممكنة ، بحيث لن يجددوا موقفهم الضعيف في نظر الرأي العام العمالي على حساب حزبنا • لقد كان من الواجب استقبالهم في برود شديد وفي تشكك ، وأن تجعل الوحدة وقفا على مـــدى استعدادهم لاسقاط شعاراتهم الشيعية ومعونتهم الحكومية وقبول برنامج ايزناخ لعام ١٨٦٩ في نقاطه الاساسية أو قبول طبعة منقحة منه ملائمة لليوم الحاضر • فليس لدى حزبنا **ما يتعلمه مطلقا** من اللاساليين في المجال النظري ،وبالتالي في الاشياء الحاسمة بالنسبة الى البرنامج، لكنه من المؤكد ان اللاساليين لديهم ما يتعلمونه من حزبنا • ولقد كان يجب أن يكون شرط الوحدة الاول هو توقفهم عن كونهم انقساميين ، أو لاساليين ، وقبل كل شيء أن يعرضوا كليا عن ذلك العقار العمومي الذي هو المعونة الحكومية ، أو أن يعترفوا على

الاقل بأنه تدبير انتقالي ثانوي ، تدبير في عداد تدابير عديدة ممكنة أخرى ·
ان مسودة البرنامج تبين أن جماعتنا يتفوقون نظريا مائة مرة على القادة اللاساليين - لكنهم دونهم بالنسبة نفسها في مجال الخداع السياسي · ان « الشرفاء » قد خدعوا مرة أخرى بصورة قاسية من قبل غير الشرفاء ·

ففي المحل الاول قبلت عبارة لاسال الطنانة ، لكن المغلوطة تاريخيا : ان سائر الطبقات الاخرى هي ، بالنسبة الى الطبقة العاملة ، كتلة رجعية واحدة · ان هذا التقرير لا يصح الا في حالات استثنائية قليلة : مثال ذلك في ثورة تقوم البروليتاريا بها ، مثل الكومونة ، أو في بلد لم تقولب البورجوازية فيه الدولة والمجتمع على صورتها الخاصة فحسب ، بل ان البورجوازية الصغيرة الديموقراطية قد حققت كذلك فيه ، سلفا ، هذه القولبة حتى عواقبها الاخيرة ، وذلك في أذيال تلك البورجوازية · فاذا كانت البورجوازية الصغيرة الديموقراطية في ألمانيا مثلا تنتسب الى هذه الكتلة الرجعية ، فكيف يمكن اذن لحزب العمال الاشتراكي الديموقراطي أن يضع يده في يدها - في يد حزب الشعب - طوال سنوات ؟ كيف يمكن **للفولكستات** أن تأخذ مجمل محتوياتها السياسية على وجه التقريب من الصحيفة البورجوازية الصغيرة الديموقراطية **فرنكفورتر زيتونغ** ؟ وكيف يحدث أن هذا البرنامج لا يضم أقل من سبعة مطاليب تتفق بصورة مباشرة وحرفية مع برنامج حزب الشعب والديموقراطية البورجوازية الصغيرة ؟ اني أقصد المطاليب السياسية السبعة من المطلب الاول حتى الخامس ، والاول والثاني ، هذه المطاليب التي ليس فيها مطلب واحد الا وهو **بورجوازي** ديموقراطي(١٠٦) ·

---

(١٠٦) هذا هو نص هذه المطاليب السياسية الواردة في مسودة برنامج غوتا :

« ان حزب العمال الالماني يطالب كأساس حر للدولة بما يلي :

« ١ - الاقتراع العام ، المتكافىء ، المباشر والسري لجميع الذكور فوق الحادية والعشرين ، وذلك من أجل سائر الانتخابات ، الوطنية والمحلية· ٢ - التشريع المباشر من قبل الشعب مع حق المبادهة والاستفتاء· ٣ - التدريب العسكري العام · الميليشيا الشعبية بدلا من الجيش الدائم · تقرير الحرب والسلم من قبل جمعية الشعب التمثيلية· ٤ - الغاء سائر القوانين الاستثنائية ، وبالخاصة قوانين الصحافة ، والاجتماع ، وتأليف الجمعيات · ٥ - المحاكم الشعبية · الادارة الحرة للعدل ·

« ان حزب العمال الالماني يطالب كأساس فكري واخلاقي للدولة بما يلي :

« ١ - التعليم الابتدائي المتكافىء والعمومي من قبل الدولة · المواظبة العمومية الاجبارية على المدرسة · التعليم المجاني· ٢ - حرية العلم · حرية الوجدان · »

ثانيا ، ان المبدأ القائل ان الحركة العمالية هي حركة أممية **يجحد** كليا في الوقت الحاضر ، بصورة مقصودة ومتعمدة ، وذلك من قبل أناس رفعوا هذا المبدأ على أمجد صورة طوال خمس سنوات كاملة في أشد الظروف صعوبة • ان قيام العمال الالمان على رأس الحركة الاوروبية يعتمد **بصورة أساسية** على موقفهم الاممي الصادق خلال الحرب ، اذ ما كانت أي بروليتاريا أخرى تتصرف على هذا الغرار الرائع • وان هذا المبدأ ليجحد الآن من قبلهم بالضبط حين يشدد العمال عليه في كل مكان في الخارج بنسبة ما تجهد الحكومات من أجل القضاء على كل تظاهرة ممكنة له في أية منظمة كانت ! وماذا تبقى اذن من أممية الحركة العمالية ؟ لقد تبقى الرجاء الضعيف ـ ليس حتى في تعاون مقبل بين العمال الاوروبيين من أجل تحررهم ـ لا ، بل في « أخوة أممية للشعوب » في المستقبل ، في « الولايات المتحدة الاوروبية » البورجوازي عصبة السلم !

من المؤكد انه لم يكن هناك ما يدعو الى الحديث عن الاممية بهذه الصفة بالضبط • لكنه من المؤكد أن أضعف الايمان كان يوجب عدم التراجع عن برنامج عام ١٨٦٩ والتصريح بشيء في هذا الخصوص : **فعلى الرغم** من أن حزب العمال الالماني يعمل **قبل كل شيء** ضمن حدود الدولة المعينة له (فليس له الحق في أن يتكلم باسم البروليتاريا الاوروبية، وبالخاصة الحق في أن يقول أشياء مغلوطة) ، فانه يعي تضامنه مع عمال سائر البلدان وسوف يكون على استعداد دائما بعد الآن ، كما كان حتى الآن ، كي ينجز الالزامات التي يفرضها ذلك التضامن عليه • وان الالزامات التي من هذا القبيل تتوفر حتى اذا لم يعلن المرء نفسه على وجه الدقة أو يعتبر نفسه جزءا من الاممية • ومثال ذلك المعونة والامتناع عن الخيانة في الاضرابات ، والاهتمام بأن توفر أجهزة الحزب المعلومات للعمال الالمان عن الحركة في الخارج ، والتحريض ضد التهديد بانفجار الحروب التي تصنعها الوزارات ، والتصرف خلال هذه الحروب بصورة مماثلة لذلك السلوك المتبع بصورة مثالية عام ١٨٧٠ وعام ١٨٧١ ، الخ •

ثالثا ، لقد سمح جماعتنا بأن يفرض « قانون الاجور الحديدي » اللاسالي عليهم ، وهو قانون يرتكز على نظرة اقتصادية بليت تماما ، ألا

وهي ان العامل يتقاضى وسطيا **الحد الادنى** من الاجور فحسب ، لان هناك عددا كبيرا من العمال على الدوام وفقا لنظرية مالتوس (تلك كانت حجة لاسال) • لكن ماركس برهن بكل تفصيل في **رأس المال** على أن القوانين التي تنظم الاجور معقدة جدا ، وان أحد هذه القوانين يتغلب أحيانا بينما يتغلب قانون آخر في أحيان أخرى ، وفقا للظروف ، وبالتالي فليست هذه القوانين في حال من الاحوال قوانين حديدية ، بل هي على النقيض من ذلك بالغة المرونة ، وانه لا يمكن تسوية القضية في حال من الاحوال ببضع كلمات كما كان لاسال يتصور • ان الحجة المالتوسية المؤيدة للقانون ، التي نسخها لاسال عن مالتوس وريكاردو (مع تشويه لهذا الاخير) ، كما نجدها على سبيل المثال في القارىء العمالي (Arbeiterleseruch) الصفحة الخامسة ، منقولة عن كراسة أخرى بقلم لاسال ، قد دحضها ماركس مفصلا في القسم الخاص « بتجميع رأس المال » • وهكذا فاننا حين نتبنى « القانون الحديدي » اللاسالي نفرض على أنفسنا موضوعة مغلوطة مع اثبات مغلوط •

رابعا ، يطرح البرنامج **كمطلبه الاجتماعي الوحيد** مساعدة الدولة التي نادى بها لاسال ، وذلك في شكلها العاري تماما ، كما سرقها لاسال من بوشيز ، وان ذلك ليحدث بعد ما فضح براك على أفضل وجه كل سخف هذا المطلب،وبعد ما اضطر معظم خطباء حزبنا،ان لم يكن جميعهم ،الىمهاجمة هذه « المعونة الحكومية » في نضالهم ضد اللاسالين : ان حزبنا لا يستطيع أن يذل نفسه بصورة أحط من هذه • الامية المتدهورة حتى آماند غوغ ، والاشتراكية المنحطة حتى الجمهوري البورجوازي بوشيز الذي طرح هذا المطلب **في معارضة للاشتراكيين** ، كيما يتغلب عليهم ويهزمهم •

ومهما يكن من أمر ، فان « مساعدة الدولة » بالمعنى **اللاسالي** هي في أحسن الاحوال مجرد تدبير **وحيد** في عداد تدابير عديدة أخرى تستهدف بلوغ هذه الغاية الموصوفة هنا بركاكة على انها « تمهيد السبيل أمام حل المسألة الاجتماعية » ـ فكأن **مسألة** اجتماعية **غير محلولة** نظريا لا تبرح قائمة بعد بالنسبة الينا ! وهكذا اذا قال المرء ان حزب العمال الالماني يناضل من أجل الغاء العمل المأجور ، والغاء الفوارق الطبقية معه ، باقامة الانتاج التعاوني في الصناعة والزراعة وعلى الصعيد الوطني ، وانه يدعم كل اجراء

مناسب من أجل بلوغ هذه الغاية ! ـ فانه لا يمكن اذن أن يعترض أي لاسالي على ذلك ٠

خامسا ، لم ترد كلمة واحدة عن تنظيم الطبقة العاملة بوصفها طبقة عن طريق النقابات ٠ وتلك نقطة جوهرية تماما ، لان ذلك هو التنظيم الطبقي الحقيقي للبروليتاريا الذي تقوم فيه بصراعاتها اليومية ضد رأس المال ، والذي تتدرب فيه ، والذي ما عاد يمكن اليوم ، حتى في ملء الرجعية الأسوأ (كما هي الحال في باريس حاليا) أن يسحق بكل بساطة بعد الآن ٠ واذا أخذنا بعين الاعتبار ما بلغه هذا التنظيم من الاهمية في ألمانيا أيضا ، فانه سيكون من الضروري بصورة مطلقة في اعتقادنا الاشارة اليه في البرنامج ، واذا أمكن ترك مكان مفتوح له في المنظمة الحزبية ٠

لقد صنعت جماعتنا هذا كله ارضاء للاساليين ٠ وما الذي تنازل الجانب الآخر عنه ؟ أن يشتمل البرنامج على كومة من **المطالب الديموقراطية الخالصة** الغامضة بالاحرى ، ولا يعدو عدد كبير من أصلها أن يكون صيغة مجردة ، كما هو الامر بالنسبة الى « التشريع من قبل الشعب » على سبيل المثال ، وهو قائم في سويسرا ، ولا يضر ولا ينفع ، هذا اذا كان له أي مفعول على الاطلاق ٠ **الادارة** من قبل الشعب ، هذا يمكن أن يكون أمرا ذا بال ٠ وكذلك ينعدم الشرط الاول لكل حرية ، ألا وهو أن سائر الموظفين يجب أن يكونوا مسؤولين عن جميع أفعالهم الرسمية حيال كل مواطن أمام المحاكم العادية ووفقا للقانون الساري المفعول ٠ أما أن مطاليب من طراز حرية العلم وحرية الوجدان تتوفر في كل برنامج بورجوازي وتتراءى غريبة نوعا ما ههنا ، فهذا من لن أقول المزيد عنه ٠

ان الدولة الشعبية الحرة قد تحولت الى الدولة الحرة ٠ واذا اعتبرنا المعنى اللغوي وحده ، فان الدولة الحرة هي دولة تتمتع بالحرية بالنسبة الى مواطنيها ، وبالتالي فهي دولة ذات حكومة مطلقة ٠ يجب الاعراض عن كل الحديث بشأن الدولة ، وبالخاصة منذ الكومونة التي لم تكن في حال من الاحوال دولة بالمعنى الصحيح للكلمة ٠ لقد ألقيت « الدولة الشعبية » في وجهنا من قبل الفوضويين حتى درجة الاشمئزاز ، على الرغم من أن كتاب ماركس ضد برودون ، **والبيان الشيوعي** فيما بعد ، قد أعلننا من قبل

بصورة مباشرة ان الدولة ستنحل من تلقاء ذاتها مع ادخال النظام الاجتماعي الاشتراكي وتزول • وبالتالي فلما كانت الدولة مجرد مؤسسة انتقالية تستخدم في الصراع ، في الثورة ، من أجل اخضاع الخصوم بالقوة ، فانه من الهراء الخالص الحديث عن دولة شعبية حرة : فما دامت البروليتاريا **تستخدم** الدولة بعد فهي لا تستخدمها في مصالح الحرية بل في سبيل قهر خصومها ، ولا يكاد يصبح في الامكان الحديث عن الحرية حتى تكف الدولة ، بهذه الصفة ، عن الوجود • وهكذا فاننا نقترح استبدال **الدولة** في كل موضع بكلمة « **جماعية** » (Geheinwesen) ، هذه الكلمة الالمانية القديمة الطيبة التي تستطيع أن تمثل بصورة جيدة تماما الكلمة الفرنسية « كومونة » •

وان « الغاء كل تفاوت اجتماعي وسياسي » هي عبارة مشكوك فيها تماما في مكان « الغاء سائر الفوارق الطبقية » • فلا بد أن يوجد على الدوام ، بين بلد وآخر ، وبين مقاطعة وأخرى ، وحتى بين محلة وأخرى ، **بعض** التفاوت في شروط الحياة ، وهو تفاوت يمكن ارجاعه حتى حد أدنى ، لكنه لا يمكن القضاء عليه كليا قط • ان شروط حياة السكان الجبليين سوف تختلف دائما عن شروط الناس الذين يعيشون في السهول • وان فكرة المجتمع الاشتراكي بوصفها مملكة المساواة هي فكرة فرنسية متحيزة تعتمد على الشعارات القديمة : « حرية ، مساواة ، اخاء » ـ فكرة كان لها تبريرها بوصفها **مرحلة من التطور** في زمانها ومكانها الخاصين ، لكنه ينبغي تجاوزها الآن ، مثلها في ذلك مثل سائر الافكار المتحيزة الاخرى للمدارس الاشتراكية السابقة ، لانها لا تفعل سوى بعث الاضطراب في رؤوس الناس ، في حين قد عثر على أساليب أدق وأوضح في عرض القضية •

سوف أتوقف ، على الرغم من أنه يمكن نقد كل كلمة في هذا البرنامج الذي حرر فضلا عن ذلك في أسلوب مترهل أخرق • واذا ما اتخذ مثل هذا البرنامج فانه لا يمكننا **مطلقا** ، ماركس وأنا ، أن نقدم انتسابنا الى الحزب **الجديد** المتشكل على هذا الاساس ، وسوف نضطر أن ننظر بصورة جدية في أمر موقفنا حياله ـ علانية أيضا • يجب أن تتذكر **اننا** نعتبر في الخارج مسؤولين عن أي وعن كل نطق أو عمل يصدران عن حزب العمال الاشتراكي الديموقراطي الالماني • تلك هي حال باكونين في مؤلفه **الدولة والفوضى** ،

حيث يحملنا مسؤولية كل كلمة طائشة قالها ليبكنخت أو كتبها منذ صدور **الاسبوع الديموقراطي**(١٠٧) • ان الناس يحبون أن يتصوروا اننا نوجه العملية كلها من هنا ، في حين تعلم أنت كما أعلم أنا اننا لم نتدخل بأية طريقة كانت في شؤون الحزب الداخلية الا في الندرى ، وحتى في مثل هذه الحال كي نصحح قدر الامكان ما نعتقد انه وقع من الاخطاء ، والاخطاء **النظرية فحسب** • لكنك ستتحقق من نفسك أن هذا البرنامج يشكل نقطة تحول يمكن أن تجبرنا في يسر عظيم على أن نرفض أي وكل مسؤولية عن الحزب الذي يقبل به •

وعلى العموم ، فان البرنامج الرسمي لاي حزب هو أقل أهمية مما يفعله هذا الحزب • لكن البرنامج **الجديد** هو على أية حال راية مرفوعة علنا ، والعالم الخارجي يحكم على الحزب وفقا لها • وبالتالي فانه لا يجوز مطلقا لمثل هذا البرنامج أن يتضمن خطوة الى الوراء ، كما هي حال برنامجنا الراهن بالقياس الى برنامج ايزناخ • وينبغي للمرء أن يأخذ كذلك بعين الاعتبار ماسيقوله عمال البلدان الأخرى عنهذا البرنامج ،وماهو الانطباع الذي سيتركه هذا السجود أمام اللاساليين من جانب البروليتاريا الاشتراكية الالمانية برمتها •

واني لعلى يقين في الوقت نفسه من أن وحدة على **هذا** الاساس لن تستمر سنة واحدة • هل ستقف أفضل العقول في حزبنا نفسها على اجترار المبادىء اللاسالية المكررة،المحفوظة غيبا،عن قانون الاجور الحديديومساعدة الدولة ؟ لاود أن أراك تفعل ذلك على سبيل المثال ! واذا هم فعلوا ذلك ، فان المستمعين اليهم سوف يصفرون لهم • واني متأكد من أن اللاساليين سوف يصرون بالضبط على **هذه** النقاط من البرنامج ، كاصرار ذلك المرابي شيلون على رطله من اللحم • ان الانفصال آت ، لكننا سنكون قد جعلنا هاسلمان وهيسنكليفر وتولك وشركاهم « شرفاء » من جديد ، وسوف نخرج من الانفصال أضعف واللاساليين أقوى ، وسيكون حزبنا قد فقد عذريته السياسية ولن يتمكن قط من الخروج من جديد بكل اخلاص ضد العبارات

---

(١٠٧) Demokratisches Wochenblatt ، صحيفة كان ليبكنخت يصدرها في ليبزغ في ١٨٦٨ ــ ١٨٦٩ •

اللاسالية التي سيكون قد سجلها لبعض الوقت على رايته الخاصة . وعندئذ اذا عاد اللاساليون يقولون أنهم هم الاصدق ، هم الحزب العمالي الوحيد ، في حين أن جماعتنا هم بورجوازيون ، فان البرنامج سيكون هناك كي يثبت أقوالهم . فسائر التدابير الاشتراكية فيه هي **تدابيرهم** ، وكل المطالب التي ضمنها **حزبنا** اياه هي مطالب خاصة بالديموقراطية البورجوازية الصغيرة ، وهي مع ذلك موصوفة **من قبله أيضا** ، في البرنامج نفسه ، على أنها جزء من « الكتلة الرجعية » .

لقد تركت هذه الرسالة نائمة هنا ، مادام سراحك لن يطلق على أية حال قبل الاول من نيسان ، على شرف عيد ميلاد بسمارك ، وما كنت أريد أن أعرضها لخطر المصادرة في أية محاولة لتهريبها . وهذه رسالة قدوصلتني لتوها من براك الذي تساوره هو الآخر شكوكه الجدية بشـــأن البرنامج ويريد أن يعرف رأينا . وهكذا فاني أبعث هذه الرسالة اليه كي يقدمها لك، فيستطيع اذن أن يقرأها ولا أضطر أن أكتب كل هذه الاشياء مرة أخرى . وفضلا عن ذلك ، فقد أخبرت كذلك رام (١٠٨) بالحقيقة الخالصة من كل صبغة . أما ليبكنخت فلم أكتب اليه الا بصورة مقتضبة . ولن أغفر له أنه لم يخبرنا قط **بكلمة واحدة** عن الامر بأسره (في حين كان رام والآخرون يحسبون أنه أعطانا معلومـــات مضبوطة) الا بعدما فات الاوان ، اذا جاز التعبير . لكن هذا ما فعله دائما ــ ومن هنا كان ذلـك المقـدار الهائل من المراسلات الكريهة التي لم يكن بد لكلينا ، ماركس وأنا ، من تبادلها معه . لكن الامر سيىء جدا هذه المرة في الحقيقة ، **ومن المؤكد أننا لن نتعاون** .

اعمل جهدك كي تأتي الى هنا في الصيف . ولسوف تقيم معي طبعا ، واذا كان الطقس جيدا فقد نستطيع الذهاب الى شاطىء البحر لنمضي يومين هناك ، الامر الذي سيعودعليك بفائدة عميمة بعد اقامتك الطويلة في السجن.

صديقك

ف. أ.

---

(١٠٨) هيرمان رام ، وهو أحد محرري **الفولكستات** .

فريديريك انجلز

رسالة الى ك • كاوتسكي

لندن ، ٢٣ شباط ١٨٩١

عزيزي كاوتسكي

لا بد أنك تلقيت تهاني العاجلة لقبل البارحة • فلنعد الآن الى موضوعنا اذن ، رسالة ماركس (١٠٩) •

لم يكن ثمة أساس للخوف من أن تضع هذه الرسالة سلاحا في أيدي خصومنا • ومما لا ريب فيه ان الاشياء جميعا تتعرض للتلميحات الخبيثة ، لكن الانطباع الذي ترك في خصومنا قد كان على العموم انطباعا من الارتباك التام حيال هذا النقد الذاتي الذي لا يرحم ومن الشعور التالي : أية قوة باطنة يجب أن يملكها حزب يمكن أن يعمد الى مثل هذا العمل ! ويتبين ذلك من الصحف المعادية التي أرسلتها الي (وشكرا جزيلا من أجلها) ومن تلك الصحف التي أمكنني الحصول عليها من طرق أخرى • واذا شئت الصراحة ، فتلك كانت نيتي حين نشرت الوثيقة • ولقد كنت مدركا أن بعض الاشخاص هنا وهناك لا يمكن الا أن يتأثروا بهذه الوثيقة بصورة غير سارة للوهلة الاولى ، لكنه لم يكن ثمة سبيل لاجتناب ذلك ، كما أني أعتقد أن محتويات الوثيقة ترجح بكل بساطة عليه • ولقد كنت أعرف أيضا أن الحزب قوي تماما ، قوي بصورة تكفي لتحمل ذلك ، وكنت أعتمد على أنه سيكون في مقدوره اليوم أيضا ان يهضم هذه اللغة المكشوفة المستخدمة قبل خمس عشرة سنة ، وعلى أن المرء يستطيع ان يشير بفخر مسوغ الى هذا الاختبار للقوة ويقول : أين يوجد حزب آخر يجرؤ على مثل هذا الامر ؟ وفي هذه

---

(١٠٩) يقصد نقد برنامج غوتا المنشور بالحاح من انجلز في **النيوزيت** ، الجريدة النظرية للحزب الاشتراكي الالماني التي كان كاوتسكي يصدرها •

الاثناء ، فقد ترك ذلك للصحيفتين **آربيتر ـ زيتونغ** الصادرتين في سكسونيا وفي فيينا ، ولصحيفة **زوريخربوست** (١١٠) ٠

وانه لجميل جدا منك أن تأخذ على عاتقك ، في العدد الحادي والعشرين من **نيوزيت** ، مسؤولية هذا النشر ، لكن لا تنس أن الحافز الاولي قد صدر عني على أية حال ، واني قد وضعتك فضلا عن ذلك ، حتى درجة ما ، في مركز لم تعد تملك فيه الخيار ٠ ولذا فاني أطالب شخصيا بالمسؤولية الرئيسية ٠ ومما لا ريب فيه أن الآراء قد تختلف دائما بقدر ما يتعلق الامر بالتفاصيل ٠ لقد حذفت وبدلت كل ما اعترضت أنت وديينز عليه ، ولو أن ديينز شدد أكثر من ذلك أيضا ، فقد كنت أنقاد حتى في هذه الحال أيضا ، وذلك بقدر المستطاع ، الامر الذي أثبته لكما دائما ٠ لكنه بقدر ما يتعلق الامر بالنقطة الرئيسية ، فقد كان من **واجبي** أن أنشر ذلك الشيء مادام البرنامج قد طرح على بساط المناقشة ، وبالخاصة في الوقت الراهن ، بعد التقرير الذي قدمه ليبكنخت في هال ، وهو يستخدم فيه بعض المقتطفات منه ، تارة دون أدنى تكليف بوصفها من عندياته ، وتارة بوصفهـــا أهدافا للهجـوم دون أن يشير الى مصدرها ٠ ومما لا ريب فيه ان ماركس كان يقابل هذا اللغو بالاصل ، وكان من واجبي في مكانه أن أفعل الشيء نفسه ، ومن سوء الحظ أني لم أكن قد حصلت على الوثيقة في ذلك الحين بعد ، ولم أعثر عليها الا بعد وقت طويل جدا ، وبعد بحث طويل ٠

تقول ان بيبل كتب اليك أن معاملة ماركس للاسال قد أثارت النقمة بين اللاساليين القدماء ٠ قد يكون الامر كذلك ٠ ان هؤلاء الناس ، كما تعلم ، لا يعرفون القصة الحقيقية ، ويبدو أن شيئا لم يحدث لانارتهم بشأنها ٠ اذا كان هؤلاء الناس لا يعرفون أن عظمة لاسال كلها تعتمد على الامر التالي ، ألا وهو أن ماركس قد سمح له طوال سنوات بأن يعرض نتائج أبحاث ماركس على أنها أبحاثه الخاصة ، وأن يشوهها فضلا عن ذلك من جراء ثقافته الناقصة في الاقتصاديات ، فليس ذلك من ذنبي اذن ٠ لكنني منفـــذ وصية ماركس الادبية ، ولا بد لي أن أقوم بواجبي في هذه الصفة ٠

---

(١١٠) كانت الصحيفتان الاوليان اشتراكيتين ديموقراطيتين ، والثالثة بورجوازية ٠

لقد خص لاسال التاريخ طوال ستة وعشرين عاما • واذا كان نقده التاريخي قد أرجىء في ظل القانون الاستثنائي ، فقد حان الاوان أخيرا كي ينال حقه وكي يوضح مركز لاسال بالنسبة الى ماركس • ومن المؤكد ان الاسطورة التي تخفي صورة لاسال الحقيقية وتمجدها لا يمكن أن تصبح أحد بنود ايمان الحزب • ومهما كان تقديرنا عظيما للخدمات التي قدمها لاسال الى الحركة ، فان دوره التاريخي في هذه الحركة يظل ملتبسا • ان لاسال الاشتراكي يرافقه خطوة فخطوة لاسال الديماغوجي • ففي كل مكان يبرز لاسال ، المشرف على دعوى هاتزفيلت (١١١) ، من خلال لاسال المحرض والمنظم : نفس الصفاقة في اختيار الوسائط ، ونفس الايثار لاحاطة نفسه بأناس مشكوك فيهم وفاسدين يمكن استخدامهم كمجرد أدوات كما يمكن طردهم • ولقد كان حتى عام ١٨٦٢ ، في نشاطه العملي ، ديموقراطيا مبتذلا بروسيا بصورة نوعية ، بميول بونابرتية (لقد ألقيت لتوي نظرة على رسائله الى ماركس) ، فاذا هو يستدير بصورة مفاجئة على عقبيه لاسباب شخصية محضة ويبدأ تحريضه ، فلا تمضي سنتان على ذلك حتى يطالب بأن ينحاز العمال الى جانب الملكية ضد البورجوازية ، ويتواطأ مع بسمارك ، القريب اليه خلقا ، بطريقة لا ريب أنها كانت تؤدي الى خيانة الحركة بصورة فعلية لو لم يطلق عليه النار في الوقت المناسب ، الامر الذي كان من حسن حظه • وان الاشياء الصحيحة التي يستعيرها من ماركس تتشابك كثيرا في كتاباته التحريضية بأشيائه اللاسالية الخاصة في عرض مغلوط على الدوام بحيث لا يمكن فصل النوعين من الكتابات الا بصعوبة جمة • وان تلك الفئة من العمال التي تشعر ان حكم ماركس يسيىء اليها لا تعرف لاسال الا من خلال السنتين من نشاطه ، بل لا تعرف هاتين السنتين الا من خلال نظارات ملونة • بيد أن النقد التاريخي لا يستطيع أن يقف الى الابد ، رافعا قبعته ، أمام مثل هذه الاوهام • وكان من واجبي أخيرا أن أصفي الحسابات بين ماركس ولاسال ، الامر الذي حققته • ويمكنني الاكتفاء بذلك في الوقت الراهن • أضف الى ذلك ان لدي أعمالا أخرى حاليا • وان الحكم القاسي الذي أصدره ماركس بحق لاسال سيكون له مفعوله بحد ذاته ، بعد نشره ،

---

(١١١) تولى لاسال في ١٨٤٥ ـ ١٨٥٤ ، بوصفه محاميا ، قضية طلاق الكونتس هاتزفيلت •

وسوف يمنح الشجاعة للآخرين • لكنني اذا ما أجبرت على ذلك ، فلن يكون أمامي مجال للخيار ، بل سأكون ملزما بتكنيس الاسطورة اللاسالية بصورة حاسمة •

أما أن أصواتا قد ارتفعت بين فريق الريخستاغ (١١٢) تقول بوجوب وضع **النيوزيت** تحت الرقابة ، فذلك شيء رائع حقا • ما هذا ، أهو شبح دكتاتورية فريق الريخستاغ أثناء القانون المناهض للاشتراكيين (وهي الدكتاتورية التي كانت ضرورية طبعا ، وقد نفذت بصورة ممتازة) ، أم أنه مسبب عن ذكرى المنظمة الشديدة السابقة لفون شويتزر ؟ انها لفكرة لامعة في الحقيقة أن يوضع العلم الاشتراكي الالماني ، بعد تحرره من قانون بسمارك المناهض للاشتراكيين ، تحت حكم قانون اشتراكي جديد تصنعه وتنفذه سلطات الحزب الاشتراكي الديموقراطي نفسها ؟ وعلى أية حال ، فانه مكتوب أن الشجرة لا تستطيع أن تطاول السماء •

لم تؤثر المقالة المنشورة في **الفورفارتس** في كثيرا (١١٣) • سوف أنتظر تقرير ليبكنخت عما جرى ، وأرد عندئذ على كليهما بأقصى ما يمكنني من لهجة ودية • وليس في مقالة **الفورفارتس** سوى أخطاء قليلة ينبغي تصحيحها (مثل ذلك أننا لم نكن نرغب في الوحدة ، وأن الاحداث برهنت على أن ماركس كان مخطئا ، الخ •) وأشياء قليلة جلية ينبغي تأكيدها • وان في نيتي أن أختتم عندئذ ، من جانبي ، المناقشة بهذا الرد الا اذا اضطرتني هجمات جديدة أو تأكيدات كاذبة الى الاستمرار •

أخبر دييتز أني أشتغل في **أصل العائلة** • لكن فيشر كتب الي اليوم ، وهو يطلب ثلاث مقدمات جديدة دفعة واحدة !

المخلص

ف • ا •

---

(١١٢) يقصد فريق النواب الاشتراكيين الديموقراطيين في الريخستاغ •

(١١٣) كان المقال الافتتاحي في **الفورفارتس** (**الى الامام**) الناطقة بلسان الحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني (١٣ شباط ١٨٩١) يعبر عن الموقف الرسمي الذي اتخذته قيادة الحزب حيال كراسة ماركس **نقد برنامج غوتا** • وكانت المقالة تتضمن ادانة حادة لراي ماركس في لاسال ، وتعتبر ان الحزب قام بعمل جليل حين قبل مسودة برنامج غوتا على الرغم من نقد ماركس له •

فريدريك انجلز

المسألة الفلاحية في فرنسا والمانيا

ما أكثر ما تستغرب الاحزاب البورجوازية والرجعية لماذا أصبحت المسألة الفلاحية اليوم،على حين غرة،أحد الشعارات اليومية بين الاشتراكيين في كل مكان • ولقد كان أجدر بهم أن يستغربوا لماذا لم يتم ذلك قبل زمن طويل • فمن ايرلندا حتى صقلية ، ومن الاندلس حتى روسيا وبلغاريا ، يشكل الفلاح عاملا أساسيا جدا من عوامل السكان والانتاج والسلطة السياسية ، ولا يستثنى من ذلك سوى منطقتين من أوروبا الغربية • ففي بريطانيا العظمى بالخاصة أخذت الملكيات العقارية الكبرى والزراعة الواسعة النطاق مكان الفلاح الذي يقوم بأوده الخاص وأزاحته تماما • وفي بروسيا الواقعة الى الشرق من نهر الالب ظلت هذه العملية تجري طوال قرون : فهنا أيضا « يطرد » الفلاح بصورة متزايدة ، أو يدفع على الاقل الى المؤخرة اقتصاديا وسياسيا •

ولقد تظاهر الفلاح حتى الآن كعامل في السلطة السياسية بخموده فحسب حتى درجة بعيدة ، هذا الخمود الذي تمتد جذوره في انعزال الحياة القروية • وليس هذا الخمود من جانب الجمهرة الكبرى من السكان الدعامة الاقوى للفساد البرلماني في باريس وروما فحسب ، بل للطغيان الروسي أيضا • ومع ذلك فهو ليس منيعا في حال من الاحوال • فمنذ قيام حركة الطبقة العاملة في أوروبا الغربية ، وبالخاصة في تلك الاجزاء حيث تتغلب المزارع الفلاحية الصغرى ، فانه لم يكن من الصعب بصورة مخصوصة على البورجوازية أن تجعل العمال الاشتراكيين موضع الريبة والكراهية في أذهان الفلاحين بوصفهم Partageuse ، بوصفهم أناسا يريدون أن « يقاسموا » الآخرين متاعهم ، بوصفهم من سكان المدن الكسالى الجشعين الذين يضعون عيونهم على ملكية الفلاحين • ان المطامح الاشتراكية المضببة لثورة شباط ١٨٤٨ قد صرفت على جناح السرعة بفضل أوراق الاقتراع الرجعية التي اقترعت طبقة الفلاحين الفرنسية بها : فالفلاح الذي كان يسعى الى راحة

الفكر قد نبش من ذكرياته المختزنة أسطورة نابليون ، امبراطور الفلاحين ، وخلق الامبراطورية الثانية ، ونحن نعرف جميع ماكلفت هذه المأثرة الخاصة بالفلاحين شعب فرنسا ، فهو ما يبرح يعاني من عقابيلها ٠

لكن أشياء كثيرة تبدلت منذ ذلك الحين ٠ فتطور الشكل الرأسمالي في الانتاج قد قطع أوصال حياة الانتاج الصغير في الزراعة : ان الانتاج الصغير يندثر بصورة لا رجوع عنها ، وان المزاحمين في أميركا الشمالية والجنوبية وفي الهند قد غمروا كذلك السوق الاوروبية بحبوبهم البخسة ، البخسة جدا بحيث لا يمكن لاي منتج محلي منافستها ٠ وان الملاكين العقاريين الكبار والفلاحين الصغار على حد سواء يشاهدون الخراب يشخص في وجوههم ٠ ولما كانوا ملاكين للارض ومن سكان الريف جميعا ، فان الملاكين العقاريين الكبار يتخذون دور المدافعين عن مصالح الفلاحين الصغار ، والفلاحين الصغار يقبلون بهم بهذه الصفة حتى درجة بعيدة ٠

وفي هذه الاثناء نشأ حزب عمالي اشتراكي قوي وتطور في الغرب ٠ ان الاحاسيس والمشاعر الغامضة التي يعود تاريخهـا الى ثورة شباط قد اتضحت واكتسبت المنظور الاوسع والاعمق لبرنامج يلبي سائر المتطلبات العلمية ويحتوي على مطالب ملموسة محددة ٠ وان عدداً متزايدا باستمرار من المندوبين الاشتراكيين يناضلون من أجل هذه المطالب في المجالس النيابية الالماني والفرنسي والبلجيكي ٠ ولقد أضحى استيلاء الحزب الاشتراكي على السلطة السياسية أحد قضايا المستقبل غير البعيد جدا ٠ لكنه لا بد لهذا الحزب قبلا ، كيما يستولي على السلطة السياسية ، ان يذهب من المدن الى الارياف ، أن يصير قوة في الارياف ٠ ان هذا الحزب ، الذي يملك ميزة عـلى سائر الاحزاب الاخرى تقوم في حوزته على نظرة ثاقبة واضحة في الترابطات بين الاسباب الاقتصادية والنتائج الاجتماعية ، وقد فضح قبل زمن طويل الذئب اللابس لبوس الحمل الذي هو الملاك العقاري الكبير ، هذا الصديق اللجوج

للفلاح – أيستطيع هـذا الحزب أن يترك الفلاح الهالك بين أيدي حماته الكاذبين حتى يتحول من خصم منفعل الى خصم فاعل للعمال الصناعيين ؟ ان هذا ليضعنا في قلب المسألة الفلاحية بالضبط •

١

ان السكان الريفيين الذين يمكننا التوجه اليهم يتألفون من أقسام مختلفة تماما ، وهي تتراوح حتى درجة فائقة حسب المناطق المختلفة •

ففي غربي ألمانيا ، كما في فرنسا وبلجيكا ، تتغلب الفلاحة الضيقة النطاق للمزارعين الفلاحين الصغار الذين يملك أغلبهم ويسأجر أقلهم قطعهم من الارض •

أما في الشمال الغربي – في سكسونيا الواطئة وفي شليسفغ – هولستين – فلدينا أرجحية للفلاحين الكبار والمتوسطين الذين لا يستطيعون الاستغناء عن الخدم من الاناث والذكور ، وحتى عن الشغيلة المياومين• وينطبق الشيء نفسه على قسم من بافاريا •

ونجد في بروسيا شرقي نهر الالب وفي مكدنبورغ منطقة الملكيات العقارية الضخمة والفلاحة الواسعة النطاق بأقنيتها وأكواخها وشغيلتها المياومين ، وفي غمار ذلك فلاحون صغار ومتوسطون بنسبة تافهة نسبيا ومتناقصة باستمرار •

وفي ألمانيا الوسطى تتوفر سائر هذه الاشكال من الانتاج والملكية مختلطة بنسب متراوحة ، حسب المكان ، دون تفوق حاسم لاي شكل مخصوص في منطقة واسعة •

وفضلا عن ذلك ، فان هناك محلات متراوحة الاتساع حيث الارض المزروعة الممتلكة أو المستأجرة لا تكفي لتأمين معيشة العائلة ، لكنها يمكن أن تخدم فقط على اعتبارها أساسا من أجل تسيير صناعة منزلية وتمكين هذه الصناعة من دفع الاجور المنخفضة التي لا يمكن تصورها بدون ذلك ،

وهي الاجور التي تؤمن المبيـــع المستمر لمنتجاتهـــا رغمـــا عن كل المزاحمة الخارجية •

أي من هذه الفئات التابعة للسكان الريفيين يستطيع الحزب الاشتراكي الديموقراطي كسبها الى جانبه ؟ من المؤكد أننا نستقصي هذه المسألة في خطوطها العريضة فحسب ، ولا نعزل سوى الاشكال الواضحة الحدود • وان المجال ليعوزنا من أجل الوقوف مطولا عند المراحل المتوســـطة والسكان الريفيين المختلطين •

ولنبدأ بالفلاح الصغير • ليس هذا الفلاح • من بين سائر الفلاحين ، الاهم فحسب بالنسبة الى أوروبا الغربية بصورة عامة ، بل هو أيضا الحالة الحرجة التي تحسم المسألة كلها • وحين نجلو مرة في أذهاننا موقفنا من الفلاح الصغير ، فاننا نحصل على كل المعلومات اللازمة من أجل تحديد موقفنا حيال الاقسام المركبة الاخرى من السكان الريفيين •

اننا نقصد بالفلاح الصغير هنا صاحب أو مستأجر ـ وبالخاصة هذا الاخير ـ قطعة من الارض لا تزيد ، على العموم ، عما يستطيع هو وعائلته ان يفلحه ، ولا تصغر عما يكفي من أجل معيشة الاسرة • وهكذا فان هذا الفلاح الصغير ، مثله بالضبط مثل الحرفي اليدوي الصغير ، هو كادح يختلف عن البروليتاري الحديث في حوزته بعد على أدوات عمله ، وبالتالي فهو من مخلفات الاسلوب الماضي في الانتاج • وان هناك فارقا مثلثا بينه وبين سلفه ، الرق ، أو بصورة استثنائية تماما الفلاح الحر المكلف بالايجـار والخدمات الاقطاعية • أولا ، لقد حررته الثورة الفرنسية من الخـــدمات والعوائد الاقطاعية التي كان يدين بها للملاك العقاري ، ومنحته في غالبية الحالات ، على الاقل على الضفة الشمالية من الراين ، مزرعته الفلاحية بوصفها ملكيته المجانية الخاصة • ثانيا ، لقد فقد حماية الجماعية المارشية (١١٤) ذات الادارة الذاتية والحق في الاسهام فيها ، وبالتالي فقد نصيبـــه في موارد المارش الجماعي السابق • ان المارش الجماعي قد كنس من قبل السيد الاقطاعي في

---

(١١٤) MARK ، جماعية عسكرية التنظيم في العصور الوسطى ، وبالخاصة عند حدود البلاد •

وقت ما من جهة واحدة ، ومن قبل التشريع البيروقراطي المستنير المقتدي بالقانون الروماني من جهة ثانية • وان هذا ليجرد الفلاح الصغير في الازمان الحديثة من امكانية اطعام حيواناته العاملة دون أن يبتاع علفا • ومهما يكن من أمر ، فان فقدان الموارد المشتقة من المارش يرجح اقتصاديا حتى درجة بعيدة على المنافع الناجمة عن الغاء الخدمات الاقطاعية • ان عـــدد الفلاحين الذين لا يستطيعون الاحتفاظ بحيوانات عاملة خاصة بهم يتعاظم باستمرار ، ثالثا ، لقد فقد الفلاح في اليوم الحاضر نصف فعاليته الانتاجية السابقة • فمن قبل ، كان وعائلته ينتجون من المواد الخام التي كان يصنعها بنفسه القسم الاعظم من المنتجات الصناعية التي كان يحتاج اليها، أما الاشياء الاخرى التي كان يتطلبها فقد كان يزوده بها جيرانه القرويون الذين كانوا يكدحون في التجارة بالاضافة الى الزراعة وكانوا يتقاضون أثمان منتجاتهم على الاغلب بسلع تبادلية أو خدمات متبادلة • لقد كانت الاسرة ، والقرية أكثر من ذلك، تقوم بأودها الخاص ، وتنتج كل ما تحتاج اليه على وجه التقريب • ذلك كان اقتصادا طبيعيا صرفا تقريبا ، ولم تكن الحاجة تمس الى أي مال تقريبا • ووضع الانتاج الرأسمالي حدا لذلك كله باقتصاده النقدي وصناعته الواسعة النطاق ، لكنه اذا كانت موارد المارش تمثل أحد الشروط الاساسية لوجوده، فقد كان خطه الجانبي الصناعي شرطا آخر • وهكذا راح الفلاح يتدهور أكثر فأكثر • فالضرائب ، والمواســم السيئة ، وتقسيمات الارث والمنــازعات القضائية تلقي بالفلاحين ، الواحد بعد الآخر ، بين ذراعي المرابي • وتتعمم المديونية أكثر فأكثر ، وتزداد مقدارا في كل حالة ـ وباختصار ، فان فلاحنا الصغير ، مثله مثل كل باق آخر على قيد الحياة من مخلفات أسلوب ماض في الانتاج ، هالك بصورة لا مفر منها • انه بروليتاري مقبل •

وعلى هذا الاساس ، فلا بد أن يعير أذنا صاغية الى الدعاية الاشتراكية، لكن ما يمنعه عن ذلك بصورة مؤقتة هو احساسه العميق الجذور بالملكية • فبقدر ما تتفاقم مصاعبه في الدفاع عن رقعته من الارض المحفوفة بالاخطار يتعلق بها بمزيد من اليأس ، ويروح ينظر الى الاشتراكيين الديموقراطيين ، الذين يتحدثون عن تحويل الملكية العقارية الى المجتمع برمته ، على اعتبارهم عدواً لا يقــل خطــرا عن المرابي والمحامي ، كيـــف تستطيع الاشتراكية

الديموقراطية التغلب على هذا الوهم ؟ ماعساها تقدم الى الفلاح الصغير الهالك دون أن تخون ذاتها ؟

•

ههنا نجد نقطة استناد عمليـة في البرنامـج الزراعي للاشتراكيين الفرنسيين ذوي الاتجاه الماركسي ، وهو برنامج يستلفت النظر بقدر ما هو صادر عن البلد الكلاسيكي للاقتصاد الفلاحي الصغير •

ان مؤتمر مرسيليا المنعقد عام ١٨٩٢ قـد تبنى أول برنامج زراعي للحزب • وهو يطلب من أجل **العمال** الزراعيين غير المالكين (يعني العمال المياومين والاجراء) : حدا أدنى للاجور تحدده النقابات والمجالس الجماعية ، ومحاكم مهنية ريفية نصف أعضائها من العمال ، وحظر بيع الاراضي المشاعة وتأجير الاراضي العامة الى الجماعيات التي ستؤجر هذه الارض كلها ، سواء أكانت تملكها أم تستأجرها ، الى جمعيات مؤلفة من العائلات غير المالكة من الشغيلة الزراعيين من أجل فلاحتها الجماعية ، شريطة حظر استخدام العمال المأجورين ووجوب قيام الجماعيات بالاشراف والمراقبة ، وملاجىء من أجل الشيوخ والعاجزين ينفق عليهـا من ضريبة مخصوصـة عـلى الملكيات العقارية الضخمة •

وباسم **الفلاحين الصغار** ، مع اعتبار خاص للمزارعين المستأجرين ، يطالب البرنامج : بحصول الجماعية على آلات زراعية تؤجرها الى الفلاحين بسعر النفقة ، وبتشكيل تعاونيات فلاحية من أجل شراء السماد وأقنيـة التفجير والبذور ، الخ •• ، ومن أجل بيع المنتج ، وبالغاء ضريبة تحويل الملكية الفعلية اذا كانت القيمة المشتملة لا تتجاوز ٥٠٠٠ فرنك ، وبلجان للتحكيم من الطراز الايرلندي من أجل انقاص الايجارات الباهظة وتعويض المزارعين المستأجرين الراحلين والمحاصصين (Métayers) وتقييم الارض العائدة لهم ، وبنقض المادة ٢١٠٢ من القانون المدني التي تسمح للملاك العقاري ان يحجز على الموسم ، والغاء حق الدائنين في القاء الحجز على المواسم النامية ، وبالاعفاء من الجباية والحجز بالنسبة الى مقدار معين من الآلات الزراعية ومن الموسم والبذور والسماد وحيوانات الجر ، وباختصار كل مالا غنى للفلاح عنه من أجل القيام بأعماله ، وبمراجعـة سجلات مسح

الاراضي العامة ، هذه السجلات التي عفا عليها الزمن منذ وقت طويل ، وفي انتظار ذلك مراجعة محلية في كل جماعية ، وأخيرا بالتعليم المجاني في الزراعة، وبمحطات زراعية تجريبية ٠

وكما نرى ، فان المطالب المقدمة في مصلحة الفلاحين ـ ان المطالب الموضوعة في مصلحة العمال لا تعنينا هنا في الوقت الحاضر ـ ليست بعيدة المدى جدا ٠ ولقد تحقق قسم منها حتى الآن في مكان آخر ٠ فمحاكم المستأجرين التحكيمية تحتذي النموذج الايرلندي بكل صراحة ، كما ان التعاونيات الفلاحية موجودة منذ الآن في مقاطعات الراين ٠ ولقد كانت مراجعة سجلات مسح الاراضي رغبة تقية دائمة لجميع الليبراليين ، وحتى البيروقراطيين ، في مختلف أنحاء أوروبا الغربية ٠ وانه ليمكن تنفيذ النقاط الاخرى أيضا دون الحاق أي أذى جوهري بالنظام الرأسمالي القائم٠ ويكفينا هذا في تحديد خصائص البرنامج بكل بساطة ٠ ولسنا نقصد الى اللوم مطلقا ، بل ان الامر على النقيض من ذلك تماما ٠

ولقد أنجز الحزب عملا ممتازا بهذا البرنامج بين الفلاحين في أكثر أنحاء فرنسا اختلافا بحيث يحس المرء أنه ملزم ـ مادامت الشهية تأتي مع الطعام ـ بتنميته مع ذوقهم أكثر من ذلك ٠ وكان الشعور على أية حال بأن ذلك سيكون دوسا على أرض خطرة ٠ كيف يمكن مساعدة الفلاح ، ليس الفلاح بوصفه بروليتاريا مقبلا بل بوصفه فلاحا مالكا حاليا ، دون خرق المبادىء الاساسية للبرنامج الاشتراكي العام ؟ لقد قدم للمقترحات العملية الجديدة ، في سبيل مجابهة ذلك الاعتراض ، بمقدمة نظرية تستهدف البرهان على أن حماية الملكية الفلاحية الصغيرة من أن يحل بها الدمار من جراء الاسلوب الرأسمالي في الانتاج هو أمر يتفق مع مبادىء الاشتراكية ، وذلك على الرغم من الادراك التام لحتمية هذا الدمار ٠ فلنتفحص الان بمزيد من الدقة هذه المقدمة والمطالب نفسها على حد سواء ، كما تبناها مؤتمر نانت في ايلول من هذا العام ٠

تبدأ المقدمة كما يلي :

« حيث ان المنتجين ، وفقا لنصوص برنامج الحزب العام لا يمكن أن يكونوا أحرارا الا بحدود ما يملكون وسائط الانتاج ؛

« وحيث أن وسائط الانتاج هذه ، في مجال الصناعة ، قد بلغت منذ الآن درجة في التمركز الرأسمالي لا يمكن معها ردها الى المنتجين الا في شكل جماعي أو اجتماعي ، لكن الامر ليس كذلك في مجال الزراعة – على الاقل في فرنسا الحالية – اذ أن وسائط الانتاج ، يعني الارض ، لا تبرح في محلات عديدة بين أيدي المنتجين الافراد أنفسهم بوصفها ملكيتهم الخاصة ؛

« وحيث أنه ، حتى اذا كانت هذه الاوضاع المتصفة بالملكية الزراعية الصغيرة هالكة لا محالة (est fatalement appelé à'disparaitre) فليس من شأن الاشتراكية أن تعجل هذا الهلاك ، باعتبار أن مهمتها لا تقوم في فصل الملكية عن العمل ، بل على العكس من ذلك في توحيد كلي هذين العاملين الخاصين بكل انتاج كائنا ما كان بوضعهما في الايدي نفسها ، وهما عاملان يستتبع انفصالهما عبودية العمال وعوزهم ، هؤلاء العمال المصيرين بروليتاريين ؛

« وحيث ان من واجب الاشتراكية ، من جهة واحدة ، أن تعيد من جديد الى البروليتاريين الزراعيين ملكية – الملكية الجماعية أو الاجتماعية شكلا – الاراضي الواسعة بعد نزعها من أصحابها الكسالى الحاليين ، فان من واجبها الحتمي بصورة لا تقل عن ذلك ، من جهة ثانية ، ان تبقي الفلاحين أنفسهم يحرثون رقعهم من الارض التي يملكونها في وجه خزانة الدولة ، والمرابي ، واعتداءات الملاكين العقاريين الكبار الناهضين من جديد ؛

« وحيث انه من المناسب توسيع هذه الحماية بحيث تشمل أيضا المنتجين الذين يحرثون بوصفهم مستأجرين أو محاصصين (Métayers) الارض التي يملكها الآخرون والذين يضطرون حتى درجة ما ، اذا استثمروا عمالا مياومين ، أن يفعلوا ذلك بسبب من الاستثمار الذي يخضعون هم أنفسهم له –

« فان حزب العمال ــ الذي على خلاف الفوضويين لا يعتمد على زيادة الفقر وانتشاره من أجل تحويل النظام الاجتماعي ، بل يتوقع للعمل والمجتمع على العموم ان يتحررا فقط بفعل تنظيم العمال وجهودهم المتحدة في الريف والمدينة على حد سواء وبفعل استيلائهم على الحكومة والتشريع ــ قد تبنى البرنامج الزراعي التالي كيما يجمع به سائر عناصر الانتاج الريفي ، سائر الاشغال التي تنتفع ، بفضل حقوق ومواثيق مختلفة ، من التربة الوطنية ، كي تخوض صراعا متماثلا ضد العدو المشترك • اقطاعية الملكية العقارية » •

والآن فلننتقل الى فحص أدق لهذه « الحيثيات » •

وقبل كل شيء يجب ان نستعيض عن التقرير الـــوارد في البرنامج الفرنسي بأن حرية المنتجين تفترض بصورة مسبقة ملكيــة وسائط الانتاج بالتقارير التالية فورا : أن ملكية وسائط الانتاج غير ممكنة الا في شكلين : أما كملكية فردية ، وهو الشكل الذي لم يوجد في أي زمان أو مكان من أجل المنتجين بصورة عامة ، كما أنه يزداد استحالة يوما بعد يوم من جراء التقدم الصناعي ، واما كملكية جماعية ، وهو الشكل الذي أقيمت شروطه المسبقة المادية والفكرية بفعل تطور المجتمع الرأسمالي نفسه ، وبالتالي أن تحقيق الملكية **الجماعية** لوسائط الانتاج يجب ان يكافح في سبيله بمختلف الوسائل التي في متناول البروليتاريا •

وهكذا فان الملكية الجماعية لوسائط الانتاج تطرح هنا باعتبارها الهدف الرئيسي الوحيد الذي ينبغي السعي اليه • ولا يكون ذلك في الصناعة فحسب ، حيث هيئت الارض منذ الان ، بل بصورة عامـــة ، وبالتالي في الزراعة أيضا • وينص البرنامج على ان الملكية الفردية لم تتحقق في أي زمان أو مكان بصورة عمومية من أجل المنتجين جميعا ، ولهذا السبب بالضبط ، ولان التقدم الصناعي يقضي عليها على أية حال ، فان الاشتراكية لا تعنى بالحفاظ عليها بل بالقضاء عليها بالاحرى ، لانها حيثما وجدت وضمن حدود وجودها تجعل الملكية الجماعية أمرا محالا • واما نورد البرنامج مرة في تأييد جدالنا فلا بد لنا من ايراد البرنامج كله ، الامر الذي يعدل كثـــيرا الاقتراح المقتبس في نانت : ذلك أنه يجعل الحقيقة التاريخية العامة الموضحة

فيه تابعة للظروف التي يمكنها في ظلها وحدها أن تظل حقيقة في الوقت الراهن في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية •

أن تملك المنتجين الافراد لوسائط الانتاج في الايام الراهنة لا يضمن بعد الآن الحرية الحقيقية لهؤلاء المنتجين • ان الحرفة اليدوية قد هلكت منذ الآن في المدن • ولقد انقرضت كليا في عواصم مثل لندن ، وقد خلفتها الصناعة الواسعة النطاق ، ونظام الاثراء من عمل الغير ، والعاطلين الذين تزدهر أحوالهم من افلاسات الآخرين • فليس الفلاح الصغير الذي يقوم بأوده الخاص مالكا بصورة مضمونة لرقعته الهزيلة من الارض ، كما أنه ليس حرا • فهو يخص المرابي ، مثله مثل منزله ، ومزرعته ، وحقوله القليلة، ومعيشته أقل ضمانا من معيشة البروليتاري الذي يحصل على الاقل على أيام هادئة من حين لآخر ، الامر الذي لا يحدث قط لذلك الانسان المستعبد للدين ، المعذب أبدا • احذفوا المادة ٢١٠٢ من القانون المدني ، احتاطوا بواسطة القانون كي يسلم مقدار معين من أدوات مزرعة الفلاح ، وماشيته ، الخ ••، من الجباية والحجز ، فانكم لا تستطيعون مع ذلك أن تحموه ضد طارىء يضطر بنتيجته أن يبيع ماشيته « بملء ارادته » ، ويتوجب عليه ان يمهر نفسه روحا وجسدا لحساب المرابي ويكون سعيدا اذا حصل على مهلة يرجأ التنفيذ خلالها • ان مسعاكم لحماية الفلاح الصغير في ملكيته لا يحمي حريته بل الشكل المخصوص لعبوديته فحسب • انه يطيل حالة لا يستطيع أن يعيش أو يموت فيها • وبالتالي فانه لا مجال هنا مطلقا للاستشهاد بالفقرة الاولى من برنامجكم على اعتباره مرجعا موثوقا لنزاعكم •

وتقرر المقدمة أن وسائط الانتاج ، يعني الارض ، لا تزال في فرنسا الحالية ، في عدد كبير جدا من المحلات ، بين أيدي المنتجين الفرادى بعد بوصفها ملكيتهم الفردية ، وأنه ليس من مهام الاشتراكية على أية حال أن تفصل الملكية عن العمل ، بل أن توحد على النقيض من ذلك هذين العاملين لكل انتاج بوضعهما في الايدي نفسها • ولقد سبق لنا أن بينا بكل وضوح ان هذا التوحيد في شكله العام لا يشكل مهمة الاشتراكية في حال من الاحوال ، بل ان مهمة هذه الاشتراكية لا تعدو بالاحرى أن تكون تحويل وسائط الانتاج

الخاصة بالمنتجين على اعتبارها **ملكيتهم الجماعية** • ولا يغيب هذا الامر عن أنظار ناحتى يصبح التقرير الآنف الذكر مضللا بصورة مباشرة اذ هو يتضمن أن رسالة الاشتراكية هي تحويل الملكية الصورية الحالية الخاصة بالفلاح الصغير في حقوله الى ملكية حقيقية ، يعني تحويل المستأجر الصغير الى ملاك ، والملاك المدين الى ملاك لا دين عليه • ومما لا ريب فيه أن الاشتراكية معنية بزوال المظهر الكاذب للملكية الفلاحية ، لكن بغير هذه الطريقة •

وعلى أية حال ، فقد توغلنا حتى الآن كثيرا بحيث تستطيع المقدمة ان تعلن بكل صراحة أن من واجب الاشتراكية ، من واجبها اللازب في الحقيقة ، « أن تبقي الفلاحين يحيون من عملهم الخاص ، مالكين لهذا العمل ، في وجه خزانة الدولة ، والمرابي ، واعتداءات الملاكين العقاريين الكبار الناهضين من جديد » • وهكذا فان المقدمة تفرض على الاشتراكية الواجب اللازب بتحقيق شيىء قد أعلنت في الفقرة السابقة استحالته • انها تكلفها « بالابقاء » على الملكية الارضية الصغيرة للفلاحين على الرغم من أنها قررت هي نفسها ان هذا الشكل من الملكية « هالك لا محالة » • وما هم خزانة الدولة ، والمرابي ، والملاكون العقاريون الكبار الناهضون من جديد ، اذا لم يكونوا الادوات التي يحقق الانتاج الرأسمالي بها ذلك الهلاك الذي لا مفر منه ؟ أما الوسائل التي ستستخدمها « الاشتراكية » كي تحمي الفلاح ضد هذا الثالوث ، فسوف نشاهدها أدناه •

لكن الفلاح الصغير ليس هو الوحيد الذي تتوجب حمايته في ملكيته • انه كذلك « من المناسب توسيع هذه الحماية بحيث تشمل أيضا المنتجين الذين يحرثون بوصفهم منتجين أو محاصصين الارض التي يملكها الآخرون والذين يضطرون حتى درجة ما ، اذا استثمروا عمالا مياومين ، أن يفعلوا ذلك بسبب من الاستثمار الذي يخضعون هم أنفسهم له • » ههنا نجوس أرضا عجيبة في الحقيقة • ان الاشتراكية تناقض بصورة مخصوصة العمل المأجور ، لكنه ينادى هنا بأنه من واجب الاشتراكية اللازب أن تحمي المستأجرين الفرنسيين حين « **يستثمرون** العمال المياومين » كما يقرر النص حرفيا ! وذلك لانهم مضطرون أن يفعلوا ذلك « بسبب من الاستثمار الذي يخضعون هم أنفسهم له » !

حين تسكر ، يجب ألا تحصي الاقداح ! اذا جاء الفلاحون الالمان الكبار والمتوسطون الآن ليطلبوا من الاشتراكيين الفرنسيين أن يتوسطوا مع اللجنة التنفيذية للحزب الالماني كي تحمل الحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني على حمايتهم في استثمارهم خدمهم الزراعيين الذكور والاناث ، مستشهدين تأييدا لجدالهم « بالاستثمار الذي يخضعون هم أنفسهم له » من قبل المرابين وجباة الضرائب والمضاربين بالحبوب وتجار المواشي ، فما عساهم يجيبون ؟ ما هي الضمانات التي لديهم على أن الملاكين الزراعيين الكبار لن يرسلوا اليهم الكونت كانيتز (باعتبار انه قدم هو الآخر اقتراحا مماثلا لاقتراحهم يحتاط من أجل احتكار حكومي لاستيراد الحبوب) ويطالبوا كذلك بالحماية الاشتراكية لاستثمارهم العمال الريفيين ، مستشهدين تأييدا لحجتهم « بالاستثمار الذي يخضعون هم أنفسهم له » من قبل سماسرة البورصة ، ومقرضي المال ، والمضاربين بالحبوب ؟

ولنقل هنا منذ البداية أن نوايا أصدقائنا الفرنسيين ليست رديئة كما قد يفترض المرء • ويقال لنا أن المقصود من العبارة الواردة أعلاه هو تغطية حالة مخصوصة تماما فحسب ، ألا وهي الحالة التالية : ان الارض تؤجر في شمالي فرنسا ، بالضبط كما هي الحال في مناطقنا المنتجة لسكر الشمندر ، الى الفلاحين الخاضعين لالزام زراعة الشمندر ، بشروط مرهقة حتى الدرجة القصوى • ان عليهم أن يسلموا الشمندر الى معمل معين بسعر يحدده هذا المعمل ، وأن يبتاعوا بذارا معينا ، وأن يستخدموا كمية محددة من السماد الموصوف ، وفضلا عن ذلك يغشون عند التسليم بصورة رديئة • ونحن جميعا ملمون بهذه الامور في ألمانيا كذلك • لكنه اذا كان لا بد من أخذ هذا النوع من الفلاح تحت جناحنا ، فيجب أن يقال ذلك بكل صراحة وجلاء • أما نص العبارة حاليا ، في شكلها العام غير المحدود ، فليس هو عدوانا على البرنامج الفرنسي فحسب ، بل على المبادىء الاساسية للاشتراكية على العموم أيضا ، ولا مبرر للشكوى بالنسبة الى مؤلفيه اذا ما استخدم هذا النص المهمل ضدهم في جهات مختلفة بصورة مناقضة لنواياهم •

وان الكلمات الختامية للمقدمة التي تنص على أن من مهمة حزب العمال

الاشتراكي أن « يجمع سائر عناصر الانتاج الريفي ، سائر الاشغال التي تنتفع ، بفضل حقوق ومواثيق مختلفة ، من التربة الوطنية ، كي تخوض صراعا متماثلا ضد العدو المشترك ، اقطاعية الملكية العقارية » — ان هذه الكلمات قمينة بالتحريف نفسه • اني أنكر بصورة قاطعة أن يكون حزب العمال الاشتراكي في أي بلد مكلفا بمهمة احتضان ، فضلا عن البروليتاريين الريفيين والفلاحين الصغار ، الفلاحين المتوسطين والكبار أيضا ، وربما حتى مستأجري الملكيات الكبرى، ومربي المواشي الرأسماليين، والمستثمرين الرأسماليين الآخرين للتربة الوطنية • ان اقطاعية الملكية العقارية الكبرى يمكن أن تبدو لهم جميعا عدوا مشتركا • وانه ليمكننا أن نتفق معهم على بعض المسائل ، ويكون في مقدورنا أن نحارب واياهم جنبا الى جنب من أجل أغراض محددة • اننا نستطيع أن نستخدم في حزبنا أفرادا من مختلف طبقات المجتمع ، لكنه لا نفع عندنا مطلقا لأية جماعات تمثل المصالح الرأسمالية أو البورجوازية الوسطى أو الفلاحية الوسطى • وان ما يقصدونه هنا أيضا ليس على قدر من الرداءة كما يتراءى للوهلة الاولى • ومن المؤكد ان واضعي البرنامج لم يفكروا مطلقا في هذا كله • لكنهم انساقوا لسوء الحظ مع حميتهم للتعميم ، ويجب ألا يدهشوا اذا ما فهمهم الناس بصورة حرفية •

وبعد المقدمة ، تأتي ملحقات البرنامج نفسه ، هذه الملحقات التي تمت الموافقة عليها مؤخرا • وانها لتفضح نفس ذلك الاهمال في التحرير الذي شاهدناه في المقدمة •

ان المادة التي تقر وجوب حصول الجماعات على الآلات الزراعية وتأجيرها بنفقتها الى الفلاحين قد عدلت بحيث تقرر أن من واجب الجماعات، في المحل الاول ، أن تتلقى الاعانات الحكومية لهذا الغرض ، وأن الآلات يجب من جهة ثانية أن توضع تحت تصرف الفلاحين الصغار مجانا • ان هذا التنازل اللاحق لن يعود بنفع كبير على الفلاحين الصغار الذين لا تسمح لهم حقولهم وأسلوب انتاجهم الا باستعمال محدود للآلات •

وفضلا عن ذلك ، فهناك استبدال الضريبة التصاعدية الوحيدة على

سائر المداخيل التي تزيد على ٣٠٠٠ فرنك بجميع الضرائب القائمة ، المباشرة وغير المباشرة . ان مطلبا مماثلا قد ضمن لسنوات طويلة في كل برنامج اشتراكي ديموقراطي تقريبا . أما أن هذا المطلب يرفع في مصالح الفلاحين الصغار بالخاصة ، فذلك شيء جديد ، وهو انما يبين مبلغ قلة تقدير مداه الحقيقي . ولنأخذ بريطانيا العظمى . ان ميزانية الدولة هنا تبلغ ٩٠ مليون ليرة استرلينية توفر ضريبة الدخل ١٣½٪ الى ١٤ مليونا من أصلها . وان القسم الاصغر من الملايين الستة والسبعين الباقية يحصل من المصالح ذات الرسوم (رسوم البريد والبرق ، ضريبة الطوابع) ، لكن القسم الاكبر جدا منها يحصل من الرسوم المفروضة على سلع الاستهلاك الواسع ، ومن الاقتطاع المتكرر باستمرار لمبالغ صغرى غير ملموسة تجمع ملايين عديدة من مداخيل سائر الافراد من الاهالي ، لكن من فئاتهم الاكثر فقرا بصورة مخصوصة . وانه ليكاد أن يكون من المحال في المجتمع الحالي تأمين مصاريف الدولة بأية طريقة أخرى . ولنفترض أن مجموع الملايين التسعين قد جبيت في بريطانيا العظمى على المداخيل البالغة ١٢٠ ليرة استرلينية = ٣٠٠٠ فرنك وما يزيد عليها من جراء فرض ضريبة تصاعدية مباشرة . ان متوسط التجميع السنوي ، الزيادة السنوية للثروة القومية الاجمالية ، قد بلغت في ١٨٦٥ الى ١٨٧٥ ما يساوي ٢٤٠ مليون ليرة استرلينية حسب تقديرات جيفن . ولنفترض انها تساوي حاليا الى ٣٠٠ مليون سنويا : ان ضريبة تبلغ ٩٠ مليونا سوف تستهلك قرابة ثلث التجميع الاجمالي . وبكلام آخر ، فليس في مكنة أية حكومة غير اشتراكية أن تعمد الى مثل هذا الامر . حين يستلم الاشتراكيون دفة الامور ، فانه سيكون عليهم تحقيق أمور لن يكون ذلك الاصلاح الضرائبي بالقياس اليها سوى مجرد تسوية مؤقتة تافهة تماما ، في حين تنفتح أمام الفلاحين الصغار مناظير مختلفة كل الاختلاف .

ويبدو انه لا بد لنا أن ندرك أن الفلاحين سوف ينتظرون وقتا أقرب الى الطول تحقيق هذا الاصلاح الضرائبي ، بحيث ان الامكانية التالية تعرض عليهم « في انتظار ذلك » (en attendant) : « الغاء الضرائب على الارض بالنسبة الى سائر الفلاحين الذين يعيشون من عملهم ، وانقاص هذه

الضرائب على القطع المرهونة » • ولا يمكن للقسم الاخير من هذا المطلب أن يتناول سوى المزارع الفلاحية **الاكبر** من أن تديرها العائلة ذاتها ، وبالتالي فهو من جديد احتياط في مصلحة الفلاحين الذين « يستثمرون عمالا مياومين » •

ومرة أخرى : « حقوق صيد الطيور والاسماك دون أية قيود غير القيود التي قد تكون ضرورية من أجل حفظ الطيور والاسماك وحماية المواسم النامية » • ان هذه العبارة ترن بصورة شعبية جدا ، لكن قسمها الختامي يكنس مقدمتها • كم هناك حتى اليوم من أرانب، وحجول، وأسماك مختلفة ، لكل أسرة فلاحية في المحلات الريفية ؟ أيمكن أن تقولوا ان هناك أكثر مما تسمح الرخصة لكل فلاح بيوم **واحد** فقط في السنة من أجل الصيد الحر للطيور أو الاسماك ؟

« تخفيض معدل الفائدة القانوني والمتفق عليه » ـ وبالتالي قوانين مجددة للربا ، ومحاولة متجددة من أجل تطبيق اجراء بوليسي قد فشل في كل مكان آخر طوال السنوات الالفين الاخيرة • اذا ما وجد أحد الفلاحين الصغار نفسه في مركز يكون اللجوء فيه الى المرابي أهون الشرين بالنسبة اليه ، فان المرابي سيتدبر أمره على الدوام كي يمتص دماءه دون أن يصطدم بقوانين الربا • وقد يخدم هذا الاجراء على الاكثر في تهدئة الفلاح الصغير ، لكنه لن يحصل على أية حسنة منه ، بل على العكس من ذلك ، اذ يصبح الحصول على الاعتماد أصعب عليه بالضبط حين يكون في أشد الحاجة اليه•

« الخدمة الطبية دون مقابل والادوية بسعر الكلفة » ـ ليس هذا على أية حال اجراء من أجل حماية الفلاحين المخصوصة • ان البرنامج الالماني يذهب الى أبعد من ذلك ـ يطالب بأن يكون الدواء دون مقابل أيضا •

« التعويض من أجل عائلات الاحتياطيين المدعوين الى الخدمة العسكرية طوال فترة الخدمة » ـ هذا متوفر مسبقا ، وان يكون بصورة غير مناسبة حتى درجة فائقة، في ألمانيا والنمسا ، وهو لا يشكل مطلبا فلاحيا بالخاصة•

« تخفيض رسوم النقل عن السماد والآلات والمنتجات الزراعية » ـ

هذا المطلب مطبق على الاجمال في ألمانيا ، وبصورة رئيسية في مصلحة ... الملاكين العقاريين الكبار .

« العمل التحضيري الفوري من أجل اخراج خطة للاشغال العامة تستهدف تحسين التربة وتطوير الانتاج الزراعي » ـ هذا المطلب يترك كل شيء في مملكة الارتياب والوعود الجميلة ، وهو كذلك في مصلحة الملكيات العقارية الكبرى قبل كل شيء .

وباختصار ، فبعد الجهد النظري الجبار المبذول في المقدمة ، فان المقترحات العملية الخاصة بالبرنامج الزراعي الجديد هي أشد غموضا أيضا من تلك المقدمة بخصوص الطريقة التي يتوقع حزب العمال الفرنسي بها أن يكون قادرا على ابقاء الفلاحين الصغار مالكين أراضيهم الصغيرة التي هي هالكة لا محالة وفقا لاعترافه الخاص .

٢

ان أصدقاءنا الفرنسيين على حق مطلق في نقطة واحدة : لا يمكن أن يقوم في فرنسا تحويل ثوري باق **ضد** ارادة الفلاح الصغير . سوى انه يتراءى لي انهم لم يمسكوا النقطة الحساسة اذا كانوا يقصدون أن يجعلوا الفلاح الصغير تحت نفوذهم .

انهم عاكفون فيما يبدو على اكتساب الفلاح الصغير في الحال ، ربما حتى من أجل الانتخابات العامة القادمة . وانهم لا يأملون في تحقيق هذا الامر الا بتقديم تأكيدات عامة خطرة جدا لا بد لهم في سبيل الدفاع عنها من تقديم اعتبارات نظرية أشد خطرا أيضا . وعندئذ يتضح عند التعمق في البحث ان التأكيدات العامة متناقضة ذاتيا (الوعد بالابقاء على أوضاع أعلنوا هم أنفسهم انها هالكة لا محالة) وان التدابير المختلفة اما تظل عديمة الجدوى مطلقا (قوانين الربا) ، واما أنها مطالب عمالية عامة أو مطالب تعود بالنفع أيضا على الملاكين العقاريين الكبار ، واما انها أخيرا مطالب ليست في حال من الاحوال ذات أهمية كبيرة في تحسين مصالح الفلاحين الصغار . وبنتيجة ذلك ، فان القسم العملي المباشر من البرنامج يصحح من تلقاء ذاته القسم الاولي المغلوط ويعيد البلاغة العظيمة الظاهرة الخاصة بالمقدمة الى نسب بريئة فعليا .

ولنقل ذلك بكل صراحة : نظرا للاوهام الناجمة عن وضعهم الاقتصادي الكامل ، وعن نشأتهم وأسلوب حياتهم المنعزل ، وهي الاوهام التي غذتها الصحافة البورجوازية والملاكون العقاريون الكبار ، فاننا لا نستطيع أن نكسب جماهير الفلاحين الصغار في الحال الا اذا قدمنا اليهم وعدا نعرف نحن أنفسنا انه لن يكون في مقدورنا أن نفي به • يعني انه يتوجب علينا ألا نعدهم فحسب بحمايـة ملكيتهم في كل الاحوال ضد سـائر القوى الاقتصادية المنهالة عليهم ، بل ان نعدهم أيضا بتخليصهم من الاعباء التي تثقل عليهم في الوقت الحاضر : أن نحول المستأجر الى ملاك حر ، وأن ندفع ديون الملاك المتهالك تحت وطأة رهينته • واذا كنا نستطيع أن نفعل ذلك فاننا سنعود من جديد الى النقطة التي سيتطور الوضع الحالي بالضرورة انطلاقا منها مرة أخرى • ولن نكون حررنا الفلاح ، بل أمهلناه فحسب •

لكنه ليس من مصلحتنا أن نكتسب الفلاح بين ليلة وضحاها فقط كي نفقده من جديد في الغداة اذا كنا لا نستطيع الوفاء بعهدنا • فليس لدينا مكان للفلاح بوصفه عضوا حزبيا اذا كان يتوقع منا أن نؤبد ملكيته في أرضه الصغيرة أكثر مما لدينا مكان للحرفي اليدوي الصغير الذي يحن الى البقاء أبدا بوصفه معلما • ان هؤلاء الناس ينتسبون الى ضد الساميين• فليذهبوا اليهم وليتعهدوا بانقاذ مشاريعهم الصـغرى • واذا ما تعلموا هنالك مرة ما هي حقيقة هذه العبارات البراقة وما هي الالحان التي تعزف باتجاه الارض من السماوات المضادة للسامية ، فانهم سيدركون على نطاق متعاظم أبدا اننا نحن الذين نقدم وعودا أقل ونتطلع الى الخلاص في اتجاهات مختلفة كل الاختلاف أناس أوثق من أولئك في كل الاحوال • ولو كان لدى الفرنسيين ما لدينا من ديماغوجية مناهضة للسامية ، فانهم ما كانوا يرتكبون خطيئة نانت •

ما هو موقفنا اذن حيال طبقة الفلاحين الصـغار ؟ كيف يجب أن نعاملها يوم نستلم السلطة ؟

قبل كل شيء ، ان البرنامج الفرنسي مضبوط بصورة مطلقة حين يقرر اننا نتوقع الهلاك المحتوم للفلاح الصغير ، لكنه ليس من شأننا أن نعجل به بأي تدخل من جانبنا •

ثانيا ، انه لا يقل عن ذلك بداهة اننا حين نستلم سلطة الدولة فانه لن يخطر في بالنا مطلقا أن ننتزع ملكية الفلاحين الصغار عنوة (دون أي اعتبار لما اذا كان ذلك سيتم بتعويض أو دون تعويض) ، كما سوف نكون ملزمين بأن نفعل في حالة الملاكين العقاريين الكبار • ان واجبنا بالنسبة الى الفلاح الصغير يقوم ، في المحل الاول ، في تحقيق انتقال لمشروعه الصغير وملكيته الخاصة الى مشروع وملكية تعاونيين ، ليس عنوة بل بفعل القدوة وبتقديم المعونة الاجتماعية لهذه الغاية • ومن المؤكد انه سيكون لدينا عندئذ امكانات واسعة كي نبين للفلاح الصغير الميزات المقبلة التي يجب أن تكون واضحة لديه حتى في الوقت الراهن •

لقد كان الاشتراكيون الدانمركيون ، الذين لا توجد في بلادهم سوى مدينة فعلية واحدة ـ كوبنهاغن ـ وبالتالي فهم مضطرون الى الاعتماد بصورة كلية تقريبا على الدعاية الفلاحية خارج هذه المدينة ، يرسمون مثل هذه الخطط قبل حوالي عشرين سنة • لقد كان على فلاحي القرية أو الخورانية ـ ان في الدانمرك مزارع فردية عديدة ـ أن يجمعوا أراضيهم كي يشكلوا مزرعة كبرى واحدة يستثمرونها لحساب الجميع ويوزعون محاصيلها بنسبة الارض والمال والعمل التي يسهم كل فرد بها • ان الملكية العقارية الصغرى لا تلعب في الدانمرك الا دورا ثانويا • لكننا اذا طبقنا هذه الفكرة على منطقة من المزارع الصغرى وجدنا اننا اذا ضممنا هذه المزارع واستثمرنا المنطقة الاجمالية على نطاق واسع ، فان قسما من قوة العمل المستخدمة حتى ذلك الحين يصبح فائضا عديم النفع • وان هذا الاقتصاد في العمل هو بالضبط ما يشكل احدى الميزات الرئيسية للزراعة الواسعة النطاق • ويمكن ايجاد الاستخدام لقوة العمل هذه بطريقتين : فاما أن يوضع المزيد من الارض المأخوذة من الملكيات الكبرى المجاورة تحت تصرف التعاونية الفلاحية ، واما أن يزود الفلاحون أصحاب الشأن بالوسائط والفرصة اللازمة من أجل الانخراط في الصناعة كمهنة ملحقة ، وذلك لاستخدامهم الخاص في المحل الاول وبقدر الامكان • وتتحسن أوضاعهم في كلتا الحالتين ، وفي الوقت نفسه يضمن للادارة الاجتماعية العامة النفوذ الضروري من أجل تحويل التعاونية الفلاحية الى شكل أعلى،

ومن أجل تحقيق المساواة بين حقوق التعاونية وواجباتها ككل ، وكذلك حقوق أعضائها الفرادي وواجباتهم ، مع حقوق الاقسام الاخرى من الجماعية الكلية وواجباتها • أما كيف سيتحقق ذلك في الممارسة في كل حالـة مخصوصة ، فذلك ما سوف يرتبط بظروف الحالة وبالشروط التيسنستلم السلطة السياسية في ظلها • وهكذا فقد نكون في مركز يمكننا أن نعرض على هذه التعاونيات المزيد من الامتيازات بعد : تعهد المصرف الوطني لكل ديونهم المرهونة مع انقاص حاد لمعدل الفائدة في الوقت نفسه ، سلف من الاعتمادات العامة من أجل انشاء صناعة واسعةالنطاق (وليس منالضروري أو الأولي أن تقدم هذه السلف حالا ، بل يمكن أن تقدم على صورةالمنتجات المطلوبة ، من آلات ، وسماد اصطناعي ، الخ •) ، وامتيازات أخرى •

ان النقطة الرئيسية هي وستبقى افهام الفلاحين اننا نستطيع أن ننقذ منازلهم وبيوتهم ونحافظ عليهامنأجلهم بطريقةواحدة فقط ،ألا وهي تحويلها الى ملكية تعاونية تدار تعاونيا • ان الحراثـة الفردية المشروطة بالملكيـة الفردية هي بالضبط التي تدفع الفلاحين نحو هلاكهم • فاذا هم أصروا على عملياتهم الفردية طردوا بصورة لا مفر منها من منزلهم وأرضهم وخلف الانتاج الرأسمالي الواسع النطاق أسلوبهم البالي في الانتاج • هذا هو واقع الامر • وها نحن نأتي ونعرض على الفلاحـين الفرصة من أجل ادخال الانتـاج الواسع النطاق بأنفسهم ، ليس لحساب الرأسماليين ، بـل لحسابهم المشترك الخاص • أيكون حقا من المحال افهام الفلاحين أن ذلك هو في مصلحتهم ، وأن تلك هي الوسيلة الوحيدة من أجل خلاصهم ؟

ليس في مكنتنا في الوقت الحاضر أو في أي وقت في المستقبل أن نعد الفلاحين من أصحاب الاراضيالصغيرة بالابقاء علىملكيتهم الفردية ومشاريعهم الفردية ضد قوة الانتاج الرأسمالي الجارفة • كل ما نستطيع أن نعدهم به هو اننا لن نتدخل في علاقات الملكية الخاصة بهم عنوة ، ضد مشيئتهم • وفضلا عن ذلك ، فاننـا نستطيع ان نطالب بأن يجري صراع الرأسماليين والملاكين العقاريين الكبار ضد الفلاحين الصغار ، من الان فصاعدا ، بحد أدنى من الوسائل الظالمـة ، وبأن تمنـع السرقة المباشرة والاحتيال ، وما أكثر ما يمارسان ، بقدر المستطاع • ولن ننجح في هذا المضمـار الا في حالات

استثنائية فقط • فليس في مستطاع أي امرىء ، في ظل أسلوب الانتاج الرأسمالي المتطور ، ان يقول أين ينتهي الاخلاص وأين يبدأ الاحتيال • بيد أنه يظل هناك على الدوام فارق عظيم بين ان تكون السلطة العامة الى جانب الخادع أو المخدوع • ومن المؤكد أننا نقف بكل حزم الى جانب الفلاح الصغير وسوف نبذل كل ماهو متاح لنا كي نجعل نصيبه أكثر احتمالا ، وكي نيسر انتقاله الى التعاونية اذا ما قرر الانتساب اليها ، بل أن نمكنه من البقاء في أرضه الصغير لفترة أطول من الزمن كي يقلب الامر من وجوهه المختلفة اذا ما كان عاجزا بعد عن اتخاذ ذلك القرار • ولسنا نفعل ذلك لمجرد أننا نعتبر الفلاح الصغير الذي يعيش بعمله الخاص منتسبا الينا بصورة فعلية ، بل في مصلحة الحزب المباشرة أيضا • فبقدر ما يكبر عدد الفلاحين الذين يمكننا انقاذهم من التدهور بصورة فعلية الى صفوف البروليتاريا ، الذين نستطيع كسبهم الى جانبنا وهم فلاحون بعد ، فان التحويل الاجتماعي سيتحقق بمزيد من السرعة واليسر • ولن يفيدنا شيئا أن ننتظر مع هذا التحويل حتى يتطور الانتاج الرأسمالي في كل مكان حتى عواقبه القصوى ، حتى يقع آخر حرفي صغير وآخر فلاح صغير ضحيتين للانتاج الرأسمالي الواسع النطاق • وان التضحية المادية الواجب بذلها لهذا الغرض في مصلحة الفلاحين ، وهي التضحية التي ستسدد من الاموال العامة ، يمكن أن تعتبر من وجهة نظر الاقتصاد الرأسمالي كمجرد مال مبذر ، لكنها مع ذلك تشكل توظيفا ممتازا لانها ستؤدي الى توفير ربما أنه يساوي قيمتها عشر مرات في كلفة اعادة التنظيم الاجتماعي على العموم • وبالتالي فانه يمكننا بهذا المغنى ان نعمد الى التعامل بملء الحرية مع الفلاحين • وليس هذا موضع الدخول في التفاصيل من أجل تقديم مقترحات حسية لتلك الغاية ؛ كل ما نستطيعه هو أن نعالج المبادىء العامة •

وعلى هذا الاساس ، فانه لا يمكننا أن نلحق بالحزب وبالفلاحين الصغار على السواء ضررا أكبر من أن نقدم وعودا يمكن أن تخلق حتى مجرد الانطباع بأن في نيتنا الابقاء على الملكيات الزراعية الصغرى بصورة دائمة • ان ذلك يعني اذن بصورة مباشرة سد الطريق في وجه تحرر الفلاحين والانحطاط بالحزب الى مستوى النزعة ضد السامية العربيدة • ان الامر على النقيض

من ذلك ، اذ أن من واجب حزبنا أن يوضح للفلاحين مرارا وتكرارا أن مركزهم ميئوس منه بصورة مطلقة ما دامت الرأسمالية متسلطة ، وأنه من المحال بصورة مطلقة الابقاء على ملكياتهم الصغيرة من أجلهم بهذه الصفة ، وأن الانتاج الرأسمالي الواسع النطاق سيدوس بصورة أكيدة تماما نظامهم العتيق البالي من الانتاج الصغير مثلما يدوس القطار عربة خشبية صغيرة. واذا فعلنا ذلك ، فاننا نتصرف اذن بصورة مطابقة للاتجاه المحتوم في التطور الاقتصادي ، ولن يتوانى هذا التطور في اثبات صدق كلماتنا للفلاحين الصغار .

وبالمناسبة ، فاني لا أستطيع أن أترك هذا الموضوع دون أن أعبر عن يقيني بأن مؤلفي برنامج نانت هم أيضا من رأيي ضمنيا . ان بصيرتهم لقوية جدا بحيث لا بد أنهم يعرفون أن المناطق المقسمة في الوقت الحاضر الى ملكيات صغرى مقدر لها هي أيضا أن تصبح ملكية جماعية . انهم يعترفون هم أنفسهم بأن الملكية الزراعية الصغيرة هالكة لا محالة . وان تقرير المجلس الوطني الذي وضعه لافارغ والمقدع في مؤتمر نانت يعزز كذلك هذا الرأي كل التعزيز . ولقد نشر بالالمانية في **الاشتراكي الديموقراطي** البرلينية في عدد ١٨ تشرين الاول من هذا العام . وان الطبيعة المتناقضة للتعابير المستخدمة في برنامج نانت نفسه تفضح الحقيقة التالية ، ألا وهي أن ما يقوله المؤلفون فعلا ليس هو ما يريدون أن يقولوه . واذا لم يفهمهم الناس وأساؤوا استخدام بياناتهم ، كما حدث بالفعل ، فان الذنب في ذلك يقع على عاتقهم طبعا . ومهما يكن من أمر ، فانه لا بد لهم من ايضاح برنامجهم ومن أن ينقحه المؤتمر الفرنسي القادم بمجموعه .

ونأتي الان الى الفلاحين الاكبر . اننا نجد هنا ، كنتيجة للتقسيمات الناجمة عن الوراثة وعن المديونية على حد سواء ، ولمبيعات الارض الاجبارية، سلما منوعا من المراحل المتوسطة ، منذ المزارع الصغيرة حتى الفلاح الملاك الكبير الذي احتفظ بميراثه سليما ، بل وسعه أيضا . وحيث يحيا الفلاح المتوسط بين الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة ، فان مصالحه وآراءه لن تختلف كثيرا عن مصالحهم وآرائهم ؛ وانه ليعرف من تجربته الخاصة كم من

أمثاله انحطوا من قبل الى مستوى الفلاحين الصغار • لكنه حيث يتفوق الفلاحون المتوسطون والكبار ، وتتطلب عملية المزارع ، على العموم ، العون الذي يقدمه الخدم الذكور والاناث ، فان الامور تختلف كليا • ومن المؤكد أن من واجب الحزب العمالي أن يناضل ، في المحل الاول ، باسم العمال المأجورين ، يعني من أجل فئة الخدم الذكور والاناث ومن أجل العمال المياومين • ولا مجال للشك مطلقا في أنه لا يجوز تقديم أية وعود الى الفلاحين تتضمن استمرار عبودية العمال المأجورة • لكنه ما استمر الفلاحون الكبار والمتوسطون في الوجـــود بهـــذه الصفة بالضبط ، فانـــه لا يمكنهم الاستغناء عن العمـــال المأجورين • وبالتـــالي فانـــه اذا كـــان من الجنـــون المطبق من جانبنا أن نلوح للفلاحين أصحاب الملكيات الصغرى بامكانيات الاستمرار بصورة دائمة في صفتهم هذه ، فانه من باب الخيانة على وجه التقريب ان نتعهد بالشيء نفسه للفلاحين الكبار والمتوسطين •

ان لدينا ههنا من جديد الحالة الموازية للحرفيين في المدن • صحيح أنهم أشد خرابا من الفلاحين ، لكن هناك بعد بعض الذين يستخدمون الصناع المياومين بالاضافة الى الاجراء ، أو الذين ينجز الاجراء لهم أعمال الصناع المياومين • فليربط أولئك الذين يريدون ، من بين هؤلاء المعلمين الحرفيين ، أن يؤبدوا وجودهم بهذه الصفـــة ، فليربطوا مصيرهم بالعناصر المناهضة للسامية حتى يقتنعوا بأنهم لن يحصلوا على أية معونة من هذا الطرف أيضا • أما الباقون ، الذين أدركوا أن أسلوبهم في الانتاج هالك لا محالة ، فانهم ينضمون الينا ، وهم فضلا عن ذلك مستعدون في المستقبل لاقتسام المصير الذي سيكون من نصيب سائر العمال الاخرين • وينطبق الامر نفسه على الفلاحين الكبار والمتوسطين • ومن نافلة القول أننا معنيون بخدمهم الذكور والاناث وعمالهم المياومين أكثر من عنايتنا بهم أنفسهم ، واذا أراد هؤلاء الفلاحون أن ينالوا ضمانة باستمرار وجود مشاريعهم ، فاننا لسنا في مركز يسمح لنا بأن نضمن ذلك لهم • وعندئذ لا بد لهم أن يأخذوا أماكنهم بين المناهضين للسامية ، أصحاب الجمعيات الفلاحية والاحزاب المماثلة الذين يسرون اذ يعدون بكل شيء ولا يفون بأي وعد على الاطلاق • اننا على يقين اقتصادنا من أن الفلاح الكبير والمتوسط لابد أن يسقط هو الاخر ضحيـــة

منافسة الانتاج الرأسمالي والحبوب البخسة المستوردة من وراء البحار ، كما تثبت ذلك المديونية المتعاظمة وما يتعرض له هؤلاء الفلاحون أيضا في كل مكان من انحطاط واضح • ولا يمكننا أن نفعل شيئا ضد هذا الانحطاط سوى أن نوصي هنا أيضا بضم المزارع كي تشكل مشاريع تعاونية يلغى فيها استثمار العمل المأجور أكثر فأكثر ، ومن بعد يمكن العمل على تحويلها التدريجي الى فروع من التعاونية الوطنية الكبرى الخاصة بالمنتجين ، وكل فرع منها يتمتع بحقوق وواجبات متساوية • واذا ما أدرك هؤلاء الفلاحون حتمية هلاك أسلوبهم الحالي في الانتاج واستنتجوا من ذلك النتيجة الضرورية ، فانهم سيأتون الينا وسيكون من واجبنا عندئذ أن نسهل قدر امكاننا أيضا انتقالهم الى أسلوب الانتاج المتبدل • والا فانه لا بد لنا أن ندعهم لمصيرهم ونتوجه الى عمالهم المأجورين الذين لن يعوزنا العطف فيما بينهم • وانه لمن الارجح أنه سيكون في مقدورنا أن نمتنع هنا أيضا عن اللجوء الى نزع الملكية عنوة ، وفيما عدا ذلك ان نعتمد على أن ترد التطورات الاقتصادية المقبلة هؤلاء المتغطرسين أيضا الى صوابهم •

وليس سوى الملكيات العقارية الكبرى تشكل حالة بسيطة تماما • اننا نجابه فيها الانتاج الرأسمالي المكشوف القناع ، ولا تكبحنا بشأنها أية أوهام على الاطلاق • اننا نجابه فيها جماهير البروليتاريين الريفيين ، وواجبنا واضح كل الوضوح • ولن يستلم حزبنا السلطة السياسية حتى يتوجب عليه بكل بساطة أن ينزع ملكية الملاكين العقاريين الكبار تماما ، مثل الصناعيين في الصناعة • أما ما اذا كان سيعوض عن هذا النزع للملكية أم لا ، فذلك ما لا يرتبط بنا ، بل يرتبط حتى درجة بعيدة بالظروف التي نستلم السلطة في ظلها ، وبالخاصة بالموقف الذي يتخذه هؤلاء القوم ، الملاكون العقاريون الكبار أنفسهم • ونحن لا نعتبر في حال من الاحوال ان التعويض أمر مرفوض في كل الاحوال • ولقد أخبرني ماركس (وكم مرة ردد ذلك على سمعي !) اننا سنتدبر الامر بسعر أبخس اذا كان في مقدورنا أن نبتاع ملكياتهم جميعا دفعة واحدة • بيد أن ذلك لا يعنينا هنا • ان الملكيات الكبيرة التي ردت هكذا الى الجماعية يجب أن تسلم من قبلنا الى العمال الريفيين الذين يحرثونها منذ الآن ، ويجب أن تنظم في

تعاونيات • وسوف تعين لهؤلاء العمال من أجل استخدامهم ومنفعتهم تحت اشراف الجماعية ، والا يمكننا بعد أن نقرر شيئا البتة بخصوص ادارتها • ومهما يكن من أمر ، فان تحويل المشروع الرأسمالي الى مشروع اجتماعي يتم التحضير له كليا هنا ، ويمكن تنفيذه بين ليلة وضحاها ، تماما كما هي الحال في معمل السيد كروب أو معمل السيد ستام • وان قدوة هـذه التعاونيات الزراعية سوف تقنع أيضا آخر الفلاحين من أصحاب الملكيات الصغرى الذين لا يبرحون يقاومون ، كما ستقنع كذلك بكل تأكيد عددا كبيرا من الفلاحين الكبار بمحاسن الانتاج التعاوني الواسع النطاق •

وهكذا يمكننا أن نفتح الامكانيات هنا أمام البروليتاريين الريفيين ، وهي امكانيات تعادل في روعتها الامكانيات التي تواجه العمال الصناعيين ، ولن يتطلب الامر سوى بعض الزمن ، سوى زمن قصير جدا ، حتى نكسب الى جانبنا العمال الريفيين البروسيين المقيمين شرقي نهر الالب • لكنه حين يصبح العمال الزراعيون المقيمون شرقي الالب في صفوفنا ، فان ريحا مختلفة كل الاختلاف سوف تهب في الحال على ألمانيا كلهـا • ان نصف العبودية الحالية التي يخضع لها العمال الريفيون المقيمون شرقي الالب هي القاعدة الرئيسية لسيطرة الملاكين الاقطاعيين البروسيين الكبار ، وبالتالي للسيادة البروسية الخاصة في ألمانيا • ان الاقطاعيين الكبار شرقي نهر الالب هم الذين خلقوا الصفة البروسية النوعية الخاصة بالبيروقراطيـة وهيئة الضباط العسكريين على حد سواء ـ الاقطاعيين الكبار الذين يتعرضون للخراب أكثر فأكثر من جراء مديونيتهم واملاقهم وتطفلهم على حساب الدولة والحساب الخاص، فيتعلقون لهذا السبب بالضبط بمزيد من اليأس بالسيطرة التي يمارسونها ، الاقطاعيين الكبار الذي أدى صلفهم وتعصبهم وغطرستهم الى تكديس الحقد ضمن البلد على الرايخ الالماني للامة البروسية ـ حتى حين تلتمس سائر الاعذار للحقيقة التالية ، ألا وهي أن هذا الرايخ قد أصبح في الوقت الحاضر أمرا لا مفر منـه بوصفه الشكل الوحيد الذي يمكـن الوصول بواسطته اليوم الى الوحدة الوطنية ، كما عادت عليه في الخـارج

باحترام قليل جدا رغما عن انتصاراته اللامعة • ان سلطان هؤلاء السادة الاقطاعيين يرتكز على الواقع التالي ، ألا وهو أنهم يملكون تحت تصرفهم ضمن الارض المتراصة للمقاطعات البروسية القديمة السبع ، يعني حوالي ثلث مساحة الرايخ الكلية ــ الملكية العقارية التي تحمل معها هنا السلطة الاجتماعية والسياسية على السواء • وليست الملكية العقارية وحدها تحت تصرفهم ، بل كذلك الصناعات الاكثر أهمية في هذه المنطقة ، وذلك عن طريق مصافي سكر الشمندر ومعامل تكرير المشروبات • والا يتمتع الملاكون العقاريون الكبار في بقية ألمانيا أو الصناعيون الكبار بمثل هذا المركز المحظوظ • فليس تحت تصرف أي منهم تلك الملكية المتراصة ، بل هم جميعا ، الملاكون والصناعيون على السواء ، مبعثرون على رقعة واسعة من الارض ، ويتنافسون مع بعضهم بعضا ومع العناصر الاجتماعية الاخرى المحيطة بهم من أجل التفوق الاقتصادي والسياسي • بيد أن الاساس الاقتصادي لهذه السيطرة التي يملكها الاقطاعيون البروسيون الكبار يتدهور باستمرار • فهنا تنتشر أيضا المديونية والاملاق بصورة لا تقاوم ، رغما عن كل المعونة الحكومية (وان هذه الفقرة لمتضمنة في ميزانية كل اقطاعي كبير نظامي منذ فريديريك الثاني) • لكن نصف العبودية الفعلية المكرسة من قبل القانون والعادة ، وما يتأتي عنها من امكانية الاستثمار غير المحدود للعمال الريفيين ، لا تزال بعد عاجزة تقريبا عن انقاذ الاقطاعيين الكبار من الغرق • ازرعوا بذور الاشتراكية الديموقراطية بين هؤلاء العمال، أعطوهم الشجاعة والتماسك كي يتمسكوا بحقوقهم ، وعندئذ يزول مجد السادة الاقطاعيين نهائيا • ان السلطة الرجعية الكبرى التي تمثل بالنسبة الى ألمانيا نفس العنصر الهمجي والمفترس الذي تمثله القيصرية الروسية بالنسبة الى أوروبا بأسرها سوف تنهار مثل فقاعة الصابون • وان « الكتائب المختارة » للجيش البروسي سوف تصبح اشتراكية ديموقراطية ، الامر الذي سيؤدي الى انزلاق في السلطة يحمل في أحشائه انتفاضة كاملة • ولهذا السبب بالضبط ، فان كسب البروليتاريا الريفية في شرقي الالب يتمتع بأهمية أعظم جدا من كسب الفلاحين الصغار في ألمانيا الغربية ، أو

حتى الفلاحين المتوسطين في جنوبي ألمانيا • ان معركة قضيتنا الحاسمة سوف تدور هنا ، في بروسيا الواقعة شرقي الالب ، ولهذا السبب بالضبط فان الحكومة وطبقة الاقطاعيين الكبار على السواء ستبذلان قصاراهما كي يمنعانا من التسرب الى هناك • واذا ما تم اللجوء الى تدابير عنيفة جديدة من أجل منع انتشار حزبنا ، كما يهددوننا ، فان غرضهم الاولي سيكون حماية البروليتاريا الريفية لشرقي الالب من دعايتنا • وان ذلك سواء بالنسبة الينا • ذلك اننا رابحون المعركة رغما عن ذلك كله •

كتبت في تشرين الثاني ١٨٩٤ •

نشرت في صحيفة نيوزيت لعام ١٨٩٤ •

نقلت الى العربية عن الترجمة الانكليزية

× × ×

المحتويات

صفحة

يجد القارىء في هـذا الكتاب عدداً من الدراسات الاقتصادية لماركس وانجلز ، وهي تعتبر مفتاحاً لا يمكن بدونه فهم المادية التاريخية التي تشكل أساس الاشتراكية العلمية •

ف « العمل المأجور ورأس المال » و « الاجور والسعر والربح » يعرضان بصورة نيرة ، بسيطة ، قريبة من افهام الجميع ، بما في ذلك العمال الذين حصلوا حداً أدنى من الثقافة ، المبـادىء الاقتصادية الاسـاسية للاشتراكية العلمية ، ويحللان بصورة نظرية عميقة العلاقات الاقتصادية التي ينهض عليها الحكم البورجوازي الطبقي ، ويبينان أصل القيمة الفائضة وجوهرها ، وينتهيان الى هذه النتيجة الحاسمة ، ألا وهي أن الطبقة العاملة يجب ان تناضل دون هوادة في سبيل انهاء عبودية العمل المأجور •

أما مقدمـة كتاب « مشاركة في نقد الاقتصـاد السياسي » ، فان ماركس يصوغ فيها بأسلوب الانسان العبقري الذي لا يبارى جوهر المادية التاريخية ، يعني تطبيق موضوعات الجدلية المادية على الحياة الاجتماعية •

ويشكل « مسالة الاسكان » أحد المؤلفات الرئيسية للاشتراكية العلمية • فانجلز ينتقد فيه المشاريع البرودونية والبورجوازية والاصلاحية الاخرى الخاصة بحل تلك المسالة ، ويحول نقده اللاذع الى اداة صارمة للنظام الراسمالي برمته • وانه ليبين أن هذه المسالة ، مثلها مثل مشكلة التضاد بين المدينة والريف ، لا يمكن ان تحلا في ظل الراسمالية مطلقا ، بل في شروط النظام الاشتراكي المزدهر وحده •

أما « نقد برنامج غوتا » فيشكل وثيقة فائقة الاهمية ضد الانتهازيين الذين كانوا يسعون الى تشويه الروح الثورية للاشتراكية العلمية • وان ماركس ليشـير في هذه الوثيقة الى حتميـة قيـام مرحلة سياسية انتقالية بين النظام الراسمالي والنظام الاشتراكي لا بد ان تكون الدولة خلالها ، بالضرورة ، أداة لدكتاتورية البروليتاريا الثورية •

واخيراً فان هذا الكتاب يشتمل على مقاطع من « راس المال » ، هذا الاثر الخالد الذي يعرض القانون الاقتصادي الخاص بحركة المجتمع الراسمالي ويدرس قيام هذا المجتمع وتطوره وانحطاطه • وان الفصل الثاني والثلاثين من الكتاب الاول من « راس المال » ليكشف عن الاتجاه التاريخي للتجميع الراسمالي ، والاحتداد المحتوم بين الطبقة العاملة والبورجوازية ، وحتمية الثورة البروليتارية ونزع ملكية المغتصبين • أما دراسة انجلز عن « راس المال » فلا تقتصر على تعريف القارىء بمحتويات هذا الكتاب العملاق ، بل تبين في الوقت نفسه المغزى التاريخي العالمي لنضال الطبقة العاملة ، وتشرح مذهب القيمة الفائضة ، هذه التي تشكل حجر الزاوية في نظرية ماركس الاقتصادية •

التوزيع في الاقطار العربية
دار دمشق للنشر والتوزيع • دمشق ـ شارع بور سعيد هاتف : ١١٦٦٥

السعر ٦٥٠ ق

مطابع ألف باء ـ الأديب ـ دمشق